

او التحقير نحو من لم يدر حقيقة الحال قال ما قال او التنبيه
على الخطأ نحو ان الذين ترونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم
ان تصرعوا • او تحقيق الحكم نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة
بكوفة الجند غالت ودها غول • او تعظيم المحكوم به نحو
ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول • او تعليله
نحو ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات
الفردوس وقد يجعل هذا ذريعة الى تعظيم للمتكلم او السامع
او المذكور بينهما او غيرهم او اهانة لهم او تسلية او غير ذلك
واللام للاشارة الى الحقيقة نحو الرجل خير من المرأة ويسمى
الجنس او الى حصة معهودة منها خارجا نحو كما ارسلنا
الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او ذهنا نحو اطيعوا
الله واطيعوا الرسول ويسمى العهد او الى كل الافراد مطلقا
او مقيدا نحو عالم الغيب والشهادة وجمع الامير الصاغة ويسمى
استغراقا حقيقيا او عرفيا وقد يعرف الخبر بلام الجنس للتخصيص
حقيقة نحو وهو الغفور او ادعاء للتنبيه على الكمال نحو زيد
الشجاع والاضافة لتعينها او تعذرا لتعداد او تعسره
او املاله او لتعظيم او اهانة للمضاف او المضاف اليه او غيرهما
او مجاز لطيف وتسمى الاضافة لادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء
التنكير للافراد شخصا او نوعا نحو والله خلق كل دابة من ماء •
او لانه لا يعرف منه الا ذلك القدر او كوادعاء او للاخفاء او التكثير
او التقليل او التعظيم او التحقير نحو له حاجب عن كل امر يشينه
وليس له عن طالب العرف حاجب التقييد لتربية الفائدة
فبالنعت للتمييز او التفسير نحو الجسم الطويل العريض •

ترجمة المؤلف رحمه الله تعالى

ومنهم المولى كمال الدين المعروف بورده خليفه كان رحمه الله من نواحي سونسا من اولاد بعض الاتراك وكان في الاول مشتغلا بالدباغة
سنين حتى اتى على عمره على عشرين وما قرا حرفا من العلوم وما اجتمع بواحد من ارباب الفهوم ثم من الله تعالى عليه باكرم الآلائه
فصار من اعيان عصره وعلمائه وكان رحمه الله مشتغلا بعمل الدباغة في بلدة اماسيه فاتفق انه جاء اليها مفت من علماء ذلك
العصر فاجتمع فرقة من اعيان البلدة المزبوره لضيافة المفتي المزبور فذهبوا به الى بعض الحدائق وذهب المولى المزبور متطفلا
لبعض ارباب المجلس فلما بات واراد الطعام طلبوا من يجمع لهم الحطب والمرحوم قايم على زي الدباغين الجهلة فقال المفتي المزبور
مشيرا الى المرحوم ليذهب اليه هذا الجاهل ففهم منه المرحوم ازدرائه وعلم انه ليس ذلك الا من شامة الجهل وذهب الى
جمع الحطب وفي نفسه تأثر عظيم من ازدرائه وتخفيفه فلما بعد عنهم نزل على ماء هنالك وتوضأ منه وصلى ركعتين ثم ضرب
وجهه على الارض وتوجه بكمال التضرع والابتهال الى جناب حضرة المتعال وطلب منه الخلاص من ربقة الجهل والنقصان
والخروج بمعاشر الفضل والعرفان متكلا على قوله تع فاني قريب اجيب دعوة الداع اذا دعان ثم قام واخذ من الحطب ما
يتحمله وجاء الى المجلس وفي وجهه جراحات تدمى من مسح وجهه بالتراب فتضاحك القوم منه وظنوا ان ذلك من مصادمة
الاشجار عند الاحتطاب فلما تم المجلس قام المرحوم وقبل يد المفتي وقال اريد ترك الصناعة والدخول في طلب العلم فقال
المفتي ابعد هذا تطلب العلم وهو لا يحصل الا بجهد جهيد وعهد مديد وعزم صادق وحزم فايق ولابد من خدمة الاستاد
اكثر من المعتاد وانت لا تتحمل بهذه المشاق ولا تحتمل ذلك الوثاق فتضرع المرحوم وابرم عليه في القبول الى ان قبله المفتي
لخدمته ورضي بتعليمه فلما اصبح باع ما في حانوته واشترى مصحفا وذهب الى باب المفتي وبدا في القراءة وقام في خدمته
الى ان حصل مبادي العلوم ودخل في سلك ارباب الاستعداد وتحرك على الوجه المعتاد حتى صار معيد الدرس للمولى
سنان الدين المشتهر باقلوج في مدرسة السلطان مراد بمدينة بروسا ثم تولى مدرسة بايزيد باشا في البلدة المزبوره
بعشرين ثم آغا الكبير باماسية بخمسة وعشرين ثم مدرسة القاضي بتيره بثلاثين ثم مدرسة السلطان محمد بمرزيفون
باربعين ثم مدرسة امير الامراء خسرو بمدينة آمد بخمسين ثم مدرسة خسرو باشا بمدينة آمد وهو اول مدرس بها
وفوض اليه الفتوى بتلك الديار ثم نقل الى مدرسة سليمان باشا بقصبة ازنيق ثم نصب مفتيا بديار كفه وعين
له كل يوم سبعون درهما ثم تقاعد من المنصب وعين له كل يوم ستون درهما وتوفي سنة ثلث وسبعين وثمانمائة
كان رحمه الله عالما فاضلا مجتهدا في اقتناء العلوم وجمع المعارف آية في الحفظ والاحاطة له اليد الطولى في
الفقه والتفسير وكتب حاشية على شرح التفتازاني في الصرف وبسط الكلام وبالغ في جمع الفوائد والمهمات
وله منظومة في علم الفقه وعدة رسائل في فنون عديدة ⁘ من ذيل الشقايق لمولانا منق علي رحمه

جاء الشتاء وعندي من حوائجه ⁘ سبع اذا الغيث عن حاجاتنا حبسا
كيس وكن وكانون وكاس طلا
مع الكباب وكس ناعم وكسا

[illegible]

١١٨١

1439



تم

كتاب دده جونكى

هذه حاشية على شرح المحقق التفتازاني التصريف الزنجاني مسماه بلجة الفوايد للعالم الفاضل الموصوف بدده افندي ولعمري انها مجلة تنشرح بمطالعتها الصدور، وتبذل في طلب مخدراتها عوالي المهور، لاشتمالها على المسائل المستغربة بدلايلها المستعذبة، شكر الله تعالى سعي مؤلفها، وغفر للداعي لمصنفها قاله بلسانه، ورقمه ببيانه، اقل العباد صدر الدين،

هذا كتاب فايح في فنه، يسبي العقول بكشفه وبيانه، سفر جليل عبقري فاخر سحر حلال جادت سحبانه، اوراقه اشجار روض زاهر، قد يجتني الثمرات منه اعطافه لله در مولف فاق الورى، بفوايد غرر فريد زمانه، فجزاه رب العالمين بلطفه طبقات غرفي نسج جنانه،

كتاب اقتبس الورى ضيائه من شعاع بيانه، واوراق ما روجه الدر اليتيم جريان الفاظه طلع اثار الفصاحة الكاملة من مطالعه، ولمع انوار البلاغة الشاملة من مقاطعه

تهوربي لا اله الا هو،

لما تعمقت في لجج البحر الزاخر، صادفت اصداف اصناف الدرر الكامنة النوادر والفينة روضة غناء زاهرة ازهارها، ودوحة زهراء ناضرة انوارها، وجنات شقايقها محمرة، وجنات حدايقها مخضرة، تذكرة لعارف تقي، وتبصرة لمنتهي عن الرذايل نقي، جاوز الشوى بشعوة الغايح، وحاق القشرة نشرة الرايح قد استضاء بجواهر المضية تاج تراجم الاعيان، فصار كانه مراة انعكس فيها صور سير الاسلاف واشراف افاضل الزمان، اللهم اجمع بيننا وبينهم في غرف العدل وطبقات الجنان، تم

الواسطة في الاثبات هو ما بسببه يحصل التصديق بثبوت شيء كالدليل والواسطة في الثبوت هو ما بسببه يكون العارض للمعروض سواء كان ذلك الواسطة متصفا بذلك العارض كالنار في ايصال الحرارة الى الماء او لا كالباري تعالى في ايصال السواد الى الحبشي والنار والباري تعالى واسطة في الثبوت والواسطة في العروض هو ما بسببه يكون ثبوت الشيء للشيء ولكن يتصف بذلك الشيء الذي العارض اولا بالذات ثم ذي الواسطة ثانيا وبالعرض كالحركة اللاحقة للشخص بواسطة السفينة فالواسطة في الثبوت اعم من الواسطة في العروض وعند بعضهم النسبة بينهما المباينة

محمد حسن

قد ساق سابق السعادة من الملك العلام الرحمن درس لطف الله الشهير بطاهر زاده عفي له





ثم انتقل بالشراء في سلك ملك العبد الفقير الى الله محمد سعد بن محمد امين العارف بادرجان امامي زاده عفي عنهما



قوله بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء بالتسمية اقتداء بكتاب رب العلمين وامتثالا بقول رسوله الكريم
كل امر ذي بال لم يبدا ببسم الله فهو ابتر اي كل شيء له خطر واعتبار وشرف لم يبدا ببسم الله فذلك
الشيء ابتر اي ناقص لا يعتبر لا يقال هذا معارض بقوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدا بحمد الله فهو
اجذم وايضا مستلزم للتسلسل لان الابتداء محمول على العرفي المستمر او احدهما على الحقيقي والآخر على
الاضافي والباء للملابسة والمصاحبة نحو دخلت بثياب السفر او للآلة والاستعانة نحو كتبت
بالقلم وان المراد كل امر ذي بال يلاحظ انه كذلك ويقصد بالابتداء ولا يجعل وسيلة الى ابتداء آخر
او ان المراد بالابتداء ما يكون في وسع العبد وربما يعترض بان الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله
ويجاب بان الاسم مضاف الى الله فيراد به اسم فقد ذكر ههنا اسم لكن لا بخصوصه بل بلفظ دال
عليه مطلقا فيستفاد التبرك بجميع اسمائه واما الباء فهو وسيلة الى ذكره على وجه يؤدي الى جعله
مبدا للفعل فهي من تتمة ذكره على وجه الحط. وجملة البسملة اسمية ان قدر ابتدائي بسم الله وهو
قول البصريين وفعلية ان قدر ابدا بسم الله وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والاحاديث
ولم يذكر الزمخشري غيره الا انه يقدر الفعل متاخرا ومناسبا لما جعلت التسمية مبدا له فيقدر بسم الله
اقرا بسم الله اجل بسم الله ارحل ويؤيده الحديث باسمك ربي وضعت جنبي والاصل عند البصريين
سمو بدليل جمعه على اسماء وتصغيره على سمي وتكلمه على سميت لا وسماء ووسيم وسمت ولو كان اصله
كما قاله الكوفيون وسما لكان كل منها على العكس وفيه خمس لغات اسم واسم بضم الهمزة وكسرها والكسر اجود
وسم وسم بكسر السين وضمها وسمي كهدى والقياس الخطي فيه ان لا يحذف الالف في حال الدرج في الخط
كما لا يحذف في حال الابتداء في اللفظ الا انهم تبعوا في حذفها حكم الدرج في اللفظ لا حكم الابتداء في اللفظ

قالوا افضل اللغات اللغة العربية التي هي كلام اهل الجنة على ما قاله الزاهدي وفي الحقايق وبيان الرواية عن المحيط لسان اهل الجنة العربية والفارسية وكذا
في الكفاية ثم نقل صاحب الكفاية عن كتاب الحديث ان لسان اهل الجنة اهل بلخ ولسان اهل النار لسان اهل الخوارزم وفي البستان قال سفيان بلغنا
ان الناس يتكلمون يوم القيمة قبل ان يدخلوا الجنة بالسريانية فاذا دخلوا الجنة تكلموا بالعربية وفي رسالة جلال الدين السيوطي عن الامام سراج الدين
البلقيني استاد ابن حجر ان سوال منكر ونكير الى جميع الامم بالسريانية لانها اصل جميع الالسنة حتى لو خلي صبي لا يتكلم في بيت بالسريانية وفي شرح
البخاري للكرماني يعلم من كلام النووي ان الانجيل ليس عبرانيا وهو المشهور ومن كلام التيمي انه عبراني حيث قال الكلام العبراني هو الذي انزل به جميع
الكتب كالتورية والانجيل ونحوهما

فحذفوها في بسم الله لكثرة الاستعمال قال ابو البقاء ولو قلت لاسم الله او باسم ربك اثبت الالف
واما لفظة الله فهل هو لفظ عربي كما هو مذهب الاكثرين او عبراني او سرياني كما هو مذهب طائفة وعلى
الاول هل هو علم كما هو قول الخليل وسيبويه ومختار الاصوليين والفقهاء او صفة كما هو مذهب طائفة
وعلى الاول هل هو من الاعلام الموضوعة كما هو مذهب قوم او الغالبة كما هو مذهب طائفة وعلى الاول
هل هو منقول كما هو مذهب قوم او مرتجل كما هو مذهب طائفة وعلى الكل هل هو مشتق كما هو مذهب
الجمهور او غير مشتق كما هو مذهب البعض واختار الغزالي وجم غفير من المحققين وعلى الكل هل له اصل
اخذ منه كما هو مذهب قوم اولا كما هو مذهب بعض فهذه عشرة وجوه ذكرها الشيخ اكمل الدين مع
ما لها وما عليها في شرح المشارق والتقرير شرح البزدوي وانا اورد نبذا منها فاصله اله على ما اختار
القاضي فحذفت الهمزة فصار لاه ثم ادخل الالف واللام للتعويض ثم ادغم فصار الله وقطع همزته
مختص بالنداء المتمحض للتعويض وقيل اصله الاله على ما اختاره صاحب الكشاف وابو البقاء
فحذفت الهمزة الثانية فنقلت حركة الهمزة الى اللام فصار اللاه ثم ادغمت اللام الاولى في الثانية
فصار الله وفي نقل حركة الهمزة الثانية الى اللام في هذه الاصل تسامح لانه عند ادغامها يحتاج
الى اسكانها ثم جعلت علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء وقال الخلخالي انه اسم لمفهوم
الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم
جزئي وفيه نظر لانا لا نسلم انه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة
التوحيد ولو كان اسما لمفهوم كلي لما افادت التوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة ولان
المراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم
الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه
والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف
ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق فان قيل اذا
جعل علما لا يظهر فايدة لحمل الاحد عليه كما ذهب اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى قل هو الله احد حيث

في مختصر الصحاح العربي يوذف المصري العبراني وهو لغة اليهود وفي شرح المشارق الفارسية منسوبة الى فارس قوم معروف نسبوا الى فارس بن علم بن نوح وفي شرح المنظومة وبيان الرواية الفارسية منسوب الى فارس وهو اسم قلعة في بلاد العجم وفي الصحاح هم الفرس وفي شرح الشرعة وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه تكلم بالفارسية وهو ما روي انه اقتحم بتمرة الصدقة وعنده الحسن والحسين رضي الله عنهما فاخذ احدهما تمرة فادخلها في فيه فادخل رسول الله صلى الله عليه وسلم اصبعه المباركة في فيه فقال كخ كخ واخرج التمرة من فيه وقال لابي هريرة حين اشتكى بطنه اشكيت درد يا ابا هريرة قال نعم وكخ بكسر الكاف العربي وسكون الخاء المعجمة صورة منفورة دهشة زجرة تتخذ لتخويف الصبيان يقال له بالعربية فازدع كخ موضوعات الامام الصغاني صاحب المشارق والكلمات التي تنسب الى النبي عليه السلام بالفارسية مثل شكم درد والعنب دو دو موضوعة وفي شرعة الفارسية لغة اهل النار

قال الضمير للشان والله احد جملة خبرية لانه يكون بمنزلة ان يقال زيد احد ولا يشك احد في انه
احد لا اثنان واما اذا اريد به المفهوم الكلي فيكون مقيدا بمنزلة قولنا الواجب لذاته او المستحق
للعبودية احد قلنا يعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق
العبادة بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا فيفيد ولا يكون مثل زيد احد وذكر في اشتقاقه
وجوه تنتهي الى احد عشر على ما في التيسير فاكتفينا بالاشهر فقيل من انه من اله الرجل اذا تحير وسمي
الباري تع به لان العقول تتحير في معرفته وقيل انه من اله بالفتح الاهة اي عبد عبادة وقيل انه
من وله الرجل اذا اشتد شوقه ووجده وسمي به لكون كل مخلوق واله نحوه • الرحمن الرحيم •
قيل هما بمعنى واحد وهو ذو الرحمة مثل ندمان ونديم ومنهم من فرق بينهما بان الرحمن عام والرحيم
خاص فالرحمن بمعنى الرازق في الدنيا فيعم الكافر والمؤمن وغيرهما من الحيوانات والرحيم بمعنى المعافي
في الآخرة وهو للمؤمنين خاصة فلذلك قيل في الدعاء يا رحمن الدنيا ويا رحيم الآخرة فالرحمن
خاص اللفظ وعام المعنى والرحيم عام اللفظ وخاص المعنى لانه يقال لغير الله تع رحيم ولا يقال
رحمان واما رحمان اليمامة لمسيلمة الكذاب فمن باب تعنتهم ومعنى وصف الله تع بالرحمة ومعناها
لغة الحنو والعطف مجاز عن انعامه تع على عباده من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم لان واحدا
من الملوك اذا عطف على رعيته من رعاياه انعم عليه واصابه بمعروف وكذا يؤول الكيفيات النفسانية
المنسوبة الى الله تع في القرآن كالغضب والحياء وغيرهما بالحمل على نهاياتها قوله ان اروى زهرهم تخرج في رياض الكلام
من الاكمام وابهي
اروى اسم تفضيل من رويت بالماء بالكسر اروى ريا وروي ايضا مثل رضي وارتويت حين تحاك ببنان
البيان واشان
وترويت كله بمعنى وهو ضد العطش وهو كناية عن النضارة والطراوة لان الزهرة اذا رويت الاقلام س
ظهرت نضارتها وزادت طراوتها وههنا فايدة جليلة لا بد ان يتنبه لها وهي ان المشاركة
المستفادة من صيغة افعل التفضيل مشاركة تحقيقية وقد يكون تقديرية وفرضية اعتقادية
وعليه قوله تع اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا وقوله عليه السلام اللهم ابدلني بهم خيرا منهم
اي في اعتقادهم وابدلهم لي شرا اي في اعتقادهم والا فليس منه عليه السلام شر ومن هذا القبيل قولهم

زيد

زيد اعلم من الحمار وعمرو افصح من الاشجار اي لو كان للحمار علم وللاشجار فصاحة ففايدة هذا النمط التشريك
في شيء معلوم الانتفاء لان الغرض الزيادة قطعا بعد ثبوت الاصل وقد يستعمل افعل لبيان الكمال في
الزيادة في وصفه الخاص وان لم يكن الوصف الذي هو الاصل مشتركا وعليه قولهم الصيف
اي في وضع الاصل
ابرد من الشتاء اي الصيف اكمل في حرارته من الشتاء في برودته وقد يقصد تجاوز صاحبه و
تباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان
صاحبه متباعد في اصل الفعل متزايد الى كماله قصدا الى تمايزه عنه في اصله مع المبالغة في
اتصافه بحيث يفيد وجود اصل الفعل في الغير ووجوده الى كماله فيه على وجه الاختصار
فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في الافاعل في صفاته تع اذ لم يشاركه احد في اصلها
حتى يقصد التفضيل نحو الله اكبر وامثاله قيل وبهذا المعنى ورد قوله تع حكاية عن يوسف عم
رب السجن احب الي مما تدعونني اليه وقول علي كرم الله وجهه لان اصوم يوما من شعبان احب
الي من ان افطر من رمضان ومثله كثير وقد يجرد افعل التفضيل عن المعنى التفضيلي ويؤول بالوصف
وذلك مشروط بان يكون مجردا عن الامور الثلثة الاضافة واللام ومن وهذا قياس عند
المبرد وسماع عند غيره وانه لا يفصل بينه وبين من التفضيلية وقد يفصل بينهما بلو وفعله
نحو هي احسن لو انصفت من الشمس ولا يتقدم عليه من فلا يقال عمرو من زيد افضل وما ورد
من هذا القبيل فهو من قبيل الاضمار والتفسير ولا بأس باجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا
لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كما يقال زيد افضل البصرة من كل فاضل فالاضافة الى البصرة
للتوضيح وحذف من افعل شايع في الخبر دون الوصف لان الخبر كما يجوز حذفه باسره لقيام
الدلالة عليه يجوز حذف بعضه ايضا له وقد يحذف المفضل عليه اما لاجلال المفضل من ان
ينسب اليه كما قال القاضي في تفسير قوله تع لمثوبة من عند الله خير واما للتعميم كما قال ابن كمال
باشا في قول الفرزدق بنى لنا بيتا دعايمه اعز واطول اي من دعايم كل بيت قال ابن الرشيق
في العمدة قال الطرماح يوما للفرزدق انت القائل ان الذي سمك السماء البيت اعز مم ذا واطول

لان افطار يوم الشك الذي يشك ان يكون من رمضان محبوب عند [illegible] لقدرة على [illegible]
[illegible] افضل صوم شعبان عليه [illegible] محبوب عند [illegible] افضل من صوم [illegible]
فال رجب انه محبوب منه في شعبان احب

وفيه ان صاحب الكشاف والقاضي وغيرهما ذكروا في تفسير قوله تعالى اسوأ الذي علموا ان اسوأ بمعنى السيء كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان مع الاضافة وقال ابن مالك وقد يستعمل افعل العاري عن من مجردا عن التفضيل مأولا باسم الفاعل كقوله تع هو اعلم بكم ومأولا بالصفة المشبهة كقوله تع وهو اهون عليه فاعلم ههنا بمعنى عالم اذ لا مشاركة له في علمه بذلك واهون بمعنى هين اذ لا تفاوت في نسب المقدورات الى قدرته تع • صح

الناقص هو محمد بن [illegible] لانه نقص عطية الجند والاشج عمر بن عبد العزيز [illegible] النعم [illegible] اصابت [illegible] الدابة [illegible]

ثم اذا اذن المؤذن فقال له الفرزدق باكرم الا تسمع ما يقول المؤذن الله اكبر ثم اذا فانقطع
الطراح انقطاعا فاضحا وهذا التفع ان ما زعم بعضهم من ان مراد الفرزدق عزيز وطويل ولكنه
بناء على افعل مثل احمر وابيض وما شاكلهما فجعله لا زما لما في ذلك من الفخامة في اللفظ ليس
بذلك والظاهر ان حذفه في الله اكبر للتعظيم فتنظير الفرزدق في مجرد حذف المفضل عليه لنكتة فتفضيل
والزهر بفتح الزاء والهاء جمع زهرة بفتح الزاء وسكون الهاء نور النبت بالفتح والرياض جمع
روضة وهي موضع فيه البقل والعشب اي الكلاء الرطب وزنه الجبل والاصل رواض
قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها الكلام في اللغة يطلق على قسيم الدوال الاربع كالخط والاشارة وما
يفهم من حال الشئ مجازا وعلى التكلم كذلك وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها وعلى اللفظ
المركب افاد او لم يفد مجازا على ما صرح به سيبويه وعلى التكلم في مواضع من كتابه من انه لا يطلق حقيقة الا
على الجملة المفيدة وهو مذهب ابن جني فعلى هذا هو مجاز في الثاني وهو احد المذاهب وقيل بجمل المفترة
حقيقة في الثاني مجاز في تلك الجملة وحقيقة فيهما على مذهب بعض وعلى الخطاب وعلى جنس ما
يتكلم به كلمة على حرف واحد كواو العطف او اكثر من كلمة مهملا كان او لا وعرفه بعض الاصوليين
بانه المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة وقد يزاد قيدان آخران فيقال المتواضع عليها اذا
صدرت عن قادر واحد وقال الرضي الكلام واللفظ والقول من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على
حرف من حروف المعجم او المعاني وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن الكلام اشهر لغة في المركب من حرفين فصاعدا
واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله ونحوه والقول اشتهر في
المفيد وقال ابن الانباري ويطلق بمعنى اقبل ومال واستراح وغلب وبمعنى الرأي والمذهب
والمعنى المتصور في العقل وقال صاحب النهاية العرب تطلق القول على غير الكلام باللسان
انشد وقالت له عينان سمعا وطاعة اي أومأت ومنه الحديث سبحان الذي يعطف بالعز و
قال به اي احبه واختصه بنفسه ثم جعلوه عبارة عن جميع الافعال فتقول قال بيده اي اخذه
وقال برجله اي ضرب بها او مشى وقال براسه اي اشار وقال بالماء على يده اي قلب وقال

وقال بثوبه اي رفعه قال ابن الخباز واختلف في مصدريته وعدمها فقال بعض هو مصدر كلم و
قال بعض هو اسم المصدر وليس بمصدر وههنا فائدة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان الفرق بين المصدر
واسم المصدر ان المصدر موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه على وجه الابهام
ولذا يقتضي الفاعل والمفعول ويحتاج الى تعيينهما في استعماله واسم المصدر موضوع لنفس الحدث
من حيث هو هو بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه وان كان له تعلق في الواقع ولذا لا يقتضي الفاعل
والمفعول وتعيينهما واما الفرق بين الفعل واسم الفعل فهو ان الفعل موضوع لحدث ولمن يقوم
به ذلك الحدث على وجه الابهام في زمان معين ونسبة تامة بينهما على وجه كونها مرآة لملاحظتها
وكل من هذه الامور جزء من مفهوم الفعل الملحوظ فيه على وجه التفصيل واسم الفعل موضوع لهذه
الامور الملحوظة على وجه الاجمال وتعلق الحدث بالمنسوب اليه على وجه الابهام معتبر في مفهومه
ايضا ولذا يقتضي الفاعل والمفعول وتعيينهما ولك ان تفرق بين المصدر واسم المصدر بهذا الفرق
وقال بعض المغاربة الفرق بين المصدر واسم المصدر هو ان المعنى الذي يعبر عنه بالفعل الحقيقي الذي هو
مبدا الفعل الصناعي ان اعتبر فيه تلبس الفاعل به وصدوره منه وتجدده فاللفظ الموضوع
بازائه مقيدا بهذا القيد يسمى مصدرا وان لم يعتبر فيه ذلك فاللفظ الموضوع بازائه مطلقا عن
هذا القيد المذكور هو اسم المصدر كذا ذكره شهاب الدين الطيبي في حواشي الكشاف وقيل المصدر عبارة عن فعل
خارج اللسان واسم المصدر عبارة عما عبارة عن فعل خارج اللسان وعليه الجمهور وظاهر كلام ابن
مالك انه لا فرق بينهما من جهة المعنى وقيل الفرق بين المصدر واسم المصدر هو ان المصدر له معنى معقول
نسبي لا يكون لخارج ظرفا لوجوده واسم المصدر له معنى حاصل فيمن قام به المصدر ليس بامر
نسبي يكون الخارج ظرفا لوجوده يقال له الحاصل بالمصدر كذا في بعض حواشي الكشاف في سورة
الزلزال فان قيل قد صرح الرضي في بحث المصدر ان معنى المصدر عرض لا بد له من محل يقوم به ومن
البين ان العرض من قبيل ما يكون الخارج ظرفا لوجوده اجيب بعد تسليم كون كلام حجة في مثله
ان الحاصل بالمصدر قد يسمى ايضا مصدرا اشار اليه التفتازاني في التلويح ونحن ههنا بحث ان

ويؤيد ذلك تجويز عمل اسم المصدر عملا هو مذهب للبعض

الفرق بين المصدر واسم المصدر ان الحدث ان اعتبر صدوره من الفاعل ووقوعه على المفعول يسمى مصدرا واذا لم يعتبر هذه الحيثية يسمى اسم مصدر سعد الدين

الحاصل بالمصدر قد لا يكون الخارج ظرفا لوجوده كالامكان والامتناع فتامل والكم والكمامة بكسر الكاف
وعاء الطلع وغطاء النور وغلافه والجمع كمام واكمة والكمام والاكاميم والبهى اسم تفضيل من البهاء
وهو الحسن اللطيف الفائق وفى فعله ثلاث لغات بهى وبهو وبهاء بالكسر والضم والفتح نقله ابن
مالك فى كتابه المثلث والحبر وكذا الحبرات بكسر الحاء المهملة وفتح الباء جمع الحبرة على وزن
العنبة برد يمان بضم الباء وهو كساء اسود مربع تلبسه الاعراب والجمع برد بفتح الراء فالياء
منسوب الى اليمن والالف عوض من ياء النسبة فلا يجتمعان تحاك اى تنسج والبنان اطراف
الاصابع واحدته بنانة والمراد به الاصابع والبيان فى الاصل مصدر من بان بمعنى تبين و
ظهر او اسم من بين كالكلام والسلام من كلم وسلم يطلق على اظهار الشئ وعلى ما به الاظهار وكذلك
التبيان وهو مصدر بين على الشذوذ اذ القياس فتح التاء ولم يجئ بالكسر الا التبيان والتلقاء
وقد يفرق بينه وبين التبيان بان التبيان يحتوى على كد الخاطر واعمال القلب وقريب منه ما قيل
التبيان مع دليل وبرهان فكانه مبنى على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثرى لا كلى
او هو مشروط بعد كون البناءين مشتقين من اصل واحد باتحادهما فى النوع فلا ينتقض بالصفة
المشبهة التى تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجبلية مع انه اخص من اسم الفاعل كحذر و
حاذر وحسن وحاسن وربما يجاب بان حذرا انما يكون ابلغ لالحاقه فى الثبوت بالامور
الجبلية فجاز ان يكون حاذرا ابلغ منه لولا لته على زيادة الحذر وان لم يدل على لزومه وثباته
والمراد ههنا المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير والاسنان جمع سن **قوله** حمد الله لما انعم الله تع
عليه بافاضة نفسه الناطقة المتحلية بالعلوم والمعارف التى تاليف هذه الرسالة اثر من آثارها
وفيض من انوارها وكان شكر النعم واجبا اردف التسمية بحمد الله تع اداء لحق شئ من ذلك والا
فالتوفيق بالحمد والاقتدار عليه ايضا مما يقتضى شكرا اوهلم جرا فلا تفى بحقه قوة الحامد والحمد
هو الوصف بالجميل مطلقا سواء كان الجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختيارى مطلقا انعاما كان
ذلك الجميل او غيره على جهة التعظيم والحاصل ان الحمد يقتضى حامدا ومحمودا وهو ظاهر ويقتضى ايضا

ايضا محمودا به غير انه اعم من ان يكون اختياريا او غيره ومحمودا عليه اختياريا وبه يمتاز عن المدح
اعم من ان يكون انعاما او غيره وبه يمتاز عن الشكر وان قيل كيف يصح قولهم الحمد لله على ارادته الكاملة
وقدرته الشاملة وحمدت زيدا على حسبه وشجاعته وعلى علمه وكرمه وحمدت اللؤلؤ على صفائه مع ان
المحمود عليه فى هذه الامثلة غير اختيارى لان صفاته الذاتية غير اختيارية لكون كل اختيارى
حادثا وكذا البواقى غير اختيارى اما الحسب فلانه مما يعده المرء من المفاخر سواء كان مفاخر نفسه او
ابائه وهو اعم من ان يكون فعلا اختياريا اولا واما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة فلان كلها
من قبيل الكيفيات لا من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا الجواب اما عن المثال الاول فهو انا لا نسلم
انه حمد بل مدح كما قال فى لباب التفاسير ان الحمد يختص بالفعل لانه يجوز المدح على صفات الله
تع كالقدرة والعلم وعلى صفات فعله كالخلق والرزق ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل ولو سلم
انه حمد فنقول تلك الصفات اما اختيارية كما ذكره بعض المحققين ومنع اقتضاء الاختيار
للحدوث بناء على جواز قصد مستمر ازلا وابدا ولا يتقدم على الاثر الا بالذات او هى بمنزلة افعال
اختيارية لا بتنائها على الافعال الاختيارية او لكون الذات كافيا فيها كما يستقل فاعل الافعال
الاختيارية فيها او نقول ان تلك الصفات مبداء للافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك
الافعال فالمحمود عليه فعل اختيارى فى المال واما عن المثال الثانى فهو ان الحسب وان كان اعم من ان يكون
فعلا اختياريا اولا لكن متعلق الحمد بالحقيقة هو افعاله الاختيارية لا كلها اللهم الا على التغليب
وان الشجاعة تطلق على الكيفية النفسانية التى هى مبداء القاء النفس فى الحرب والمهالك وعلى نفس
الالقاء فيهما فيحمد على الثانى بلا تاويل وعلى الاول بتاويل دلالتها على الافعال الجميلة الاختيارية وى
ههنا قيل ان الجميل لا يجب ان يكون نفسه اختياريا بل كما يكون نفسه اختياريا كذلك يجوز طريقه و
سبب تحصيله اختياريا كما فى العلم وان يكون ثمراته وآثاره اختيارية كما فى الكرم والشجاعة
واما عن المثال الثالث فانه من الامثلة المصنوعة وليس من كلام العرب العرباء على ذلك فانه غاية
التلخيص فى هذا المقام الذى تزل اقدام الاقوام **قوله** سبحانه علم للتسبيح مصدر سبحه بمعنى نزهه

سبحان علم دال على التسبيح فانّ العلم كما يكون علما للاشخاص كزيد وعمرو مثلا وللاجناس كاسامة يكون للمعانى ايضا ومنه سبحان للتسبيح ويبين مفعوله بالاضافة اليه نحو سبحان الله وسبحان الذى خلق الازواج ويجب حذف فعله اى سبح تسبيحا اى نزه تنزيها الله الذى خلق الانواع والاصناف كلها من غير ان يشارك فيه غيره عن ان يشرك به ما لا يخلق شيئا ابدا بل هو مبتداء الازواج كلها والاعادة كالابداء بل هو اهون
شيخ زاده على القاضى

سبحانه هو اسم اقيم مقام المصدر يكون ابدا منصوبا مضافا تقديره سبح الله تسبيحا ثم حذف الفعل والمصدر حذفا لازما واقيم سبحان مقام المصدر واضيف الى الله فيكون معنى سبحان انزهه عن صفات المخلوقات واقوالا وافترائهم عن جميع ما لا يليق بذاته تع
سعد الدين على المفتاح

تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك ابعدت من سبحته عما نزهته عنه او من السبح بمعنى الفراغ من الشغل كانك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون لتنزيه الله تع لفظ برأسه مخصوص به جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبايح لازم الاضافة اليه تع بحيث لا يقطع عنها فى اللغة الفصيحة وقول العلامة فى الكشاف والمفصل يدل على انه علم سواء اضيف ام لا وانه غير منصرف للالف والنون مع العلمية وزعم ابن الحاجب وموافقوه انه اذا استعمل مضافا لا يكون علما بل اسم المصدر اذ الاعلام لا تضاف واذا افرد عن الاضافة كان علما غير منصرف وقد يستعمل هذا اللفظ عند التعجب والسر فيه ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب من بعد ما نزه عنه من المنزه فكانه قيل ما ابعده من هذا ثم استعمل عند كل تعجب من شئ فتارة يقصد به التنزيه البليغ اصالة والتعجب تبعا كما فى قوله تع سبحان الذى اسرى بعبده ليلا وتارة يقصد به التعجب ويجعل التنزيه ذريعة له كما فى قوله تع سبحانك هذا بهتان عظيم اذ المقصود التعجب من عظم امر الافك وانتصابه بفعل مضمر متروك اظهاره تقديره اسبح الله سبحانه ثم نزل منزلة الفعل وسد مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع القبايح التى يضيفها اليه اعداء الله تع اى تبارك وتعالى وههنا فائدة جليلة وهى انه اذا كتب اسم الله تع وتقدس اتبع بالتعظيم كعز وجل ونحوه و يحافظ على كتبة الصلوة والسلام على رسول الله صلعم ولا يسأم من تكراره وان لم يكن فى الاصل ومن غفل عن ذلك حرم حظا عظيما ويصلى بلسانه كلما كتبه ايضا وكذلك الترضى والترحم على الصحابة والعلماء ويكره الاختصار على الصلوة دون السلام وبالعكس ويكره الرمز بالصلوة والترضى فى الكتابة بل يكتب ذلك بكماله واما تقطيع المصنفين الحديث فى الاحتجاج فالى الجواز اقرب وقد فعله مالك والبخارى ومن لا يحصى من الائمة وقال ابن الصلاح وهو لا يخلو من كراهة ويعلم منه ان تقطيع الاية للاحتجاج اشد كراهة التواتر التتابع فى قولهم تواترت الكتب اى جاءت بعضها فى اثر بعض من غير ان ينقطع وفى النعماء لغتان فتح النون وضمها وان فتحت النون مددته كما هو فى الرسالة وان ضممت قصرته وقلت نعمى الزاخرة الكثيرة الترادف

و ... تعالى او تبارك او تعالى او جل او تبارك اسمه او ما اشبه ذلك
فان كان صحابيا ابن صحابى قال رضى الله عنهما
ترضى على الصدور تودى

الترادف التتابع والآلاء جمع الى بالفتح والكسر وهما اى الآلاء والنعماء لغتان مترادفان وقيل الآلاء هى النعم الظاهرة والنعماء الباطنة المتوافر المتكثر فى قولهم هم متوافرون اى هم كثيرون وتوفر وتوافر يجيئان بمعنى او التام فى الوفور بمعنى التمام المتظاهر المتتابعة فى طفو بالطاء المهملة يطفو اذا وثب قوله ثم الصلوة على نبيه وثم للترتيب مع التراخى وهو مختص بعطف المفرد على المفرد دون الجملة على الجملة صرح به الامام المرزوقى وقد يجئ ثم لمجرد الاستبعاد كقوله تع تعرفون نعمة الله ثم ينكرونها فان الانكار مستبعد جدا بعد المعرفة وقد يجعل تفاوت المجتمعين والكلامين بمنزلة التراخى فى الزمان فيستعمل له لفظة ثم ذكره فى حاشية الضوء وقد يجئ للتنبيه على انه ينبغى ان يتئاد السامع فى تحقيق ما تقدم حتى يصير على ثقة وطمانينة ذكره فى حواشى الكشاف وقد يجئ فصيحة كما قيل فى قول المفتاح ثم يتفرع فى حالة الوصول لانفصامها عن محذوف اى فيحصل الايماء ثم يتفرع وقد يجئ لمجرد الترقى كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فان المقصود ههنا اظهار الترقى بذكر درجات فضيلة الممدوح من سيادة نفسه وسيادة ابيه وسيادة جده فبدأ بالاخص ثم الاخص وقد يجئ للترتيب فى الاخبار كما يقال بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب يراد ثم اخبرك ان الذى صنعت امس اعجب وقد يجئ لمجرد استفتاح الكلام ذكره فى شرح المنار وقد يجئ زايدة اثبته الاخفش والكوفيون ولما كان كل سعادة دينية او دنيوية عاجلة او آجلة واصلة الينا بوسيلة النبى عليه السلام وقد امر الله تع بان يصلى عليه حيث قال يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اخذ فى الصلوة عليه عم الصلوة لغة الدعاء والثنى عليه فيما صدر عن الملائكة والمؤمنين للمؤمنين واما الصلوة من الله تع على عباده فقيل هى بمعنى الرحمة مرادا بها الانعام وقيل هى ايضا بمعنى الدعاء فمعنى يصلى عليهم يدعو ذاته لايصال الخير اليهم فصلوته على النبى عليه السلام تعظيم شانه فى الدنيا باعلاء ذكره واظهار دعوته وابقاء شريعته وفى الاخرة بتشفيعه فى امته وتضعيف اجره ومثوبته وقيل هى مشتركة بين الرحمة من الله تع والدعاء من عباده والاستغفار من ملائكته

محمد المبعوث من اشرف جراثيم الانام سـ

وثم يشارك الفاء فى انها عاطفة وثم العاطفة مختصة بالجمل على ما قال سعد الدين على المفتاح

وشرعا الاركان المخصوصة ولكن المذكور في الكشاف في اول سورة البقرة ان الصلوة حقيقتها الافعال المعلومة وهو
تحريك الصلوين سميت الاركان بها لتحريك الصلوين فيها ثم سمي الدعاء صلوة تشبيها للداعي
بالمصلي في تخشعه فيكون الصلوة في الدعاء استعارة وفي الاركان حقيقة او مجازا مرسلا
واما ما قيل ان الله وملائكته يصلون على النبي فمحمول على ان المراد به معنى مجازي اعم من المعنى
الحقيقي وهو ايصال النفع والايصال واحد والاختلاف في طريقه وقال بعض الافاضل
الصلوة تطلق على عشرة معان وعند اهل الكوفة على اربعة معان واحال معرفتها الى التحقيق
لا يقال الدعاء اذا استعمل في الاصطلاح بكلمة على يكون للمضرة لانا نقول ذلك لا يقتضي ان يكون لفظ
الصلوة اذا استعمل بهذه الكلمة للمضرة كيف وقد قال النبي عليه السلام اللهم صل على آل ابي
اوفى فان قيل ان النبي عليه السلام مغفور ومعصوم فما الفائدة في الصلوة عليه قلنا فيها
فائدتان احديهما راجعة الى المصلي كما يدل عليها قوله عليه السلام من صلى علي مرة فقط صلى الله عليه
عشر مرات الثانية راجعة الى النبي عليه السلام فان الدرجات غير متناهية فيزداد درجته عليه السلام
بالصلوة اعلم ان الصلوة على غير الانبياء جائزة على سبيل التبع اما بالاصالة فمكروه قيل
كراهة تحريم وقيل تنزيه ولكن القياس يجوز ذلك على كل مؤمن بدليل قوله تعالى وهو الذي
يصلي عليكم الآية وبدليل ما ذكر من قوله عليه السلام اللهم صل على آل ابي اوفى الا ان العلماء كرهوا
افراد غير الانبياء بذلك لان ذلك صار شعار الانبياء ولانه يؤدي الى الايهام بالرفض
وقد يقال الصلوة بمعنى التعظيم لا يقال لغيره عليه السلام وبمعنى الدعاء يقال وان لصاحب
الحق ان يتبرع حقه لمن يشاء وبالجملة ان لفظ الصلوة في لسان السلف مخصوصة بالانبياء
عم وان كان بمعنى الرحمة والدعاء بالرحمة جايز لكل مسلم كما يقال قال الله عز وجل ولا يقال
قال النبي عز وجل وان كان عزيزا جليلا عند الله تعالى واما السلام الذي بمعنى الصلوة فلا
يستعمل في الغايب فلا يفرد به غير الانبياء فلا يقال علي عليه السلام وسواء هذا في الاحياء و
الاموات هذا عند البعض وعند البعض الآخر يجوز واما الحاضر فيخاطب ولكن يستحب

وروي ... ذنوبه ...

يستحب الترضي للصحابة والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وساير الاخيار و
قيل هل يجوز عكسه ام لا قال بعض العلماء لا يجوز لان الترضي مخصوص بالصحابة وذكر
الطيبي في تفسير سورة الاحزاب في شرح الكشاف وما قاله بعض العلماء من ان قوله رضي الله عنه
مخصوص بالصحابة ويقال في غيرهم رحمه الله فليس كما قاله بل الصحيح الذي عليه الجمهور استحبابه
ودلائله اكثر من ان تحصى وذكر في المحيط والذخيرة ان عند ذكر الصحابة لا يقال لهم رحمه الله
لان في ذكر الرحمة نوع طعن بتقصيرهم فان احدا لا يستحق الرحمة الا باتيان ما يلام عليه و
الغفران عند توهم العصيان ونحن امرنا بتوقيرهم وتعظيمهم قال صاحب الفتاوى الصوفية
ولهذا ذكر الائمة في كتبهم عند ذكر الاساتذة والفقراء عند ذكر المشايخ رضي الله تعالى عنهم
لتعظيمهم وتوقيرهم واما اذا ذكر من اختلف في نبوته كلقمان وذي القرنين فقال بعض
العلماء لا يجوز الصلوة عليه الا بالتبعية بان يقال صلى الله على الانبياء وعليهم وسلم
وقال النووي لا باس بان يقال لقمان وذو القرنين صلى الله عليه والاصح عندي ان لا
يجوز لان هذا مرتبة الانبياء ولم يثبت نبوتهما بعد حتى يجوز الصلوة عليهما • النبي فعيل
بمعنى فاعل من النبأ وهو الاخبار يقال نبأ وانبأ ونبأ اي اخبر وجمعه نبآء كعلماء و
يجمع على انبياء وتصغيره نبيئ على وزن نبيع ذكره الجوهري ونبي نص عليه سيبويه واقتضته
القاعدة او بمعنى مفعول او فاعل من النبوة بمعنى الرفع على معنى انه مشرف على ساير الخلق
او الارتفاع ومنه يقال تنبأ فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو الطريق ومنه
يقال الرسل عن الله تعالى انبياء لكونهم طرق الهداية الى الله تعالى والنبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق
لتبليغ ما اوحاه اليه وعلى هذا لا يشمل من اوحي اليه ما يحتاج اليه لكماله في نفسه من غير ان يكون
مبعوثا الى غيره كما قيل في زيد بن عمرو بن نفيل اللهم الا ان يتكلف • والرسول قد يستعمل مرادفا له
وقد يخص بمن هو صاحب كتاب او شريعة ذكره في شرح العقايد العضدية وقيل الرسول هو الذي انزل
عليه كتاب او امر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب او نزل عليه جبرئيل عم وامره بالتبليغ

بسكون الباء كما في قوله يا خاتم النبآء انك مرسل حسن چلبي

... الكلمة ... حسن چلبي

قال في الصحاح النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض ... حسن چلبي

لما ثبت مجيء نبآء لم يحتج الى جعل النبي بمعنى ... حسن چلبي

والنبي غير الرسول من سمع صوتا او قيل له في المنام انك نبي فبلغ الدعوة واعطي المعجزة او في لا
كتاب معه ولا بد لزوم كون آحاد الناس نبيا لان المراد نبي لا كتاب معه وفيه تامل نعم يلزم ان يكون
يحكم من الانبياء بدون كتاب ولا متابعة من قبله خارجا عن النبي والرسول معا الا ان
يبين ان لا وجود لمثله ودونه خرط القتاد ولم نكتف بما قيل قوله او نزل عليه آه كما اكتفى القاضي
في سورة الحج باشتراط الشريعة المجددة في الرسول لانه نفسه صرح في سورة مريم ان بني ابرهيم
عليه السلام كانوا على شريعته مع ان اسمعيل عليه السلام رسول بصريح النص وقد يراد القدر المشترك
بينهما وهو المرسل من عند الله لدعوة عباده كان صاحب شريعة ام لا وعليه ورد قوله عليه السلام الايمان
ان تؤمن الحديث لوجوب الايمان بالانبياء عليهم السلام مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسل
بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر
عم لان الانبياء تابعون لهم متمسكون بشرايعهم فكان الايمان بهم ايمانا بالانبياء وتصديقا لهم
بقي ههنا شيء وهو ان ظاهر كلام الكشاف في سورة الحج مشعر بان الرسول مشروط بكونه صاحب
كتاب والنبي عليه السلام بعدمه وظاهر كلامه في سورة مريم مشعر بان النبي اعم فان قيل ان عدد الرسل
ثلثمائة وثلثة عشر وعدد الكتب مائة واربعة فالاربعة منها الزبور لداود والتورية لموسى والانجيل
لعيسى والفرقان لمحمد عليهم السلام والمائة منها عشرة لآدم وخمسون لشيث وثلثون لادريس وعشرة
لابرهيم فلا يصح الاشتراط اجيب بانه يحتمل ان يشترط مع الرسول كتاب سواء نزل عليه اولا و
يحتمل ان يتكرر نزول بعض الكتب كما في الفاتحة وبهذا يندفع اعتراض علاء الدين السمرقندي ورده
على صاحب الكشاف في شرح الارشاد ان كثيرا من الرسل كاسمعيل والياس ويونس ولوط لم
يكونوا ذوي كتاب قال الثعلبي والمذكورون في القرآن باسم العلم ثمانية وعشرون نبيا ومحمد معناه
الوضعي اولا هو البليغ في كونه محمودا يقال حمد الرجل فهو محمد اذا كثرت خصاله المحمودة فالهم الله
اهله عليه السلام تسمية به لما علم من خصاله الجميلة ثم قوله محمد عطف بيان لنبيه لا صفة له لتصريحهم بان
العلم ينعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملائكة في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه
يجوز ان يكون في حكم الاعراب ايقاع اسم الله تعالى صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبر انما يصح

ذكر النووي في شرح مسلم ان الرسول اعم من النبي من حيث انه يتناول رسلا الملائكة لانه لا يسمى الملك نبيا

ودونه خرط القتاد
مثلدر استعمال اولنور في بحالنده
ماغ الباب بودر بونون اوته سي شكلدر
وفي المثل دونه خرط القتاد بومثل غايته
القتاد شجر له شوك والخرط سوق اليد
في اعلاه الى اسفله ليزول الشوك وهذا
مثل يضرب في الامر الشاق اي هذا الامر
فوقه في النعب والمشقة شرح مواقف

ويجب ان يعرف ان جميع الكتب الذي انزل الله تعالى على الانبياء والرسل كلام الله تعالى غير مخلوق وذلك مائة صحيفة واربعة كتب فخمسون منها انزل الله تعالى على شيث بن آدم عليه السلام وثلثون صحيفة على ادريس عليه السلام وعشر صحايف على موسى عليه السلام قبل نزول التورية نسخ السنة وكان قبل غرق فرعون ثم انزل الزبور على داود عم ثم انزل الانجيل على عيسى عليه السلام وهو آخر انبياء بني اسرائيل ثم انزل الفرقان على محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهو آخر الرسل فمن انكر آية من هذه الكتب يكفر واذا قال آمنت بجميع الرسل ثم قال واحد من الرسل ليس بمنصوص عليه وقال هذا ليس منهم لا يكفر و يكون مبتدعا هذا اذا لم يدخل في دين من الاديان واذا دخل فيه يكون مرتدا يقتل ثم ان الانبياء عليهم السلام مائة الف واربعة وعشرون الفا والرسل منهم ثلث مائة وثلثة عشر برواية ابي ذر رضي الله تعالى عنه مرفوعا الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفي بعض الاخبار ان الانبياء عليهم السلام الف الف ومائة الف واربعة وعشرون الفا والسلامة في هذا آمنت بالله وبجميع ما جاء من عند الله تعالى على ما اراد الله تعالى وبجميع الانبياء والرسل حتى لا يعتقد ما ليس بنبي نبيا ولا يعتقد ما يكون نبيا غير نبي
منه

يصح بناء على تأويله بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة والاخفش جوز نعت اسم الاشارة بما ليس معرفا
باللام وما ليس بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا بامتناع كل من الامرين في مفصله
وايضا صرح في اوائل الكشاف بان هذا الاسم لا يوصف واستدل بذلك على علميته واما ما ذكره في
سورة ص حيث قال في توجيه قراءة نصب تخاصم من قوله تعالى ان ذلك لحق تخاصم اهل النار انه صفة
لذلك فهو مخالف لذلك الاجماع قطعا وانما هو مجرد قياس بان تعريف المضاف كتعريف المضاف اليه
عند الجمهور فيرفع الابهام كما يرفع ذو اللام مع ان القياس مع الفارق لان الاليق بالحكمة ان يرفع
ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كالمعرف باللام لا بالمضاف الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم
يكتسب المبهم تعريفه المستعار فاقتصر على المعرف باللام والموصول الحق به بشهادة النقل والاستعمال
على ان فيما ذكره الفصل بالاجنبي بين اسم الاشارة ووصفه وقد صرحوا بامتناعه بخصوصه
لما بين صفة المبهم معه من شدة الاتصال وشبه الاتحاد ثم البدلية وان جوزها في قوله تعالى ذكر رحمة ربك
عبده زكريا لكن الاظهر ان المقصود الاصلي ههنا ايضاح الصفة السابقة وتعيين النسبة تبع والبدلية
تستدعي العكس الشرف العلو لجرائم جمع جرثومة وهي الاصل الانام كل ما على الارض من دابة وقيل
الجن والانس وقال الامام الزبيدي الانام الخلق ويجوز الانيم وقال الامام الواحدي قال الليث
الانام ما ظهر على الارض من جميع الخلق وقيل اسم بمعنى الاناسي وههنا فايدة جليلة وهي الفرق بين
اسم بمعنى الجمع واسم الجمع والجمع الاول ما لا يكون له مفرد مناسب من لفظه ويكون فيه كثرة كالقوم و
الرهط والان وان كان له مفرد من لفظ الان وضعه للآحاد من حيث هو آحاد بلا ملاحظة كونها كثيرة
لواحد مفهوم من لفظه يصح ان يكون مفردا له والثالث ما يكون موضوعا للآحاد المتكثرة باعتبار
كونها كثيرة لواحد مفهوم من لفظ يصح ان يكون مفردا له واسماء الجموع سماعية صرح به المحققون
فلا وجه لقول الشريف في شرح المفتاح ان الخواص اسم جمع الخاصة اذ لم يقل به احد من علماء اللغة
قوله وعلى اله واصحابه ولما امر النبي عليه السلام بقوله اذا صليتم علي فعموا اخذ في الصلوة وعلى آله و
اصحابه في الصحاح آل الرجل اهله وعياله واله ايضا اتباعه والمراد ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب

سوى العلم نعتا وتجويز نعت اسم الاشارة بما ليس احد المذكورين فحينئذ
قال قلت العلم بعلميته يتوقف على عدم وقوعه وصفا بلا تاويل وبالعكس فيدور قلت الدليل على التاويل قوله الآية الكريمة ليس علميته بل هو ان اسم الاشارة لا يوصف الا باحد الامرين فلا ورود حسن جلبي

لا انه مع صلته

ان فلف المفسرون في قوله تعالى وضعها للانام فقال ابن عباس هم الناس وعن مجاهد وقتادة والضحاك للخلق والخلايق وقال الكلبي للخلق كلهم الذين تنبهم حينا فقال الواحدي وغيره الاقوال تدل على ان المراد بالانام كل ذي روح وهو قول الثعلبي وقال حسن هم الجن والانس وهو اختيار الزجاج حسن جلبي رحمه الله

الائمة الاعلام وارثة الاسلام

ومن ههنا قيل كلما ذكر الآل وحده يكون المراد به اعم من اهل البيت اعني الاتباع واذا ذكر مع الاصحاب
يراد به اهل بيته لكن الحق ان المراد به المعنى الاعم بمعنى الاتباع وهم المؤمنون لا بمعنى النفس
ولا بمعنى اهل البيت خاصة واما ذكر الاصحاب مع تقدم الآل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد
التعميم لاجل التعظيم وههنا فايدة جليلة وهي ان عطف العام على الخاص وبالعكس مختص بالواو
ونص عليه ابن مالك في التسهيل والتفتازاني في حواشي الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ليس لك
من الامر شيء الاية وغيرهما وحتى نص عليه ابن هشام في المغني قال بعض الفضلاء آل النبي بنو هاشم
وبنو المطلب هذا اختيار الشافعي وقيل عترته واهل بيته وقيل جميع امته وهو قول مالك قالوا
ولا يستعمل مفردا غير مضاف الا نادرا كقوله نحن آل الله في بلدتنا لم نزل آلا على عهد آدم والصحيح جواز
اضافة الآل الى المضمر وقال جماعة من اهل العربية لا يصح اضافة الآل الى المظهر ويختص الآل بالاشراف
دينا ودنيا واخراويا من العقلاء الذكور فلا يقال آل الاسكاف ولا آل مكة ولا آل فاطمة وعن الاخفش
انهم قالوا آل المدينة وآل البصرة لا يقال اختصاصه بالاشراف يستلزم استعماله بالتشريف وعدم
تصغيره لانا نقول يجوز قصدهم تحقير من له خطر او تقليله على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير
بالاضافة الى اولي الاخطار العظيمة واما القول بان التصغير يجوز ان يكون للتعظيم فلا
يمنع اختصاصه بالاشراف ذلك فقد بينا فيه بان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير كما
صرحوا به وقال المرزوقي في شرح الحماسة ذكر البصريون ان الآل في معنى الاهل ولا فرق بينهما اعلم
ان في اصله وجوها اهل لان تصغيره اهيل فقلبت الهاء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار
آل وهذا قاعدة عند بعضهم وقيل ابدل الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان
قلب الهاء ابتداء الفا لم يجئ في موضع آخر وقلبها همزة متحقق كما في اصله ماه بدليل مياه و
قلب الهمزة الفا شائع واأل لان تصغيره اؤيل اعلاله مثل ماتر واول لان تصغيره اويل اعلاله
ظاهر وودل قلبت الواو همزة فصار أول ثم قلبت الواو الثانية الفا فصار آل وأأل يكون
الهمزة الثانية اعلاله ظاهر والاعتماد على الاول والثالث • الاصحاب جمع صحب بالكسر مخفف

قيل انه جمع صاحب على ما فصل بهذا الوزن من شرح قول امرئ القيس • اذا ذقت فاها قلت طعم مدامة • معتقة مما يجيء به التجر • اذا قامتا تضوع المسك منهما
برائحة من اللطيمة والقطر • اللطيمة العير التي تحمل المسك والقطر العود والتجر جمع تجار ككتب وكتاب وتجار جمع تاجر كصحب وصحاب والتجر اسم جمع تاجر
عند سيبويه وجعله عند غيره بضمتين والتجر بضمتين عنده جمع الجمع وعند سيبويه جمع جمع اسم الجمع وكذا الاكم بضمتين جمع اكام ككتب جمع كتاب و
الاكام جمع اكم كالجبال جمع جبل والاكم جمع اكمة كالتمر جمع تمرة ويجمع الاول وهو الاكم على آكام كما يقال عنق واعناق ونظيره جمع ثمرة على ثمر كشجرة و
شجر وجمع ثمر على ثمار كجبال وجمع ثمار على ثمر ككتب وجمع ثمر على اثمار كاعناق فيكون الاكم جمع جمع الجمع كما ان الاثمار جمع جمع جمع الجمع في المرتبة الثالثة اذ الاثمار جمع ثمر وهو جمع ثمار وهو جمع ثمر وهو جمع ثمرة ومنه

مخفف صاحب كنمر وانمار او صحب بالسكون اسم جمع كنهر وانهار لا صاحب لان فاعلا لم يثبت
جمعه على افعال كذا ذكر الشارح في حاشية الكشاف وفي مختار الصحاح وجمع الصاحب صحب كراكب
وركب وصحبة وصحاب وصحبان والاصحاب جمع صحب كفرخ وافراخ فلا وجه لما ذكر في بعض الكتب
ان الاصحاب جمع صاحب كالاطهار جمع طاهر كما لا وجه لقول الشارح في المطول ان الاطهار جمع طاهر
كصاحب واصحاب اللهم الا ان يقال مراده كون الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى لا انه جمع صيغي له وقد
يقال هذا الجمع ثابت بشهادة الائمة في اللغة صاحب القاموس حيث قال طهر كنصر وكرم فهو طاهر و
طهير والجمع اطهار وصاحب الكشاف حيث قال في تفسير سورة الشعراء ان اتباع جمع تابع كشاهد
واشهاد وقال في الفايق الامجاد جمع ماجد كشاهد واشهاد والميداني حيث قال في مجمع الامثال
ان هذا الجمع عزيز في الكلام وهذا صريح في ثبوته فان القلة لا تنافي الصحة بل لا تنافي الفصاحة
ايضا انما المنافي لها الشذوذ والفرق واضح والصحابة في الاصل مصدر اطلق على اصحابه عم
لكنها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال في اصحاب الرسول عليه السلام كالعلم لهم ولهذا
نسب الصحابي اليها بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم راى
الرسول عليه السلام حقيقة او حكما فيدخل ابن ام مكتوم وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه
الحديث وقيل او راه وقيل من رأى النبي عليه السلام وقد ادرك الحلم واسلم وعقل امر الدين ولو
ساعة ومن ثبت له مجرد الرؤية للنبي عليه السلام (الرسول عم ص) كمن كان مع ابيه فاراه النبي عليه السلام من بعد من الصحابة
عند ائمة الحديث وكذا من تخللت الردة بين صحبته وموته على الاسلام عند من يقول الردة لا
تحبط العمل الا بالموت على الردة والذي عليه ابو حنيفة رح ومالك ان مجرد الردة محبطة للعمل
فالصحابي على قولهما من لقي النبي عليه السلام مسلما ومات على الاسلام من غير تخلل ردة والاصح
ان اللغوي لا يحتاج الى ما عدا الرؤية مما ذكر والعرفي بحسب العرف والظاهر ان المراد كل مسلم مميز صحب
النبي عليه السلام ولو ساعة واما الملازمة المفهوم من نحو اصحاب الجنة واصحاب النار فبعرف متجدد
وقيل كان اهل الرؤية عند وفاته عليه السلام وقيل من رأى ومن سمع منه عليه السلام مائة الف و
خبركان

الاولى ان فاعلا دون فعيل وافعال
ما ... الاكثر ه

جمع ثمر وهو جمع ثمار وهو جمع ثمر وهو جمع ثمرة ومنه
الاراجيل في قول كعب بن زهير منه
• تظل سباع الجو ضامرة •
• ولا تمشي بوادية الاراجيل •
جمع ارجال جمع رجل كافراخ جمع فرخ
ورجل جمع راجل كالصحب اسم جمع
صاحب هذا ه

يعني انه جمع طهر او طهير بمعنى طاهر
كعدل بمعنى عادل وانصار جمع نصير
بمعنى ناصر منه

قال الميداني في فصل جموع القياسية
من كتابه المسمى بالسامي في الاسامي
ان فاعلا يجمع على الفاعلين و
الفعال والفعلة نحو كاتب وكاتبين
وكتاب وكتبة على فعل وفعول نحو
راكع وركع وركوع وعلى فعل نحو راكب
وركب وصاحب وصحب وعلى افعال
نحو ناصر وانصار وصاحب و
اصحاب ص

فان قلت ما وجه قول من اكتفى بالرؤية
قلت لعله جعل الرؤية عرفية اذ من
صحب ربوا وان كان اعمى يقال انه
راه عرفا فان قلت من راه بعد وفاته
صلى الله تعالى عليه وسلم قبل دفنه هل يسمى
صحابيا قلت قيل نعم وقيل لا فان قلت
من راه في المنام فقد راه حقا فيكون
صحابيا قلت المتبادر الى الذهن
الرؤية في اليقظة • من الكرماني

اربعة عشر الفا. واما التابعي فلم يشترط فيه ان يكون ولادته في زمانه عليه السلام ولا ان يكون له صحبة مع الصحابة ولا ان يكون له رواية منهم بل عدم الصحبة به عليه السلام شرط وادراك الجاهلية لا يقدح في كونه تابعيا اذا لم يكن له صحبته به عليه السلام بل التابعي وهو الذي رأى الصحابي ولقيه روى منه او لا يقال للواحد تابع وتابعي. الاعلام جمع علم وهو الراية والجبل والعلامة. الازمة جمع زمام وهو المقود. الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام الصلوة وايتاء الزكوة وصوم شهر رمضان وحج البيت ان وجب. والايمان الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر بالقدر خيره وشره وكل مؤمن مسلم لان معنى الايمان عبارة عما بطن من الاعتقادات الحقة ومعنى الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة وآثار الاعتقادات الحقة هي الاعمال الصالحة دون العكس اذ رب شخص يرى مسلما في الظاهر وهو غير منقاد ومعتقد وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحي واما اللغوي فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول في السلم والوصول وباقي البحث مذكور في الاصول. **قوله** وبعد فمقول وهو من الظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منويا وان كان في الاصل من الجهات الست لانه استعير للزمان اذا كان مضافا فالتقدير بعد وقت الفراغ من حمد الله كذا قيل وفيه بحث لان اصحاب اللغة قالوا هو من الظروف الزمانية التي لا تتمكن ولو كان في الاصل من الجهات الست لبينوه سيما صاحب الصحاح والقاموس وقد يعترض في مثله بانه شهادة على النفي في غير محصور وبانه استقراء على النفي وبانه نقل على النفي والكل غير مقبول للمقدمة القائلة ان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ويجاب بان هذه مقدمة ذكرت في المطالب العلمية ومعناها لا يدل دلالة قطعية فيما يكتفى بالظن لا تضره هذه المقدمة ذكره في بعض حواشي التلويح وبان العالم بفن اذا علم منه التفحص والتحقيق قبل منه النفي فيه ذكره في شرح المنهاج للاسنوي وبان هذا ليس بشهادة النفي انما هو اخبار مبني على الظن الغالب المستند الى الاستقراء ممن هو اهل لذلك

ولا شك ان الاعتقادات الحقة يظهر آثارها على صفحات الاعمال الصالحة صح

العبد الفقير الى الله الغني مسعود ابن عمر القاضي التفتازاني بيض الله غرة احواله وادرج اغصان آماله

وقد يقال على ما تقدم التقدير ما وجه جمع الواو مع اما فان العطف والاستيناف متنافيان ويجاب بانها عاطفة على ما تقدم بتاويل اخبث لا كلامه قبل اما بعد اه واما بعده اه وهذا كما قال صاحب المفتاح واما علم البيان بدون سبق اخبار لا يقال هذا التاويل تصحح في عبارة المفتاح لانه سبق اجمال يكون اما مع اختيار المقدرة تفصيلا له بخلاف ما نحن فيه لانه يجوز ان التفصيل المجمل حاضرا في ذهن المتكلم ولا يلزم ان يكون هذا الاجمال مشعورا به للسامع وان كان هو الظاهر كلام بعض الادباء وذلك ان تقول الواو للربط الصوري بين القصتين بدون ان يقصد بها التشريك في المعنى الذي حقيقة العطف فلا ينافي الاستيناف الذي يقصد في اما مع ان فيها زائدة التعويض ان قيل انه جيء بها بعد حذف اما هذا على جمع الواو مع اما المقدرة واما على جمعها في اللغة كما وقع في عبارة المفتاح حيث قال في اواخر البيان واما بعد فان خلاصة اه فالجواب احد الوجهين بدون عبارة التعويض

لذلك ذكره في حواشي جمع الجوامع وبانه لا يدعي العدم بل يمنع الورود ذكره العبري وبان هذا كلام في مقابلة من يدعي الوجود والكثرة ذكره في حواشي الشريف فتأمل ثم هو اما ان يكون معطوفا على ما قبله عطف قصة على قصة والجامع ان ما سبق تمهيد للتصنيف وهذا بيان لسببه فاندفع ما قيل في الكتب ان الواو لو جعلت عاطفة محضة لا عوضا يلزم عطف الاخبار على الانشاء لان الكلام السابق انشاء الحمد والصلوة واللاحق اخبار واما الجواب بان الكلام السابق اخبار ويحصل منه انشاء الحمد لانه ثناء عليه بجهة التعظيم فلا يتأتى مثله في الصلوة لانه لا يلزم من الاخبار بانه عليه السلام متعلق الصلوة او مستحق لها الصلوة عليه بمعنى الدعاء له والعامل في الظرف يقول ودخول الفاء على توهم اما اجراء للموهوم مجرى المحقق او لدفع توهم الاضافة او لكون بعد ظرفا بمقام لما الشرطية واما ان يكون مفصولا عنه فصل الخطاب وهو نوع من الاقتضاب قريب من التخلص واما مقدرة والفاء في قرائنها ودلالة على مكانها وهي العاملة في الظرف والواو مزيدة تعويضا عن صورة اما وتزيينا للفظ وقد يقال كون الواو عوضا يقتضي مناسبة بين الواو واما مصححة للتعويض عنها ولا يجوز الجمع بينهما وبين اما وما وقع في عبارة المفتاح من قوله واما بعد فان خلاصة الاصلين فليس من الاقتضاب في شيء بل ذلك فذلكة لما سبق وضبط اجمالي بعد بيان تفصيلي نعم له ان يقال وبالجملة فالواو فيه للعطف وفائدة اما تاكيد مضمون الكلام واستدرار اصغاء السامع وتفصيل المجمل الواقع في ذهنه لا يقال الفاء تنكر في معنى البعدية لانا نقول كون هذه الفاء للتعقيب ممنوع ولو سلم ففيه تفصيل لما اجمل. الغرة بالضم بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم استعير لكل بياض ومعنى بيض غرة احواله اي كثر بياضها. الآمال جمع امل وهو الرجاء. **قوله** لما رأيت آه لما ظرف بمعنى اذ وقيل بمعنى حين يستعمل استعمال الشرطية يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الاول والوجه ما تقدم ورد بانه الثاني لثبوت صح

كما جاء دابه بعد هذا في قولهم هذا والحق كذا في مقام حديث واستيناف حديث اجراء اي معنى هذا ولا شك ان مدخول الواو في هذا القول استيناف

فيتعذر به لان الاستيناف عند ارباب المعاني غير ذلك وينافيه حرف العطف مطلقا

وقد يقال لتقل ذلك عطف القصة على القصة والماهرون في النحاة يسمون الواو واو الاستيناف

خوف على مدعى الاسمية بجواز لما اكرمتنى امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها
الجواب الواقع فى اليوم لا يكون امس والجواب ان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط
لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت ان كنت قلته وكذا ههنا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك
لى امس اكرمتك وقال الشارح فى شرح الكشاف وليست كلمة لما للزمان المتضايق بل
الممتد فلا يلزم ان يقع مضمون الشرط والجزاء فى يوم واحد او شهر واحد او سنة واحدة
بل يختلف ذلك باختلاف الامور تقول لما ظهر الاسلام طهر البلاد عن دنس الشرك والالحاد
ولما ركب السلطان قمع آثار الشر والفساد ويكون جوابها فعلا ماضيا لفظا ومعنى اتفاقا
وماضيا مقرونا بالفاء وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء عند ابن مالك وفعلا مضارعا
عند ابن عصفور ويكون حرف استثناء بمعنى الا فتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان
كل نفس لما عليها حافظ وعلى الماضى لفظا لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت اى ما اسئلك الا
فعلك فقول الجوهرى ان لما بمعنى الا غير معروف فى اللغة ليس على ما ينبغى ويكون فعلا نحو
اى الا عليها حافظ
لم لما لموا وجارية اذا دخلت على المضارع قوله مختصر التصريف الاضافة بمعنى فى اى
مختصر فى علم التصريف والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه مأخوذ من الخصر وهو المجتمع فوق
الوركين ومنه المختصر فان الجوهرى ذكره فى مادة خصر فيكون وزنه مفتعلا قال الخليل الكلام
يبسط ليفهم ويختصر ليحفظ يقال صنفت الشيء اذا جعلته اصنافا وميز بعضها من
بعض ويقال صنفت الشجرة اذا اخرجت ورقها فمعنى صنفه على الاول ميزه وعلى الثانى
اخرجه والامام الذى يقتدى به ذكرا كان او انثى ومنه قيل لخيط البناء امام وامام كل شيء
قيمه والمصلح له والقرآن امام المسلمين والنبى امام الامة والخليفة امام الرعية ويجمع امام
ايضا ذكره فى القاموس ونظيره هجان فعلم بهذا ان ما ذكره الجوهرى والقاضى ومن تبعهما
فى قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما تمحل لا ضرورة اليه وكثر الجمع على ائمة والاصل ائممة
اى التجوز
على وزن افعلة القدوة بضم القاف وكسرها والاسوة المقتدى به والتحقيق اثبات الشيء

الذى صنفه الامام الفاضل العالم الكامل قدوة المحققين عز الملة و الدين الزنجانى رحمه الله تعالى عليه مختصرا ينطوى على مباحث شريفة ويحتوى على قواعد لطيفة سنح لى ان اشرح له شرحا يذلل من الفاظه صعابه و يكشف عن وجه المعانى نقابه و يستكشف مكنون غوامضه و يستخرج حلوه وحامضه مضيفا اليه فوائد شريفة وزوائد لطيفة مما عثر عليه فكرى القاصر ونظرى الفاتر بعون الله القادر ولم اجو من اطلع فيه على عثرة ان يقرر له بالحسنة السيئة فانه اورمازعمته فى قالب الترتيب و الترصيف مختصرا فى هذا المختصر قراءته فى علم التصريف ومن الله الاستعانة واليه التزلف وهو حسبى ونعم الوكيل عليه توكلى س

قال الجوهرى هو على الحكاية كما يقول الرجل ليس لى معين فتقول نحن معينك وقال القاضى توحيده لدلالته على الجنس وعدم اللبس اولانه مصدر فى اصله اولان المراد واجعل كل واحد منا اولانهم كنفس واحدة لاتحاد طريقتهم واتفاق كلمتهم عليه

الشيء بالدليل والدين لغة الطاعة والعادة بدليل قول الفراء وغيره دين الرجل عادته و
الحسبا قوله تعالى ذلك الدين القيم اى الحساب المستقيم وعرفا وضع آلهى سائق لذوى العقول
باختيارهم المحمود الى ما هو خير بالذات ويقال له اى لهذا الوضع الالهى من حيث انه يطاع به دين
ومن انه يملى ويكتب ملة والاملال بمعنى الاملاء وقيل من حيث انه يجمع عليه ملة ومن حيث انه
حيث ص
يظهره الشارع اياه شرع وشريعة فالكل واحد بالذات ومتغاير بالاعتبار ثم الدين يقع على الحق
والباطل جميعا لانه عبارة عما يعتقد به سواء كان حقا او باطلا ولهذا يقال دين اليهود و
النصارى باطل ودين الاسلام حق والملة لا تضاف الى الله تعالى ولا الى آحاد امة النبى عليه السلام
الذى هو صاحب ذلك الدين ولا يطلق على آحاد الشرايع بل على جملتها فلا يقال ملة الله ولا
ملة زيد ويقال دين الله ودين زيد ولا يقال الصلوة ملة الله وملة زيد ويقال دين الله و
دين زيد وقال الشارح فى شرح تلخيص الجامع الدين والجزاء والطاعة والملة اعنى الطريق الثابت
من النبى عليه السلام المعبر عنه بوضع الهى سائق الى الخيرات الحقيقية والسعادة الابدية يضاف
الى الله تعالى لصدوره عنه والى النبى عليه السلام لظهوره منه والى الامة لتدينهم به وانقيادهم
له والانطواء مطاوع طوى يقال طواه يطويه طيا فانطوى وتعديته بعلى لتضمين معنى
الاشتمال وقد يجعل حرف الجر فى امثاله من صلة معناه لا من صلة لفظه كما قيل فى قول المفتاح ثم
يترك الى غير معتبر لفظة الى صلة ما فى الترك من معنى العدول لا صلة لفظه وقال الامام الواحدى
فى شرح قول المتنبى له ايادٍ الى البيت يقول له احسان الى من صلته معنى الايادى لا من صلة
لفظها لانه يقال لك عندى يد ولا يقال لك الى يد ولكن لما كان معنى الايادى الاحسان وصلها بالى
وقال علاء الدين البسطامى فى حاشية المطول وقد يجعل بعض اجزاء مفهوم اللفظ عاملا فى
اللفظ وان لم يصح كون اللفظ عاملا باعتبار سائر الاجزاء وهذا من بديع القواعد وقال
البيضاوى فى قوله تعالى الذين عاهدت منهم ومن لتضمين المعاهدة معنى الاخذ فالمصير فى امثال
ذلك الى التقدير والتضمين ناش من عدم الوقوف لهذا النوع فى التوسع وصاحب الكشاف كونه علما

مطلب الدين لغة وعرفا

مطلب التضمين

بالوقوف على اسرار كلام العرب ودقايق انواع الادب قال في تفسير قوله تعالى سأل سائل بعذاب واقع
ضمن سأل معنى دعا فعدى تعديته كانه قال دعا داع بعذاب واقع وتعديته بالباء باعتبار
جانب المعنى لا باعتبار التضمين لان السؤال مشتمل على معنى الدعاء فلا حاجة الى التضمين والبحث
لغة التفتيش والتفحص واصطلاحًا هو اثبات المحمولات للموضوعات والشرف العلو والاحتواء
الجمع قال الجوهري حواه يحويه حويا اى جمعه واحتواه مثله فاستعماله بعلى باعتبار تضمينه معنى
الاشتمال اعلم ان التضمين ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر
يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته كقولك احمد اليك فلان فانك لاحظت مع الحمد
معنى الانهاء ودللت عليه بذكر صلته اعني كلمة الى اى انهى حمده اليك وفايدة التضمين اعطاء
مجموع المعنيين حقهما فالفعلان مقصودان معًا قصدًا وتبعًا قال صاحب الكشاف
من شانهم انهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه فيقولون هيجني شوقا معدًّا
الى مفعولين وان كان هو يتعدى الى الى بان يقال هيجه الى كذا التضمين معنى ذكّر وقال ابن جني
لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات فان قلت اللفظان ان كانا مستعملان في المعنيين
معًا كان جمعا بين الحقيقة والمجاز وان كان مستعملا في احدهما ولم يقصد به الآخر فلا تضمين
قلت هو مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف آخر يدل على ذلك بذكر ما هو
من متعلقاته فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالًا كما قيل في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هديكم
كانه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هديكم وتارة بالعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مفعولًا
كما مر او حالا كما قيل في قوله تعالى يؤمنون بالغيب انه ضمن معنى الاعتراف اى يعترفون به
مؤمنين فان قلت اذا كان المعنى الآخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف
قيل انه متضمن اياه قلت لما كانت مناسبة للمعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره
جعل كانه في ضمنه ومن ثمة كان جعله حالًا وتبعًا للمذكور اولى من عكسه وقيل ذكر صلة المتروك
يدل على انه المقصود ورد بانه انما يدل على انه مراد في الجملة اذ لولا لم يكن مرادا وربما يقال اريد

اوحذفه انما قلنا ذلك لدفع توهم
الاختصاص بالذكر كقولهم هيجني
شوقا فان الاستدلال فيه على
ذلك بالحذف لا بالذكر صح

اريد المعنيان معًا في التضمين بلفظ واحد على انه كناية اذ يراد بها معناها الاصلي ليتوسل منهم
الى ما هو المقصود الحقيقي فلا حاجة الى تقدير الا لتصوير المعنى وابرازه وفيه ضعف لان المكنى به
في الكناية قد لا يقصد ثبوته وفي التضمين يجب القصد الى ثبوت كل من المضمن والمضمن فيه الا ان
يقال اللفظ في معناه الاصلي فيكون هو المقصود اصالة لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه
من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او يقدر لفظ آخر فلا يكون من باب الكناية ولا في الاضمار من
قبيل الحقيقة التي يقصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الارادة وح يكون معنى
التضمين واضحًا بلا تكلف كذا في حاشية الكشاف للشريف واعلم ان ايصال التضمين وكذا
الحذف والايصال وقد يسمى هذا بالنصب على نزع الخافض سماعي لا قياسي صرح به في مغني
اللبيب وحواشي شرح المفتاح ولكنهما لشيوعهما صارا كالقياسي حتى كثر للعلماء التصرف و
القول بهما فيما لا سماع فيه ونظيره ما ذكر الفقهاء من ان ما يثبت على القياس اذا كان مشهورا يكون
كالثابت بالقياس في جواز القياس عليه ذكره في التسهيل وشرح المنار والقواعد جمع قاعدة هي
والاصل والقانون ايضا امر كلي ينطبق على جميع جزئياته وبالتفصيل مقدمة كلية تصلح لان
تكون كبرى لصغرى سهلة الحصول ليخرج ما هو بالقوة الى الفعل واللطيفة الرقيقة في لطف
الشيء اذا دق وصغر واللطف في العمل الرفق وفي الله التوفيق والعصمة واللطافة تطلق على
اربعة معان رقة القوام وقبول الانقسام الى اجزاء صغيرة جدًا وسرعة التأثر عن الملاقي فيه
والشفافية والكثافة تطلق على مقابلات هذه المعاني والسنوح الظهور والتذليل التليين
قال الجوهري الذل بالكسر اللين وهو ضد الصعوبة والصعاب جمع صعب نقيض ذلول
والنقاب ما تستره المرأة على وجهها والمكنون المستور من كننت الشيء اى سترته والغامض من
الكلام خلاف الواضح والسر ما يكتم والجهر مقابله كما ذكروا وذكر البيضاوي ايضا وان كانا
مصدرين في الاصل فقوله في تفسير سورة الانعام وليس في السموات وفي الارض متعلق
بالمصدر وهو السر والجهر لان صلة المصدر لا يتقدم عليه ليس على ما ينبغي على انهم على ما ذكره العلماء الربّ

في شرح الكشاف ذكر المحققون من النحاة ان ما هو في حكم شئ لا يلزم ان يكون مثله من جميع الوجوه ولذا قال صاحب الاقليد
في بحث لام كي امتناع وقوع المصدر خبرا عن الجثة لعدم كونه دالا على فاعل وزمان والفعل الصدر بان يدل عليهما
فيجوز الاخبار به وان لم يخبر به بالمصدر مع ان الفعل المصدر بان في حكم المصدر والصورة معتبرة عندهم منه

البسطامي في شرح اللباب قالوا قولهم كل مصدر عند العمل مأول بان مع الفعل ليس على
الاطلاق بل قد يكون عاملا بدونه وقولهم لا يصح تقديم شئ مما في حيزه عليه لانه في تاويل ان
مع الفعل ليس على ظاهره اذ قد يعمل بدونه فيصح التقديم فقول البيضاوي ايضا في تفسير
سورة الرعد ان بما صبرتم متعلق بعليكم لا بسلام فان الخبر فاصل ليس على ما ينبغي على ان
صاحب الكشف قد ذكر ان عليكم نظرا الى الاصل ليس باجنبي فجاز ان ينفصل ثم قد ذكر على الوجه
المذكور في شرحه للهداية الفصل بين المبتدا ومعموله بالخبر ممتنع عند النحاة • والحلو ضد المر
والحامض من حمض الشئ من باب سهل نادر مثل فاره وقياسه حميض وفر به مثل صغر فهو
صغير وعظم فهو عظيم ذكره في مختصر اللغة • والاضافة الضم يقال اضفت اليه اي ضممت اليه
والفائدة اسم ما استفدته من علم او مال عثر عليه يعثر من باب اي اطلع عليه والفكر بالكسر
اسم وبالفتح مصدر والفتور الضعف والنظر في المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر حركة النفس
نحو المبادي والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعلومات الواقعات في ضمن تلك الحركة
ويطلق الفكر على حركة النفس في المعقولات اي حركة كانت وهذا هو الفكر الذي يعد من خواص الانسان
ويقابله التخييل وهو حركتها في المحسوسات وعلى الحركة الاولى من الحركتين وحدها • والعون
الظهير على الامر والجمع اعوان والمعونة الاعانة يقال ما عنده معونة ولا معاونة ولا عون قال الكسائي
والقادر هو الذي يصح منه الفعل والترك واما الذي ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل فهو
المختار ولا يلزم من ان يكون قادرا الجواز ان يكون مثبتة الفعل لازما للذات وصحة الشرطية لا
تقتضي وجود المقدم • والرجاء بالمد هو الطمع فيما يمكن حصوله ويراد فه الامل ويفرق بينه و
بين الرجاء بمعنى الخوف باستعمال الاول في الايجاب والنفي كقوله تع ويرجون من الله ما لا يرجون
والثاني في النفي فقط نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وبينه وبين التمني بانه في ممكن بحسب
والتمني في ممكنه ومستحيله وقال بعضهم لا يختص الرجاء بمعنى الخوف بالنفي لقوله تع وارجوا
اليوم الاخر وقال ابن الجزري الطمع فيما يمكن حصوله بخلاف التمني ويتعارضان والتوقع اقوى

والفكر بالكسر [illegible]

والعون ايضا المعونة وقال الفراء هو جمع معونة منه

الرجاء منه

اقوى من الطمع ويستعمل في المتوقع فيه لعل وفي المطموع فيه عسى • النعمة الدلة والدر التوقع والحسنة
والسيئة من الصفات الغالبة التي تجري مجرى الاسماء في الاستعمال من غير موصوف كالصالحة وهما
تطلقان على كل ما يحمد ويذم والصالحة من الاعمال ما سوغه الشرع وحسنه وقال صاحب الكشاف
كل ما استقام من الاعمال بدليل العقل والكتاب والسنة اشارة الى مذهبه من ان الحسن عنده ما حسنه
العقل وثانيهما على تاويل الخصلة او الخلة وقيل جاز كون تانيثها للنقل • وافرغته من فرغ الماء
بالكسر يفرغ فراغا مثل سمع سماعا اي انصب وافرغته انا وفرغته اي صببته والقالب الة يصب
فيها الاجسام المذابة حتى يتشكل بشكله ويتقدر بقدره لا يكون ناقصا ولا زائدا والمراد في الاستعارة
التمثيلية انما هو القيد الاخير • والترتيب في اللغة جعل كل شئ في مرتبته وفي الاصطلاح جعل الاشياء
بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتاخر • والترصيف من
رصفت الحجارة في البناء ارصفها رصفا اذا ضممت بعضها الى بعض وقوله مختصرا على لفظ اسم الفاعل حال
من فاعل افرغته وما قرأته مفعوله وكان الشارح يوم تاليف هذا الشرح ابن ستة عشر سنة وفي تلك السنة
ولد الشريف الجرجاني ذكره في روضة ابن القاسم • ومن مصنفاته المطول شرح التلخيص في المعاني قد صنفه
حين كان من الطلبة حيث نقل اعتراضاته في المطول والمختصر الذي اختصره منه بعد سنين وشرح المفتاح
في المعاني والارشاد في النحو وشرح الكافية فيه وشرح الشمسية وشرح العقايد والمقاصد وشرحه
في الكلام وشرح البزدوي والتلويح وحاشية مختصر ابن الحاجب في الاصول وشرح الغاية العضوي
في فقه مذهبه مذهب الشافعي وشرح الفرايض السجاوندي وشرح الجامع الكبير الخلاطي في فقه
الحنفية وشرح الكشاف وهو اخر تصنيفه والاستعانة طلب المعونة وهي ضرورية وهي ما لا يتاتى
الفعل دونه كاقتدار الفاعل وتصوره وحصول الة ومادة يفعل فيها وعند استجماعها يوصف
الرجل بالاستطاعة ويصح ان يكلف بالفعل وغير ضرورية وهو تحصيل ما يتيسر به الفعل ويسهل
كالراحلة في السفر للقادر على المشي او يقرب الفاعل الى الفعل ويحثه عليه وهذا القسم لا يتوقف عليه
صحة التكليف والزلفى وكذا الزلفة القربة والمنزلة ومنه قوله تع عندنا زلفى وهو اسم المصدر كانه قال عندنا

ولذا ذكر الاقسام في شرح ايضاح المعاني بقوله قال بعض الطلبة منه

اذ لا فا والتوكل لغة تفويض الامر الى الغير واصطلاحا طرح البدن في العبودية وتعلق القلب بالربوبية
في البداية والنهاية وقيل التوكل تفويض الامر الى الله تعالى بالاعتماد عليه مع رعاية الاسباب لكن
لا يعول بقلبه عليها بل يعول على عصمة الله تعالى كما قال عليه السلام قيدها وتوكل على الله وامر الله
تعالى بالمشاورة **قوله** وهو حسبي ونعم الوكيل الحسب بمعنى المحسب بدليل انك تقول هذا رجل حسبك
بوصف النكرة لان اضافته لكونه بمعنى المحسب غير حقيقية ذكره في الكشاف يقال احسبه الشيء
اذا كفاه قيل رد الشارح رح في بعض كتبه هذا العطف بان الجملة الثانية انشائية فلا يعطف
على الاولى الاخبارية ولا على حسبي باعتبار تضمنه معنى يحسبني لانه خبر ايضا واجيب بان
المراد بالجملة الاولى انشاء التوكل لا الاخبار عنه تعالى بانه كافيه وبانه يجوز ان يعتبر عطف
القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية ورد بان حسبي لو كان انشاء لكان لانشاء معنى
الكفاية لله تعالى كما في بعت اذ لو كان انشاء يكون لانشاء معنى البيع والعبد لا يقدر على انشاء معنى
الكفاية له تعالى او بان المعتبر في عطف القصة على القصة ان يكون كل منهما جملا متعددة كما صرح به
المحقق الشريف في شرح المفتاح وحواشيه للمطول ويمكن ان يقال المقصود اظهار معنى التوكل
وهو مقدور للعبد ولخبر المقصود منه مثل هذا لا يبعد على الخبرية بل يصير انشاء صرح به صاحب الكشاف في
فتامل والمتبادر في عبارة القصة وان كان كونها زائدة على جملة واحدة لكنه غير لازم على ما ظهر من كلام
صاحب الكشاف حيث قال ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة ومعلوم ان الصلة لا تجب ان
تكون زائدة على جملة واحدة ذكره المحقق ابن كمال باشا في شرح المفتاح وما عبره المحقق الشريف
في مثال زيد يعاقب بالقيد والازهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق جوابا عن الاعتراض بان ليس فيه
عطف على جمل مسوقة لغرض على جمل اخر مسوقة لغرض اخر بل هناك جملتان [مختلفتان صح] خبرا وانشاء عطف
احديهما على الاخرى في انه اراد بذلك المثال عطف قصة عمرو الدالة على حسن حاله على قصة زيد
الدالة على سوء حاله ليوافق ما مثل به في الآية لكنه اقتصر في القصتين على ما هو العمدة فيهما فيفهم
منه الباقي فكانه قال زيد يعاقب بالقيد والازهاق فما اسوء حاله وما احسن الى غير ذلك وبشر

وبشر عمرا بالعفو والاطلاق فما احسن حاله وما ازكاه لا يخفى عليك امكان اعتباره فيما نحن فيه على تقدير
لزوم التعدد وقد اجاب المحقق الشريف عن اصل الرد بانه يجوز ان يقدر مبتدا في المعطوف اي وهو [بقرينة المعطوف عليه صح]
نعم الوكيل فيكون اخبارية كالاولى وبانه لا حاجة الى اعتبار تضمين معنى يحسبني لان الجمل التي لها محل
من الاعراب واقعة موقع المفردات فيجوز عطفها على المفردات وعكسه ويحسن اذا روعي في التعاطف نكتة
وبانه يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب ويدل عليه قطعا قوله تعالى قالوا حسبنا
الله ونعم الوكيل لان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي اذ لا مجال للعطف فيه الا بتاويل بعيد لا يلتفت اليه
وهو ان يقال تقديره وقلنا نعم الوكيل وليس هذا مختصا بما بعد القول لحسن قولنا زيد ابوه
صالح وما افسقه ورد عليه بانه يحتمل ان يكون الواو في الآية من المحكي بتقدير المبتدا في المعطوف او في
عطفه على الخبر المقدم وبان حسن المثال المذكور بدون التقدير ممنوع وبعد تقدير المبتدا في المعطوف
يكون اخبارا كالمعطوف عليه وبانه يجوز ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه
اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل ومع هذا الاحتمال الظاهر كيف يكون ما ذكر حجة قاطعة على
جواز عطف الانشاء على الاخبار وبان مذهبه لما كان وجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة
خبرا لم يكن عطف ما افسقه من عطف الانشاء على الاخبار اصلا وعلى عطف جملة نعم الوكيل على نفس
حسبي من عطف الجملة التي لا محل لها من الاعراب على المفرد بل من عطف المفرد الذي متعلقه جملة انشائية
واجيب عن الاول والثالث بان هذه الحجة الزامية قصد بها تبكيت الشارح وبان التقدير خلاف
الظاهر لكن كون الحجة قطعية بهذا القدر محل تامل وقد يجاب عن الاول بان تقدير المبتدا على الوجه المذكور
تاويل بعيد اذ المشهور تقدير المخصوص موخرا كقولنا حسبنا الله ونعم الوكيل كما في قوله تعالى نعم العبد
ايوب وبان بعد التاويل الذي لا يلتفت اليه فيما ذكر وليس كون المقدر لفظة قلنا مجردا ان فيه
تقديرا بلا ضرورة فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا مع ان كون الانشائية خبرا يقتضي التقدير عنده
لما كان تكلفا مثله او حسب المعنى اذ لا يوجد بين الاخبار بان الله تعالى كافيهم والاخبار بانهم قالوا نعم
الوكيل مناسبة معتبرة يحسن بها العطف وهذا البعد موجود في تقدير المبتدا ايضا لان المعنى

ح وهو مقول في حقه نعم الوكيل وهذا مؤدى قولهم وقلنا نعم الوكيل وعن الثاني بان الجواز كان
في الوضع ولا يفيد منع الحسن فتامل وعن الرابع بان مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية
ظاهر الكفاية في توجيه التركيب الذي رده الشارح فتامل وليس مقصود الشارح رد مثل
هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار في شرح الكشاف في تفسير قوله تع يا ليتنا نرد ولا نكذب
بايات ربنا الى جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام وانما مقصوده الاعتراض
على صاحب التلخيص او تحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق التركيب على ما نقل عنه فلا يرد
على الشارح ان رد هذا التركيب غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القرآن حيث قال الله تع
ومأويهم جهنم وبئس المصير لكن قيل الحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح نوع قدح
في التركيب وقال بعض الافاضل يجوز ان يكون الواو في قوله تع ونعم الوكيل استينافية و
اعتراضية في آخر الكلام وحالية اي مقولا في حقه نعم الوكيل لكن قيل وقوعه في آخر الكلام مذهب
ضعيف قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبيه له الفرق بين الواو الاعتراضية والحالية
ثم قال وهو ان لا يكون القصد في الاعتراضية الى تقييد الحكم ولا يعتبر معنى الاختصاص بما قبله
واشار صاحب الكشاف الى ان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية
فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة وبقي ههنا فايدة مهمة وهي وجه تخصيص
تقدير القول في تاويل الانشائيات بالاخباريات وذلك كونه من قبيل الخطاب العام فكان الخطاب
يقتضي ان يستعمل في الامر الخطير الذي من حقه ان لا يختص به احد دون احد كذلك من فخامته
ينبغي ان يقول كل من يتاتى منه القول فعلم من هذا ان العدول من الاخبارية الى الانشائي
انما يكون في امر ذي هول فنحو قولك زيد اضرب به انما يقال في حقه اذا كان مستحقا للضرب و
الهوان فكل من رآه يقول لصاحبه في حقه اضرب به لاستحقاقه له **قوله** وها انا ذا نبه ادخال ها
التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس باسم اشارة وقد صرح ابن هشام في المغني اللبيب
وحواشيه على التسهيل بعدم جوازه • **والملك** هو المتصرف بالامر والنهي في المأمورين من الملك

اشرع في المقصد بعون الملك المعبود س

من الملك • **والمالك** هو المتصرف في الاعيان المملوكة كيف يشاء من الملك • **والملك** بضم الميم تعم التصرف
في ذوي العقول وغيرهم وبكسر الميم يختص بغير العقلاء ذكره في شرح المشارق وقال الطيبي نقلا
عن الراغب هو بالفتح ضبط الشيء المتصرف فيه بالحكم فكل ملك بالضم ملك بالكسر وليس كذلك العكس
والعبادة اسم لفعل مخصوص ابتلى الادمي بفعله تعظيما لله تع واختيارا للطاعة على الهوى
وفي الكشاف هي اقصى غاية الخضوع والتذلل ووجهه بعض المحققين بان للخضوع حدودا
ونهايات ولفظ الغاية شاملة لكونه اسم جنس مضافا فصح اضافة اقصى اليها كانه قيل
اقصى غايات وقيل فعل يؤتى به تعظيما لامر الله تع او ترك فعل ومن قال فعل ياتي به المكلف على
خلاف هوى نفسه تعظيما لامر ربه ففيه ان العبادة غير مختصة بالمكلف وانه ترك احد قسمي
العبادة وهو ترك فعل وانها غير مشروطة بان يكون على خلاف هوى النفس والا يلزم ان لا
يكون افعال من ساس نفسه وجعلها منقادة لامر ربه بحيث لا تهوى غير رضاه عبادة
نعم ذلك غالب فيها لكن المعتبر فيما ذكر في الحدود الاطراد وفيه نظر وقال الراغب العبودية اظهار
التذلل والعبادة ابلغ منها لانها غاية التذلل وقيل العبادة لها ثلث درجات الاولى ان يعبد الله
طمعا في الثواب او هربا من العقاب وهو المسمى بالعبادة والثانية يعبد الله تع لاجل ان يتشرف
بعبادته او بقبول تكاليفه او بالانتساب اليه وهذه اعلى من الاولى لكنها غير خالصة وهو المسمى
بالعبودية والثالثة يعبد الله تع لكونه الها وخالقا ولكونه عبدا له والالهية توجب الهيبة
والعزة وهي توجب الخضوع والذلة وهذا اعلى الدرجات وهو المسمى بان يسمى **العبودة**
فالعبادة لعوام المؤمنين والعبودية للخواص من الموقنين والعبودة لخاص الخاص من المقربين
وقيل العبادة لمن له علم اليقين والعبودية لمن له عين اليقين والعبودة لمن له حق اليقين
كذا في شرح المشكاة للطيبي **قوله** لما كان من الواجب جرت عادتهم بتصدير كتبهم بالمقدمة وهي
في المشهور عبارة عن ثلثة امور ماهية ذلك العلم وبيان الحاجة اليه وموضوعه وقد يكتفى
بالاولين والمهم لم يصور بها وحاصل توجيه الشارح انه وان لم يبدأ بها ظاهر الكتاب لكنه بدأ بما فيه

بالفتح ملك م

على كل طالب الشيء ان يتصور اولا ذلك الشيء ليكون س

[illegible] سبحانه وتعالى [illegible] صفات قدسه وعزته [illegible]

تنبيه عليها فانه يعلم من تفسير لفظ التصريف هذا غاية العلم كانه ابتداء العلم كما صرح به ومعرفة غاية
العلم منساق الى معرفته بالرسم فابتداؤه بتفسير لفظ التصريف كانه ابتداء بماهية العلم وبيان الحاجة
ولم يلتفت الشارح الى ان فيه اشارة الى موضوعه حيث ذكر الامثلة وههنا توجيهات اخر منها ما قيل
اراد بالتصريف علم الاشتقاق فعرفه بالغاية كما تعرف الحكمة بغاياتها ويقال الحكمة استكمال النفس
الناطقة اه وانما فعله بناءً على التآخي بين علمين او لجزئيته ومنها ان المراد بالتصريف هو
علم الصرف كما هو الظاهر لكن على تقدير مضاف اى التصريف معرفة احوال التحويل اه وهو ايضاً
تعريف بالغاية ومنها عرف العلم بما هو كثير الوقوع في ذلك العلم اهتماما بشانه كما يقال النحو عرفه والصرف
كلمة الادب فان قيل ظاهر قوله في الواجب يدل على ان المراد بالتصور التصور بوجه ما لكن قوله
ليكون على بصيرة في طلبه بدل قوله ليمكن الشروع يدل على انه اريد به التصور بوجه مخصوص
قلنا يمكن ان يقال المراد بالواجب العرفي المستحسن على ما دل عليه من التبعيضية لان الواجب
العقلي الذي لا يمكن الشروع بدونه التصور بوجه ما والتصديق بالغاية او المراد بالبصيرة اصل
البصيرة التي لا يمكن الشروع بدونها وفي بيان ان يتصوراه قدمت للاهتمام فان قيل يفهم
من تعليق امكان الشروع بالتصور بوجه ما كونه به وقد قالوا الواجب يكون بالذات وبالغير
وكذا الامتناع واما الامكان فلا يكون الا ذاتيا قلنا المراد بالامكان الامكان الوقوعي المتعارف
عادة لا الذاتي فيصح توقفه على الغير وكذا المراد بالامتناع في استعماله الا ادباً ما هو في مقابلة التحقق
والوجود قوله على بصيرة البصيرة في القلب ما يستبصر به الانسان كما ان البصر في العين ما
يبصر به وقيل البصيرة نور القلب كما ان البصر نور العين قوله وان يتصور غاية اراد بتصور
الغاية التصديق بها لان تصورها ليس من المقدمات ثم الفعل اذا ترتب على امر ترتبا ذاتيا يسمى
غاية له من حيث انه على طرف الفعل ونهايته وفائدة من حيث ترتبه عليه فيختلفان اعتبارا و
تعمان الافعال الاختيارية وغيرها فان كان له مدخل في اقدام الفاعل على الفعل يسمى غرضا بالقياس
اليه وعلة غائية وحكمة ومصلحة بالقياس الى الغير وقد يخالف الغرض فائدة الفعل كما اذا

اذا اخطأ في اعتقاده وهو اذا كان مما يتشوقه الكل طبعا يسمى منفعة وقد يطلق الحكمة والمصلحة
على غاية الفعل ونهايته مطلقا ولا شك ان الغاية اعم من الغرض لان الغاية بمعنى نهاية الفعل وطرفه
يعم الافعال الاختيارية وغيرها بخلاف الغرض فانه يختص بالاختيارية ولهذا يقال افعال الله معللة
بالحكم والمصالح والغاية والمنفعة ولا يقال معللة بالاغراض وقد يقال الامر المترتب على الفعل يسمى
غايةً ونهايةً باعتبار انه طرف الفعل وفائدةً اذا كان نافعا للفاعل او غيره وحكمةً ومصلحةً اذا كان
مشتملا على نوع اتقان وصلاح وهذه كلها تعم الاختيارية وغيرها لكن الاخيرتين لا تتناولان
من الغير الاختيارية الا ما كان فيه الايجاب ناشيا من علم اتقاني كافعال الله تعالى على اصل الحكيم دون
الافعال الطبيعية والاختيارية وهذه المذكورات قد توافق العلة الغائية والغرض وقد يخالفها
فبينها وبين العلة الغائية عموم من وجه وقد يستعمل الغاية بمعنى العلة الغائية وقد يكون بمعنى الغاية
وقد يستعمل الغرض بمعنى الباعث سواء تصور ترتبه او لا بان يكون حامل الفعل فقط متقدم الوجود
عليه قوله لانه هو السبب الحامل على الشروع في الطلب بدا الكم بتعريف التصريف الضمير ان رجع
الى تصور الغاية فلا شيء وان رجع الى الغاية فالتذكير باعتبار الخبر واما قول القاضي في تفسير قوله تعالى
فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي ان تذكير المبتدا بالنظر الى الخبر ففيه تامل اذ لا مقتضي لتانيث المبتدا
حتى يحتاج الى جعل التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس والتانيث انما هو في لفظها
ولذا يقال مؤنث لفظي ويمكن ان يقال اذا اشتهر المسمى في ضمن اطلاق لفظ عليه يلاحظ ذلك المسمى
في ضمن هذا اللفظ فبهذا الاعتبار يعتبر التانيث في الاشارة اليه ورجع الضمير ونظيره كثير واما ما يقال
من ان تانيث الغاية ليس بحقيقي كتانيث الرحمة والمعرفة والنكرة فخارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا
في الضمير بين ان يكون المؤنث حقيقيا او غير حقيقي الا ان يقال ان من اعتبر كون الشارح نفس الكلمة
لم يجعل مثله مؤنثا لفظيا قوله على وجه مخصوص يتضمن فائدته اي معرفة غايته حيث قال لمعان
مقصودة لا تحصل الا بها قوله متعرضا لمعناه اللغوي اي ذاكرا المنقول في اللغة التغيير قوله اشعارا
بالمناسبة بين المعنيين والشعور ادراك بغير استثبات وهو اول مراتب العلوم وكانه ادراك متزلزل

ولذلك لا يطلق في حق الله تعالى وقيل الشعور من الشَّعْر ومنه الشعار وهو ما يلي الجسد من الثياب وثبوت
كذا قد يؤخذ من مس الشعر ويعبر به عن اللمس ومنه استعمل الشعور للحواس فاذا قيل فلان لا يشعر فذلك
ابلغ في الذم من قولهم لا يسمع ولا يبصر لان حس اللمس اعم من حس البصر والسمع ذكره في شرح التبيان و
اعلم ان تعيين بعض الالفاظ بازاء بعض المعاني في اللغات يصح من غير ان يراعي هناك مناسبة
كذلك يصح في الاصطلاحات الا ان الغالب فيها رعاية المناسبات واعتبار المرجحات **قوله** فقال
مخاطبا الفاء قد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونه
عقيب مضمون ما قبلها في الزمان وهو التعقيب الذكري ومن هذا القبيل عطف تفصيل المجمل نحو
ونادى نوح ربه فقال ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ورجليه ومسح راسه وقد يقال في
مثله المراد بالفعل المجمل ارادته قال الشارح في شرح الكشاف والعجب ان صاحب الكشاف حمل قوله تعالى
ونادى نوح ربه فقال على ارادة النداء ليصح الفاء مع ان القول تفصيل لندائه وههنا فائدة و
هي ان الفاء قد يكون بمعنى ثم وبمعنى الى وللاعتراض وللاستيناف وللتعليل وللتفصيل و
زائدة **قوله** بالخطاب العام اعلم ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير
حين ارادته على ما هو المختار او موضوع لمعنى كلي لكن شرع استعماله في جزئياته المعينة فالخطاب
اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين لان عموم الخطاب عبارة عن ارادة كل
شخص ممن يصلح ان يخاطب لا عن ارادة مفهوم كلي شامل لهم ولهذا كان اصل الخطاب وحقه ان يكون
لمعين واحدا كان او اكثر وقد يترك الى غيره ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل كقوله تعالى ولو
ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم وقوله عليه السلام بشر المشائين الى المساجد في الظلم بالنور التام
يوم القيمة وقول الشاعر اذا انت اكرمت الكريم ملكته ... وان انت اكرمت اللئيم تمردا ومثله
كثير فلا يراد مخاطب بعينه بل كل من يتاتى منه الرؤية وكل من يتاتى منه البشارة وكل من يتاتى منه
الاكرام فله مدخل في هذا الخطاب ثم ان كون العموم على سبيل البدل ظاهر اذا كان ضمير المخاطب واحدا
او مثنى فاذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن

[illegible] ... عليه السلام ... الكلام ...

والتجريد في عرف البلغاء هو ان ينتزع من شيء ذي صفة شيء اخر مثله فيها مبالغة لكمالها فيه

لكن قيل لم يوجد في القرآن ولا في كلام العرب الموثوق بها خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر **قوله** اعلم
ان التصريف وهو تفعيل من الصرف للمبالغة والتكثير في اللغة التغيير ذكر في بعض حواشي الكشاف ان
اعلم خطاب من المتكلم لنفسه بطريق التجريد كانه جرد من نفسه شخصا وخاطبه فان قيل هل يجوز كونه
التفاتا على مذهب من لم يشترط سبق التعبير بطريق آخر كالسكاكي والزمخشري ومن تبعهما قلنا نعم
اذ لا منافاة بينهما كما اشار اليه الشارح في شرح الكشاف والكرماني في شرح البخاري وقد يقال مبنى التجريد
على مغايرة المنتزع للمنتزع منه ليترتب عليه ما قصد به من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات
على اتحاد المعنى ليتحصل ما اريد به من ابراز المعنى في صورة اخرى غير ما يستحقه بحسب ظاهره ثم ان القوم
اذا اعتنوا بامر واهتموا بشانه يقدمون قبل الشروع فيه كلمة اعلم تنبيها للسامع على ان ما يلقى اليه من
القول كلام يلزم حفظه ويجب ضبطه فيتنبه السامع له ويصغي اليه ويحضر قلبه وفهمه ويقبل عليه
بكليته فلا يضيع الكلام وفي معناه حرف التنبيه فاذا ازدادوا الاعتناء يؤخرون ويضمون اليه
الفاء تقريرا وتثبيتا يعني اذا تقرر هذا ووجب عليك علم فاعلم ذلك ولكن على بال منك او فتامل
او اعرفه فانه دقيق والعلم يقال لادراك الكلي او المركب والمعرفة للجزئي او البسيط ولهذا يقال عرفت الله
دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد تخلل بينهما
عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولهذا يقال
الله عالم ولا يقال عارف فان قيل قوله عليه السلام ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله ينافيه
اجيب بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول الله او من علي بان الباء بمعنى اللام مجازا لا صلة العلم اي
العلماء المخلصون لله كما اشار اليه بقوله عليه السلام من اخلص لله تعالى اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه
على لسانه واما قولهم العلماء ثلثة عالم بالله وعالم باحكام الله وعالم بايام الله فلا يجري فيه التوجيه المذكور
للزوم التفكيك **قوله** تقول صرفت الشيء اي غيرته يعني ان للتصريف معنيين لغويين اعلم ان الكلام قد
يفتتح بـ ما ذا اي بفعل ما بال لكن قال شارح الهادي اذا فسرت جملة فعلية مسندة الى ضمير المتكلم باي ضممت ياء
الضمير تقول استكتمته سري اي سالته كتمان سري بضم تاء سالته لانك تحكي كلام المعبر عن نفسه واذا فسرتها

ان ابا حامد الغزالي لما سمع قوله عليه السلام من اخلص لله اه فعل ذلك
طمع في الحكمة ولم يحصل منها طائل راى في
المنام كانه يقول انك ما اخلصت لله بل
للحكمة والا ما كان بالثبات موضوعات
العلوم

اقول وان لم يجز فيه ذلك لكن فيه توجيه اخر
وهو التغليب منه

ذو جوبا مثل ان زيدٌ قام. بتريد انه يجب حذف الفعل في كل موضع له مفسّر نحو المثال المذكور وانما وجب حذفه لئلا يلزم الجمع بين المفسِّر والمفسَّر وهو باطل كما بُيّن في اللاغية فان قيل ما تقول في مثل جاءني رجل اي زيد قلنا ههنا تفصيل وهو ان اجتماعهما محال اذا كان الابهام ناشيا في المحذوف دون مفهوم نفس اللفظ كما في مثالنا اذ لا ابهام في قام المحذوف الا بعد حذفه واذا كان ناشيا في مفهوم اللفظ كما في رجل جاز اجتماعهما. رشاد شرح الارشاد لابن السيد السند

باذا فتحت وقلت اذا سالته كتمانه لانك تخاطبه اي تقول ذلك اذا قلت ذلك القول قيل في شروح الكشاف السر فيه ان اي مفسّرة فينبغي ان يُطابق ما بعدها لما قبلها والاول مضموم فالثاني مثله ويجوز في صدر الكلام تقول على الخطاب ويقال على البناء للمفعول وان اتي بكلمة اذا كان صدر الكلام في موقع الجزاء قال الفاضل مولانا خسرو وح لا يستقيم ان يكون صدر الكلام على لفظ يقال الا اذا قدر ان القائل هو المخاطب وقال العلامة الرازي في شرح الكشاف يقال لقيته ولاقيته اذا استقبلته غير مستقيم لان يقال غائب فالصواب تقول واعترض عليه ان اراد بعدم الاستقامة فوت المناسبة فالتعبير به عنه غير مستقيم وان اراد عدم صحة المعنى فمم لان يقال لازم تقول وكل موضع يصح فيه وضع الملزوم يصح فيه وضع اللازم واجيب ان ما قاله العلامة صحيح بالاعتبارين اما الاول فلان المراد بالاستقامة ليس معناه الحقيقي وهو ضد الاعوجاج بل المجازي المناسبة بعلاقة المشابهة في تناسب الاجزاء وحسن فعدم الاستقامة المجازي عدم المناسبة واما الثاني فلان لفظ يقال ليس بلازم لتقول بل هما متباينان وان كان المراد ان معناه لازم لمعناه فقوله كل موضع يصح فيه وضع الملزوم يصح فيه وضع اللازم مم لانه يصح ان يقال كل انسان ناطق ولا يصح كل حيوان ناطق وقد يجاب عن اعتراض العلامة بمنع لزوم المناسبة ثم بتسليمه وجعل قوله استقبلت بعد قوله يقال التفاتا على مذهب من لم يشترط سبق التعبير بطريق آخر كالزمخشري والسكاكي ومن تبعهما وهو ظاهر وعلى مذهب الجمهور ايضا بدليل ما ذكره بعض المحققين من شراح المفتاح من ان مثل انا الذي سمّتني امي حَيدره. ومثل انتم قوم تجهلون مما سلف فيه طريق الغيبة الى التكلم او الخطاب من باب الالتفات فتامل فيه ليظهر لك ما فيه. فان قيل قد نص الادباء على ان جمع المفسِّر والمفسَّر باطل وههنا قد جمعا حيث قال صرفت الشئ اي غمرته قلنا بطلان الجمع فيما لم ينشا الابهام في المفسَّر الا من حذفه واما المفسَّر الذي فيه ابهام بدون حذفه فيجوز الجمع بينه وبين مفسّره كقولك جاءني رجل اي زيد كذا ذكره الشريف في حواشي الوافية وابنه في الرشاد شرح الارشاد قوله وهو ما وضعه واضع لغة العرب اي المعنى اللغوي ما وضع واضع لغة العرب لفظ التعريف لذلك المعنى اللغوي وقس عليه الصناعي قيل استعمال كلمة

تمام البيت ... [illegible] الكشاف

[illegible]

قاله علي كرم الله وجهه يوم خيبر حين بارز مرحبا اليهودي كشف

ان الموصول في قول علي رض وقع خبرا عن ضمير المتكلم مع ان حق الضمير العائد الى الموصول الغيبة مثل انا الذي سمتني امي حيدره سعد الدين على الكشاف

بالالتفات

كلمة ما في التعريف مع انه بالعرض العام اشبه كما صرح به بعض المحققين اما لانه بنى الكلام على مختار المتقدمين واما لانه من ذكر العام وارادة الخاص وقد يقال كلمة ما من الالفاظ العامة فلا يصدق التعريف على البعض بل على الكل كما لو قال ان كان ما في بطنك غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية لم يعتق لان الشرط ان يكون جميع ما في البطن غلاما لكون ما عامة لا يقال فعلى هذا يلزم من قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر وجوب قراءة جميع ما تيسر وليس كذلك لانا نقول بناء الامر على التيسر دل على ان المراد ما تيسر بصيغة الانفراد لانه عند الاجتماع تنقلب متعسّرا والجواب ان عموم ما ليس بلازم فلا يرد شئ اختلفوا في واضع لغة العرب فذهب المحققون كابي الحسن الاشعري الى ان الواضع هو الله تعالى ويسمى هذا المذهب مذهب التوقيف وذهب الاخرون الى ان واضعها هو الانسان وهذا مذهب الاصطلاح ومنهم من ذهب الى التوزيع وقال بتوقيف البعض واصطلاح البعض الاخر وقيل اول من تكلم بالعربية اسمعيل بن ابرهيم عليهما السلام الامام انتهى قوله واللغة الالفاظ الموضوعة قال صاحب القاموس هي اصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم قال الرازي في شرح الكشاف اللغة اللفظ الموضوع لا يقال لام التعريف يبطل الجمعية فهذا الجمع والمفرد سواء لانا نقول هذا عند امتناع الاستغراق وعدم العهد وانتفاء الامرين مم ولو سلم فاستواء هذا الجمع والمفرد مم لما في لفظ الجمع من الاشعار بالتعدد وان بطل معنى الجمعية كيف وهذا الجمع لا يكاد يستعمل فيما لا يتعدد غايته انه يصدق على الواحد والكثير فان قيل بطلان الجمعية باللام اذا لم يكن للاستغراق والعهد اذا كان في موضع النفي واما اذا كان في موضع الاثبات فلا كما ذهب اليه البعض ونص عليه المحقق ابن كمال باشا في اوايل شرح الهداية لما قالوا في مسئلة الخلع والاقرار والوصية في قولها اخلعني على ما في يدي من الدراهم وقوله لفلان علي من الدراهم وقوله اوصيت لفلان بالدراهم من انه ينصرف الى ثلثة دراهم في هذه الصور الثلث لانها اقل الجمع قلنا ما ذكر في الاصول من الدليل على بطلان معنى الجمعية باللام لا يفرق بين ان يكون في موضع النفي والاثبات نص عليه في الهداية والنهاية والمبسوط في كتاب الشهادة ولك ان تقول اللفظ في الاصل مصدر فيحتمل القليل والكثير كالمصدر فانهم قالوا في قوله تع وجعل لكم السمع والابصار وفي قوله تع كانتا رتقا انما لم يجمع السمع ولم يثن

وعلى للاعيان اي العين والشخص اذ لام الجنس يبطل معنى الجمع فلا يرد ما قيل ان قطام ليس علما للاعيان هندي

اعتبر الاهلة اي الهلالات فان اللام يرد الجمع الى الجنس كما تقرر قهستاني في الاجارة الفاسدة

بل العين واحد كذا

كتاب الوصايا وانما جمع الوصية اشعارا بكثرة انواعها وان كان اللام يرد الى جنس الايصاء قهستاني

اقل الجمع اثنان في الوصية وبه قال سطويه وهذا اذا لم يعرف باللام والا فالاقل واحد للرد الى الجنس قهستاني في فصل الوصية للاقارب

رتقاوان كان بمعنى مرتوقتين لكونه في الاصل مصدرا قوله من لغى بالكسر يلغى بالفتح لغى على وزن
فَعَل بفتح الفاء والعين لان مصدر باب علم اذا كان لازما يجئ على فعل غالبا كفرح فرحا واذا كان
متعديا يجئ على فِعْل بكسر الفاء وسكون العين نحو علم عِلما وفَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو
جهل جهلا وان شئت حقيقة الحال فتتبع الاقوال واصل لغى مصدر لغو ولغى فاعل اعلال
عصا ورحى قوله اذا لهج بالكلام اى تلفظ به والمراد بالكلام ههنا الالفاظ اعم من ان يكون متضمنا
لكلمتين او غيره وفي شرح البديع للاصفهاني اللغة في اللغة التلفظ بما لا يعني يقال لغى يلغو لغة
اذا تكلم بما لا يفيد وفي فتوح الغيب وفي الاصطلاح معرفة افراد الكلم وكيفية اوضاعها واللهجة
بسكون الهاء اللسان وقد تحرك ويقال فلان فصيح اللهجة وسميت الالفاظ الموضوعة لغة
لان اللسان يلهج بها قوله واصلها لغى او لغو والهاء عوض وجمعها لغى بضم اللام ولغات ايضا
وقال بعضهم سمعت لغاتهم بفتح التاء لانه شبهها بالتاء التي توقف عليها هاء والنسبة اليها لغوي
ولا تقل بفتحها كذا في الصحاح قوله مثل بُرَة وبُرى وصناعتي وهي ما وضعه له اهل هذه الصنعة
البُرَة حلقة تجعل في لحم انف البعير وقال الاصمعي تجعل في احد جانبي المنخرين قال وربما كانت
البُرَة من شعر وهي الخزامة وكل حلقة من سوار وقرط وخلخال واشباهها بُرة قال ابو علي
واصل البُرة بَرْوَة جمعت على بُرى مثل قرية وقرى وقال ابن القطاع اصلها بُرْوَة بالضم
مثل خصلة وخصل وغرفة وغرف واذا عرفت هذا عرفت مراد الشيخ بقوله مثل بُرة وبُرى انه مثله
وزنا لا اصلا قوله واليه اشار بقوله وفي الصناعة جعل المعنى الصناعي للتصريف مشارا اليه
مع انه مصرح به تنبيها على جلالة قدره وعلو رتبته عرفا لانهم يقولون للعظماء قد انتهى الى كذا
مع انه صرح به على ان استعمال الاشارة في القبيح اذا لم يقع في مقابلته كثير ولفظات ان استعمل
بعلى يكون المراد الاشارة بالرأي وان استعمل بالى يكون المراد الاشارة باليد ففي استعماله ههنا بالى
تنزيل للمشار المعقول بمنزلة المحسوس تنبيها على قوة ظهوره وكمال انكشافه قوله وفي الصناعة
بكسر الصاد الصَناعة بفتح الصاد يستعمل في المحسوسات وبالكسر في المعاني وقيل الصناعة حرفة الصائغ

الصائغ وقيل هي اخص من الحرفة لانها تحتاج في حصولها الى المزاولة والصَنعة بالفتح عمله و
الصناعة قد تطلق على ملكة تقتدر بها على استعمال الموضوعات على وجه البصيرة لتحصيل غرض
من الاغراض بحسب الامكان وانما اطلقت عليها لانها المطلوبة من العلوم العملية قوله وهي العلم
الحاصل من التمرن على العمل مَرَنَ على الشئ يَمْرُن بالفتح في الماضي والضم في الغابر مُرُونا ومرانة تعوّده
واستمر عليه وقيل الصناعة في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل
سواء حصل بمزاولة العمل كعلم الخياطة او لا كعلم الطب والاول هو المسمى بالصناعة في عرف
العامة وقد يقال لكل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة سواء كان حصوله بمزاولة العمل
او لا قوله والمراد ههنا صناعة التصريف هذه الاضافة بيانية كشجرة الاراك ان اريد بالتصريف
علم التصريف ولامية ان اريد به التحويل المخصوص قوله في الاصطلاح اشارة الى ان المراد
بالصناعة الاصطلاح فان قيل فلم لم يقل في الاصطلاح قلنا لانه يستعمل غالبا في العلم الذي
يحصل معلوماته بالنظر والاستدلال والصناعة في الذي يحصل معلوماته بتتبع كلام العرب
ومعلومات هذا العلم يحصل بالتتبع ثم هو لغة الاتفاق وعرفا اتفاق طائفة على تسمية شئ باسم
ينقل عن موضعه الاول وقيل هو كلام متعارف بين طائفة مخصوصة قوله تحويل الاصل
الواحد اي تغييره فاعل بمعنى المتوحد وقد يطلق على الواحد الذي هو مبدأ العدد والفرق بين
الواحد والاحد ان الواحد اسم لمن لا يشاركه شئ في صفاته والاحد اسم لمن لا يشاركه في ذاته واصل
احد وحد حذفت الواو وابدلت منها الهمزة والاصل الواحد ما جعل مأخذا للمعاني المختلفة
والمراد منه المصدر عند البصريين والفعل عند الكوفيين وانما سمي اصلا لان اصل الشئ ما يبتنى
عليه ذلك الشئ والاشياء المأخوذة مبنية عليه وواحدا لان العلة حقها ان يكون واحدة
بالنسبة الى المعلول قوله والاصل ما يبتنى عليه الشئ والمراد ههنا المصدر اما على صيغة المجهول
لانه يجئ متعديا قال في الصحاح ابتنى دارا وبنى بمعنى واما على صيغة المعلوم يقال بني عليه
فابتنى ولو قيد بقوله من حيث يبتنى عليه لكان اولى اذ رب اصل يكون مبنيا على غيره ثم الابتناء

اراد بالموضوعات الالات التي تتصرف
فيها سواء كانت خارجية كما في علم الخياطة
او ذهنية كما في الاستدلالات

الاصطلاح تخصيص اللفظ بالمعنى عند القوم
وهذا التخصيص ان صدر عن النحوي فهو
اصطلاح النحو وان صدر عن الفقيه فهو
اصطلاح الفقه ... تمت

شامل للحسّي كابتناء السقف على الجدار واغصان الشجر على دوحته والعقلي كابتناء الافعال
على المصادر والحكم على دليله والاحكام على القواعد الكلية والمعلولات على عللها فان قلت ابتناء
الشيء على الشيء اضافة بينهما وهو امر عقلي قطعا قلت المراد بالابتناء الحسي كون الشيئين
محسوسين وعرفه الامام في المحصول بالمحتاج اليه ورد بانه لا يطرد لعدم صدقه على العلة
الفاعلية والصورية والغائية والشروط واجيب بمنع اشتراط الطرد في مطلق التعريف لا سيما
الاسمي فان كتب اللغة مشحونة بتفسير الالفاظ بما هو اعم من مفهوماتها وقد صرح المحققون
بان التعريفات الناقصة يجوز ان يكون تمييزه عن شيء معين فيكتفى بما يفيد الامتياز عنه و
رد بان الامام ممن يشترط المساواة كما صرح به في شرح الاشارات وبان المذكور في كتب اللغة
انما هو التعريف اللفظي لا الاسمي غالبا **قوله** الى امثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد
وايصالها الى فهم المستفيد واما الشواهد فهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها
من القرآن والحديث او كلام من يوثق به من العرب فهي اخص من الامثلة والمراد بها ههنا الابنية
الجزئية **قوله** وهي الكلم باعتبار الهيئات التي تعرض لها الكلم جنس الكلمة كما ذهب اليه الجمهور
حقه ان يقع على القليل والكثير كالماء لكن غلب على الكثير ولم يقع الا على ما فوق الاثنين لا جمع
كما ذهب اليه صاحب الصحاح والمصباح واللباب والكلمة في لغة العرب يقع على جزء من
الكلام اسما او فعلا او حرفا وعلى الالفاظ المنطوقة وعلى المعاني المجموعة وعلى القصيدة
والجمل واستبعد الرضي اشتقاق الكلمة من الكلم بمعنى الجرح واراد بالكلم المشتقات افعالا كانت
او اسماء لا الجوامد والحروف بطريق ذكر العام وارادة الخاص وفيه انه لا يجوز اذ العام
لا يدل على الخاص باحدى الدلالات الثلث ذكره في مفتاح المفتاح وحاشية تفسير القاضي
وفيه انه يجوز مع القرينة للدلالة مع ما ذكره في حاشية المطول لعلاء الدين وفيه ح لا يبقى عاما
وقال الشارح في المطول اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار
عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ الانسان

الشواهد لا يكون الا من كلام البلغاء بخلاف المثال فانه قد يكون منه و غيره كذا

انسانا او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت
زيدا واطعمه وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان
في قولنا الانسان حيوان ناطق ثم قال وهذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه
مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه
من الوجوه ومنشاؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما
يقع عليه باعتبار الخارج ثم المراد بالكلم حروف الكلم اذ الكلم انما يكون كلما بعد عروض الهيئة
وسماها كلما باعتبار ما يؤول اليه او باعتبار التجريد كما في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا و
الحروف مع الهيئة وذكر الهيئة بعدها تخصيص للتاكيد كما في قولهم العلم صفة قائمة بغيره فان
الصفة ما قام بغيره **قوله** من الحركات والسكنات اراد بها الجنس المتناول للقليل والكثير
والواو بمعنى او بمعنى منع الخلو لئلا ينتقض بنحو ضرب والمعتبر في تشخص الصيغة تشخص الحركات
فيختلف الصيغة بالشخص باختلاف اشخاص الحركات كاختلافها في ضرب وطلب مثلا مع
اتحادها بالنوع والمعتبر في نوعها نوع الحركات فيختلف الصيغة بالنوع باختلاف انواع الحركات
كاختلافها في ضرب ضرب **قوله** وتقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه مختلفة باختلاف
الهيئات كضرب ويضرب ونحوهما من المشتقات لمعان جمع معنى اعتبار التقديم والتاخير في مفهوم
الهيئة للاحتراز عن هيئة ضرب اذا صدر ثلثة اشخاص دفعة على وجه يصير لفظا واحدا فانها
ليست صيغة اصطلاحا وان كانت تلك الهيئة حاصلة للحروف باعتبار الحركات واعترض عليه
بانهما لو كانا معتبرين في مفهوم الهيئة لكان تقديم الحرف المتاخر على الحرف المتقدم موجبا لاختلاف
الصيغة بالنوع كما ان اختلاف الحركة كذلك فيلزم ان يكون صيغة ضرب مخالفة بالنوع لصيغة
ربض وليس كذلك واجيب بان المعتبر في مفهوم نوع الصيغة نوع التقديم والتاخير لا شخصها
والمقدم والموخر ههنا لا يختلف باختلاف نوع التقديم والتاخير وان اختلف شخصها وبقي ههنا
شيء وهو ان صيغة فاعل مخالفة بالنوع بصيغة افعل مع ان الهيئة الحاصلة لهما باعتبار

نوع التقديم والتاخير ونوع الحركات والسكنات متحدة الآان يمنع اختلاف الصيغة بالنوع
فيهاثم لكل واحد في التقديم والتاخير يستلزم الآخر لانك اذا قدمت شيئا على شئ فقد اخرت
المتقدم عليه في المقدم وينفصل احدهما عن الآخر بالقصد دون التحقق فكانه اعتبر القصد او
ذكره تاكيدا كما في قوله لايستاخرون ساعة ولايستقدمون **قوله** وهو في الاصل مصدر
ميمي في العناية نقل لما معنى المفعول المعنى يمكن ان يعتبر مصدرا للمعلوم او المجهول وضع موضع
المفعول كما وضع لفظ موضع الملفوظ وضرب الامير موضع مضروب الامير وان يعتبر اسم
مكان على مفعل وان يعتبر اسم مفعول مخفف معنى بالتشديد والتجرد واما في كونه اسم مفعول
بناء على انه ليس بشاذ وهو ليس بقوي واما مناقشة جمال الدين الاقسرائي بان صحة
اطلاق المصدر على المفعول انما سمعت في غير الميمي من المصادر ولايلزم من صحته في غير الميمي صحته
فيه وما في شرح اللب للسيد عبدالله من ان المعهود في هذا استعمال المصدر الغير المجرد وبالتا
فليس بشئ لان المعتبر في صحة التجوز وجود العلاقة وسماع نوعها في العرب لاسماع شخصها وقال
جمال الدين الاقسرائي لاتحول لمعنى المصدر ببناء الفعل للمفعول وذكر في تفسير الفاتحة
لمولانا المحقق الفناري ان صيغ المصادر يستعمل اما في اصل النسبة ويسمى مصدرا واما
في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت او حسية كهيئة المتحركية الحاصلة من الحركة
ويسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمتحركية والقائمية من الحركة
والقيام او للفاعل وللمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتباره
يتسامح اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا
للمجهول يعنون بها الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر والا لكان كل مصدر متعد
مشتركا ولاقائل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشئ في لازم
معناه **قوله** وهو مايراد من اللفظ اي التصريف تحويل المصدر الى امثلة مختلفة وقيل كثيرا ما
يطلق المعنى على مالم يستفد من اللفظ اعلم ان اللفظ اذا وضع بازاء شئ فذلك الشئ من حيث تدل

الاسم الى المصدر ثمة • المصدر • الحاصل بالمصدر • اسم مصدر • ومبنى الفاعل • ومبنى المفعول

تدل عليه اللفظ يسمى مدلولا ومن حيث انه يقصد باللفظ يسمى معنى ومن حيث يحصل منه يسمى مفهوما ومن
كون الموضوع له اسما يسمى مسمى والمسمى من المعنى في الاستعمال لتناوله الافراد والمعنى قد يخص بنفس
المفهوم مثلا يقال لكل من زيد وبكر وعمرو مسمى للفظ الرجل ولايقال انه معناه والمدلول قد يعم من
المسمى لتناوله المدلول التضمني والالتزامي دون المسمى ثم وصف المعنى بالمقصود مع ان المعنى
هو المقصود اما بالتجريد في الاول او التنصيص في الكل للتاكيد **قوله** لاجل حصول معان
مقصودة هو في الاصل مصدر اجل شرا اذا جناه استعمل في تعليل الجنايات كقولهم من جراك
فعلته اي من ان جررته اي جنيته ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تعليل **قوله** لاتحصل تلك المعاني
الابها اي بهذه الامثلة اي لاتحصل افادة تلك المعاني اذ تحققها الواقعي غير موقوف على الامثلة
فكان الظاهر ان يقال لايستفاد الابها ليدل على ماذكر ثم انه لايخفى ان هذا الحصر ادعائي لاحقيقي
فلايرد انه يمكن التعبير عنها بغير تلك الامثلة اعلم ان الكلام الوارد لامر خطابي على وجه لايطابق
الواقع لايقصد به معناه الحقيقي بل هو مسلوب الدلالة عنه الى معنى يناسب المقام نبه على ذلك صاحب
الكشف حيث قال في شرح قول صاحب الكشاف على الجم الغفير من الناس في تفسير قوله واني فضلتكم
على العالمين اراد انه مسلوب الدلالة عن معناه الاصلي الى المبالغة في الكثرة والمعتبر في الصدق و
الكذب المعنى المقصود في الكلام لا المعنى الذي وضع له وان كان قد يلاحظ لالانه مقصود بل للانتقال
منه الى ما هو المقصود وبذلك يندفع الشكوك والاوهام عن الايات والاحاديث النبوية المتضمنة
للمبالغة لامر خطابي يناسب المقام كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم فان مايجعل في الاذن
رؤس الاصابع وذكر الاصابع مبالغة فلاتجوز في لفظ الاصابع والالتفات المبالغة كما يفوت
اذا كان لفظ العدل مجازا في العادل في قولك رجل عدل وكقوله عليه السلام فانها نصف العلم في قوله
تعلموا الفرائض الحديث فان المراد المبالغة في الكثرة كما في قوله تعالى واني فضلتكم على العالمين **قوله** وفي
هذا تنبيه على ان هذا العلم محتاج اليه مثلا الضرب هو الاصل الواحد فتحويله الى ضرب ويضرب وغيرهما
ليحصل المعنى المقصود لان حصول المعاني المقصودة المحتاج اليها كلها اذا كان مقصورا على حصول الابنية

التي احوالها مسائل هذا العلم كان هذا العلم محتاجاً اليه قوله من الضرب اى حادث في الزمان الماضي اشارة
الى ان دلالة الفعل على الزمان ليس اقتران الحدث اعني مصدر الفعل بالزمان بل معناه ان مصدر الفعل
حادث في هذا الزمان ولابد من مثل القديم ويعلم اشبع من الافعال المستعملة في حق القديم لان الحدوث
هناك راجع الى التعلق وهو حادث قوله اوالحال ادغيرهما هو التعريف في الاصطلاح تقديمه
لتقدمه في الوجود اولتبادر الفهم اليه عند الاطلاق اولميله الى رجحان كون المضارع حقيقة
فيه كما يشير اليه في بحث المضارع قوله والمناسبة بينهما ظاهرة اى بين التصريف بمعنى التغيير والتحويل
لان تحويلاً في التغيير قد يوجد مع التحويل هذا ما ذكره آنفاً من ان التعرض اللغوي اشعار للمناسبة
بين المعنيين قوله المراد بالتصريف ههنا غير علم التصريف لان الظاهر ان المصنف قصد تعريف لفظ
التصريف لغة واصطلاحا وقطع النظر عن تعريف علم التصريف تسهيلا للمتعلم ولابد ان التعريف ليس
بجامع لخروج المسائل التي لا تتعلق بتحويل الاصل الواحد ولا مانع للزوم كون تحويل المصدر المعين كالضرب
مثلا تصريفا لصدق التعريف عليه وهو باطل لامتناع كون الجزء عين الكل وقيل انما قال والمراد
بالتصريف ههنا غير علم التصريف نظرا الى ان قولنا تحويل الاصل الواحد آه لا يحمل على علم التصريف بالمواطاة
لان العلم من قبيل الانفعال والتحويل من مقولة الفعل والتعريف ينبغي ان يحمل على المعرف وفيه بحث لان
تقديره التصريف علم بتحويل الاصل الواحد آه ولما لم يكن تعريف علم من العلوم الا باعتبار متعلقه اقتصر
في التعريف عليه تعويلا على فهم الطالبين قوله الذي هو معرفة احوال الابنية وهذا في الحقيقة
تعريف لعلم الاشتقاق دون علم التصريف المتداولة فيما بينهم قال بعض الفضلاء في تعريف علم التصريف
علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب وانما قال احوال ابنية الكلم ليكون الحد جامعا
اذ تخرج حينئذ عنه بعض احكام الادغام نحو انا اضرب بعدك وانما قيدنا بالبعض لان بعضها
داخل في البنية وهو الادغام في كلمة واحدة نحو شد يشد واذا كان في كلمتين حينئذ يكون داخلاً في
الاحوال لانه حال يطرأ على الكلمة من كلمة اخرى ويخرج ايضاً حينئذ بعض احكام التقاء الساكنين مثل
اضرب الرجل وانما قيدنا بالبعض لان البعض الآخر داخل في البنية وهو الذي يكون في كلمة واحدة

واحدة اذ هو يكون الى ابنية الكلم لا الى احوالها نحو انطلق بسكون اللام وفتح القاف في انطلق و
يخرج ايضاً حينئذ احكام الوقف لانها ليست راجعة الى ابنية الكلم لان الوقف على جعفر وزيد واشباههما
بالسكون او بالروم او بالاشمام ليس راجعا الى بناء الكلمة. واورد على هذا الحد ان زيادة قوله
احوال وان افاد ما ذكرتم لكن اخل به من وجه آخر لانه خرج به معرفة ابنية الكلم لانه لا بد من
اسناد المعرفة الى المضاف استنادها الى المضاف اليه فيلزم ان لا يكون ابنية الكلم التصريف وهي
منه وجوابه ان يقال ان اريد بابنية الكلم موادها وجواهرها فلا بأس بخروجها اذ هي من مباحث
اللغة وليس من مباحث التصريف وان اريد ما يطرأ على الكلمات من الهيئات والاحوال فهي نفس ابنية
الكلمة والاضافة فيه كما في قولهم شجر اراك فمعنى قوله احوال ابنية الكلم على هذا التقدير احوال هي
ابنية الكلم هكذا ذكروه ولكن التحقيق في هذا الموضع ان يقال المراد بابنية الكلم هي الالفاظ باعتبار
حروفها وحركاتها وسكونها الموضوعة هي لها باعتبار كونها مادة للكلمة وباحوال الابنية العوارض
التي تلحقها بحسب كل غرض كما ذكره بعض الفضلاء في تصريفه واذا كان كذلك فلا بد من زيادة قولنا
احوال لينطبق الحد على علم التصريف ويخرج عنه ما ليس منه اذ معرفة الابنية ليست منه فانه انما
هو علم بقواعد يعرف بها احوال الابنية اى الماضي والمضارع والامر الى غير ذلك فان جميع ذلك راجع
الى احوال الابنية لا الى نفس الابنية هذا التفصيل لطيف فانظر فيه. لينظم لك ما فيه قوله واختار
التحويل على التغيير قيل الوجه بين التحويل والتغيير ان التغيير لا يكون الا متعديا يقال غيرت الشئ
فتغير والتحويل يكون لازما ومتعديا وقيل التحويل يستعمل في الذوات والتغيير في الصفات وقيل
التحويل اخص من التغيير كما في الشرح قوله قال في المغرب هو بالغين المعجمة كتاب في اللغة للمطرزي. ٢
المعتزلي صاحب المصباح في النحو واكثر تعلقه باللغة الفقهية وله كتاب في اللغة ايضا اطول
منه سماه بالمعرب بالعين المهملة يحيل لنا بعض اللغات اليه قوله الى موضع آخر وهو في اصل
الوضع افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون اُخرى اخريان اخريات واُخر فمعنى
آخر في الاصل اشد تأخيراً ثم نقل الى معنى غير فمعنى جاءني رجل ورجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما

زيد

هو من جنس المذكور او لا فلا يقال جاءني رجل وحمار آخر ولا امرأة اخرى فاذا قيل جاءني زيد وآخر فهم
منه ان المراد رجل آخر بخلاف جاءني زيد وغيره ويستعمل اخريات واواخر في المعنى الاول مع اللام والاضافة
كما هو حقها نحو جاءني فلان في اخريات الناس اي في الجماعة المتاخرة فلما خرج آخر وساير تصاريفه عن
معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعني من واللام والاضافة فان قيل أُخر في قوله تع
فعدة من ايام أُخر جمع آخر لانه لليوم وآخر لا يجمع على فعل وانما يجمع عليه اخرى فما وجهه قلنا لما كان
اليوم مما لا يعقل اجري مجرى المؤنث لما في التناسب بين ما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لانهن
ناقصات العقل فكان آخر اخرى فجمع على أُخر كذا في الاقليد **قوله** وقال في الصحاح التحويل التنقل
الواقع في الصحاح التحول التنقل من موضع الى موضع ولما وقع فيه حول قاصرا اجاز للشارح ان ينسب
اليه ورود التحويل الذي هو مصدر حول قاصرا بمعنى التنقل ثم الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى
الصحيح يقال صح فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على السنة الاكثر بكسر الصاد على انه جمع صحيح
وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا ان يثبت رواية عن مصنفه وهو
اسمعيل ابو نصر بن حماد الجوهري تلقت الامة كتابه بالقبول ولابن بري عليه حواشي مفيدة توفي
سنة ثلث وسبعين وثلثمائة قال ياقوت في معجم الادباء كان من فاراب وهي من بلاد الترك
وكان اذكى العالم اخذ عن خاله ابرهيم الفارابي وعن السيرافي والفارسي ودخل بلاد ربيعة و
مضر فاقام بها مدة في طلب اللغة ثم عاد الى خراسان فانزله ابو الحسين الكاتب عنده واكرم مـ
جهوده فاقام بنيسابور مدة يدرس اللغة وتعلم الكتابة وحسن الخط جدا يذكر مع ابن مقلة
وانظاره قال القفطي مات مترديا من سطح داره وقيل انه تغير عقله وعمل دفتين وشدهما
كالجناحين وقال اريد ان اطير ووقع من علو فهلك قال وقيل انه لما بقي عليه من الصحاح بقية
غير مبيضة فبيضها تلميذ له يقال له ابرهيم بن صالح فغلط في اشياء كذا في شرح المغني للشمني **قوله**
وحول ايضا يتعدى بنفسه ولا يتعدى وكلمة ايضا لا يستعمل الا مع الشيئين بينهما توافق ويمكن
استغناء كل منهما عن الآخر فخرج بالشيئين نحو جاءني ايضا مقتصرا عليه لفظا او تقديرا وبالتوافق نحو

نحو جاء ومات ايضا وبامكان الاستغناء نحو اختصم زيد وعمرو ايضا فلا يقال شيء من ذلك ثم هو
مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا او حال حذف عاملها وصاحبها واعلم انه قد يستعمل
الفعل الواحد في موضع متعديا بنفسه وفي الآخر لازما ومثل هذا كثير من كلام العرب يرتقي الى مائة
وستين مثل افاد واثار وامر واوسع واقبل واوحش واحصى واظلم واثقل وجبر واجلى
واحوج اه فاطلب البواقي في الدستور من كتب اللغة **قوله** والاسم منه الحول قال الازهري الحول
مصدر كالصغر ويجوز ان يكون الاسم والمصدر على وزن واحد كالسيل ولكن ائمة التفسير قالوا انه
في الآية مصدر كذا في جامع اللغة **قوله** ولا يخفى انك تنقل حروف الضرب الى اضرب ويضرب وغيرهما و
لا يوجد صورة خالية عن النقل يستلزم التغيير ضرورة استلزام الخاص العام فيكون التحويل اخص من
التغيير لانه لو استعمل التغيير بدل التحويل لذهب الوهم الى ان تغيير الضرب الى اضرب وغيره قد يكون
خاليا عن النقل لانه اعم منه فينبغي ان يوجد في مادة لا توجد فيها النقل تحقيقا لمعنى العموم **قوله**
لانه اخص في التعريف اي بمعنى التغيير والتفسير بالاخص جوزه كث لانهم قالوا التفسير على قسمين
تفسير اسمي وتفسير حقيقي والاول يكون للماهية الاعتبارية والثاني للماهية الحقيقية ولا يشترط فيه
الطرد والعكس فيتجه منه قطعا جواز التفسير بالاعم فان قيل فينبغي ان لا يجوز تفسير التصريف اصطلاحا
بالتحويل لعين ما ذكرتم قلنا ليس التفسير الاصطلاحي لفظ التحويل فقط بل هو مع ما بعده وهما
متساويان يظهر بالتامل **قوله** ثم التعريف يشتمل على العلل الاربع اعترض عليه بان العلل مباينة
للمعلول فلا يعرف بها وبان مادة الشيء وصورته لا بد وان تكونا داخلتين فيه والاصل
الواحد وهيئته ليسا كذلك بالنسبة الى التصريف لانه على ما عرفه هو الفعل المخصوص وهو التحويل
وليس للفعل مادة وصورة واجيب بان ليس المراد من التعريف بالعلل الاربع ان يكون هي بانفسها
معرفة بل المراد انه يؤخذ للمعلول بالقياس الى العلل محمولات اي ما يصلح ان يحمل عليه لان الحمل لا
يتحقق بين المعرف والمعرف فيعرف بها ورد عليه بان هذا هو الحق لو كان التعريف بتلك المحمولات
لكن التعريف الواقع ليس بالمأخوذات من العلل المحمولة على المعرف وقد يقال ليس المراد انه يؤخذ

في كل تعريف بالقياس الى العلل محمولا بل المراد انه يؤخذ في كل تعريف محمول واحد فيه اشارة الى
العلل الاربع وههنا تحويل الاصل اه محمول واحد فيه اشارة الى العلل اذ مجموع الامور من تتمة
التحويل ولو اريد بالتصريف ما وقع فيه التحويل اعني الابنية والصيغ لظهر المادة والصورة للاصل
وهيئته وقد اجيب عن الاعتراض الاول بان المعرف مجموع العلل لا كل واحدة منها فيجوز ان يكون
المجموع محمولا وان لم يكن كل واحدة على حدة كذلك وبان كون المعرف محمولا انما هو في بعض الماهيات
الحقيقية المعرفة بحسب الحقيقة اما في الكل فلا كالمعجون والبيت ورد عليه بان العلل ان اخذت
مجموعة يكون علة تامة وان اخذت بخلافها يكون علة ناقصة وكل منها لكونه مغايرا للمعلول بحسب
الذات لا يحمل عليه وبان المعرف على ما قيل كما يجب ان يكون محمولا كذلك اجزاء المعرف يجب ان يكون
محمولا على المشهور وبانه يخالف لما هو المشهور بين الجمهور من ان المعرف يجب ان يكون مساويا
للمعرف في العموم والخصوص كما هو مذهب المتاخرين او متصادقا في الجملة كما هو مذهب
المتقدمين وكون الفاعل هو المحول والغاية هو حصول المعنى المقصودة تحقيق وكون الاصل
الواحد هي المادة والتحويل هي الصورة على سبيل التشبيه لان الغرض لا مادة له ولا صورة له
وقد يناقش فيه بالمنع ثم ترك التاء في اربع علامة التانيث واثباته قبل للتذكير ذكره في شرح اللباب
وهو يخالف ما ذكروه في دفع سوال الانعكاس في الحاق علامة التانيث في الثلثة الى العشرة
بالمذكر دون المؤنث من ان المعدود المذكر جمع فيكون مؤنثا فيلزم الحاق التاء بعدده واذ الحقه
لم يلحق المؤنث للفرق بينهما فهذا صريح في ان التاء للتانيث وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى
ولا تقولوا ثلثة انث ثلثة النفس على تاويل الشخص واعلم ان ما يتوقف عليه الشئ اما ان
يكون جميعه اولا والاول العلة التامة والثاني اما ان يكون داخلا في المعلول اولا والاول
اما ان يكون من الاجزاء الذهنية اولا والاول الجنس والفصل والثاني الصورة والمادة
وغير الداخل اما ان يكون المعلول منه اولا جله اولا منه ولا لاجله والاول الفاعل والثاني
الغائية والثالث اما ان يكون المعلول حالا فيه قائما به اولا والاول الموضوع والمحل والثاني اما

كل الماهيات او في المجموع من الاجزاء منه

اما ان يكون المعلول موقوفا على وجوده او عدمه او كليهما والاول الشرائط والآلات والثاني
ارتفاع الموانع والثالث المعدات **قوله** ويدل بالالتزام على الفاعل يريد به الالتزام العرفي
المعتبر عند اهل العربية لا العقلي حتى يرد يمكن تعقل التحويل مع الذهول عن الفاعل **قوله**
وحصول المعاني هي الغاية كالجلوس في السرير على ما قالوا وفيه ان الجلوس لحصول المعنى
متاخر فلا يكون علة الا ان يقال المراد تصورها **قوله** المحول هو الواضع ام غيره فان قيل
الظاهر ان ام متصلة ولا يقع قبلها الا همزة الاستفهام في الاكثر بعد معنى الاستفهام او صارت
بمعنى التسوية وهل في الاقل ويليها احد المستويين والاخر الهمزة على معنى ان كان ما يليها اسما مفردا
كان ما يلي الهمزة كذلك وان كان فعلا او حرفا كان ما يلي الهمزة كذلك وان كان جملة فعلية او اسمية
كان ما يلي الهمزة كذلك وههنا ليس كذلك قلنا يقدر الهمزة في المعطوف عليه والمبتدا في
المعطوف ان عطف على الجملة والا فلا على ان الرضي قال يجوز المخالفة بين ما يلي الهمزة وام في
نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار ولقيت زيدا او عمرا اجوازا حسنا كما قال سيبويه
لكن المعادلة احسن وبما ذكرنا من وقوع هل قبل ام ظهر انه لا وجه لما قيل على قول الشارح في المطول
هل هي واقعة ام لا من انه قد تقرر في النحو امتناع ان يوتى لهل بمعادل واجيب انه من قبيل الطلاقات
للمصنفين ومسامحاتهم في تراكيبهم **قوله** قلت الظاهر انه كل من يصلح لذلك قيل وهكذا الهيئة
التركيبية في المركبات فانك ترى ظاهرا انها ليست بموضوعة بناء على انها لو كانت موضوعة لمعنى
لما كان تركيب المفردات بمجرد ارادة من يركبها بل توقف كل تركيب على معرفة وضعه بخصوصه كما في
المفردات لكنه ليس كذلك فانا نركب تركيبات مختلفة ولا نعرف ان الواضع وضعها اولا بل ربما نجزم
بانه لم يضع هذا التركيب المخصوص والجواب انا لا نسلم الملازمة وانما يصح اذا كانت الهيئة التركيبية
موضوعة بالشخص وليس كذلك بل هي موضوعة بالنوع الا يرى ان هيئات تراكيب المفردات
تختلف باختلاف اللغات فان تقديم المضاف اليه على المضاف جائز في الفارسية دون
فلولا اعتبار الواضع قواعد في تاليف المفردات في كل لغة لجاز تاليفها في جميع اللغات على اي

وجه يراد واذا كان وضع الهيئات نوعيا كليا لارادة المتكلم مدخل في خصوصيات التراكيب اذ له ان يطبق
تاليف هذه المفردات على قاعدة بان يطبقها على قاعدة اخرى لكن لم يكن ذلك التاليف مفوضا
اليه بالكلية اذ لا بد من رعاية القواعد العربية قوله في العرف وهو خاص ان لطائفة مخصوصة
وعام ان لطائفة غير مخصوصة والعادة وهي ما يستقر في النفوس من الامور المتكررة المعقولة
عند الطبايع السليمة تستعملها وقد يفرق بينهما باستعمال العادة في الافعال والعرف في الاقوال
ثم العرف على نوعين لفظي نحو دابة يقيد لفظا بالفرس وعملي اي العرف من حيث الاستعمال لا من حيث
اللفظ كاللحم فانه لا يقيد لفظا بالماكول مع انه بحسب الاستعمال مخصوص به والمتبادر منه
عند الاطلاق العرف العام كما ان المتبادر من الوجود الوجود الخارجي قوله في التحقيق هو
رجع الشيء الى المحض التحقق والثبوت في نفس الامر بحيث لا يشوبه شيء من المساهلة والاخذ بالظ
وبما يشبه الحقيقة وليس بمحض حقيقة قوله هو الواضع وههنا فائدة جليلة وهي ان الوضع اما
شخصي ان اعتبر الخصوص في جانب اللفظ بان يكون مخصوصا وح اما ان يكون الوضع والموضوع
له خاصين بان يتصور معنى جزئيا ويعين اللفظ بازائه كالاعلام الشخصية او يكونا عامين بان
يتصور معنى كليا ويعين اللفظ بازائه كعامة النكرات او يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا
بان يتصور معنى كليا ويلاحظ به جزئياته ويعين بهذه الملاحظة الاجمالية اللفظ دفعة واحدة
لكل واحد من تلك الجزئيات كالمضمرات والموصولات واسماء الاشارات واسماء الافعال والحروف و
بعض الظروف كاين وحيث وغيرهما مما يتضمن معنى الحرف فاطلاقها على تلك الجزئيات المخصوصة
بطريق الحقيقة ولا تطلق كذلك على ذلك المعنى الكلي اذ لم يوضع له وبهذا الوجه امكن تعدد معاني
لفظ واحد من غير اشتراك وتعدد اوضاع ومن لم يعرف الوضع العام لمعنى خاص وقع في حيص بيص
وقال ان الضماير واسماء الاشارات موضوعات لمعان كلية الا ان الواضع شرط ان لا يستعمل الا في
جزئيات تلك الكليات ولو صح ما قاله لكان انا وانت وهو مجازات لا حقائق لها اذ لا يصح استعمالها
فيما وضعت لها من المفهومات الكلية ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة

العادة ما استمر عليه الناس وعادوا اليه مرة بعد اخرى وشملها العرف وقيل العادة تستعمل في الافعال والعرف يستعمل في الاقوال من شرح الاصول

للحقيقة ولما احتاج من نفي الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك بامثلة نادرة واما كون الوضع خاصا
والموضوع له عاما فغير معقول واما نوعي ان اعتبر العموم في جانب اللفظ وهو قد يكون بثبوت قاعدة
دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى يفهم منه بواسطة
تعيينه له مثل الحكم بان كل اسم آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لفردين من
مدلول ما الحق بآخره هذه العلامة وكل اسم غير الى نحو رجال ومسلمين ومسلمات فهو لجمع من مسميات
ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام فهو لجميع تلك المسميات الى غير ذلك ومثل هذا من باب الحقيقة بل
اكثر الحقايق من هذا القبيل كالمصغر والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات والمركبات وبالجملة كل ما
يكون دلالته على المعنى بالهيئة وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ متعين للدلالة
بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا
ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز
استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه عند قيام القرينة بحالها ومثله بمجاز
لتجاوزه المعنى الاصلي ثم الوضع النوعي ثلثة انواع كالشخصي الاول وضع خاص مع خصوص الموضوع
له كوضع اعلام اجناس الصيغ من فعل يفعل وغيرهما من جميع الهيئات الممكنة الطريان على تركيب
ف ع ل فانها كلها اعلام لاجناس الصيغ الموزونة هي بها وقد لوحظت حين الوضع بعنوان
كلي هو ما يطرأ على تركيب ف ع ل فوضع كل منها وضعا نوعيا في ضمن ذلك العنوان علما لجنس ما
يوزن به من الصيغ فالوضع في كل منها خاص مع خصوص الموضوع له وخصوصه لا ينافي الوضع
النوعي لان العموم في الوضع النوعي في جانب اللفظ وخصوص الوضع انما هو باعتبار الوضع لان
مقابلة عموم الوضع ولا شبهة ان ذلك العموم ليس الا باعتبار ملاحظة المعنى حين الوضع على
وجه العموم والثاني وضع عام مع عموم الموضوع له كوضع عامة المشتقات والثالث وضع عام مع
خصوص الموضوع كوضع عامة الافعال فانها موضوعة بالنوع بملاحظة عنوان كلي شامل لخصوصية
كل نسبة جزئية من النسب التامة فالموضوع له تلك النسب الجزئية الملحوظة بتلك العنوان الكلي

الطاريء

فالوضع عام والموضوع له خاص فالوضع عند الاطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين بان يفرد اللفظ بعينه بالتعيين او يدرج في القاعدة الدالة على التعيين وهو المراد بالوضع المأخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز ويشمل الشخصي والقسم الاول من النوعي المذكور اولا فاعلم ذلك فانه ينفعك في مواضع **قوله** اي اشتق الامثلة منه اه الاشتقاق في اللغة اخذ شق الشيء فهو متعد وفي الاصطلاح يحد تارة باعتبار العلم وتارة باعتبار العمل فان اعتبرناه من حيث انه صادر عن الواضع احتجنا الى العلم به لا الى عمله فاحتجنا الى تحديده باعتبار العلم وان اعتبرناه من حيث يحتاج اخذنا الى عمله عرفناه باعتبار العمل اما تعريفه باعتبار العمل فهو ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه و اما تعريفه باعتبار العلم فهو ان تجد اى علمك بين اللفظين تناسبا في اللفظ في تركيب حروفه الاصول والمعنى وله ثلثة انواع صغير وهو ان يكون بينهما تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب و كبير وهو ان يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو جبذ من الجذب واكبر وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نعق من النهق واذا اطلق يتبادر منه الاشتقاق الصغير ثم الاشتقاق قيل كما يكون في الاحداث قد يكون في الاعيان كما في استنوق وتحجر واستحجر وتجوهر وتجسم وهو على خلاف القياس سيما في الثلاثي المجرد فانه نادر كقولهم ابل ابالة على وزن شكس شكاسة اذا تانق في رعية الابل واحسن القيام بمصالحها واما الحروف فلا يجوز الاشتقاق منه والمئنة مفعلة من ان التاكيدية غير مشتقة من لفظها والارادة موضع لان يؤكد بان كذا قال صاحب الكشاف وقال اكمل الدين في شرح المشارق لو قيل انها اشتقت من لفظها بعد ان جعلت اسما لكان قولا واعترض عليه من وجوه الاول انه لا يلزم من دليل على ان الاشتقاق لا يجوز من الحروف والثاني انه لا معنى للاشتقاق الا الاتيان بحرف لفظ للدلالة على اشتماله على معناه وهو متحقق فيما نحن فيه والثالث ان اهل العربية قالوا التسويف مشتق من سوف وهو حرف اجماعا واجيب بان الدليل على ان الاشتقاق لا يجوز من الحروف اتفاق بعض النحاة البصريين على ان اصل المشتقات المصدر واتفاق بعضهم على ان اصله

المناسبة في اللفظ ان يشترك الكلمتان في جميع الحروف الاصلية مرتبا كضرب وضرب او غير مرتب كجذب وجبذ او في اكثرها مع تفاوت الباقي في المخرج كنهق ونعق والاول يسمى به لكفاية تامل قليل في العلم بالاشتقاق بسبب قلة العمل والثاني صغيرا لاحتياجه الى تامل كثير في العلم بالاشتقاق بسبب العمل والثالث اكبر لاحتياجه الى تامل اكثر في العلم بالاشتقاق بسبب تبدل الحروف فيه

[illegible]

اصله الفعل ولا قائل بكون الحرف اصلا وقولهم التسويف مشتق من سوف معناه كونه مأخوذا منه ومثله قول بعض اهل العربية المضارع مشتق من الماضي وعكسه لانه يقتضي عدم جواز الاشتقاق في غير المصدر والفعل **قوله** واقرب الى الضبط قرب قد يجيء من باب علم فيكون متعديا بنفسه نحو قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم وقد يجيء من باب حسن فيكون لازما فلا يستعمل الا بمعنى الى وقد اطرد استعماله افعل التفضيل من قرب بالى لئلا يتوهم في اول الوهلة التباس من الصلة عن التفضيلية عند عدم التفضيلية او تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد حيث لا يصح الابدال عند وجودها مثل مررت بزيد بعمرو مع ذلك وذلك باطل وقوله تعالى اقرب للتقوى اللام فيه للاختصاص بمعنى عن اعادة صلة القرب وهي من في الفعل والى في افعل التفضيل المستعمل بمن لدفع الالتباس ذكره التفتازاني في حواشي الكشاف نعم يخدش الوجه الثاني قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا وقولهم مررت بزيد بارض كذا فان توهم هذا التعلق ثابت فيهما اللهم الا ان يقال ان ما ذكر نكتة والنكتة لا تطرد واستعماله بالى في حالة الاضافة ودخول اللام مع عدم التوهم للاطراد ووجه الصحة في الاول تعلق الظرف الاول بالمطلق والثاني بالمقيد ذكره صاحب الكشاف وهكذا يعتبر امثاله مثل قولك اكلت من بستانك من العنب **قوله** والعمدة وهي بضم العين ما يعتمد عليه **قوله** واجيب مأخوذ من اجاب القلادة اذا قطعت سمي الجواب جوابا لقطعه كلام القائل **قوله** وتأخر الفعل عن نفس المصدر هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال اذا سلمتم كون الفعل متبوعا في الاعلال يلزم ان يكون مشتقا منه والا لزم كون الفعل متأخرا فاجاب بقوله و تأخر الفعل آه **قوله** فتأمل ولعل الكوفيين يقولون ما ذكرتم من ملاحظة الذات والوصف ليس بحجة علينا بل هي حجة لنا اذ نحن نقول على طريق القياس كما انه اصل في الاعلال بالاتفاق فليكن هو ايضا اصلا فيما نحن فيه اختلاف وعلى هذا لا يرد علينا اعتراض وبعد اذ ليس فيها جهة اختلاف والكلام فيما فيه جهة اتفاق وجهة اختلاف فنقيس المختلف فيه على المتفق عليه فافهم المحقق بالتامل في ان هذا القياس مع الفارق وان جعل احدهما اصلا في الكل

والاخر في محل آخر اولى رعاية للتعادل قوله واعلم ان المراد بالمصدر المجرد المصدر يعني ان المراد بكون
الفعل مشتقا من المصدر هو ان الفعل مشتق من المصدر المجرد لان المصدر المزيد فيه مشتق من الفعل
وفي التعليل بقوله لموافقته اياه بحروفه ومعناه نظر لان موافقة المصدر المزيد فيه الفعل بالحروف
والمعنى ممنوعة لان حروف المصدر ازيد من حروف الفعل ومعنى المصدر الحدث فقط بخلاف معنى الفعل
فان معناه الحدث مع الزمان ولو سلم فليكن المصدر المجرد مشتقا من الفعل بهذه العلة بل هو اولى
بها من المزيد فيه لان حروفه مساوية لحروف فعله وان اريد ان المصدر المزيد فيه مشتق من المصدر المجرد
فالموافقة اللفظية منتفية فلو قيل ان المراد الموافقة في اصل الحروف وح يستقيم قلنا ان اصل
حروف الاكرام مثلا هو بعينه الكرم فيكون بالحقيقة الكرم موافقا للكرم وهو بط وبالجملة المعنى الثاني
اولى بالارادة من المعنى الاول وان اوردت عليه هذه المناقشة فتامل لا يقال ذكر في بعض شروح
العروض ان الفعل المزيد مشتق من المصدر المزيد والمجرد من المجرد والمفهوم من كلام الشارح اشتقاق الكل
من المجرد لانا نقول مآلهما واحد لان اشتقاق المصدر المزيد من المصدر المجرد اشتقاق الفعل المزيد
من المصدر المجرد وقيل لا قاعدة كلية مقتضية لوجوب اشتقاق فعل من كل مصدر وقيل اذا اشتمل
الثلاثي على معنى المزيد وزيادة يشتق منه المزيد كالقدم من التقدم والوجه من المواجهة والبرج من التبرج بمعنى
الظهور واليتم من التيتم كذا في حواشي الكشاف وذكر في حاشية تفسير القاضي لمولانا خسرو وقيل لفظة
من اتصالية كما في قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هرون من موسى اي هما من جنس واحد يجمعهما الاشتقاق
من اصل واحد ومن خطأ صاحب الهداية في قوله الوجه مشتق من المواجهة حيث جعل الثلاثي مشتقا
من المنشعبة والامر بالعكس فهو مخطئ لان معنى الاشتقاق ان ينتظم الصيغتان فصاعدا معنى
واحدا وفي هذا لا توقف بان يكون المشتق منه ثلاثيا وقد قال العلامة صاحب الكشاف اليتم من التيتم
لان الناس يقصدونه للاستقاء واشتقاق البرج من التبرج والجن من الاجتنان لاستتارهم من
العيون وهذا لان غرضهم من ذلك الاشتقاق بيان حقيقة تلك الكلمة فجاز ان يكون المنشعبة اشهر
واقرب الى الفهم من الثلاثي كما في الضمار مع الاضمار فصح ذكر الاشتقاق لايضاح معناه وان لم يكن المنشعبة

قال صاحب الهداية لان المواجهة تقع بهذه
الجملة وهو مشتق منها اوكد القول
باشتقاق الثلاثي من المزيد اذا كان اشهر
في المعنى الذي يشترك فيه شايع كما جعل
صاحب الكشاف اشتقاق الارتعاد
لانه اشهر في معنى الاضطراب
سعدي افندي للهداية

المنشعبة اصلا له وحاصله ان الاشتقاق هنا ليس على مصطلح اهل الصرف وصاحب الهداية
ليس بمخترع في اطلاق الاشتقاق على المعنى المذكور بل مقلد لامام العربية تابع له وممن وقع وقال
ذلك في الاشتقاق الصغير واما في الاشتقاق الكبير وهو ان يكون بين كلمتين تناسب في
اللفظ والمعنى فهو جائز فقد اخطأ في الفرق بين الاشتقاقين من عند نفسه اذ لا نقل فيه
عن ائمة العربية وغلط في تفسير الاشتقاق الكبير فان ما ذكره انما يكفي في الاشتقاق الاكبر وفي
الكبير لا يكفي التناسب في اللفظ والمعنى بل لا بد من الاشتراك في الحروف الاصول بلا ترتيب اشار
اليه الشريف في شرح الكشاف ذكره ابن كمال باشا في حواشي الهداية قوله والكل مشتق منه اما
بواسطة او بلا واسطة قال الشريف الجرجاني في شرح الكشاف ومعنى قولهم ضارب مشتق من
ضرب انه مشتق من مصدره وانما اختاروا صيغة الماضي تنبيها على الحروف المعتبرة في الاشتقاق
فان بعض المصادر كالخروج والقبول يشتمل على حروف لا تعتبر فيه قوله ويجوز الجواز قد
يستعمل بمعنى الامكان الذاتي وقد يستعمل بمعنى الاحتمال العقلي وقد وصى الشيخ في الشفاء بالمحافظة
على التمييز بينهما واشار الى انه ينشأ من عدم التمييز خلل كثير وفي حاشية التلويح للتوقادي الجواز يطلق
على خمسة معان احدها مباح والثاني ما لا يمتنع شرعا مباحا كان او واجبا او مندوبا او مكروها
والثالث ما لا يمتنع عقلا واجبا او راجحا او متساوي الطرفين او مرجوحا والرابع ما استوى
الامران فيه شرعا كالمباح او عقلا كفعل الصبي والخامس ما يشك فيه شرعا او عقلا والمشكوك
اما بمعنى استواء الطرفين او بمعنى عدم الامتناع والجواز الشرعي من هذه المعاني هو الاباحة ويجوز ان
يكون وجه اختياره الاخذ بمذهب ابي جعفر فانه جمع بين قولي من قال ان بعض الامثلة مشتق
من الفعل كالشيخ عبد القاهر وابي علي وغيرهما وقول من قال انه مشتق من المصدر قوله ونحو ذلك يجوز
جره على ان يكون معطوفا على الشيء ويكون ح من قبيل المحول اليه ويراد به مثل تحويل الاسم المذكر الى
المؤنث ويجوز نصبه على ان يكون معطوفا على تحويل الاسم ويراد تحويل المعلوم الى المجهول والغائب الى
المتكلم والمخاطب قوله وهذا اقرب اي التوجيه الثاني اقرب الى الصحة من الاول لان مذهب الكوفي غير ملتفت اليه

والمراد بمن وقع تابع الهداية
اكمل الدين ح

التقسيم على قسمين حقيقي يتباين فيه الاقسام واعتباري يتخالف فيه الاقسام وتتصارف ومنه تقسيم لفظي اى تقسيم مايطلق عليه اللفظ وبيان اعتبارات الشئ وليس بتقسيم في الحقيقة وقد قيل ان كل قسمة ترد على كل كلي فورودها بالحقيقة انما يكون على افراده اومعناه بالحقيقة ان افراده بعضها كذا والبعض الآخر كذا فكان القسمة في الحقيقة عبارة عن قسمة الكلي الى افراده التي هي جزئياته وتحليله اليها دون الكل الى جزئياته كذا في الحاشية

قوله اوان ان ترجع في الصحاح الأوان الحين والجمع آونة كزمان وازمنة ورجع يكون متعديا من باب قطع ومصدره يجئ رجعًا ولازمًا ومصدره يجئ رجوعًا ورجعى قوله في بيان تقسيم التقسيم ان يضم الى مفهوم كلي قيود مخصصة تجامعه اما متقابلة اوغير متقابلة ليحصل بانضمام كل قيد اليه قسم منه فلابد ان يكون مشتركا بين اقسامه بخلاف الترديد فانه لايستلزم اشتراكا كما في المنفصلات وقد يجرى في الجزئيات الحقيقية كما في الحمليات الشبيهة بها كقولك زيد اما ان يكون قائما اوقاعدًا وههنا فائدة وهي ان الترديد الانفصالي لايشتبه بالتقسيم لانه وارد بين القضايا بحسب صدقها وتحققها في نفس الامر وكذا لايشتبه به الترديد الحملي اذا كان متعلقا لجزئي حقيقي اوبكلي مسورا اما ان تعلق بكلي غير مسور فانه يشتبه به الا يرى ان العدد اما زوج واما فرد يحتمل التقسيم والحمل والفرق انه اذا قصد به الحمل كان بالحقيقة قضية حكم فيها باحد الامرين على ماصدق عليه مفهوم العدد الا انه اهمل فيها السور ولو سورت لم يخرج عن كونها حملية شبيهة بالمنفصلة واذا قصد به التقسيم يراد بالعدد مفهومه ويعتبر انضمام كل من الامرين الى ذلك المفهوم ليحصل به قسم منه فلايكون قضية في الحقيقة بل في التصور واذا قصد الحكم باحد القسمين على ذلك المفهوم او بانقسامه اليهما فقد خرج عما هو حقيقة التقسيم وصار قضية طبيعية على قياس ما عرف في المعرف والتعريف الحقيقي الكاسب للتصور واما التعريف اللفظي فالمقصود به التصديق دون التصور ثم الترديد لايكون الا بين المعاني المحتملة فلا يقال المراد بالانسان اما الحيوان الناطق او الحجر وقد يقال قد يقع الترديد بين المعاني الغير المحتملة لفائدة سد باب كلام الخصم لئلا يكون له مجال الى قسم وان كان ذلك بعيدًا في الواقع وعند العقل قوله ثم الفعل بكسر الفاء قال الشريف في حواشي شرح المفتاح الفعل بفتح الفاء هو المصدر حقيقة وبكسرها اسم لا مصدر حقيقي بل الحاصل من المعنى المصدر وقال الشارح في المطول ويستعمل فعل بكسر الفاء اللفظ والحدث فاعترض عليه بان الذي في الحدث هو الفعل بالفتح لاغير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح في غير هذا الكتاب وصرح به الجوهري ايضا واجيب بانّ

بانّ هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث هو مدلول مصدر فعل يفعل وانما المراد الضرب مثلا فتدبر فان قلت على اى شئ يعطف قوله ثم الفعل قلت على محل اسم انّ فان قلت العطف على محل اسم انّ المفتوحة غير جائز سواء كان قبل مضي الخبر او بعده قلت انّ هذه مكسورة حكما وان كانت مفتوحة لفظا لوقوعها موقع مفعولي اعلم على الاصح ويجوز ان يكون عطفًا على متوهم اى الاسم اما ثلاثي او رباعي ثم الفعل وهذا سائغ شايع قوله اما ثلاثي واما رباعي وهما بضم الثاء الاولى والرا شاذان لانهما منسوبان الى ثلثة واربعة والقياس ان يقال ثلاثي واربعي بفتح الثاء الاولى وقيل انهما منسوبان الى ثلاث ورباع المعدولين لانكم تريدونهما على ماهو مذهب سيبويه ولو بني الامر على مذهب غير سيبويه فهما مجازان من قبيل الاستعمال في جزء المعنى الا انه تكلف وهكذا الخماسي والسداسي وغيرهما قوله حروفه الاصلية ثلثة او اربعة فيه اشارة الى رد مايقال يجوز ان يكون الفعل ثنائيا نحو صن وبع وامثالهما لان الحروف الاصلية فيهما ثلثة قوله اذلم يبن منه الخماسي ولا الثنائي اما الثنائي فلان الاصل في كل كلمة ان تكون على ثلثة احرف حرف يبتدا بها وحرف يوقف عليها وحرف يكون واسطة بين المبتدا به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدا به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا لم يتواليا وفصلوا بينهما فان قلت المتوسط لايخلو من ان يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم التنافي مع احدهما قلت لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي لعدم وجوب شئ من الحركة والسكون عليه واما الخماسي فلكثرة تصرفه ولانه يتصل به الضمير المرفوع المتصل ويصير كالجزء منه بدليل اسكان ما قبله فالخماسي فيه كالسداسي في الاسم وهو مرفوض لما سيجئ اذ لمجرد التعليل كما ذهب اليه جماعة من انها حرف تعليل كاللام منهم ابن هشام وقيل ظرف زمان يستفاد التعليل من قوة الكلام لا من اللفظ ولا معنى للظرفية ههنا واما كلمتا حيث وحين فاستعملتا لمجرد التعليل بواسطة وقوعهما موقع اذ قوله بشهادة التتبع والاستقراء تقول قروت البلاد قروا وقريتها واستقريتها اذا تتبعتها تخرج من ارض الى ارض كذا في الصحاح

فالاستقراء عطف تفسير للتتبع وان كان بالواو وقليلا لان الواو يقتضي المغايرة وهو عين
المفسر واما بالفاء فقيل لا يجوز وقيل يجوز ذكره في حواشي الكشاف قوله ولم يمنع الحماسي
في الاسم اى جوز وفي الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع ولم يجوز واسداسيا لخروجه عن
الاعتدال ولئلا يتوهم انه كلمتان اذ الاصل كما ذكرنا ان تكون على ثلثة احرف قوله واما
ماكان فاما نصب على انه خبر كان وما زائدة وفاعله مستتر راجع الى الفعل وقد يقال هو منصوب
بمضمر يفسره الظ قوله لانا نقول الفعل الذى هو مورد القسمة اعم فان قيل العام لا يتحقق
الا في ضمن الخاص فيلزم المحذور قلنا فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم
تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه بل يجوز ان يلاحظ مفهوم العام ويراد من
حيث هو مع قطع النظر عما هو في ضمنه وقد يقال الحكم بان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص
انما يصح في الموجودات الخارجية فان الانسان مثلا لا يوجد في الخارج الا في ضمن فرد من افراده مع انه
يوجد في الذهن مجردا عن خصوصيات الافراد واما الموجودات الذهنية فليست كذلك لان العام
يتحقق هناك في ضمن الخاص تارة ويتجرد عنه اخرى وفيه بحث لان تحقق العام في الخارج
هو حصوله فيه بنفسه وذلك لا يكون الا في ضمن الخاص وليس علما به وتحققه في الذهن انما
هو حصوله فيه بصورته التى هى علم به وكذا الحال في العام الذهنى فان له تحققا فيه بنفسه وليس
علما به وهذا بالنسبة اليه كالوجود الخارجى بالقياس الى ما يوجد في الخارج وتحققا بصورته
التى هى علم به وهذا بالقياس اليه كالوجود الذهنى للموجودات الخارجية فالعام سواء كان خارجيا
او ذهنيا له تحققان تحقق هو حصول بنفسه ولا يكون في ضمن فرد من افراده وتحقق هو
حصول صورته وذلك قد يكون مجردا عن خصوصيات الافراد الا ان كلا حصولي الذهنى لما كان
في الذهن اشتبه احدهما بالاخر قوله فان المراد به مطلق الفعل لا يقال ذكر في بعض شروح
المنار ان بين مطلق الامر والامر المطلق فرقا واضحا فان الاول عبارة عما صدق عليه الامر
والثانى عن الامر الخالى عن القرينة وبينهما بون بعيد فكذا مطلق الفعل والفعل المطلق لانا نقول

نقول هذا الفرق لا يطرد ذكره في شرح المغنى قوله لانه اما ان يكون باقيا الضمير في لانه راجع الى
كل واحد فصحة الحمل اما بتقدير مضاف في الكل على ما هو الاولى كما قال صاحب المغنى اذا احتاج
الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزئين ومع ثانيهما فتقديره مع الثانى اولى اى
اما ذو ان يكون او في الاول اى حال كل واحد واما بتاويل ان مع الفعل بالمصدر والمصدر
بالوصف اى كائن كما صرحوا به في قوله تع وما كان هذا القران ان يفترى وقوله تع ثم يعودون
لما قالوا حيث قالوا ان التقدير ما كان افتراء بمعنى مفترى وان المعنى ثم يعودون للقول بمعنى
المقول فيه ان لفظ الظهار وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة في الباب الثامن من مغنى اللبيب
واشار البيضاوى في تفسير قوله تع ولا تنكحوا ما نكح حيث قال ما مصدرية على ارادة المفعول من
وصاحب الكشاف في تفسير قوله تع فافعلوا ما تؤمرون حيث قال اى امركم بمعنى مأموركم
على ان ما مصدرية ولكن قال التفتازانى جعل ما مصدرية والمصدر بمعنى المفعول اى المأمور
بمعنى المأمور به قليل جدا وانما كثر في صيغة المصدر وكلام ابى البقا حيث قال في قوله تعالى
حتى تنفقوا مما تحبون يجوز عند ابى على كون ما مصدرية والمصدر في تاويل اسم المفعول يقتضى
عدم تجويز ذلك لغير ابى على وكذا قول بعض شراح القاضى ان الباب في اصله ليس بقياسى و
انه في المصادر الحقيقية لانه من باب الاختصار واما الفعل المصدر بان فتطويل فلما
عدل عن صريح المصدر الى الفعل بان علم ان ليس الاختصار مطلوبا وفيه نظر وقال ابو حيان
في تفسير قوله تع فاصدع بما تؤمر والصحيح ان ذلك لا يجوز ورد عليه في الحواشى السعدية لتفسير
القاضى بان هذه دعوى صرح الثقات بخلافها وقال في بعض شروح الكشاف ذكر المحققون
من النحاة ان ما هو في حكم شئ لا يلزم ان يكون مثله من جميع الوجوه ولذا قال صاحب الاقليد في بحث
لام كى امتناع وقوع المصدر خبرا عن الجثة لعدم كونه دالا على فاعل وزمان والفعل المصدر
بان يدل عليهما فيجوز الاخبار به وان لم يخبر بالمصدر مع ان الفعل المصدر بان في حكم المصدر
والصورة معتبرة عندهم فان قيل قوله اولا تقديره او لا يكون ففيه حذف المعطوف وابقاء العاطف

وهو بط صرح به في مغني اللبيب ونظيره قولهم اتفعل هذا ام لا لان اصله ام لا تفعل قلنا
المحكوم عليه بالبطلان عند محققي النحاة حذف المعطوف وما له من متعلق ان كان لا
جزؤه والمحذوف ههنا جزؤه لا نفسه فلا يرد شيء من مثل قوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان
وقول الشاعر • رجحنا الحواجب والعيونا • وقول الآخر • علفتها تبنا وماء باردا • وقولهم
اشتريته بدرهم فصاعدا لان المحذوف في الجميع هو المعطوف بدون المتعلق قوله وكل واحد
منها اما سالم او غير سالم قال البهشتي في شرحه لقائل ان يقول لو قال كل واحد منها اما سالم
او غير سالم وكل واحد منهما اما مجرد او مزيد فيه لكان اولى لان تحقق المزيد فيه سالما او غير سالم
متوقف على زيادة حرف من حروف تنسبه على اصله وزيادة الشيء على الاصل فرع وجود الاصل
وفيه نظر فتامل قوله والامثلة نصر وعد اكرم او عداه وهذا القول التسكاكي وهي المضمرات
الاعلام المبهمات اه ولا بد من الواو الجامعة ولهذا اتى بها ابن الحاجب حيث قال وهي المضمرات
والاعلام اه وصاحب اللب حيث قال حروف العطف الفاء والواو وقال افعال القلوب
حسبت وظننت اه لانهم صرحوا فيما كان المبتدا متعددا حقيقة والخبر متعددا لفظا نحو يداك
يد يرتجى واخرى لاعدائها غائضة بان حكم هذا القسم ان لا يجوز فيه ترك العطف البتة لان المبتدا
في تقدير الفك والفصل اي احدى يديك كذا والاخرى كذا وقال الرضي ونحوهما عالم وجاهل لا
بد فيه من الواو لان المبتدا مفكوك في التقدير اي احدهما عالم والآخر جاهل وقال الشريف في
حاشيته عليه مراده تصوير الفك لا انه من قبيل العطف فيما بين الجمل وكذا قولهم هم عالم و
جاهل اي بعضهم عالم وبعضهم جاهل فقول المحقق الشريف ترك العاطف بين الاخبار تنبيها
على ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للاقسام كانه قيل اقسام المعرفات هذه الاشياء و
قوله اما ما يقال من ان الخبر اذا تعدد لفظا لتعدد المبتدا حقيقة او حكما وجب الواو بين
الفاظ الخبر فلم يلتفت اليه المص لان اشعار العاطف باستقلال كل خبر على حدة اظهر الا يرى ان
ترك الواو في حلو حامض اولى من ادخاله الذي جوزه ابو علي ليس على ما ينبغي على انه صرح

صرح في تعليقاته على التلويح بخلاف ما ذكره حيث قال انهم يقولون في حلو حامض ان ضمير المبتدا
ليس في شيء منهما والا لزم التناقض بل في المجموع من حيث هو مجموع وان اردت ان تعبر عن ذلك
المجموع بلفظ واحد قلت مز فانهم اعتبروا المتعدد صورة المتحد حكما والوقوع بالواو وعدمه لا
يجري نفعا لدلالة الواو على تاكد امر الاتحاد وهو الجمعية وفي حاشيته لشرح العضد حيث قال
وفي مجيء الصفات هكذا مسرودة اشعار بالاستقلال لان تقديم الخبر اعني قوله وفي مجيء آه ظ
في الحصر وما قاله المحقق ابن كمال باشا من انه لا اشعار في الواو باستقلال كل جزء على حدة ولذلك
اتى والكلمة او عليها عند القصد الى الاشعار المذكور على ما اعترف به الشريف حيث قال في بحث
تنكير المسند اليه من شرح المفتاح واضمار او على الواو اشعارا بان كل واحد من المثالين كاف في التنبيه
على ما ذكر فلا يخفى ما فيه وقد صرحوا بان كلا من العطف وتركه يحتمل كلا من الاستقلال وعدمه و
التعيين الى القرائن ولهذه النكتة وبملاحظتها صح القول تارة بان العطف مشعر بالاستقلال
واخرى بان تركه مشعر بعدم الاستقلال وما قيل من ان الوجه ان يجعل ما ذكر من قبيل حذف واو
العطف على نمط قوله تعالى وجوه يومئذ ناعمة وهو معطوف على وجوه يومئذ خاشعة و
قولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى دار عمرو والى دار خالد بحذف الواو فقد رد بان حذف حرف
العطف بابه الشعر بل قيل انه غير ثابت والايات التي نزل ظاهرها على ذلك تحتمل وجها آخر كما فعله
ابن هشام في مغني اللبيب وما حكى ابو زيد من اكلت خبزا لحما تمرا وما حكى ابو الحسن من اعطه درهما
درهمين ثلثة فقد قيل على بدل الاضراب ذكره في المغني ولك ان تقول الاستدلال بما ذكر تمسك
بالظاهر المعتبر للنطق الكافي في مباحث الالفاظ فلا يقدح فيه الاحتمالات البعيدة على ما قاله الشريف
في موضع من شرح المفتاح وقال في موضع آخر منه والدليل الظاهر يكتفى به في مباحث الالفاظ وقال
علاء الدين في حاشيته والتمسك بالاولى والاربع يكفي في مباحث الالفاظ سيما في التنزيل وان
حذف العاطف سائغ شايع في مقام التعديد والشارح ايضا جوزه في التلويح وقال الكرماني في
شرح البخاري قد جوز بعض النحاة حذف العاطف اذا قام قرينة عليه وفي جامع الشروح للينزدوي

حذف العاطف طريقة جائزة عند صاحب التيسير وقول الدماميني ان حذف العاطف
ليس بقياس ممنوع قوله من حروف العلة فان قيل قد صرح الادباء ان جمع الكثرة يتناول
مافوق العشرة لا الى نهاية بلا قرينة وما دونه الى الثلثة بقرينة وهى العدد وبحروف جمع كثرة
اطلقت على ما دونه بلا قرينة قلت جمع الكثرة يطلق على ما دونه الى الثلثة من غير قرينة لما
قال صاحب الترجيح من انه لا فرق بين جمعى القلة والكثرة فى الاطلاق على الثلثة الى العشرة
من غير قرينة وانما الفرق فى الاطلاق على ما فوق العشرة من غير قرينة حيث يصح اطلاق جمع الكثرة
على ما فوق العشرة دون جمع القلة وقولهم جمع الكثرة يطلق على العشرة الى ما لا نهاية له لا يلزم منه
ان لا يصح اطلاقه على الثلثة الى العشرة اذ هو مسكوت عنه لشهرة كون اقل كل جمع للقلة
كما او للكثرة ثلثة وقد اجمعوا ان العشرة داخلة فى القلة فقول ابن كمال باشا فى شرح التنقيح
جمع الكثرة يراد به كل عدد فوق تسعة وقول صاحب الترجيح وقولهم جمع الكثرة يطلق على العشرة
ليس على ما ينبغى فان قيل ما اوزان جمع القلة والكثرة قلنا اوزان القلة كل جمع مصحح مذكرا كان
او مؤنثا وأَفْعُلٌ وأَفْعَالٌ وأَفْعِلَةٌ وفِعْلَةٌ من المكسر وزاد الفراء فَعَلَة وبعضهم افعلاء و
الكوفيون فعلا بضم الفاء او كسرها والكثرة ما عداها وظاهر كلام اللباب مشعر بان جمعى التصحيح للقلة
مطلقا سواء كانا معرفا او منكرا والمذكور فى كتب القوم انهما انما يكونان للقلة اذا كانا نكرتين
واما المعرف باللام فلا قال بعض النحاة بجمعها يشترك بين القلة والكثرة وذكر بعض المحققين
من النحاة ان الظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة ثم المذكور فى كتب القوم انه قد يستعار
احدهما للآخر من استعمال القليل فى الكثير وعكسه وبقى ههنا فايدة نفيسة وهى انه اذا لم يأت
للاسم الا بناء القلة كارجل فى الرجل او بناء الكثرة كرجال فى الرجل فهو مشترك بين القلة و
الكثرة ولكن ان تقول الجمع المضاف قد يكون للجنس فيشمل القليل والكثير وللعهد لان الاضافة
كاللام فى كونها للجنس والعهد والاستغراق صرح به الشريف فى بحث تعريف المسند من حواشى المطول
فاندفع به اعتراض بعض الفضلاء على ما قال القاضى البيضاوى فى تفسير قوله تعالى اصلها ثابت وفرعها

وفرعها فى السماء يجوز ان يريد فروعها على الاكتفاء بلفظ الجنس لاكتسابه الاستغراق من الاضافة
بان مثل غلام زيد لا يستغرق قوله ونعنى فى صناعة التصريف قال زين العرب فى شرح المصابيح
اكثر استعمال لفظ العناية فى ارادة المعانى من الالفاظ يقال فلان عنى بما تكلم هذا المعنى ومثله
الارادة انما قال هكذا لان السالم فى صناعة النحو ما ليس فى آخره حرف علة ويظهر اثر الخلاف
فى نحو زيد فانه سالم عند النحويين وغير سالم عند الصرفيين ثم السالم اخص من الصحيح مطلقا عند
بعض الصرفيين ومنهم المص لان الصحيح ما سلمت اصوله من حروف العلة وان وجد الهمزة والتضعيف
فى احدها والسالم ما سلمت اصوله منهما ايضا كما ذكره المص ههنا وعند بعض الصرفيين لا فرق بينهما
ومنهم صاحب المراح لان الصحيح والسالم عندهم ما ليس فى اصوله حرف علة وتضعيف وهمزة
كما ذكر صاحب المراح قال صاحب الغرية انما قال نعنى ولم يقل اعنى مع انه مقيد للمقصد لانه يفهم منه الخلاف
ايضا بين اهل الصرف ثم قال وفيه نظر لان ذلك لو كان المفهوم المخالف معتبرا وليس كذلك اقول نقل
ابن كمال باشا فى غير موضع من كتبه ان المفهوم معتبر فى الروايات والقيود والخلاف انما هو فى النصوص
وصدر الشريعة فى باب الحكم بانه لا خلاف فى ان التخصيص بالذكر فى الروايات يدل على نفى الحكم عما عداه
وقال فى شرح الاخسيكثى نقل شيخنا عن شيخه ان التخصيص يدل على نفى ما عداه فى العقليات
وفى متفاهم الناس وفى الروايات وقال فى شرح المنار العلماء قالوا التخصيص فى الروايات يوجب
نفى الحكم عما عداه وصرح فى العناية وغاية البيان فى فصل الجنايات من كتاب الحج ان التخصيص
يدل على النفى بالاتفاق وهكذا صرح صاحب المفتاح فى صنعة الاستتباع فان قلت لم اعتبروا
المفهوم فى غير النصوص دونها قلنا لان التخصيص لو لم يكن للنفى لما كان له فائدة اخرى بخلاف كلام
الرسول عليه السلام فانه اوتى جوامع الكلم فلعله قصد فائدة لم ندركها الا يرى ان الخلف قد
يستفيد من كلامه صلى الله عليه وسلم احكاما لم يبلغ اليها السلف بخلاف اهل الرواية فانه قلما يقع
التفاوت فيه ثم القائلون بالمفهوم عرفوه بان يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق فى الحكم اثباتا او
نفيا وشرطوا له ان لا يظهر اولوية المسكوت عنه من المنطوق فى الحكم ولا مساواته المنطوق فى الحكم

حتى لو ظهر اولويته او مساواته يثبت الحكم في المسكوت عنه بدلالة نص او قياس ولا خرج
المنطوق مخرج العادة ولا يكون للكشف او المدح او الذم او التاكيد ولا يكون المنطوق لسوال
او حادثة ولا لتقدير جهالة او خوف او غير ذلك مما يقتضي تخصيصه بالذكر وبالجملة ان لا يظهر
لتخصيص المنطوق بالذكر فايدة غير نفي الحكم عن المسكوت عنه وقسموه الى مفهوم اللقب وهو نفي
الحكم عما لم يتناوله اسم الجنس او العلم منعه الجمهور وقال به ابو بكر الدقاق وبعض الحنابلة والاشعرية
والى مفهوم الصفة ولا يراد النعت بل كل قيد في الذات نحو سائمة الغنم وليّ الواجد وظرفي الزمان
والمكان وغيرهما وقال به الشافعي ومالك واحمد والاشعري والى مفهوم الشرط وهو اقوى من
مفهوم الصفة ولذا قال به كل من قال بمفهوم الصفة لانه صفة معنى وبعض من لا يقول به كالكرخي
وابي الحسن البصري وعبد الجبار من المعتزلة وابن سريج من الشافعية والى مفهوم الغاية وهو
اقوى من مفهوم الشرط لقوة دليل يختص به ولذا قال به كل من قال بمفهوم الشرط وبعض من لم يقل به
كالقاضي ابي بكر وعبد الجبار قال صاحب البديع هو عندنا من قبيل الاشارة لا المفهوم ولعل هذا
هو المحمل لكلام التلويح في بحث المعارضة والترجيح ان مفهوم الغاية متفق عليه والى مفهوم
الاستثناء فانه يفيد حكما للمستثنى مخالفا لحكم المستثنى منه عند جمهور الشافعية واكثر منكري
المفهوم والى مفهوم انما ذهب القاضي ابو بكر والغزالي وجماعة من الفقهاء الى انه ظاهر في الحصر وان
احتمل التاكيد والى مفهوم العدد والمذهبان اى القول بمفهوم العدد والقول بنفيه مرويان
عن مشايخنا كما اشار صاحب الهداية اليهما في جنايات الحج والى مفهوم الحصر ويراد به نفي الحكم
عن الغير ويحصل بتصرف في التركيب كتقديم ما حقه التاخير من متعلقات الفعل والفاعل المعنوي
والخبر وتعريف المسند والمسند اليه والمراد به بعض انواعه وهو ان يعرف المبتدا بحيث يكون
ظاهرا في العموم سواء كان صفة او اسم جنس ويجعل الخبر ما هو اخص منه بحسب المفهوم سواء
كان علما او غيره مثل العالم زيد والرجل بكر والكرم في العرب وصديقي خالد ولا خلاف في ذلك
بين علماء المعاني تمسكا باستعمال الفصحاء ولا في عكسه ايضا مثل زيد العالم حتى قال صاحب

شرح مولانا خسرو وفي قصر العام من جانبه الاستثناء
التلويح ان من علمائنا من قال بمفهوم الاشارة لا المفهوم
والغاية وجعلها من قبيل الاشارة بل من قبيل النص
وفي شرح المفتاح الشريف معتبر في عرف اللغة
ان مفهوم الصفة عند عناية الهداية ان
واول الرحمن ... صاحب الهداية
مفهوم الصفة معتبر عند صاحب ... المحققين
وفي شرح النخبة وقد قيل ان ... في الهداية
يقولون بمفهوم العدد ... الثابت
ان القياس على الفواسق تخصيص ...
حكمهن بقوله خمس فواسق ... العدد و
تحديث يتبع ... في ابطال ... حديث
فقد اجاب في الهداية ايضا ... غير ... صفة
خمس رضعات بانه انما ثبت تحريم رضعة
لثبوته في الطلاق ارضعتكم الصريح وفي
شرح المغني سراج الدين ... وكلمي من
الحلبي ان التخصيص بعدد مخصوص يدل على نفي الحكم
عما عداه واليه مال صاحب الهداية وهكذا في شرح البزدوي
للا زرقي

صاحب المفتاح المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد الا ان
اعتبار ائمة الاصول لما غاير اعتبارهم فانهم يبحثون عن احوال التراكيب من حيث افادتها خواص
تختلف باختلاف المقامات والاعتبارات لم يختاروا اما اختاروه وان اختاره بعض **قوله** و
الالف يعني الحرف الهوائي لكن تعذّر الابتداء لعدم قبول الحركة وابن جني يرى ان اسم لا وانه الحرف الذي
يذكر قبل الياء عند عد الحروف وانه لما لم يمكن ان يلفظ به في اول اسمه كما فعل في اخواته اذا قيل صاد جيم
توصل الى التلفظ بلام التعريف بالالف حين قيل في الابتداء الغلام ليتقارضا وان قول المعلمين لام
الف خطاء لان كلا من اللام والالف قد مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد
اسماء الحروف البسائط ثم اعترض على نفسه بقول ابي النجم • أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالخَرِفْ ••
تَخُطُّ رِجْلَايَ بِخَطٍّ مُخْتَلِفْ • تُكَتِّبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ أَلِفْ • واجاب بانه لعله تلقاه من افواه
العامة لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة **قوله** نحو قل وبع وامثال ذلك لا يقال يذكر مثل هذا
اذا قصد التعميم فلا حاجة الى قوله وامثال ذلك لانا نقول مثل ذلك للاشارة الى تكثير الامثلة اسلوب
شايع قال المحقق ابن كمال باشا وسائر شراح المفتاح في **قوله** كنحو الجمع بين اداتي التمثيل اشارة
الى كثرة الامثلة ومن هذا القبيل قول صاحب التوضيح كالعين مثلا فلا وجه لما قاله المحقق ابن
كمال باشا كانه غافل عن ان الكاف للتمثيل وقد قيل فايدة لفظة مثلا في مثله تاكيد ارادة التمثيل
فان الكاف في مثله قد يكون مقحما كما قيل في قولهم الحنيف المطلق كالنار **قوله** وكذا ما ابدل احد
حروفه الصحيحة حرف علة كضفادي وثعالي اصلهما ضفادع وثعالب جمعا ضفدع وثعلب
وسادي وثالي في سادس وثالث **قوله** واشار بقوله تقابل الى تمييز حروف الاصول ليس
المراد من قوله الى تمييز حروف الاصول ان معرفة الزائد والاصلي موقوفة على المقابلة بالفاء والعين
واللام لان مقابلة الاصول بها موقوفة على معرفة الاصول لا محالة فلو توقف معرفة الاصول
لزم الدور بل المراد منه انه اذا علم الاصول والزوائد بطريق من الطرق مثل ان يقال الحرف الاصلي ما
ثبت في ساير تصاريف الكلمة باسرها لفظا كبقاء حروف الضرب في متصرفاته او تقديرا كعين قلت

وبعث والزائد سقط في بعضها ولم يعتبر لا لفظاً ولا تقديراً كواو قعود في فعلا في قعد ثم اريد تعليم
المتعلمين والاطلاع على الاصلي والزائد وجب ان يقال اذا وزنا لفظا بما كان في مقابلة الفاء
والعين واللام فهو اصلي وما ليس كذلك فهو زائد قوله لكن ينبغي ان يستثنى الزائد في مختصر
الصحاح قولهم ينبغي لك ان تفعل كذا من افعال المطاوعة يقال بغاه فانبغى وفي شرح الكشاف
للطيبي روى عن صاحب الكشاف انه قال في كتاب سيبويه كل فعل فيه علاج يأتي مطاوعه
الانفعال البتة وقال البيضاوي معنى وما ينبغي له ما يصح وما يتسهل له وقال ابن الحاجب
ما ينبغي بمعنى لا يستقيم عقلا كقوله تع وما ينبغي للرحمن ان يتخذ ولدا ذكره الطيبي وفي عدم علم ما
فيه علاج نظر وقد يراد من لفظ ينبغي يجب كما يراد من لفظ لا ينبغي لا يحل ذكره في فتح القدير وحواشي
التلويح ثم ان الاستثناء مشتق من ثنيت فلانا عن الامر اذا صرفته عنه والمستثنى مصروف عن
المستثنى منه او مشتق من ثنيت الشيء اذا ضاعفته فسمي الاستثناء استثناء لان الاول
مضاعف بالكل فان كان مثبتا كان مضاعفا بالنفي وان كان منفيا كان مضاعفا بالاثبات وفي الاصطلاح
اخراج الشيء بالا او بما في معناها فمعنى قوله يستثنى الزائد يخرج الزائد المكرر للتضعيف كالراء في
كرم واحمر او للالحاق كالباء في جلبب من حروف الاصول لان الزائد لهما حكم حكم الاصلي في التعبير
وليس باصلي اما في التضعيف فللتنبيه على انهم ارادوا تكرير ما قبلها وما قبلها اصل فقصدوا
التنبيه بوزنها بما قبلها على ان عنايتهم بالكلمة بالاول فوجب التعبير عن الكل بما عبر به عن الاول
واما في الالحاق فلان غرضهم بالزيادة جعل الكلمة على مثال باب موزونها في ذلك الباب اصل
كدحرج في باب فعلل مثلا فارادوا في الزنة ان ينبهوا على ذلك الغرض وانما ترك الاستثناء
للشهرة وقيدنا الزائد بالمكرر لان الزائد للالحاق الغير المكرر لا يقابل بالفاء ولا بغيره لكن تركه للظهور
قوله والا ان الميزان هو الفاء والعين واللام وانما فك تركيبه ليمكن جعله وزنا لمتحركات بالحركات
المختلفة من نحو ضرب وعلم وحسن قوله لانه اعم الافعال يحتمل معنيين احدهما انه لا اعم منه كما عم
الاشياء بمعنى انه لا اعم منه وان كان له مساو والثاني اعم من الجميع وهو الظاهر فقول الراغب جعل لفظ

لفظ عام في الافعال كلها وهو اعم من فعل بنا في كلا معنييه الآن يقال اراد نفي اعميته فعل وفيه
بعد لا يخفى قوله لخفته اي لخفة فعل لان الفاء حرف رخو يجري فيه النفس حال خروجه
عن مخرجه بخلاف الجيم فانه حرف شديد يحتبس فيه النفس عند خروجه عن مخرجه قوله والمجيء
جَعَلَ بمعنى آخر اعلم ان جعل يجيء في لغة العرب لمعان بمعنى الخلق كقوله تع وجعل الظلمات
والنور اي خلق وبمعنى التصيير كقولك جعلت ثوبا اسود اي صيرته اسود وبمعنى التسمية
كقوله تع وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي سموهم وبمعنى اخذ وشرع كقولك
جعلت الشيء اي اخذته وشرعته وبمعنى اوجب كقولهم جعلت للعامل كذا وكذا وبمعنى الغي
كجعلت بعض متاعي على بعض وبمعنى بعث كقوله تع وجعلنا معه اخاه هرون وزيرا وبمعنى
قال كقوله تع وجعلوا لله اندادا وبمعنى بين كقوله تع انا جعلناه قرانا وبمعنى ايجاد شيء من شيء
وتكوينه منه كقوله تع وجعل لكم من انفسكم ازواجا وبمعنى الحكم بالشيء على الشيء حقا كقوله تع
وجاعلوه من المرسلين او باطلا كقوله تع ويجعلون لله البنات وبعضهم يدرج بعض هذه
المعاني في بعض قوله ولما فيه من حروف الشفة والوسط والحلق وهي المخارج الكلية والا
فلكل حرف مخرج مخالف لمخرج الآخر والا لكان اياه اعلم ان هذا وجه مستقل لاختصاص فعل
للوزن ولا ينافيه شمول غيره اياها لكن اذا طلب لهذا الوجه مرجح على عمل فيجعل كثرة الاستعمال
وفتح العين مرجحا لان فعل من باب فتح وعمل من باب علم قوله واما الثلاثي المجرد كلمة اما
حرف شرط وتفصيل لكلام مجمل وتوكيد اما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها لا يقال قد استغني
عنها في قوله فاما القتال لا قتال لديكم لانا نقول هو ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها و
لا يقال قد حذفت في التنزيل في قوله تع فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم لانا نقول الاصل
فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح
تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء
لم يصح على الصحيح وقال بعضهم ان فاء جواب اما لا تحذف في غير الضرورة اصلا وان الجواب

جعل يتعدى الى مفعول واحد اذا كان بمعنى احدث
وانشأ كقوله تع وجعل الظلمات والنور والى
مفعولين اذا كان بمعنى صير كقوله تع وجعلوا
الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا والفرق
بين خلق وجعل ان الخلق فيه معنى التقدير
وفي جعل معنى التضمين كانشاء شيء من شيء
او تصيير شيء شيئا او نقله من مكان الى
مكان ومن ذلك وجعل منها زوجها وجعل
الظلمات والنور لان الظلمات
من الاجرام المتكاثفة والنور من النار
جعلناكم ازواجا اجعل الالهة الها
كشاف

في الاية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء الى المقول
وما بينهما اعتراض واما التفصيل فغالب حالها وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن
الآخر او بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فالاول نحو قوله تع فاما الذين امنوا بالله و
اعتصموا فسيدخلهم في رحمة منه وفضل اي واما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني نحو
قوله تع فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء تاويله اي واما غيرهم
فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم ويدل على ذلك والراسخون في العلم يقولون امنا به
كل من عند ربنا وكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون قيل والصحيح انه لا يلزم ذكر
المتعدد لا لفظا ولا تقديرا الصحة ان يقال اما انا فقد فعلت كذا فيسكت ولورودها في
اوائل الكتب وقد تاتي لتفصيل ما في نفس المتكلم من المجمل واما ما في دوافع الاسولة والتوهمات
المقدرة فتفصيل المجمل التسامع لا المتكلم والكلام ذكره علاء الدين البسطامي في شرح اللباب
وقد تاتي لغير تفصيل اصلا نحو اما زيد فمنطلق واما التوكيد فقل من ذكره ولم ارَ من احكم
شرحه غير الزمخشري فانه قال فائدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد
ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه
عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب
وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه تاكيدا وانه في معنى الشرط **قوله** وبنا فيه
التمثيل اه اجيب بان قيد السالم في بعض النسخ فكانه من الناسخ وبان المراد مجرد التمثيل
بما فيه حرف الحلق مع قطع النظر عن سلامته وعدمها فلا منافاة وفيه شيء لعدم انحصار
حرف الحلق فيه **قوله** لرفضهم الابتداء بالساكن لان الحرف المنطوق به اما معتمد
على حركته كباء بكر او على حركة مجاوره كميم عمرو او على اللين قبله يجري مجرى الحركة كباء دابة
وصاد خُوَيْصَّة فمع فقد هذه الاعتمادات تعذر التكلم دليله التجربة ومن انكر ذلك فقد
انكر العيان وكابر المحسوس وبعضهم يجوز الابتداء بالساكن على ما هو مختار السكاكي

السكاكي لان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقيف الشيء على ما يحصل
بعده مح وجوابه منع انها بعده بل هي معه والا لامكننا الابتداء بالحرف من غير الحركة وانه
مح والمراد بالابتداء الاخذ في النطق بعد الصمت لا الاخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي
قبله كما تخيله بعضهم حتى التزم وقوع الابتداء بالساكن لكن قال الشريف في حواشي الكشاف
والحق جوازه ومن قال بامتناعه لا يسمع منه الا حكايته عن لسانه واذا استقريت لغة العجم
وجدت فيها الابتداء بالساكن المدغم لا سيما في لغة الخوارزم الا انه غير واقع في لغة العرب
قوله لئلا يلزم التقاء الساكنين قيل هذا الايراد غير وارد فالاولى ان يقال لاستلزام سكونه
اختلاط الابنية **قوله** وهذه جارية في كل اسم او فعل على فعل بمكسور العين وعينه حرف حلق
شرط بجريان اللغات الاربع في كل ما كان على فعل بكسر العين كون العين حرف حلق اذ عند
انتفاء هذا الشرط يجري الثلث منها فقط اذ لا يجوز اتباع الفاء للعين لعدم قوة العين لعدم
كونها حرف حلق يقال عِلم عَلْم عِلْم ولا يقال بكسرتين لذلك يقال كَتِف كَتْف كِتْف ولا يقال كِتِف
بكسرتين وكل اسم على فعل مما عينه حرف حلق يجوز تسكين عينه وفتحه كشَعْر وشَعَر ونَهْر ونَهَر و
شَعْو وشَعَو ونَحْر ونَحَر الا في مثل نحو فانه لا يجوز فتح عينه لانه يؤدي الى اعتلال لامه فترك على
سكونه **قوله** فان كان ماضيه على فعل بفتح العين فمضارعه يفعل فان قيل قد صرح
الادباء ان إن لكونه لتعليق امر بغيره في الاستقبال لا يكون كل من جملتيه الا فعلية استقبالية
وههنا ليس كذلك قلنا نعم لكن قد يخالف ذلك لفظا لنكتة كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
لقوة الاسباب او لكون ما هو للوقوع كالواقع او للتفاؤل او لاظهار الرغبة في وقوعه نحو ان
ظفرت بحسن العاقبة على الخطاب والتكلم فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر
يكثر تصوره فربما يخيل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وانما قلنا لفظا لان جملتيه
ان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان
قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد

باكرا اى آيابك امس وقوله تع وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر
فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تع الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه
ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فتقدر ما يناسب المقام ولكن قد يستعمل ان في
غير الاستقبال قياسيا اذا كان الشرط لفظ كان اذ قد نص المبرد والزجاج على ان ان لا
تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد بقاء معنى الماضى مع ان جعل
الشرط لفظ كان كقوله تع ان كان قميصه قد من قبل لقوة دلالة كان على المضى لتمحضه لان
الحدث المطلق الذى هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضى وكذا اذا جى
بان فى مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له جزاء نحو زيد وان كثر ماله
بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم وفى غير ذلك قليلا كقول ابى العلاء ٭ فيا وطنى ان فاتنى بك سابق
من الدهر فلينعم لساكنك البال ٭ لظهور ان المعنى على المضى دون الاستقبال ثم كون
هذه الواو للحال مذهب الزمخشرى وعليه الجمهور وقال الجزرى انها للعطف على محذوف و
هو ضد الشرط المذكور وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية وهى ما يتوسط بين
اجزاء الكلام متعلقا به معنى وقد يجى بعد تمام الكلام **قوله** اى اعانه اعلم ان هذا اللفظ
فى هذه الحالة اما بالاشتراك اللفظى واما بان يكون فى الاعانة حقيقة وفى الاصابة والرزق
مجازا فان نصرة الغيث فى الارض يلزمها اصابته اياها وتحريك قواها النامية واحداث
نضارتها ونصرة الله العبد يلزمها ايصال الرزق اياه وحفظه له فارادة الملزوم فى
الصورتين غير معقول كما لا يخفى فاريد اللازم فيهما **قوله** ونصر الغيث الارض الغيث المطر
وغاث الغيث الارض اصابها وربما يسمى النبات والسحاب غيثا **قوله** وضرب مثلا
كذا اى بين قال البيضاوى وضرب المثل اعماله من ضرب الخاتم واصله وقع شئ على آخر وقال
الراغب الضرب ايقاع شئ على آخر ولتصور اختلاف الضرب خولف بين تفاسيره كضرب
الشئ باليد والعصا والسيف ونحوها وضرب الدرهم اعتبارا بضربه بالمطرقة والضرب فى الارض

فحذف الجزاء واقيم ما هو كالدليل عليه مقامه لان قوله فقد نصره الله لوقوع مضمونه قبل وقوع مضمون الشرط لا يصلح جزاء مترتبا على وقوع الشرط فى المستقبل ه

والجمع بين ان وكان على تاويل ان يعلم انه كان ونحوه ونظيره قولك ان احسنت الى فقد احسنت اليك من قبل فان معناه ان تمنن على باحسانك امنن عليك باحسانى السابق من تعم السقاك

قوله فلينعم دالة على الجزاء وهو محذوف اى لم يبق خاليا واشتقاقه من نعم الشئ ه

والمثل فى الاصل بمعنى المثل والنظير يقال مثل ومثل ومثيل كشبه وشبه وشبيه ثم اطلق على القول السائر الذى يمثل مضربه بمورده وحيث لم يكن ذلك الا قولا بديعا فيه غرابة صيرته جديرا بالتسيير فى البلاد وخليقا بالقبول فيما بين كل حاضر وباد استعير لكل حال او صفة او قصة لها شان عجيب وخطر غريب من غير ان يلاحظ بينها وبين شئ آخر تشبيه ومنه قوله عز وجل ولله المثل الاعلى اى الوصف الذى له شان عظيم وخطر جليل وقوله تع مثل الجنة التى وعد المتقون اى قصتها العجيبة الشان من تفسير مولانا ابى السعود رح

فى الارض الذهاب فيها وهو ضربها بالارجل وضرب الخيمة بضرب اوتادها بالمطرقة وتشبيهها
بضرب الخيمة قال الله تع ضربت عليهم الذلة التحاف الخيمة وقال المطرزى فى المغرب قال
الفقهاء فلان يضرب فيه بالثلث اى يأخذ منه شيئا بحكم ماله من الثلث فلا وجه لما قيل الاشبه
ان يكون فى الدق والتبيين حقيقة وفى السير مجازا او الحقيقة محتمل احتمالا مرجوحا والمثل
فى الاصل بمعنى النظير يقال مثل ومثل ومثيل كشبه وشبه وشبيه وقال الراغب النظير اخص
من المثل واصله المناظرة كانه ينظر كل واحد منهما الى صاحبه فيباريه وقال الطيبى المثل
اعم الالفاظ الموضوعة للمشابهة لان الند يقال لما يشاركه فى الجوهر فقط والشبه فيما
يشاركه فى الكيفية فقط والمساوى فيما يشاركه فى الكمية فقط والشكل فيما يشاركه فى العدد
والمساحة فقط والمثل عام فى جميع ذلك ثم نقل فى العرف الى القول السائر الممثل مضربه بمورده
ولم يسيروا ولم يجعلوا ذلك القول مثلا الا اذا اختص بنوع من الغرابة ولذا لم يغيروه عما ورد
عليه قال الميدانى يجتمع فى المثل اربعة لا يجتمع فى غيره من الكلام ايجاز اللفظ واصابة المعنى
وحسن التشبيه وجودة الكناية فهو نهاية البلاغة ثم استعير للصفة والحال اذا كانت
عجيبة الشان وفيها غرابة وضرب المثل انما يصار اليه لكشف المعنى الممثل له ورفع الحجاب عنه
وابرازه فى صورة المشاهد المحسوس ليساعد فيه الوهم العقل ويصالحه عليه لان المعنى الصرف
انما يدركه العقل مع منازعة من الوهم لان من طبعه ميل الحس والامتناع عن ادراك المعانى الكلية
فاذا تمثل المعنى العقلى بصورة محسوسة اذعن له وانقاد وقبل المراد ولهذا كثر التمثيل فى كلام
البلغاء والحكماء والانبياء وفشى فى الكتب الالهية **قوله** اذا كان عين فعله او لامه فان قلت
لم لم يعتبروا وجود حرف الحلق فى الفاء قلت لان الفاء يكون ساكنا نحو ارباء فلا يلزم الثقل
او لان الساكن كانه ميت فلم يعدل له عن الاصل **قوله** ونحب ينحب بالفتح فى الماضى والكسر
فى الغابر والحاء المهملة اذا رفع صوته بالبكاء ونحب البعير ايضا ينحب نحابا اذا اخذه السعال
ويحتمل ان يكون نحت بالتاء اذا برى وهو ايضا من باب ضرب وقطع ايضا على ما نقله الازهرى

قوله وجاء يجي ويجوز ايضا مجيئا وجيئة وجيئة كصيحة وجيئة كشيعة وهي اسم ايضا على ما
في القاموس وعلى ما في المختصر هي اسم لا غير وفي المصباح واستعمل جاء لازما ومتعديا بنفسه
وبالباء تقول جئت شيئا حسنا اذا فعلته وجئت زيدا اذا اتيت اليه وجئت به اذا احضرته
وقد يقال جئت اليه على معنى ذهبت اليه وجاء الغيث اذا نزل وجاء امر السلطان اذا بلغ
وقد يجي جاء بمعنى تقرير الشيء على صفة نحو قوله ما جاءت حاجتك قيل هذه الكلمة اول ما اشتهرت
من قول الخوارج لابن عباس رضي الله عنه حين اتاهم من قبل علي رضي الله عنه يستدعي
منهم الرجوع الى الحق واجيز تعديته هذا الى غير هذا المثل فقيل ومنه قولهم جاء البر قفيزين وصاع
وجعل قفيزين حالا ورد بان ليس المقصود الاخبار عن البر بالمجي نفسه حال كونه متصفا
بهذه الصفة بل حصوله على هذه الصفة قوله ومتى انتفى الشرط كلمة متى في الظروف الزمانية
المتضمنة للشرط الجازمة للفعل وقد يكون خبرا او الفعل الواقع بعده مبتداء على تنزيله منزلة
المصدر كقول صاحب الهداية متى يصير مستعملا اي صيرورته مستعملا في اي زمان وقد يجي بمعنى
من كقولهم اخرجها متى كمه اي من كمه وبمعنى في كقولهم وضعته متى كمي اي في كمي وبمعنى وسط قوله
اي حروف الحلق ستة وقيل هي سبعة وهو مذهب سيبويه وابي الحسن ستة منها ما ذكر والواو حرف
اخرى الالف لكن لم يعتدوا بها لعدم اصالتها في غير الحرف والاسم الغير المتمكن على ان الالف والهمزة حرف
واحد عند المحققين والحق ما ذكره الشيخ ابو علي بن سينا في رسالته في مخارج الحروف وصفاتها
وهو ان المخرج الاول هو الجوف وهو اسفل من الحلق ويخرج منه ثلثة احرف الالف والواو
الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها وتسمى هذه الحروف حروف المد واللين
والهوائية والجوفية وقال مكي وزاد غير الخليل معها الهمزة لان مخرجها في الصدر وهو متصل
بالجوف قلت الصواب اختصاص هذه الحروف الثلثة بالجوف دون الهمزة لانها اصوات
لا تعتمد على محل حتى تتصل بالهواء بخلاف الهمزة قوله لان مخرجها اقصى الحلق وانما سميت
هذه الحروف حلقية لان مخرجها الحلق ومخرج الحرف هو المحل الذي ينشا منه ذلك الحرف والحرف

المراد بالجوف جوف الفم وهو خلاؤه كما
قال القاضي البيضاوي والجزري و
جوف الحلق والفم كما قال الازهري
ويؤيده جزم الجعبري بان مخرجها ما
جوف الحلق والفم والجو في الاصل ما بين
السماء والارض فاطلق على الخلاء
المذكور مجازا

والحرف صوت معتمد على مقطع محقق او مقدر ويختص بالانسان وضعا وعرفه ابن سينا
بانه هيئة عارضة للصوت بها يمتاز صوت عن صوت آخر يماثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع
قيل ولو قال مثل غنة الصوت لما تسمع كما اشار اليه الشارح في شرح المقاصد انتقض به تعريف
الحرف وقيل الحرف لا العارض ولا المعروض بل مجموعهما وهذا انسب بمباحث العلوم العربية
والصوت قيل ماهيته وانيته غنيتان عن البيان وبعضهم عرفوه منهم من قال انه جسم خاص
من الاجسام ومنهم من قال انه اصطكاك اجسام صلبة ومنهم من قال القرع والقلع ومنهم من
قال تموج الهواء والكل منظور فيه اذ لا شيء منها بمسموع وكل صوت مسموع وذكر الجعبري الصوت
هواء متموج من تصادم جسمين وفيه نظر وقال الحكماء هو كيفية تحدث في الهواء بسبب تموج
ذلك الهواء الذي هو صدم بعد صدم وسكون بعد سكون بسبب القرع الذي هو الامساك بعنف
او القلع الذي هو الانفصال بعنف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وقول
القسطلاني في لطائف الاشارات ان الصوت هو الحاصل من دفع الرئة الهواء المحتبس بالقوة
الدافعة فيتموج فيصدم الهواء الساكن فيحدث الصوت من قرع الهواء المندفع عن الرئة تعريف
الصوت الخارج من الفم على رأي الحكماء وقال معتزلة والذي عليه اهل الحق ان الصوت كيفية تحدث
بمحض خلق الله تعالى من غير تاثير لتموج الهواء والقرع والقلع كسائر الحوادث ومعرفة المخرج بان
تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل وتنظر اين ينتهي الصوت فحيث انتهى الصوت فثم مخرجه
الا ترى انك تقول اب وتسكت فتجد الشفتين قد انطبقت احديهما على الاخرى قوله و
البواقي على هذا الترتيب اما جمع باقية بناء على ما قيل من ان حروف الهجاء والحروف المعنوية نحو
في وعلى واشباههما كلها مؤنثات سماعية واما جمع باق بناء على كون تانيث الحروف باعتبار
التاويل باللفظية او الكلمة على ما قيل وعدم التاويل والمحققون من الادباء قالوا ان فاعلا
صفة اذا كان في غير ذوي العقول يجمع على فواعل قياسا مطردا وشذ ان يجمع فيما لا يعقل
من المذكر يجري مجرى المؤنث فيمن يعقل وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية له وفواعل في

فاعل صفة لمذكر ما لا يعقل كنجم طالع وطوالع وجبل شامخ وشوامخ مطّردة نصّ عليه سيبويه
وغلط كثير من المتاخرين فحكم على هذا بالشذوذ فلا وجه لما قال الشارح في التلويح فان العوارض
جمع عارض على انه جعل اسما واما فوارس فلانه شيء لا يكون في المؤنث فلم يُخَفْ فيه اللَّبْسُ واما
هوالك فانما جاء في المثل يقال هالك في الهوالك فجرى على الاصل لانه قد يجيء في الامثال ما لا يجيء في غيرها
واما نواكس فقد جاء في ضرورة الشعر وفي هذا تبيين فساد ما قيل وشذّ فوارس وهوالك و
نواكس في جمع فارس وهالك وناكس على تاويل فرقة ذكره ابن كمال باشا في شرح الهداية ثم في الترتيب
خلاف للشيخ حيث قدم الحاء المهملة على العين المهملة والمكي حيث قدم الخاء المعجمة على الغين
المعجمة **قوله** ثم استنشو اعتراضا الى قوله فاجاب اي اضمر الاعتراض واومى اليه بتصحيح الجواب
في قولها استنشو فلان خوفه اي اضمرها والجواب يستعمل في السؤال فاطلاق السؤال على الاعتراض
صريحا او كناية باعتبار ان فيه معنى الاستفسار **قوله** ابى يابى شاذ مخالف للقياس اي
سواء كان وجوده قليلا او كثيرا الا انهم قالوا المراد بالشاذ في كلامهم ما يكون بخلاف القياس
من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته وقد يفرق بين الشاذ والنادر والضعيف ان الشاذ هو الذي
يكون وقوعه كثيرا لكن يخالف القياس والنادر هو الذي يكون وقوعه قليلا لكن على القياس
والضعيف هو الذي لم يتصل حكمه الى الثبوت فان قيل كيف كان ابى يابى شاذا مخالفا للقياس
وقد قال في المطول ان ابى يابى وعَوِرَ واستحوذ وقَطِطَ شَعَرُهُ وآل وماء وما اشبه
ذلك ليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه
قال القياس كذا الا في هذه الصور اجيب بان كون هذه الامثلة من الشواذ المخالفة
للقياس بالنظر الى القياس التابع في الاعتبار فلا ينافي جعلها مندرجة تحت القانون
المتاخر فتدبر واعلم كما ان عند الفقهاء قياسا واستحسانا كذلك عند البلغاء قياس واستحسان
فجميع ما جاء على خلاف الاصل على موجب الاستحسان **قوله** وهو وارد في افصح الكلام فانه
قيل قد صرح في الباب الثاني في القاعدة الثامنة في مغني اللبيب ان اسم التفضيل لا يضاف الى

وعَوِرَ من العَوَر بفتحتين وهو ذهاب احد العينين والاستحواذ الظفر والاقتدار وفي الصحاح استحوذ عليه الشيطان اي غلب قال ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كاستصاب واستصوب واشباهها وهو قياس مطرد عندهم و قَطِطَ شَعَرُه من باب علم وجعله قَطِطًا التجعيد ومثل قطط سرر في قوله تع سرر مرفوعة وشرر في قوله تع بشرر كالقصر ففك الادغام فيها لا يخل بالفصاحة والضابط ان يقال مخالفة القياس ان كانت لعلة كدفع اللبس كما في فك الادغام في طلل وشرر واشباهها فهو غير مخل بالفصاحة وان كانت لمجرد الثبوت عن الواضع كابى يابى فكذلك والا فهي مخلة كما في اجلل ومثله حسن چلپي للمطول

قوله ذو اليدين هو عمرو بن عبيد وسمي بذلك لانه يعمل بكلتا يديه وقيل لطول يديه روى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى احدى العشائين من الظهر وسلم في ركعتين فقام ذو اليدين وقال اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله فقال عليه السلام كل ذلك لم يكن فقال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فاقبل النبي صلى الله عليه وسلم على القوم وفيهم ابو بكر وعمر رضي الله عنهما فقال احق ما يقول ذو اليدين فقالا نعم فقام عليه السلام واتم الصلوة ثم سجد سجدتين للسهو واستشكل الحديث بوجهين الاول ان قوله كل ذلك لم يكن ليس بمطابق للواقع فكيف صدر عنه عليه السلام والثاني ان الكلام مبطل للصلوة فلم لم يستانفها والجواب عن الاول ان قوله كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله ولم اشعر بشيء منهما لان عدم كون الشيء يستلزم عدم الشعور به فيكون من قبيل ذكر اللازم وارادة الملزوم كذا ذكره الشيخ اكمل الدين في شرح المشارق وفيه كلام ذكره بعض اساتيذنا وهو

لا معرفة مفردة كما لا يضاف اليها كل واي لا يقال اللام للاستغراق فيفيد العموم لانا نقول
لم يسمع زيد افضل الرجل وان اريد ذلك على انه قد تقرر ان ما يضاف اليه افعل التفضيل يجب
كون لامه للجنس فقط فقول شارح مختصر الوقاية تصحيحا لقوله اقوى الذريعة جعل اللام
للاستغراق ليس بصحيح ولا يقال ايضا اللام زائدة فكان مضافا الى نكرة مفردة لانا نقول فيه
بعد لا يخفى اجيب بان المضاف محذوف والتقدير افصح افراد الكلام كما في قولهم وجه زيد احسنه
اي حسن اعضائه لكن قوله كما لا يضاف اليها كل واي ينتقض بقوله تع كل الطعام كان حلا لبني
اسرائيل وبقوله عليه السلام كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه وبقوله عليه السلام كل ذلك لم يكن
في حديث ذي اليدين وبقول الشاعر • قد اصبحت ام الخيار تدعي • علي ذنبا كله لم اصنع •
وايضا ينتقض بتلك الامثلة قولهم لفظة كل ان دخلت على المعرفة اوجبت عموم اجزائها اذ
المراد في كل منها الافراد وبحديث ابي موسى قالوا يا رسول الله اي الاسلام افضل وحديث عبد الله
ابن عمرو بن عاص اي الاسلام خير وبقولهم اي بغداد اطيب وقد يجاب عن الانتقاض الكل
بمنع كلية هذا القول واجاب تاج الدين السبكي في شرح منهاج البيضاوي عن الاية والحديث الاول
ان اللام فيهما للجنس والمعرف بلام الجنس في المعنى كالنكرة وهذا جواب عن اشكال اسم التفضيل ايضا
لولا عدم سماع زيد افضل الرجل والجواب عن الحديث الثاني والشعر ان اسماء الاشارة والضمائر
على ما في حواشي شرح العضد حكمها حكم ما تشار اليها ويرجع اليها في العموم والخصوص فالمشار اليه ههنا
متعدد وكذا المرجع اليه لكون تنوين ذنبا للتكثير او لعموم بقرينة المقام او لانه اسم جنس يقع
على القليل والكثير كذا ذكره السيرافي وقال في فصول البدائع مرادهم ان الكل الداخلة على
المعرفة توجب العموم الافرادي في اجزائها بتقدير جزء منكر والمعنى في قولهم كل الرمان ماكول
كل جزء من اجزاء الرمان ماكول والجواب عن اي هو الجواب عن افعل اي اي ذوي الاسلام واي
خصاله واي دورها وبقي ههنا بحث وهو ان فصاحة الكلام خلوصه عن ضعف التاليف و
تنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها ولا شك ان هذا المعنى مما لا يقبل التشكيك والتفاوت

ان جواب ذي اليدين بقوله بعض ذلك قد كان دليل واضح على ان الحديث محمول على معناه الحقيقي فانه من اهل اللسان عارف بمراد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو كان مراده المعنى المجازي لما اجاب بما هو جواب عن المعنى الحقيقي لا يقال لعله قصد بكلامه المعنى المجازي ايضا لانا نقول يدفعه سؤال النبي عليه السلام عن الصحابة بقوله احق ما يقول ذو اليدين اذ لا معنى لان يقال اشعرت فالحق هو الجواب الذي ذكره التفتازاني في شرح المفتاح وهو ان المراد كل ذلك لم يكن في ظني ولا كذب في هذا ويمكن ان يدفع البحث بان حاصل كلام ذي اليدين انكم وان كنتم ما شعرتم لشيء منهما لكن بعض ذلك قد كان قطعا وهذا متعارف كما لا يخفى على المتامل وعن الثاني انه كان قبل نسخ الكلام في الصلوة توفيقا بين الدلائل نعم احتج بالحديث مالك والشافعي ولهم على ان الكلام العمد في الصلوة ممن يظن انه ليس فيها لا يبطلها لكن تاويله عند الحنفية ما ذكرنا وان كان هذا التاويل محل بحث واشكال لان تحريم الكلام في الصلوة كان بمكة وحدوث هذا الامر انما كان بالمدينة لان راويه ابو هريرة وهو متاخر الاسلام وقد رواه عمران بن حصين بطريق اخر والهجرة متاخرة بل ذكره النووي في التهذيب انه اسلم عام اسلم ابو هريرة حسن چلپي على المطول

وذكر النووي في التهذيب ان اسم الخرباق ابن عمرو بخاء المعجمة مكسورة وموحدة وقاف وكان الخلاف مبني على ان ذا اليدين هل هو ذو الشمالين الذي قتل يوم بدر كما زعم الزهري وتابعه الحنفية او غيره كما هو المختار عند الاكثرين ويدل عليه كون الراوي ابا هريرة لانه اسلم عام خيبر بعد بدر بخمس سنين بالاجماع حسن چلپي للمطول

بالزيادة والنقصان كالعدم والطلوع والغروب فلا يتصور فيه افعل التفضيل الزائد في
الفصاحة مع الشركة ويمكن ان يجاب عنه بحمل الافصح على الابلغ ولا خفاء في تفاوت البلاغة
بالزيادة والنقصان وبحمله على التجريد عن المعنى التفضيلي وتاويله بالوصف كما يدل عليه قوله
في الجواب في كلام فصيح وهذا جواب عن اشكال الاضافة ايضا ولكن ذلك مشروط بان يكون
مجردا عن الامور الثلثة اللام والاضافة ومن ومع كونه سماعيا يجب النقل فيه عن ائمة اللغة عند
غير المبرد على ما صرح به الرضي فان قيل على تقدير التجريد ما فائدة صيغة التفضيل قلنا فائدتها
المبالغة وادعاء الزيادة فليحفظ هذا فانه ينفع جدا **قوله** للقياس اي للقانون المستنبط من تتبع
تراكيب البلغاء **قوله** دون الاستعمال اي دون وضع الواضع يقال هذا اللفظ مستعمل اي
موضوع بازاء المعنى ويقال هذا مهمل اي غير موضوع بازاء المعنى فالمراد به الوضع من قبيل اطلاق
الملزوم وارادة اللازم كذا قيل اعلم ان معنى دون في الاصل ادنى مكان في الشيء يقال هذا
دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ومنه تدوين الكتب لانه ادناء البعض من البعض ودونك
هذا اي خذه من ادنى مكان منك ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في
الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد وتخطي حكم الى حكم ولا خفاء في انه سقط بالاتساع
المذكور قيد التفاوت والانحطاط على ما صرح به الشريف وقيل بمعنى قدام في الاصل وقوله
الشريف في تفسير قوله تعالى وادعوا شهداءكم من دون الله ان دون يستعمل بمعنى قدام الشيء وبين
يديه مستعار من معناه الحقيقي الذي يناسبه اعني ادنى مكان من الشيء يأباه كلام صاحب الكشاف
في الاساس حيث ذكر فيه مجيء دون بمعنى قدام ولم يعده من المجاز لان دابه في الكتاب المذكور تفصيل
المعاني المجازية عن المعاني الحقيقية بتصديرها بقوله ومن المجاز ويجيء بمعنى بعد وبمعنى عند وفي القاموس
هو فوق ونقيضه وبمعنى الشريف والخسيس وبمعنى الامر والوعيد وبمعنى القرب وبمعنى امام
ووراء وبمعنى غير **قوله** وقسم مخالف للاستعمال دون القياس لا يقال كيف يكون قسما
من الشاذ وهو عندهم ما خالف القياس كما يشير اليه تفسيره التابع حتى يصير ثلثة اقسام

فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان
يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به
تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قوله امنا بالله للكافرين واما اذا كان
الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله صبغة ولم يصبغ صبغتكم ايها النصارى

اقسام لانا نقول لفظ الشاذ يطلق كثيرا على النادر ايضا ثم معنى مخالفة الاستعمال قلته
وذكر المخالفة على سبيل المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته او صحبة ضده
على ما ذكره الشارح في شرح الكشاف في قول بعضهم في جواب من قال انك لبسط الشهادة انها
لم تجعد عني وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه •
قلت اطبخوا لي جبة وقميصا • والثاني كقوله تعالى صبغة الله هو مصدر مؤكد لامنا بالله اي
تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس والاصل في ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى
كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه ماء المعمودية ويقولون انه تطهير لهم فعبر عن
الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة
الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر ولا يلزم ان يكون المشاكلة
بالنظر الى التابع فان السكاكي صرح بالمشاكلة في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم ثم لا شك ان المشاكلة
من قبيل المجاز والعلاقة فيها التقارن في الخيال كما حققه في فصول البدايع لا الوقوع في الصحبة
كما هو المشهور لان العلاقة مصححة للاستعمال الذي به الوقوع في الصحبة ومقدمة عليها فقول
الشارح في شرح الكشاف المشاكلة ليست بحقيقة ووجه المجاز ليس بظاهر ولذا قال
الزمخشري هو فن بديع من كلامهم وطراز عجيب ليس على ما ينبغي وكذا قول الطيبي في شرح
التبيان انها ليست بحقيقة ولا مجاز لفقدان العلاقة المعتبرة بين الطبخ والخياطة وقوله
ولولا الذهاب الى القول بانها ليست من المجاز لم يمكن التفصي عما عيب على ابي تمام في قوله لا
تسقني ماء الملام البيت وقوله وهذا لا ينافي التقسيم الحاصر في قولهم اللفظ اما ان يستعمل
فيما وضع له وهو حقيقة او في غيره وهو مجاز او كناية لان ذلك باعتبار اللفظ مع المدلول
وهنا لمجرد لفظ المصاحب وموافقته اياه من غير نظر الى المعنى وان افاده لا بالقصد الاولي ولو
اتفق المعنى المجازي في بعض الصور كما في جزاء سيئة سيئة فان الثانية وان كانت مسببة
عن الاولى لكن غير منظور اليه لكونها مسببة في هذا الباب ولا يصلح ان يكون سيئة الاولى علاقة

قوله صلى الله عليه وسلم غير خزايا ولا الندامى هكذا هو في الاصول الندامى بالالف واللام وخزايا بحذفهما وروى في غير هذا الموضع بالالف واللام فيهما والرواية فيه غير منصوب على الحال واشار صاحب التحرير الى انه يروى ايضا بكسر الراء على الصفة للقوم والمعروف الاول
رواية البخاري مرحبا بالقوم الذين جاؤا غير خزايا ولا ندامى والله اعلم اما الخزايا فجمع خزيان كحيران وحيارى وسكران وسكارى
والذليل المهان واما الندامى فقيل انه جمع ندمان بمعنى نادم وهى لغة في نادم حكاها القزاز صاحب جامع اللغة والجوهري
وقيل هو جمع نادم اتباعا للخزايا وكان الاصل نادمين فاتبع لخزايا تحسينا للكلام وهذا الاتباع كثير في كلام العرب وهو من

المجاز لانها قرينة في هذا الباب ليس على ما ينبغي قال ابن مالك في شرح التسهيل والمشاكلة
مهمة في كلامهم حتى حملهم الاهتمام بها على اخراج الشئ عن اصله وقال الزمخشري في سورة
المؤمن فقد غيروا الكثير من كلامهم عن قوانينه لاجل الازدواج كقوله عليه السلام غير خزايا ولا ندامى
وحقه ولا نادمين لانه جمع نادم وقوله صلى الله عليه وسلم الا لا توطأ الحبالى والحيالى و
القياس الحوائل لانها جمع حائل وقولهم اني لآتيه بالغدايا والعشايا والقياس الغدوات
وقولهم عندي ما ساءه وناءه ارادوا اناءه لانه لا يتعدى وقولهم هنأني الطعام ومرأني و
انما هو امرأني وقول الزمخشري في ديباجة الكشاف عماة وعناة والقياس عمي او عمون وقوله
عليه السلام اتركوا الترك ما تركوكم ودعوا الحبشة ما ودعوكم فانه عليه السلام استعمل ماضي يدع
فقول صاحب المغرب في قول الفقهاء بنية اليسار تترجح على بنية الاعسار ان الاعسار خطأ
محض ليس بشئ وقد يقال معنى مخالفة الاستعمال مخالفة وضع الواضع بمعنى انه خلاف ما
ثبت من الواضع فلا مشاكلة ح **قوله** لا يقال ابى يابى وقد يقال ان ابى بمعنى امتنع وهو
فرع منع فلما كان في لام اصل ما كان بمعناه حرف حلق فكان فيه حرف حلق ويقال ابى يابى مقلوب
ناى ينأى فكان عينه حرف حلق في الاصل المقلوب عنه وهو ليس بقوي **قوله** سلمنا انها
من حروف الحلق على ما ذهب اليه الشاطبي والسكاكي وسيبويه وابو الحسن لكن الشاطبي جعل
الالف بعد الهمزة والهاء كما نسب الى سيبويه وجعلها السكاكي بينهما قيل ومعنى جعله اياها من
مخرج الهمزة ان مبدأها مبدأ الحلق ثم تمتد وتمر على الكل ويتوجه فيه ان تسليم هذا ينافي جعله
هذه الحروف ستة فيما سبق الا ان يقال انه اشار الى المذهبين او ذهب الى ما ذهب اليه
المحققون من ان الالف والهمزة حرف واحد او عد ما يفتح العين لاجله كما ذكره **قوله** لا يجب
ان يكون الفتح لاجلها للزوم الدور والدور توقف الشئ على ما يتوقف عليه من جهة واحدة
اما بمرتبة ويسمى دورا مصرحا او بمراتب ويسمى دورا مضمرا والجاربردي اشار الى دفع الدور
بان يقول كانهم لما علموا ان الياء تقلب الفا على تقدير فتح العين سوغوا فتحها اذ يكون فتحها

فتحها مع حرف الحلق **قوله** واما قلى يقلى فلغة بني عامر والفصيح الكسر اي في المضارع
من باب ضرب كذا صحح بعض من تصدى لتحشية هذا الكتاب وقد وقع في عامة الكتب انه من باب
علم يعلم وعده بعضهم من لغات طي وليس بصحيح والصحيح انه عامرية كما ذهب اليه ابن الحاجب
ذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله تع ويهلك الحرث والنسل في سورة البقرة انه قرأ الحسن
ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة ابى يابى وذكر في آخر حم الاحقاف انه قرأ
فهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك وهلك ثم في وصف الكسر
بالفصاحة نظر اذ الفصاحة لا تطلق الا على معان مخصوصة لا توصف بتلك المعاني الا المفرد
والكلام والمتكلم اللهم الا ان يحمل على المعنى اللغوي وهو الظهور او يقال الموصوف هو المفرد او
المتكلم والاسناد الى الكسر اسناد الى السبب **قوله** واما ركن يركن وعده صاحب الكشاف
من الشواذ **قوله** وان كان ماضيه على وزن فعل مكسور العين قال الخوارزمي في شرح المفصل
هذه الابواب الثلثة اي الاول والثاني والرابع دعائم الابواب لا سيما فعل يفعل بفتح العين في
الاول والكسر في الثاني وقال ثعلب اذا اشكل عليك فعل ولم تدر من اي باب هو فاحمله على يفعل
بالكسر فانه اصل الابواب كلها وقال ابن جني باب المتعدي ان يجئ يفعل بكسر العين وباب
اللازم ان يجئ يفعل بضم العين وقد يجئ هذا في هذا وهذا في هذا **قوله** الا ما شذ استثناء
مفرغ والمستثنى منه محذوف تقديره يجئ مضارع فعل مكسور العين على وزن يفعل بفتح العين
في جميع المواضع الا ما شذ وسماه النحاة بالمفرغ وان كان المفرغ في الحقيقة هو العامل قبله لانه
غير مشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى ويكون الا لغوا في اللفظ لا في المعنى وقيل المستثنى بحسب الظاهر
فارغ عن الاشتغال بالمستثنى منه اذ هو محذوف فقولهم المستثنى مفرغ على ظاهره اذ الفراغ وصفه
ويجئ الاستثناء المفرغ في جميع معمولات الفعل الا في المفعول معه والاكثر ان يكون في الفضلات
وقد يقع في غير الفضلة نحو يحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح قال الشارح في شرح المفتاح
لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة مثل ما جاءني رجل الا كريم واعترض عليه الدماميني

فى شرح المغنى بان نفى الخلاف فى هذه المسئلة سهو اقول مراد الشارح نفى الخلاف المقيد به فالسهو
فى مقالته لابن اخت خالته • واعلم انه يقع بعد الا فى الاستثناء المفرغ الجملة وهى اما اسمية
كقولك ما جاءنى احد الا زيد خير منه وهذا من قبيل التفريغ باعتبار الصفة ولا فرق بين ان يكون
الوصف بالمفرد او بالجملة واذا وقعت الجملة بعد معرفة كانت حالا كقولك ما مررت بزيد الا ابوه
قايم وهى فى الاصل صفة واذا وقعت بعد النكرة فهى صفة والاجود ان يكون حالا عند من
يجوز الحال من النكرة ويجوز دخول الواو معها فتقول ما مررت باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز ان
يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد وكذا قيل وفيه نظر لانه صرح علاء الدين البسطامى
وفى حواشى شرح للشرايع فى الاجرم اثرنا ان اثرنا بدل من ضمير لا جرم وقال ويجوز ابدال الجملة
من المفرد ثم قال صرح العلامة ببدليته لا بمنفصل من شعبة وجوز الرضى وصاحب الكشاف والمغنى
كون الجملة الاستفهامية بدلا عن المفرد واما فعلية وهى اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او
صفة نحو ما جاءنى منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءنى زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال
بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتانى لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد
الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذه الحال مما لا يقارن مضمونه بمضمون عامله الا على تاويل
العزم والتقدير وجعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يقال اذا وقع ماض بعد الا
شرط معه قد نحو ما الناس الا قد عبروا او ماض آخر سابق منفى نحو ما انعم عليه الا شكر
او مضارع منفى كقوله تع وما ياتيهم من رسول الا كانوا او فى معنى النفى نحو انشدك الله او انشدتك
الله الا فعلت وهو وان كان فعلا صورتا الا انه ماول باسم والمعنى ما اطلب منك شيئا الا فعلك
فكلمة نشد تدل على الطلب ووجه التعدية الى اثنين انهم ضمنوه معنى ذكرت او لانه بمنزلة
دعوت حيث قالوا انشدك بالله والله كما قالوا دعوته بزيد وزيدا فان قيل المذكور مثبت
فما وجه معنى النفى قلنا هو من باب تضمين المثبت معنى النفى ذكر صاحب الكشاف فى قوله تع والذين
هم لفروجهم حافظون انه يجوز ان يضمن حافظون معنى النفى اى غير حافظين وذكر صاحب

وقد يزاد الواو بعد الا لتاكيد الحكم
المطلوب اثباته اذا كان فى محل الترديد
والانكار فى قولهم ما من احد الا وله
طمع او حسد

صاحب الكشف فى مثل قولهم لو لا على لكان عمر هالكا انه ضمن لكان معنى النفى كانه قيل لما كان عمر الا
هالكا وقد يوجه بان الا نقض معنى النفى الذى تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله فقد
صنعت الامر فى فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك وبقى ههنا فايدة وهى ان
الا قد يكون حرف عطف عند الكوفيين بمنزلة الا العاطفة فى ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن
ذاك منفى بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفى وقد يكون بمعنى غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر
او شبهه والمراد بشبه الجمع المنكر الجمع المعرف بلام الجنس والمفرد الغير المختص بواحد ومقتضى كلام
سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف جمعا او شبهه وشرط ابن الحاجب فى وقوع الا صفة تعذر
الاستثناء بان يكون تابعة لجمع منكور غير محصور فلا يجوز حذف موصوفها وقد تكون عاطفة
بمنزلة الواو فى التشريك فى اللفظ والمعنى ذكره الاخفش والفراء وابو عبيدة وقد تكون زائدة
قاله الاصمعى وابن جنى وابن مالك **قوله** واما فضل يفضل اعلم ان معناه فى الفضلة والزيادة
لا فى الفضيلة والغلبة فى الفضل لان الكل ليس فيه الا الفتح فى الماضى والضم فى المضارع و
بعضهم جعله من الشواذ كصاحب المراح وكل عطية لا تلزم من يعطى يقال لها فضل **قوله**
رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها لانه لما اختير للماضى والمضارع حركة لا تحصل الا بلزوم
احدى الشفتين للاخرى وانضمامها والضمة لها مزيد اختصاص باللزوم بالنسبة الى غيرها كالفعل
اللازم بالنسبة الى غيره والمفعول الذى لم يسم فاعله ناسب لما وضع هذا الباب له وهى
الصفات اللازمة للزوم وهو فى الحقيقة الضم الغير المفارق فاختير فى اللفظ ايضا الضم للتناسب
قوله ويكون لافعال الطبايع اى الصادرة عن الطبيعة وهى القوة الموجودة فى الشئ التى لا
شعور لها بما يصدر عنها ويكون الصادر منها اثرا واحدا واقعا على نهج واحد قيل الطبع فى
اللغة السجية اى الخلقة التى جبل عليها الانسان وهو فى الاصل مصدر والطبيعة والطباع
مثله وقول بعض الافاضل ان الطبع قوة النفس يحكم بالاحكام من غير فكر ونظر قريب منه
فالكل واحد بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح فالطبع اعم مطلقا من الطبيعة اذ الطبع

فى الاصطلاح مايكون مبدا الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوان او كحركة الافلاك عند
من يجعلها غير شاعرة والاحجار والمراد بمبدا الحركة الصورة النوعية او النفوس على ماحقق فى
الحكمة والطبيعة مايكون مبدا الحركة من غير شعور كالصورة الحجرية التى تكون مبدا للحركة الهابطة
من غير شعور كذا قال الامام فى شرح الاشارات وقال الشريف الجرجانى قد اطلقوا فى الاصطلاح
الطباع والطبيعة على الصورة النوعية وقالوا الطباع اعم منها لانه يقال على مصدر الصفة الذاتية
الاولية لكل شئ والطبيعة قد تختص بما يصدر عنه الحركة والسكون فيما هو اولا وبالذات
من غير ارادة ثم ليس المراد بالحسن مايمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس و
نحو ذلك بل المراد به كون الاعضاء متناسبة على ماينبغى ان يكون وبالقبح خلاف ذلك
فهو مقتضى الطبيعة اذ لا يختلف ذلك قال عماد الدين الكاشى الكرم كيفية نفسانية تقتضى
ايصال النفع الى الغير بالمال او الغير كالعفو وقال السيد عبدالله الكرم نقيض اللوم وهو
جامع للخصال المرضية فانه ان كان ببذل النفس فهو شجاعة وان كان بالمال فهو جود
وان كان بكف ضرر مع القدرة فهو عفو وقيل الكرم بمعنى الجود والبر وهو ايثار الغير بالخير بالبذل
والعفو ويكون ذلك ملكة للنفوس الزكية بملاحظة لطفه وحسنه عقلا وشرعا وتعودها
فيعد من الكيفيات النفسانية الخلقية واراد بقوله ونحوها الصغر والكبر المراد بهما ليس
عظم الهيكل وقصره اذ الصغير قد يكون اعظم هيكلا من الكبير بل المراد التغاير الظاهرى الذى
يعرض للشئ صادرا عن الطبيعة بالنماء والوقوف ولم يجعلها من الافعال الطبيعية لاختلافها
باختلاف الاحوال والاوقات قوله ولا يكون الا لازما اعلم ان ابواب الثلاثى كلها يكون
متعديا ولازما الا هذا الباب فانه لازم لاغير وعليك التنبه للامثلة فى موارد الاستعمال قوله
وشذ رحبتك الدار والاصل رحبت بك الدار فحذفوا الباء اختصارا لكثرة استعماله فيكون
غير متعد فى الحقيقة فانك لو قلت فى شرفت بكذا شرفت كذا لا يكون متعديا فشذوذه من جهة
استعماله على صورة المتعدى اذ هو ملتبس وقد يقال يمكن ان يكون تعديته لتضمينه معنى

معنى وسع قال الخليل قول نصر بن سيار رحبكم الدخول فى طاعة الكرمانى اى وسعكم شاذ
ولم يجئ فى الصحيح فعل بضم العين متعديا غيره واما المعتل فقد اختلفوا فيه قال الكسائى
فى اصل قلته قولته وقال سيبويه لا يجوز ذلك لانه متعد وقد قيل المعتل اذا اشكل امره يحمل
على الصحيح ولم يجئ فى الصحيح فعل بضم العين متعديا قوله واما الرباعى المجرد اعلم ان
ابواب الرباعى كلها سواء كان مجردا او مزيدا بزيادة حرف على الثلاثى المجرد ملحقا كان او موازنا يكون
متعديا ولازما وكن على التنبه فى مواردها وفعلل قد يضاع من اسم رباعى لعمل مسماه كقرمص
القرموص اذا احفره وللمحاكاة المسمى كعقرب الشئ اذا لواه كالعقرب وللجعل فى شئ كفلفل
الطعام وعصفر الثوب وللاصابة مسماه كعرقبه اذا اصابه عرقوبه وللاصابة مسماه كبرجنه
اذا اصابه ببرجونه ولاظهار مسماه كعسلجت الشجرة اذا اخرجت عساليجها وللاختصار
الحكاية كبسمل وحسبل وسبحل وحمدل وهيلل وحوقل اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم
وحسبى الله وسبحان الله والحمد لله وجعلنى الله فداك ولا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا
بالله ذكره فى شرح التسهيل قوله لانه ليس فى الكلام اربع حركات فان قيل هذا منقوض بنحو
هدبد وهو اللبن الغليظ وعلبط بالعين المهملة المضمومة وهو قطيع من الغنم قلنا الاصل
هدابد وعلابط فحذف الالف للتخفيف قوله ويلحق به اى بالرباعى المجرد نحو جورب تقول
جوربته فتجورب البسته الجورب فلبسه والجورب معرب والجمع الجواربة والهاء للعجمة ويقال
الجوارب ايضا وجلبب اى لبس الجلباب وهى الملحفة اى عمل البيطرة فى البطر وهو الشق
وبيقر يقال بيقر الرجل اى اقام بالمصر وترك قومه بالبادية والبيقرة اسراع تطاطى الرجل
راسه وهرول الهرولة ضرب من العدو وهو بين المشى والعدو كذا فى الصحاح وشريف و
التشرياف ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع تقول شريفت الزرع اذا
قطعت شريافه فان قلت لم لم يحكم على اخرج بانه ملحق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال
دحرج دحراجا يقال اخرج اخراجا قلت لان الاعتبار بالفعللة لعمومها واطرادها فى جميع صور

وانما سكنوا العين لئلا يلزم توالى اربع حركات
موجب لثقل الكلمة الذى هو المحذور فى كلامهم
ولهذا سكنوا شين عشرة وتبعوا العين
لان الالف لا يكون اوله واخره الا متحركا
فى الوقوف وان فى اوله يلزم الابتداء بالساكن
ولا يمكن سكون اللام لانه الا لالتقاء الساكنين
فى اتصال بعض الالفاظ ببعض وهو ممتنع

فعلل دون الفعلال لعدم مجيئه في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا برقاشا وقحطابا وعربادا
بل برقشة وقحطبة وعربدة يقال برقشت الشيء اذا نقشته بالوان مختلفة وقحطبه اى
صرعه ورجل معربد مؤذ نديمه في سكره والعربدة سوء الخلق ولان الشرط توافق المصادر
اجمع ولان حرف الالحاق لا يزيد في الاول ولان زيادة الهمزة لقصد معنى التعدية لا المساواة
له في تصرفاته اللفظية واعلم ان الالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر اى
جعله موازنا له في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق
ولا الاعلال في غير الآخر ويجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للاصلي في الملحق به — لانه في الآخر جائز
فيعامل بالملحق معاملة الملحق به في احكامه من التصغير والتكسير وغيرهما فلا بد ان يكون الملحق مماثلا
وموازنا للملحق به ثم الالحاق قد يكون في الفعل كما هو المراد ههنا ولذا قال ودليل الالحاق اتحاد
المصدرين وقد يكون في الاسم ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في
الاصل الملحق به وان كان ثم حرف زائد فلا بد من المماثلة في الملحق لاتحاد التوافق في الحركات و
السكنات ولذا حكموا على اقعنسس بانه ملحق باحرنجم ولم يحكموا على استخرج بانه ملحق باحرنجم
مع انه موافق له في الحركات والسكنات لان استخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في
الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الحاء وهو فاء وقعت موقع النون الزائدة
في الاصل اما في الزيادة فلان النون واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون
في موقعها والفرق بين الاصل والملحق يجب ان يكون فيه ما زيد للالحاق دون الملحق به مثلا
يجب في باب حوقل زيادة الواو بين الفاء والعين دون باب دحرج وفي باب اقعنسس و
تجلبب وجلببه تكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج ودحرج على هذا القياس وبين الملحق و
المتشعبة ان زيادة الحرف في المتشعبة لقصد زيادة معنى وفي الملحق لقصد موافقة لفظ للفظ
آخر ليعامل معاملته لا لزيادة معنى **قوله** ودليل الالحاق اتحاد المصدرين اى اتحاد الفعل
على ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه كما قال ابو شامة في قوله بدأت ببسم الله في النظم ان

ان الاصل في نظمي وقال صاحب الكشاف في وعلم آدم الاسماء ان الاصل اسماء المسميات و
جوز في قوله تعالى تجري من تحتها الانهار كون اللام بدلا من الاضافة ومنعه ايضا حيث قال والمعنى
فان الجحيم مأواه وليس اللام بدلا من الاضافة وقال في المغني والمعروف في كلامهم انما هو التمثيل
بضمير الغايب في كون اللام بدلا من الاضافة وهذا هو مذهب الكوفية على ما في شرحي الكشاف والمفتاح
للشريف وبعض البصرية وكثير من المتاخرين ايضا على ما في المغني وقيد ابن مالك جواز هذا بغير الصلة
او مغنيا غناء الاضافة في الاشارة الى المعهود على ما هو مذهب البصرية وهو الصواب قال ابن
الحاجب في شرح المفصل ان دليل الالحاق وجهان الاول ان حرف الالحاق هو الذي ليس لمعنى
وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى والثاني موافقة المصدر ثم قال واعتمد الزمخشري
على الوجه الثاني لكن الوجه الاول هو التحقيق لانه جار في الاسماء والافعال والثاني مختص بالافعال
لان الاسماء ليس لها مصادر **قوله** لئلا يلزم بر دعليه مثل الاستخراج الا ان يقال كلامنا في الفعل
قوله واعلم ان الحروف التي تزاد آه اعلم ان زيادة الحروف في كلام العرب قد يكون لافادة معنى زائد
كهمزة انصر وللتعويض كتاء ناقة ولتفخيم المعنى كميم زرقم وللمد كالف حمار وواو عمود وياء قضيب
وللالحاق كباء جلبب ولامكان التلفظ كهمزة الوصل **قوله** حروف سألتمونيها اعلم ان الحروف
الزوائد التي يشملها قول الشاعر • يا اوس هل نمت لم يأتنا سهو • فقال اليوم تنساه آه
سألتمونيها آه واتاه سليمون آه واتاه سليمان آه وانسيت موليها آه وامان وتسهيل آه وقوله
هويت السمان فشيبنني • وقد كنت قدما هويت السمان • حكى ان جار الله العلامة سئل
عن الزوائد فقال هويت السمان ثم سئل مرة ثانية فقال سألتمونيها ثم مرة ثالثة فقال اليوم
تنساه فانظر الى فطنته وحكى ايضا ان الاخفش سأل سيبويه عن الزوائد فقال في جوابه
واتاه سليمان فقال الاخفش ما معنى هذا اكان المجيب سليمان لهذا السؤال قال سألتمونيها
فقال نعم ولم نعلم معناه قال هويت السمان فقال لا اسأل عن السمان حتى اجبتني عن محبتك
السمان فلم يكن جوابك مطابقا للسؤال قال اليوم تنساه فغضب الاخفش وقال يا ابا اجبت

فنسيت ولم يفهم معناهما ايضا ولهذا سمي اخفش وحكي ايضا ان ابا العباس المبرد سال ابا عثمان
المازني عن الكز وابوفا انشده هويت السمان البيت فقال له الجواب رحمك الله فقال قد اجبتك
مرتين يعني هويت السمان في المصرعين وليس المراد فيكونها زوائد انها تكون زائدة ابدا لانها قد
تكون الكلمة منها وكلها اصول كقولك سال ونام بل المراد انه اذا زيد حرف لغير الالحاق والتضعيف
فلا يكون منها **قوله** الا في الالحاق يريد الالحاق الذي هو على وجه تكرير الحرف نحو قردد واما زيادة
الالحاق لا على وجه التكرير فلا يكون الا في حروف سالتمونيها لكنه ترك القيد لظهوره **قوله**
اي حرف كان هي تامة بمعنى وجد ووقع وثبت وحدث قال علاء الدين البسطامي في حاشية
المطول على وفق ملخص كشف الكشاف في موضع وان كان ذو عسرة الآية قد تقرران كان التامة حقها
ان تدخل على الاحداث دون الاشخاص وقال حسن الفناري والحق انه يدخل على الذوات
اذا وجد فيه نكتة ولذا ذكر في شرح اللب للسيد عبد الله ان كان في الآية تامة **قوله** الاول اصله
اَوْاَل على وزن افعل على ما هو مذهب البصريين مهموز الاوسط قلبت الهمزة واوا على غير القياس
وادغمت بدليل اول منك وجمعه على اوائل او اَوْوَل من اَوَل فقلبت همزته واوا وادغمت
او ووّل على وزن فوعل كما هو مذهب الكوفيين قلبت الواو الاولى همزة ولم يجمع على
اَوَاوِل للاستثقال قالوا هو كاسبق معنى وتصريفا واستعمالا تقول في تصريفه الاول
الاولان الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاوليات الأُوَل وتقول في الاستعمال زيد اول
من غيره وهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شيء مستعمل على القول الصحيح
لانه ما استعمل منه فعل كاحسن ولا انما استعمل منه اسم كاحنك حتى فيه معنى الوصفية اذ هي
انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كاعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره واحنك
اي ذو حنك اشد من حنك غيره وانما يظهر وصفية اول بسبب تاويله بالمشتق وهو اسبق
فصار مثل رجل اسد اي جرئ فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو ما
اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرا اذ هي دليل على انه ليس اسما كافكل وابدع فان خلا منها

منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما في قول علي
رضي الله عنه احمده اولا باديا ويقال ماتركت له اولا ولا آخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول
وبناؤه على الضم اذا كان ماولا بظرف الزمان نحو قوله لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية
اول اي اول اوقات عدونا وبما ذكرنا تبين ما في درة الغواص حيث قال ويقولون ابدا به
اولا والصواب ان يقال ابدا به اولُ بالضم كما في قول الشاعر وانما بني اولُ هنا لان الاضافة
مرادة فيه اذ تقدير الكلام ابدا به اول الناس فلما اقتطع عن الاضافة بني كاسماء الغايات التي
هي قبل وبعد ونظائرهما ومعنى تسمية هذه الالفاظ بالغايات انها جعلت غاية للنطق بعدما
كانت مضافة ولهذه العلة استوجبت ان تبنى لان آخرها حين قطع عن الاضافة صار
كوسط الكلمة ووسط الكلمة لا يكون الا مبنيا وانما بنيت على الضم لانها في حالة الاضافة تعرب
بالنصب والجر فخصت عند البناء بالضم الذي خالف حركتي اعرابها ليعلم به انها مبنية لا معربة على
ان اول اذا اعرب لا ينصرف لانه على وزن افعل فهو صفة ولهذا قالوا كان ذلك عاما اول وما رأيته
مذ اول من امس ولم يسمع صرفه الا في قولهم ماتركت له اولا ولا آخرا فجعلوه في هذا الكلام اسم جنس
واخرجوه عن حكم الصفة واجروا هذا الكلام بمعنى ماتركت له قديما ولا حديثا انتهى وعلم ان المخطئ
مخطئ **قوله** افعل ومصدره يجيء افعالا الا في آذى فان مصدره اذى واذاة واذية ولا
تقل ايذاء كذا في القاموس نعم قد جاء في مصنفات الثقات لفظ الايذاء والاعتذار بانه من
قبيل اطلاقات المصنفين ومساهلاتهم في استعمالاتهم كاستعمال قط في المضارع المنفي ولم
المنفصلة مع هل وادخال اللام على غير والجمع بين النفي والاستثناء والنفي نحو ما زيد الا قائم لا
قاعد مع انهم صرحوا بان هذا الاستعمال خارج عن القانون ليس بوجه اصلا ليس بوجه بل الوجه
ان يقال استعمال الثقات يجعل بمنزلة نقلهم وروايتهم على ما ذكره صاحب الكشاف حيث
استشهد بشعر ابي تمام في مجيء اظلم متعديا ونظيره ما ذكره الشارح في شرح الكشاف في قوله تع د
المطلقات يتربصن على وفق ما ذكره علاء الدين البسطامي في حاشية شرح المفتاح التسعودي

ثم ان الوكادة بمعنى التاكيد لا توجد في كتب اللغة ولا في استعمال العرب وليست من لغة العرب الا
ان المصنفة من اللغة فكفى استعماله وما ذكره علاء الدين هذا في شرح لباب الاعراب حيث قال قال
الرضي ويقع كافة مضافة غير حال في كلام من لا يوثق بعربيتهم ثم قال وفيه نظر لان صاحب الكشاف استعملها
مضافة في المفصل حيث قال لان الكتاب في الاعراب محيط بكافة الابواب واستعملها مصدرا في الكشاف
حيث فسر قوله وما ارسلناك الا كافة للناس ثم قال والقول بانه لا وثوق بعربيته خطاء ثم ان
الوجه ان يجعل استعمال هؤلاء الثقات بمنزلة روايتهم وما ذكره علاء الدين في حاشية الهداية
حيث قال في الديباجة واخلفهم ثم ان اخلفته زيدا بمعنى جعلت زيدا خليفة له لم يوجد في
كتب اللغة ولا في استعمال العرب الا ان حسن الظن بالمصنف انه وجده ثم قال ونظيره ايلم حيث
استعمله صاحب الكشاف متعديا مع انه في كتب اللغة لازم ثم قال على وفق ما قاله التفتازاني في
في ايلم ان استعمال الثقات الالفاظ في المعنى يجعل بمنزلة نقلهم وروايتهم وما ذكره صاحب
النهاية في آخر ادب القاضي من شرح الهداية من ان الانابة بمعنى جعل الغير نائبا عن نفسه لم يوجد في
الكتب المتداولة بل هي مستعملة فيها بمعنى الرجوع وغير هذا اخذ بعضهم من استعماله في هذا المعنى ثم قال
لكن هذا ليس موضع مؤاخذة لان صاحب الكشاف استعملها في ذلك المعنى في الكشاف في سورة
الروم وغيرها وكفى به حجة في اللغة ثم ذكر في الصحاح ومجمع البحرين للصغاني ومختصر اللغة ان
التوكيد بالواو افصح وذكر في الاساس ايضا انبته منابه واستنبته قوله بزيادة الهمزة قال
الرضي في شرح الشافية اعلم ان المزيد فيه لغير الالحاق لا بد لزيادته من معنى لانها اذا لم يكن لغرض
لفظي كما كانت في الالحاق ولا لمعنى كانت عبثا فاذا قيل مثلا ان اقال بمعنى قال فذلك منهم تسامح
في العبارة وذلك نحو ما يقال ان الباء في كفى بالله ومن في ما جاءني من احد زائدتان لما لم يفيدا في الكلام فائدة
زائدة سوى المعنى الحاصل وتاكيده فكذا لا بد للهمزة في اقال من المبالغة ثم قال والاغلب ان يجيء
هذه الابواب مما جاء منه فعل ثلاثي وقد يجيء مما لم يات منه ذلك نحو لحم واشحم وجلود وقرد واستحجر
المكان واستنوق الجمل ونحو ذلك قوله وهو للتعدية غالبا والتي يتضمن الفعل معنى التصيير فيصير

فيصير الفاعل في المعنى مفعولا للتصيير فاعلا لاصل الفعل في المعنى وبيانه انك اذا اردت ان تجعل
اللازم متعديا ضمنته معنى التصيير بادخال الهمزة مثلا ثم جئت باسم وصيرته فاعلا لهذا الفعل
المضمن معنى التصيير وجعلت الفاعل لاصل الفعل مفعولا لهذا الفعل كقولك خرج زيد واخرجته
فمفعول اخرجته هو الذي صيرته خارجا وقيل معناه ان تجعل الفعل للفاعل بعد ما كان فاعلا
له قبل التعدية منسوبا الى الفعل ليتناول مثل فسقته لان معناه نسبته الى الفسق لا صيرته
فاسقا ولو قال وهو غالبا لجعل الشيء ذا اصله لكان اتم لانه يدخل فيه ما كان ذا اصله جامدا نحو اخى
قدره اي جعلها ذات نحا وهو الابراز واجدى اي جعله ذا جدى واذهبه اي جعله ذا ذهب و
قد يجيء افعل لجعل الشيء نفس اصله وان كان جامدا نحو اهديت الشيء اي جعلته هدية وهديا كذا
في شرح الرضي للشافية قوله نحو اغد البعير آه والغدد هي التي في اللحم والواحدة غدة وغدة البعير
طاعونه ومن افعل الذي للصيرورة احصد الزرع اي قارب وقت حصوله والفرق بينه وبين ما ذكره
ان الشيء ليس بحاصل فيه بعد بل قارب حصوله فنزلت مقاربته منزلة حصوله الا ترى انك تقول
اصرم النخل واحصد الزرع وهو لم يصرم ولم يحصد بعد بخلاف الاول فانه قد حصل فيه ولذا
قال بعضهم ان افعل هذا للحينونة وكذا اجرب وانحز واحال والام واراب واجز وابن و
افطر كذا في المفصل قوله ولوجود الشيء على صفة معناه ان الفاعل وجد المفعول موصوفا
بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة في معنى الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو ابخلته
اي وجدته بخيلا وفي معنى المفعول ان كان متعديا نحو احمدته اي وجدته محمودا واما قولهم احمل
اي وجدتك فيجيء افعل فيه منقولا من نفس افعل كقولك في التعجب ما اعطاك للدينار قوله و
للسلب كون همزة افعل للسلب والازالة سماعي قوله نحو اعجمت الكتاب اي ازلت عجمته
اي ابهامه بنقط ما ينقط واهمال ما يهمل قال الجوهري العجم النقط بالسواد وغيره مثل التاء عليها
نقطتان تقول اعجمت الحروف وعجمته مشددا ولا تقول عجمته مخففا ومنه حروف المعجم وهي الحروف
المقطعة التي يختص اكثرها بالنقط من بين حروف سائر الامم ومعناه حروف الخط المعجم كما تقول مسجد الجامع

عُرْضَة بِرَسْنه في بر حصوصه تعيين اتمكه دير لر يقال جعلت فلانا عرضة لكذا اى نَصَبْتُه له ومنه قوله تعـ ولا تجعلوا الله عرضة لايمانكم اى نصبا محمد الواعظ

وما ذكره القطب الرازى في حاشية الكشاف في قول العلامة الزمخشرى بانّ عرضة للتغنم والسّبى حيث قال اى جعل الله اموالكم عرضة لغنيمتكم واولادهم لسبيكم وايضا قال الفاضل التفتازانى في قوله عرضة للتغنم جعله عرضة للاخذ غنيمة في هذا القبيل هنا

وناس يجعلون المعجم مصدرًا بمعنى الاعجام كالمُدْخَل اى في شان هذه الحروف ان يعجم اى ينقط ونقل الازهرى عن الليث انّ الحروف المقطعة سميت معجمة لانها اعجمية اى لا تبين الاوان كانت اصلًا للكلام كلّها واما كتاب معجم فمعناه منقط لتبيين عجمته فيكون الهمزة للتسلب وقيل حقيقة اعجمتُ الحرفَ ازلتُ عجمته بنقطة فالمعنى حروف الاعجام اى ازالة العجمة وقال الحسن الفنارى جوز الشارح كون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقط وهذا انما يتم اذا جعل كون الهمزة للتسلب مقيسًا او مسموعا في هذه الكلمة **قوله** نحو شغلته قال بعضهم شغل واشغل بمعنى واحد فعلى هذا ينبغي ان يراد بالزيادة عدم افادة الهمزة معنى زائدا على معنى المجرد ويكون النقل حينئذ الى الافعال لمجرد توسيع البنا ويمكن ان يراد بالزيادة المبالغة بان يكون اشغل ابلغ من شغل لكن هذا موقوف على النقل اذ اللغة لا تثبت بالقياس **قوله** وللتعريض وهو ان يُجْعَل مفعولُ الثلاثي مُعَرَّضًا لِانْ يكونَ مفعولًا لاصل الحدث سواء صار مفعولا له اولا نحو اَقْتَلْتُه اى عرضته لِانْ يصيرَ مقتولًا قُتِل اولا واسقيتُه اى جعلتُ له ماءً وسَقْيًا شرب اولم يشرب وقبرته اى جعلت له قبرا قُبِر اولا وابعتُ الفرسَ اى عرضتُه للبيع وجعلتُه منتسبًا اليه قال الشيخ المطرزى العرضُ التقدم والتعريضُ تقديم احدٍ لامرٍ اى ادخالُه وايقاعُه فيه ولغير ذلك كونه للتمكين نحو اقبرتُه اى جعلتُ له قبرا بمعنى اعطيتُ له مكانا يُقبَرُ فيه وكذا احفرتُه وللتمكين في الشئ نحو احفرته النهر اى مكّنته في حفره ولاتيان الفاعل اى لمجيئه الى ما هو اصله كايمن واجبل اى اتى الى اليمن والجبل وللتكثير كابعد اى كثر البعد وكذا البن الرجل واشحم والحم واتمر وللحمل اى المفعول على اصله كاكذبته اى حملته على الكذب وللدعاء له اى التكلم بما يدل على الدعاء النافع كاشفيته اى دعوت له بالشفاء ولحصول السوال كاستنجدني فانجدته بالدال المهملة اى سال منّى الاعانة فاعنته وللاعانة كاحلبتُ فلانا وارعيته واقريته وابغيته واطلبته واحوبته اى اعنته على الحلب وعلى الرعى وعلى قرى الاضياف وعلى مبتغاه وعلى مطلوبه وعلى حرب عداه ولمطاوع فعل كفطرته فافطر وبشرته وهو قليل ذكره الرضى في

شرح الشافية ولمطاوع فَعَّل كظارت الناقة على ظئواز غيره فاظارت ونسعت الريح النسج فانسع وسبقت البعير فاسبق اذا استوقفته بجذب زمامه فوقف وكببت الرجل فاكب ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وبما ذكرنا ظهر ما فيما سيجيء في الكتب من صاحب الكشاف ولاتيان الفاعل بالموصوف باصله نحو اكرم الرجل اى اتى باولاد كرام ولمعنى فعل بالتخفيف كابكر وبكر واقلت البيع وقلته وحزنه واحزنه وحب فلان فلانا واحبه وشغل الامر واشغله ذكره في شرح التسهيل وذكر الشارح التفتازانى المثال الاخير مما جاء للزيادة في المعنى وقد ذكرنا عن الرضى انه لابد للزيادة من معنى وان لم يكن الا التاكيد وفرق الرضى بين اسرع وابطأ وثلاثيتهما بان سرع وبطؤ ابلغ لانهما كانا غريزتين كصغر وكبر وقال الجوهرى اسرع في الاصل متعد ولمعنى استفعل نحو اعظمته واستعظمته ولمعنى الدخول في مكان نحو انجد واغار اى دخل في النجد والغور ولمعنى وصول الى عدد هو اصله كاعشرت الدراهم واثلثت واربعت واخمست واسدست واسبعت واثمنت واتسعت وامات والفت اذا بلغت عشرة وثلاثين واربعين وخمسين وستين وسبعين وثمانين وتسعين ومائة والفا وللاغناء عن ثلاثي كانقل واعنق بمعنى سار سيرا اسريعا واقسم بمعنى حلف وافلح بمعنى فاز **قوله** واعلم انه قد ينقل اه اى بلفظ قد الدالة على جزئية الحكم لانه قليل جدا وما ذكره القطب في المحاكمات منوضا على الامام حيث قال الامام احترز الشيخ بلفظ قد الدالة على جزئية الحكم في قوله الجسم الطبيعى قد يعرض له الانفصال والانفكاك من الافلاك من ان قد انما يدل على تبعض الاوقات لا على تبعض الاحكام فليس مدلول الكلام الا ان الجسم يعرض له الانفصال في بعض الاوقات لان الانفصال لبعض الاجسام مردود في نفسه ومناف لما ذكره في شرح المطالع حيث قال احترز بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم في قوله لان نقيض الخاص قد يكون اعم من عين العام من وجه عن الامور الشاملة فان نقيض الاخص منها لا يكون اعم منها ثم التحقيق ان لفظة قد لا تدل ظاهرا على تبعض الافراد لكنها ليست مخصوصة بتبعض الاوقات قد يكون لتبعض المقادير ايضا وربما يلزم منه جزئية الحكم كما في قولك الحيوان قد يكون انسانا فتامل **قوله** نحو البت واعرض قال صاحب الكشف

في تفسير قوله تعالى افمن يمشي مكبا الاية انه يجعل اكب مطاوع كبه فاكب من الغرايب ونحوه قشعت الريح السحاب فاقشع وليس هو كذلك ولا شيء من بناء افعل مطاوعا ولا تيمن نحو هذا الا محلة كتاب سيبويه وانما اكب من باب انفض والام ومعناه دخل في الكب وصار ذا كب وكذلك اقشع السحاب اذا دخل في القشع ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع **قوله** قال الزوزني ولا ثالث لهما فيما سمعنا قال القرطبي في شرح صحيح مسلم مالخصه لم يات في لسان العرب فعل ثلاثيه متعد ورباعيه لازم الا كلمات قليلة نحو كببته فاكب وقشعت الريح الغيم فاقشع ونسلت ريش الطائر فانسل ونزفت البير فانزفت وبرايت الناقة فابرأت وسبقت البعير فاسبق وذكر بهاء الدين صاحب الدر المنظوم في التعدية واللزوم قلعه الله فاقلع والكرماني في شرح البخاري جحمه فاجحم وابن التمجيد في شرح انوار التنزيل انفض والام من هذا القبيل ايضا ثم الظاهر ان الظرف اعني لهما متعلق بالمنفي وهو غير مستقيم والا لنون كما في لا خيرا من زيد فالوجه في مثله ما ذهب اليه البغداديون من انه لما شابه المضاف انتزع عنه التنوين لاجل المشابهة والحاصل في مذهبهم ان ما جعله القوم سببا لوجوب التنوين جعله هؤلاء سببا لانتزاع التنوين قيل وهذا القول اقرب الى الصواب من ان يقال هذا الظرف خبر وظرف مستقر لا لغو وكذا الكلام في قولهم ولا ابد منه ولا دافع لعزابه ولا مقتضى للعدول عنه ونحو ذلك من العبارات الواردة على هذا النمط **قوله** عند سيبويه هو لفظ فارسي اصله سيب ووبه معناه بالعربية رايحة التفاح لقب بذلك لذكائه وقيل لانه كان حسن الوجه وجنتاه كانهما تفاحتان وقيل لانه كان فتى عجميا يعتاد شم التفاح وقيل للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه اسمه عمرو بن قنبر الحارثي كان ابوه مولى لبني الحارث وقيل عمرو بن عبد الرحمن بن قنبر وقيل عمرو بن عثمان بن قنبر وكنيته ابو بشر وكان اعلم الناس بالنحو وقد برز على شيخه الخليل بن احمد وكان الشيخ تاج الدين الكندي يقول غير مرة كان النحو اوحى اليه وقيل لم يبلغ مبلغه في فنه من تقدم ومن تاخر وهو ابن بضع وعشرين سنة ولما توفي استاده الشيخ الجليل الخليل بن احمد البصري قام مقامه في مسند درسه

درسه باتفاق اصحاب درسه لما رأوه افضلهم بعد تمام الامتحان وكتابه احسن كتاب في علم الاعراب قال ما سبقه بمثله من قبله ولا لحقه من بعده اذا قيل في العربية ذكر في الكتاب يراد به كتابه توفي سنة ثمانين ومائة بقرية يقال لها البيضاء من قرى شيراز وقيل بالبصرة سنة احدى وستين ومائة وقيل بمدينة ساوه سنة اربع وسبعين ومائة وعمره اثنان وثلثون سنة وقيل نيف اذ دفن بها داخل المدينة في محلة يعرف بمحلة الباهليين قريبة من باب البلدة وفي مثل سيبويه وعمرويه ونفطويه وخالويه وجهان الاكثر منهما البناء على الكسر والثاني ان يعرب آخره اعراب بعلبك ذكره في ادوات الميداني والايضاح **قوله** او في الفاعل نحو موتت الابل قيل كثرة الفاعل والمفعول تستلزم كثرة الفعل وكثرة الفعل والفاعل لا تستلزم كثرة المفعول قال الجاربردي موتت الشاة لشاة واحدة خطاء لان هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة الى الشاة وهي واحدة وليس ثم مفعول ليكون التكثير له وينبغي ان يعلم ان هذا بخلاف قولك قطعت الثوب فانه جائز وان كان الفاعل واحدا كذا ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل ثم قال فيه ان قوله في المفصل ولا يقال للواحد لم يرد به الامام يستقيم فيه تكثير الفعل وانما يكون التكثير في الفاعل وهو الصحيح وفيه ما مر من استلزام كثرة الفاعل كثرة الفعل وذكر في شرح الشافية للمص ان الفعل ان كان لازما فالتكثير في فاعله وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانه قد يكون التكثير في الفعل دون الفاعل نحو جولت وطوفت وقد يكون في الفاعل نحو موتت الابل وذكر فيه ايضا انه ان كان متعديا فالتكثير في متعلقه يعني في مفعوله كقولك غلقت الباب وزاد بعض الشارحين ان المراد بالتكثير في المفعول انه لا يستعمل غلقت بالتضعيف الا اذا كان المفعول جمعا حتى لو كان واحدا وغلق مرات لم يستعمل الا غلق بلا تضعيف الا على سبيل المجاز وهذا يخالف ظاهر ما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل وقد يقال التضعيف للتكثير يكون في المتعدي نحو جرحت وقطعت ولا يكون في اللازم الا نادرا نحو موتت المال وموت اذا كثر ذلك فيه وح لا يجعله متعديا لئلا يلزم الجمع بين معنيي التضعيف وذلك غير جائز كما في الكشاف وتفسير القاضي من ان قوله تع نزلنا على عبدنا يدل على نزول القرآن منجما

كانهم اجروه مجرى الصوت ولا شبهة اولا لان العجمي لا معنى له عندهم او ليفرقوا بين التركيب مع العجمي وبينه مع العربي والبناء انا سيبويه الصاح

في اوقات مختلفة ليس بذاك لان مبناه على كونه للتكثير ولا مجال ههنا اذ لا معنى للتعدية فيه
وانث الفعل لان الابل مؤنثة لان اسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت لغير الادميين
فالتانيث لها لازم كذا في الصحاح ومراده اللزوم عند الاسناد الى الضمير واما عند الاسناد الى الظ
فلا لزوم كما تقرر في النحو **قوله** وللتعدية اعلم انه قد ينقل الفعل المتعدي الى مفعولين الى فعّل
بالتشديد فيقتصر على مفعول واحد نحو كذب وصدق يقال كذبني الحديث وصدقني الخبر وهاهنا
الغرايب ذكره الكرماني في شرح صحيح البخاري **قوله** ولغير ذلك ككونه للقبول نحو عجّزته اي صيّرته
عاجزا وللدعاء له كبرّكته اي دعوت له بالبركة وعليه كعقّرته اي دعوت عليه بالعقر اي الهلاك
وللاتيان الفاعل الى مكان اصله كيمّن اي اتى الى اليمن ولنسبة الشيء الى اصله نحو تمّمته اي نسبته
الى تميم ولصيرورة فاعله كاصله كقوّس اي صار كالقوس ولصيرورة فاعله ذا اصله كورّق
الشجر اي صار ذا ورق وللحينونة كظهّر اي حان وقت الظهر وللحمل لحفظ الكتاب اي حمله
على الحفظ وللعمل المكرر في مهلة اي لوجوده شيئا فشيئا كدرّجته الى كذا وبمعنى فعل نحو قلص و
قلّص وقصر وقصّر وزال وزيّل وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو عجّزت المرأة وثيّبت اي صارت
عجوزة وثيّبا ولمعنى تفعّل نحو ولّى عنه وتولّى اذا اعرض عنه وبيّن الشيء بمعنى تبيّن وفكّر الامر
وتفكّر وللاغناء عن فعل كجرّب ووقّع القتال اذا تركه وعيّره بالشيء اذا عابه وعوّل عليه اذا
اعتمد عليه وللتوجه كشرّق وغرّب وكوّف ولجعل الشيء بمعنى ما صنع منه كعدّلته وامّرته اذا جعلته
عدلا واميرا وللاختصار الحكاية كقولهم امّن وابّه وافّف وسوّف وسبّح وحمّد وهلّل اذا قال
امين ويا ابها واف وسوف وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ذكره في شرح التسهيل
ثم ان مصدر فعّل قد يجيء على تفعيل وعلى فعّال مثل كذّاب وعلى تفعلة مثل توصية وهو
قياس في الناقص وعلى مفعّل مثل ومزّقناهم كل ممزّق وعلى فعال مثل سلام واذان ووداع
وصلوة والصحيح ان هذه اسماء للمصادر كسبحان **قوله** نحو قاتل مقاتلة وقتالا قال سيبويه في
قتال كانهم حذفوا الياء التي جاء بها اهل اليمن في قيتال ولذلك قيل ان قتالا فرع قيتال من حيث

كذب من غير تشديد يتعدى الى مفعولين يقال
كذبه الحديث وكذا نظيره صدق قال الله تع
لقد صدق الله رسوله الرؤيا وبه في غرائب
الالفاظ كرماني شرح صحيح البخاري

في المثل قد تبين الصبح لذي عينين اي تبين

وتقدم وتقدم

من حيث ان حروف الفعل ثابتة فيه الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس الزمخشري
حيث جعل الياء اشباعا على كسرة الفاء **قوله** وهو تاسيسه على ان يكون بين اثنين فصاعدا
يعني ان وضع فاعل لنسبة مصدر فعله الثلاثي الى الفاعل متعلقا بغيره صريحا مع نسبته الى ذلك
الغير متعلقا بالاول كما اذا قلت ضارب زيد عمرا فانه يدل صريحا على نسبة الضرب الى زيد متعلقا
بعمرو وضمنا على نسبته الى عمرو متعلقا بزيد ولاجل تعلقه بغيره جاء غير المتعدي اذا نقل الى فاعل متعديا
نحو كارمته فان اصله لازم وقد تعدى والمتعدي الى مفعول واحد ان لم يصلح مفعوله لان يكون
مشاركا للفاعل في المفاعلة بل يكون مغايرا للفاعل وهو المشارك يكون متعديا الى مفعولين
نحو جاذبته الثوب فان مفعول جذب وهو الثوب مثلا لما لم يصلح لان يكون مشاركا للفاعل
في المجاذبة احتيج الى مفعول آخر يكون مشاركا له فيها فتعدى الى اثنين واما ان صلح مفعوله
للمشاركة فلا يتعدى الى اثنين بل يكتفي بمفعوله كما في شاتمت زيدا وذكر في بعض شروح الكافية
في باب المفاعلة معنى آخر كثير الاستعمال وهو ان يكون من احد الطرفين فعل ومن الطرف الآخر
ما يقابله بناء على جعل ما يقابله قائما مقامه كقولك بايع زيد عمرا فان الحاصل من احدهما البيع و
الآخر الشرى ومنه المضاربة والمزارعة وغير ذلك وهذا القسم من كثرة الاستعمال بلغ ما بلغ حتى
قيل لا يمتنع دعوى ان باب المفاعلة حقيقة في القدر المشترك بين هذا القسم والقسم المشهور
وقوله فصاعدا حال وان كان مع الفاء والفاء في الحقيقة داخلة في العامل المقدر كما في قولهم اخذته
بدرهم فصاعدا اي فذهب الثمن صاعدا اي زائدا والتقدير ههنا فيذهب او فيزيد العدد صاعدا
فلا وجه لما في شرح الفرايض لابن كمال باشا من ان الفاء لا يناسب المقام لان المراد تشريك ما فوق
الاثنين بالاثنين في الحكم المذكور واداته الواو وهذا اللفظ لا يتغير سواء كان حالا من مذكر
او مؤنث ثم ان مثل هذه الحال كما يكون مصدرة بالفاء كذلك يكون مصدرة بثم كقولهم قرأت
كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي ذهبت القراءة زائدة ان كانت كل يوم في
الزيادة وقيل يجوز ان يكون مصدرا نحو قم قائما اي فصعد الثمن صاعدا اي صعودا **قوله**

وانما كتب بالواو لتميز عمرو عن عمر في غير النصب واما في النصب فتميز بالالف
شرح جامي

نحو ضارب زيد عمرًا اعلم انهم لايكتبون واو عمرو في حالة النصب للفرق بالف التنوين في عمرو
دون عُمَر لانه غير منصرف لايدخله الف التنوين ولا في عمرو واحد عمور الاسنان وهو ما بينها من اللحم ولا
في العمر الذي هو بمعنى العُمُر في قولك لعمر لقد ولا في مثل قول الشاعر • باعد ام العمر من اسيرها •
حراس ابواب على قصورها • ولا في عمرو العلم ايضا اذا كان قافية لان الموضع الذي يقع فيه
عمرو في القافية لايجوز ان يقع عمر فلا يفضي الى اللبس ولا اذا كان مصغرًا لان لفظهما واحد فلا
يحتاج الى التفرقة ولا اذا كان مضافا الى المضمر لان المضمر المجرور كالجزء مما قبله فلا يفصل بينهما بالواو
قوله وبمعنى فعل اى لنسبة الفعل الى الفاعل لا غير كقولك سافرت بمعنى نسبة التسفير الى المسافر و
ليس فعل ثلاثي من لفظ سافرت بمعناه فيمثل به كما في شغلته واشغلته كذا ذكره ابن الحاجب في
شرح المفصل لكن نقل الجوهري سفرت اسفرت سفورًا اذا خرجت للتسفير وانا سافر وقوم
سفر مثل صاحب وصحب وقول الشارح سافر وسفر على نقله وانما يخرج على انه فاعل لان الزنة
في اصلها للمقابلة والمباراة والفعل متى غولب فيه فاعله جاء ابلغ واحكم منه اذا زاوله وحده
من غير مغالب ولا مبار لزيادة قوة الداعي اليه نحو فلان يخاشي لله اى يخشاه خشية عظيمة و
لغير ذلك لكونه لاتيان الفاعل الى المكان اصله نحو يامن اى اتي الى اليمن وبمعنى تفاعل نحو تسارع
وسارع وتجاوز وجاوز وللاغناء عن افعل نحو واربت الشيء بمعنى اخفيته وعن فعل نحو بارك
الله فيك قوله وللتكلف معناه ان يتعاني ذلك الفعل ليحصل له بمعاناته كتحلم اى معناه تعمل
الحلم وكلف نفسه اياه ليحصل قوله ولاتخاذ الفاعل المراد بالاتخاذ جعل الفاعل المفعول
اصل الفعل قوله نحو تهجد اى جانب الهجود اى النوم بالليل وفي الصحاح هجد وتهجد اى نام
بالليل وتهجد اى سهر وهو من الاضداد ومنه قيل لصلوة الليل التهجد قوله فرقة بعد فرقة قال
علاء الدين السهروردي المشهور في السنة القوم ان فرقة تنصب على الظرف اى ساعة مسماة
بهذا الاسم ثم قال وكثيرا ما يخالج قلبي ان هذا غير ملائم في جميع موارد هذه الكلمة وقد ظفرت بنص
من قبل الامام المرزوقي انه نصب على المصدر وهذا المعنى هو الملائم في جميع موارد هذه الكلمة وقد يكون

الهاجد المتقطع النوم بالليل والهجود النوم فمعناه النوم والتجنب عن النوم
شرح جامي

يكون بلا فصل بشيء ويقال فرقة فرقة قيل الثاني تاكيد للاول وقيل المجموع نصب على الحال مفصلًا
بهذا التفصيل ورد بانه مع انه لامعنى له مخالف لما عليه القوم لانه اما ظرف او مصدر ولا ثالث
يشهد لك كتبهم ومن هذا القبيل قولهم بوبته بابًا بابًا وجاؤني رجلًا رجلًا ورجلين رجلين و
رجالًا رجالًا وقرأت الكتاب حرفًا حرفًا اى مفصلا بهذا التفصيل المعين وينبغي ان يعلم ان
هذا التكرير قد يكون بطريق العطف بالفاء وثم كقولهم دخلوا رجلًا فرجلًا ومضوا كبكبة ثم كبكبة
اى مرتبين بهذا الترتيب المعين وقال الدماميني في قولهم علمته النحو بابًا بابًا لم تزل الطلبة يستشكلون
ذلك والمنقول عن ابن جني تخريجه على ان الثاني منصوب على انه صفة للاول ثم قال يريد على
حذف مضاف فقدره بعضهم بقبل اى بابًا قبل باب وقال هذا لا يشمل الباب الاخير وقدره
بعضهم ببعد اى بابا بعد باب وهذا لايشمل الباب الاول والمقصود دخول الابواب كلها وقد
يقدر بمفارق باب بمعنى انه منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب على حدة وعلى هذا لايخرج شيء
من الابواب والمنقول عن الزجاج ان انتصاب الثاني على انه تاكيد للاول بمعنى مرتبا فان قيل فلم
التزم ذكر الثاني مع انه مؤكد قلنا لان ذكره اشارة الى المعنى الذي يفيده بالاول ورب شيء لا
يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض قال الفاضل الشريف في قول صاحب المفتاح علما يطلعك على جميع
ذلك شيئا فشيئا انه نصب على المصدرية اى اطلاعا متدرجا والشارح الفاضل جوز الحالية
ايضا هناك وقال علاء الدين البسطامي في حواشي المطول في قوله ثم يتزايد قليلا قليلا انه نصب
على المصدرية اى تزايدا متدرجا في القلة وفي كلام النحاة ما يشعر بانه محمول على حذف العاطف
اى قليلا ثم قليلا وقد قالوا في قوله دكت الارض دكًا دكًا وجاء ربك والملك صفًا صفًا اى
دكا بعد دك وصفا خلف صف وفي الكواشي وهو اما حال ومصدر اى يتزايد حال كونه
قليلا ثم يتزايد حال كونه قليلا او تزايدا قليلا قليلا ثم قال والاوجه عندي انه لاحاجة
الى حذف العاطف وانه مصدر في جميع المواضع وانه بمعنى متكثر اى تزايدا متكثرا متعاقبا واحدا
بعد واحد فالتعاقب والبعدية مستفاد من معنى التكثر لامن العاطف المحذوف فان قيل فليجعل من

قوله دكا بعد دك كقولك حسبته بابا بابا
اى التكرير للاستيعاب قال ابن الحاجب
يثبت له حكم بالتفصيل اى مفصلا والمراد
بتكرار شيء قرينة في موضع يتفصيل جميع
جنسه باعتبار المعنى وذلك علمته لفظ المكرر
فاذا قلت يثبت له الكتاب بابا بابا فمعناه
يثبت له مفصلا باعتبار ابوابه واليه
اشار بقوله حتى على ذلك عبارة مثبتا
شرف الدين الطيبي على الكشاف

باب كم عاقل عاقل وجاهل جاهل وفي الحديث كانت كاجرجة وعزة تامة تامة حيث وصفوا
الشئ بنفسه للتنبيه على تناهيه في ذلك قلنا ولا بأس لكن على تقدير ان يكون المنصوب
مصدرا لا حالا واما قولهم لكل فرد فرد فقيل في التأكيد اللفظي وقيل في وصف الشئ بنفسه
قصدا الى الكمال لا في قبيل حذف العاطف دون المعطوف على ما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على
الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد الآية اي وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا ولبنا
لعدم حسنه ههنا وقيل المراد لكل فرد منفرد عن الآخر وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كما
يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد تعم ويحتمل
ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة قوله وللطلب نحو تكثر اي طلب ان يكون
كثيرا ولغير ذلك كالتشبه اي تشبه الفاعل بالمتصف باصله كتشجع فلان اي تشبه بالشجعان و
في الحديث باجوا ولا تنجوا والدعاء كترحم اي دعاه بالرحمة والانقلاب الى اصله كتحجر الطين
اي صار حجرا والسؤال اصله كتعطى اي سأل العطاء والصيرورة كتمول اي صار ذا مال و
مطاوعة افعل كاعقدته فتعقد وفعل كصاده فتصيد ويجئ بمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد و
فعل نحو تقسم بمعنى قسم وتقطع بمعنى قطع وللتلبس بمسمى ما اشتق منه كتقمص وتأزر و
تدرع وتعمم اذا لبس قميصا وازارا ودرعا وعمامة وللعمل فيما اشتق منه كتضحى وتسحر وتعشى
وللاغناء عن المجرد كتكلم وتصدى ثم مصدر تفعل قد يجئ على فعلة كطيرة مصدر تطير وخيرة
مصدر تخير ولا ثالث لهما ذكره في شرح المشارق وذكر في قصارى التصريف للسيد عبد الله على
وفق تفسير القاضي ان المتحيز متفيعل لا متفعل والا لكان متحوز الا انه في يحوز وذكر سعد التفتازاني
في شرح الكشاف في تفسير سورة الانفال جعل في المفصل تديرا من باب التفعل فاعترض بان
حقه تدور لانه واوي بل هو تفيعل فازعن له ثم قال وذكر الامام المرزوقي ان تدير تفعل نظرا
الى شيوع ديار بالياء ثم قال وعلى هذا يجوز ان يكون تحيز تفعل نظرا الى شيوع الحيز بالياء
فلهذا لم يجئ تدور ولا يجوز قوله وهو لا يتصور من اثنين فصاعدا فان قبل صدور الفعل من

من الجانبين لا يتحقق في بعض المواضع كالتداخل لان الاكثر غير داخل في الاقل قلنا ان قبول
الفعل يتنزل منزلة نفس الفعل كما في قوله تعالى وواعدنا موسى وفي قولهم عالج الطبيب المريض قوله
وان كان تفاعل من فاعل المتعدي عرف وصف فاعل باللام اعني المتعدي باعتبار تأويله بهذا
اللفظ على ما هو رأي السيد افضل المحققين في امثاله وقال الشارح كل لفظ وضع لمعنى اسما كان
او فعلا او حرفا فقد صار اسما علما موضوعا لنفس ذلك اللفظ ولذا يقال ضرب المذكور في كلام
كذا فعل ماض وفي الواقعة في الدار حرف جر ورده السيد افضل المحققين بانه باطل قطعا لان
الالفاظ المهملة اذا اريد انفسها كانت مشاركة للالفاظ الموضوعة اذا اريد بها انفسها في اجراء حكم
المعرفة عليها بلا فرق ثم قال ودعوى وضع المهملات مما لا يلتفت اليه لكن قد التفت اليه والمذنب فيه
علاء الدين الشهرودي في حواشي المفتاح واما قول الشارح في التلويح قوله رمضان آخر ورمضان الآخر
بتنكير الوصف تارة وتعريفه اخرى مبني على انه علم اذا قصد به معين ومنكر اذا قصد به مبهم مثل مررت
بزيد الفاعل وزيد آخر فتوجيه آخر ربما يعتبر في الموارد قوله وعلى هذا اي وان كان من فاعل المتعدي
الى مفعول واحد صار تفاعل لازما نحو تضاربنا وقال بعضهم الفرق بين فاعل وتفاعل من حيث
المعنى وان اشترك في صدور الفعل عن اثنين ان البادي بالفعل في فاعل معلوم انه الفاعل وفي تفاعل
غير معلوم ولذلك يقال اضارب زيد عمرا ام ضارب عمرو زيدا ولا يقال ذلك في تضارب قوله مع ان الغير
قال في درة الغواص في اوهام الخواص ومن اوهامهم ادخال اللام على غير ثم علل بانه لا يعرف بال
التعريف كما لا يعرف بالاضافة فلا فائدة في ادخالها وفيه نظر وقال صاحب الهادي لا يجوز ادخال
اللام على غير لانه لا يتركها من الاضافة والمضاف اليه اما مذكور او منوي في حكم الثابت ولا يجوز تثنيته
ولا جمعه ايضا ثم قال نص عليهما سيبويه وقال علاء الدين البسطامي في حواشي المطول قد
صرحوا بان غيرا وان لم يصر معرفة بالاضافة الى المعرفة الا انه مع ذلك لا يجوز ادخال اللام عليه
اصلا ثم قال واستمر عادة الشارح على موا خذته وذكر في بعض الحواشي ان النحاة قد منعوا
تعريف لفظ غير باللام مع انه مضافا وان كان نكرة رعاية لصورة الاضافة المعنوية ولم يوجد

ايضاً في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء المصنفين فكانهم جعلوه بمعنى المغايبة
قوله وللتكلف نحو تجاهل اى اظهر الجهل ولغير ذلك ككونه لمطاوعة فعل كنفقت الدراهم
فتنافقت وفعل ككشف الشئ فتكاشف وبمعنى تفعّل نحو تعاهد وتعهد وتذأبت و
تذأّبت وبمعنى افعل نحو تخاطئ واخطئ وتساقط واسقط وبمعنى فعل نحو توانيت ونيت
وللاغناء عن المجرد كتشاءب وتمارى قوله نحو اسفقت الباب ومنه التحمة فانجم او كأنّه
فانتكاه وافردته فانفرد واغلقته فانغلق ويجوز ان يكون انسفق وانغلق على لغة من قال
سفقت وغلقت فانهما مقولان ومنقولان ذكره في شرح التسهيل وقد يشارك انفعل المجرد
كانطفأت النار وطفيت وقد يغنى عنه كانطلق بمعنى ذهب وقد يغنى عن افعل كانجح اذا اتى
الحجاز وقد يغنى عنه افتعل فيما فاؤه لام كلويت الشئ فالتوى او راء كردعه فارتدع او واو
كوصلته فاتصل او نون كنقلته فانتقل او ميم كملأته فامتلأ وقد يشاركه فيما ليس فاؤه
شيأ منها كشويت اللحم فانشوى واشتوى وفصلته فانفصل وافتصل وقد يغنى افتعل
عن انفعل فيما فاؤه ليس شيأ منها كغورته فاغتم وبللته فابتل وكفيته فاكتفى قوله ولا
يبنى الا مما فيه علاج وتاثير يعنى لا يبنى الا من افعال الجوارح المعلومة الواضحة للحس البصرى
ولهذا قال في المفصل قولهم انعدم خطاء وفي شرح التسهيل وكذا قول من قال شئ لا ينبصر
وقال ابن الحاجب في شرح المفصل انعدم ليس بجيد وفي كشف البزدوى والانعدام وان
كان من الالفاظ المحدثة فان اهل اللغة لم يجوزوا عدمته بمعنى لم اجده وحقيقته تعود الى
قولك فات وليس له مطاوع الا انه لما شاع استعماله في الكتب صار استعماله اولى من غيره لانه
اقرب الى الفهم ولهذا قيل الخطاء المستعمل اولى من الصواب النادر وفي الشرح الكافى للهداية في باب
سجدة التلاوة الخطاء المستعمل خير من الصواب النادر عند الفقهاء وفي المضمرات شرح القدورى
في كتاب الجنايات اللفظ اذا تعارفه العامة صح للمتكلم ان يتكلم كذلك وان كان فيه نوع خلل
ان قصد تفهيم العامة لانه ابلغ في تحصيل الفهم وقد فعل ذلك محمد في مواضع لا نظق به انه اشتبه

وقد يقال في مثله نقل على الشيخ وانه
غير مقبول عند ذوى العقول

اشتبه عليه واما قولهم قلمته فانقال فلكون تحريك القلب اثر اظاهرا وانما جاز نحو علمته فتعلم
وان لم يكن علاجاً مع انه وضع لمطاوعة فعّل لان تفعّل يجئ للعمل المكرر فتكرره جعله كالمحسوس
وانما جاز غممته فاغتم لان باب افتعل لم يكن موضوعاً للمطاوعة فجاز ان يجئ مطاوعته في غير
العلاج قوله وهو للمطاوعة نحو جمعته فاجتمع ونحوه ربطته فارتبط على ما في بعض شروح المفتاح
حيث قال ان الثقات يستعملون الارتباط بمعنى المطاوعة وهو المعنى المناسب الذى لا تكلف
فيه في اكثر مواضع استعماله وقد نص الثقات على ان استعمال الثقات بمنزلة نقلهم وروايتهم
ومن قال انه متعد بمعنى ربط على ما في الصحاح حيث قال ربطته وارتبطته بمعنى فيحتاج الى
تكلف جعله مصدر المجهول في تلك المواضع قوله وللزيادة المبالغة في المعنى نحو اكتسب معنى
الكسب تحصيل الشئ على اى وجه كان وقيل فعل لجر نفع او دفع ضر ولهذا لا يوصف به الله تع
ومعنى الاكتساب المبالغة والاعتمال فيه ومن ذلك قوله تع لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه
تنبيه على لطف الله تع على خلقه فاثبت لهم ثواب الفعل على اى وجه كان ولم يثبت عليهم
عقاب الفعل الا على وجه مبالغة واعتمال فيه قال الزمخشرى لما كان الشر مما تشتهيه النفس
وهى منجذبة اليه وامارة به كانت في تحصيله اعمل واجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ولما لم
يكن في باب الخير كذلك لفتورها في تحصيله وصفت بما لا دلالة على الاعتمال وقال صاحب
الزوائد خص الكسب بالخير والاكتساب بالشر تنبيهاً على ان الكسب ما يفعله الانسان و
يجوز ان يتعدى الى غيره والاكتساب ما يفعله لنفسه كالاتخاذ والاقتطاع فلا يتعدى الى
غيره اى خير متجاوز عنه وشر مقصور عليه وقال سيبويه وابن الحاجب كسبت معناه
اصبت واكتسبت معناه التصرف في تحصيل ذلك الفعل وظهور ما يقتضيه ومن ثم قال الله
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت تنبيهاً على ان الثواب يا دنى ملابسة للمثاب عليه والعقاب انما يكون
بعد بتين المعاقب عليه وظهوره ذكره في شرح التبيان قوله وبمعنى تفاعل نحو اختصموا
اى تخاصموا ولغير ذلك ككونه لمطاوعة افعل كاحفظته فاحتفظ ولقبول فاعله اصله

كافتضح اى قبل الفضيحة وبمعنى تفعل نحو تجمع القوم واجتمعوا وبمعنى استفعل كارتاح و
استراح واعتصم واستعصم وبمعنى المجرد كقتدر واقتدر وقرب واقترب وللاغناء عنه كاستلم
الحجر والتحى الرجل ولفعل الفاعل بنفسه كارتعد من الحمى وارتعش واستاك وامتشط والتحل
وللتخير كانتخب واصطفى وانتقى ذكره فى شرح التسهيل قوله اى خرفيه نظر لانه لا يستعمل
مجرده وان استعمل مصدره وصفته المشبهة والظاهر انه الحاق من الناسخ قوله واختص بالالوان
والعيوب وقد يكون لغير لون ولا عيب كانقض اى انحط وشرط ما يصاغ منه ان لا يكون مضاعف
العين ولا معتل اللام وشذ قولهم ارعوى مطاوع رعوته بمعنى كففته من اوجه احدها انه
معتل اللام والثانى انه لغير لون ولا عيب والثالث انه مطاوع والمطاوعة فى هذا النوع نادرة
قوله وحكم حكم احمر وقد يكون لغير لون ولا عيب كانهار الليل اذا انتصف ومثل انهار اشعار
الراس اى ابترق شعره والاكثر ان يقصد عروض المعنى واحمار ولزومه فى احمر وقد يكون الامر
بالعكس فمن قصد اللزوم فى الاول قوله في وصف الجنتين مدهامتان ومن قصد العروض
الى قولك اصفر وجهه وجلا واحمر خجلا قوله الا ان المبالغة فيه زائدة قال الجوهرى احمر
واحمار بمعنى وهو للمبالغة والتكثير وقد يجئ للصيرورة كاحلولى الشئ اذا صار حلوا و
اخشوشن الجسم اذا صار اخشن اى متخشنا ويجئ بمعنى استفعل فى الدلالة على القارئ بمعنى
ما صيغ منه كقوله واحلولى دما اى وجدها حلوة فاستعمل احلولى استعمال استحلى و
استعماله بمعنى صار حلوا اشهر ومنه فى خطاب الدنيا ولا تحلولى لهم فتفتنهم اى لا تصير
لهم حلوة ويجئ لمطاوعة فعل كقولهم ثنيته فاثنونى ويجئ بمعنى المجرد كقولهم خلق ان يفعل
كذا واخلولق ان يفعل كذا اذا كان بذلك خليقا اى حقيقا قوله وهو اى سين الاستقبال
لان همزته للوصل والتاء مشتركة بينه وبين تفعل وتفاعل وتفعلل قوله لطلب الفعل معناه
نسبة الفعل الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق هو منه وذلك قد يكون صريحا نحو استكتبته
اى طلبت منه الكتابة وقد يكون تقديرا ولا يكون ذلك الا فى غير ذوى العقول سواء كان

كان حيوانا او غيره نحو استخرجت الوتد فليس ههنا طلب الا انه جعل التحيل لقصد اخراجه
نازلا منزلة طلبه قوله ولاصابة الشئ على صفة وقد يكون لعده على صفة وهو بخلاف ذلك
كاستصعبه واستعظمه واستصغره واستكبره واستقله واستحسنه واستقبحه وغير ذلك ومنه
استقصره اى عده مقصرا وقد يكون لجعل مفعوله متصفا باصله كاستنامه اى جعله نائما قوله
ويكون بمعنى فعل نحو قر واستقر قال ابو سعيد ومثل هذا يحفظ ولا يقاس عليه وقد قيل ان احكام
الابواب كلها موكولة الى السماع ولغير ذلك كتكونه للحينونة كاستحصد الزرع اى حان له ان يحصد
وللتسلب كاستعتبته اى ازلت عتابه وللتنبه كاستنسر البغاث اى انتسب الى النسر وقيل
هذا من تحول الفاعل الى اصل الفعل اى تحول الى صفة النسر وللعمل المكرر فى مهلة كاستدرجه
وللوجود على الحالة السابقة كاستهزلته اى وجدته مهزولا وللتعدية كاستزلة ولمطاوعة فعل
كوسعته فاستوسع وافعل كاقر فاستقر واحكم فاستحكم واكانه فاستكان وبمعنى افعل كاستيقن
وايقن واستعجله واعجله واستهل واهل وبمعنى تفعل كاستكبر وتكبر واستعاد وتعود واستبدل
وتبدل وبمعنى افتعل كاستعذر واعتذر واستراب وارتاب واستراح وارتاح وللاغناء عن
المجرد كاستحيا واستأثر واستبد ومن فعل كاسترجع اى قال انا لله وانا اليه راجعون فالاصل
فيه رجع كامن اذا قال آمين وسبح اذا قال سبحان الله ومن المجائى على استفعل وهو مغن عن فعل
قولهم استعان اذا حلق عانته فالاصل فيه عون ذكره فى شرح التسهيل والاستسلام
كاستقتل اى استسلم للقتل ذكره الشارح فى شرح الكشاف وبقى ههنا فائدة وهو ما ذكر
فى بعض شروح الكشاف من ان قاعدة التصريف ان تؤخذ ابواب المزيد فيه من الثلاثى المجرد و
قد يؤخذ استفعل من افعل وهو اذا كان متعديا الى مفعول واحد وزيد فيه السين يصير متعديا
الى مفعولين كاسترضع واستنجح يقال ارضعت المراة الطفل واسترضعتها اياه وانجح الله
حاجته واستنجحه اياها قوله اى كثر عشبها العشب والكلا والخلا والحشيش اسماء للنبات
لكن الحشيش مختص باليابس والعشب والخلا مختصان بالرطب والكلا بهما مقصورة

طالحمة بنبح وبكسر والفتح اجود
مع اوز الكنة

ادت خانك فتح والكلا خص بالنباتة
واخ حشيش رطب معاسة

وزنه كالجبل يقع على كليهما وقيل الكلا مختص ايضا بالرطب الا انه ما يتاخر نباته ويبقى والعشب
يتقدم نباته ويكثر **قوله** وهو للمبالغة اي لمبالغة افعل وفعل كاعشوشب الارض كثر كلاؤها
واحشوشن الشيء اشتدت خشونته قيل هذا الباب لازم ابدا وقد جاء فيه لفظان متعديان
نحو احلوليته اي استطبته واعروريته اي ركبته عريانا **قوله** وافعول نحو اجلوذ يقال اجلوذ بهم
السير اجلواذا بالجيم والذال المعجمة اي دام مع السرعة وهو من سير الابل وفي الحديث اجلوذ المطر
اي امتد وقت تاخره **قوله** واقعنسس وهو خروج الصدر ودخول الظهر **قوله** اي خلف
قصده من هذا القول اثبات الاقعنساس بمعنى التاخر والرجوع بالظهر **قوله** قال ابو عمرو سألت
الاصمعي عنه قال اكمل الدين في التوضيح السؤال اذا كان بمعنى الالتماس يتعدى الى مفعولين بنفسه
واذا كان بمعنى الاستفسار يتعدى الى الاول بنفسه والى الثاني بعن قال شرف الدين الطيبي
في شرح المشكاة في قوله عليه السلام ما المسؤول عنها باعلم من السائل كما يقال سألت عن زيد المسئلة
يقال سألته عن المسئلة وفيه ايضا عن الراغب السؤال ضربان جدلي وتعلمي وحق الاول مطابقة
الجواب من غير زيادة ونقصان وحق الثاني ان يتحرى المجيب الاصوب كالطبيب الرفيق يتوخى ما
فيه شفاء العليل طلبه ام لا وقد زاد عليه السلام في جواب سؤال عن ماء البحر حيث قال الطهور
ماؤه الحل ميتته وفي فتح الباري شرح البخاري وما وقع في الكلام كثير من الاصوليين ان الجواب
يجب ان يكون مطابقا للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة بل المراد ان الجواب يكون
مفيدا للحكم المسؤول عنه كذا قال ابن دقيق العيد وفي التلويح معنى المطابقة هو الكشف عن السؤال
وبيان حكمه وان حصل مع الزيادة المساواة في العموم والخصوص ويخدشه ما ذكره صاحب
الكشاف في تفسير سورة يس حيث قال اذا كان منصبا الى غرض من الاغراض جعل سياقه له
وتوجهه اليه كان ما سواه مرفوضا ومطروحا ونظيره قولكم حكم السلطان اليوم بالحق والغرض
المسوق اليه قولك بالحق فلذا رفضت ذكر المحكوم له وعليه وما ذكره في تفسير حم السجدة حيث
قال وجب ان يجرد الكلام لما سيق له من الغرض ولا يوصل به ما يخيل غرضا آخر الا ترى انك تقول وقد

لعل المراد بهذا اللفظ هنا ويؤيده ويقويه ٥

وقد رأيت لباسا طويلا على امرأة قصيرة اللباس طويل واللابس قصير ولو قلت واللابسة
قصيرة جئت بما هو لكنة وفضول قول لان الكلام لم يقع في ذكورة اللابس وانوثته وانما وقع في
غرض وراءهما هو تنافي حالتي اللباس واللابس وقال القاضي في تفسير سورة طه في قوله تعالى قد
جئناك باية من ربك وانما وحد الاية ومعه اثنتان لان المراد اثبات الدعوى بالبينة لا بيان
تعدد الحجة ووحدتها كقوله قد جئتكم ببينة من ربكم وفي شرح المشكاة قال نجم الدين الكبرى
يجوز للرجل ان يسأل عما هو عالم به تعجبا منه وفي حاشية تفسير القاضي للقاضي زكريا عن شرف الدين
الطيبي الطلب والسؤال والاستخبار والاستفهام والاستعلام الفاظ متقاربة مترتبة بعضها
على بعض فالطلب اعمها لانه يقال فيما تسأله من غيرك وفيما تطلبه من نفسك والسؤال لا يقال الا
فيما تطلبه من غيرك فكل سؤال طلب ولا عكس والسؤال يقال في الاستعطاء فيقال سألته
كذا وفي الاستخبار فيقال سألته عن كذا والاستخبار استدعاء الخبر وهو اخص من السؤال فكل
استخبار سؤال ولا عكس والاستفهام طلب الافهام وهو اخص من الاستخبار فان قوله تعالى ءانت
قلت للناس استخبار وليس باستفهام فكل استفهام استخبار ولا عكس والاستعلام طلب العلم
وهو اخص من الاستفهام اذ ليس كل ما يفهم يعلم بل قد يظن ويخمن فكل استعلام استفهام ولا عكس
وابو عمرو وهو زبان بن العلاء المازني احد شيوخ القراء والاصمعي هو ابو سعيد عبد الملك بن قريب
الباهلي وكان من رواة العربية اسد الشعر والغريب والملح تلميذ خلف الاحمر وابي عمرو بن العلاء و
كان الرشيد يسميه شيطان الشعر وقال له بعض الاعراب وقد رآه يكتب كل شيء ما انت الا
الحفظة تكتب لفظ اللفظة **قوله** فقال هكذا تصويب الاقعنساس وقوله فقدم بطنه واخر
صدره تفصيل للتصويب **قوله** والالف قال ابن الحاجب في شرح المفصل هذا يجوز لانها عند
المحققين انما الحقت ياء فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا يبطل به الالحاق لما سيجيء **قوله**
ولا وجه لنظمها في سلك ما تقدم النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك فذكر السلك بعده بل ضم
البابين المشبهين بالدرر اما بالحمل على التجريد في الاول اعني النظم والتنصيص في الثاني اعني السلك

والضم وفيه استعارة مكنية بان يشبه الباء بان في التنفس بالورد ويثبت النظم الموضوع للمشبه به
على المشبه والسلك الخيط وتشبيه ما تقدم بالورد استعارة بالكناية واثبات السلك له استعارة
تخييلية وفي الاصطلاح تاليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما
يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المترتبة المسوقة المعتبرة دلالاتها على ما يقتضيه العقل والاول
انسب بالمعنى اللغوي وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف
وقد يستعمل بمعنى اللفظ قوله وكذا تفعّل وتفاعل وليست الالف في تفاعل للالحاق لان
الالف لا يقع للالحاق حشوا بل اصلا على ما قيل لا في الاسم ولا في الفعل لكن ابن الحاجب قيد ذلك
اي عدم وقوعها للالحاق حشوا بالاسم وكذا التاء لان الالحاق لا يكون في اول الكلمة وتضعيف
العين لا يكون للالحاق كذا ذكره الهادي ثم قيل فيه اطلاق لفظ الالحاق ههنا سهو تامل قوله
والمعلم لم يفرق بين ذلك هذا من قبيل قولهم مذبذبين بين ذلك والمعنى بين الفريقين فلا يرد
ان بين يقتضي الاشتراك فلا تدخل الا على مثنى او مجموع لان المراد بها ما يعم المثنى والمجموع صريحا او
معنى ونظيره قوله لا نفرق بين احد من رسله لان احدا يستعمل بمعنى الجمع بدليل عود ضمير الجمع اليه
في قوله فما منكم من احد عنه حاجزين وتفسيرهم اياه في قوله يا نساء النبي لستن كاحد من النساء
بمعنى جماعة من جماعات النساء وعموم جريانها في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه
اي جريان هذه الاحكام
نكرة وقعت في سياق النفي كما توهم البعض فظ كلام الفصحاء انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو
اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا
اسم في معنى الواحد لا بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى ومجموعا ومذكرا او
مؤنثا ويعم ههنا مثنى وهو ان الشارح ذكر في بحث أو من التلويح ان احدا اذا كان همزته اصلية
لا يستعمل في الايجاب اصلا وذكر في تقديم المسند اليه من المطول وفي شرح ديباجة الكشاف وفي تفسير
قوله لا نفرق بين احد منهم انه لا يستعمل في الايجاب الا مع كل ومثله قوله يزجي سحابا ثم يؤلف
بينه وتذكير ضمير السحاب وهو جمع لان الجمع الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء كشجر وسحاب و

تمامه: ففانبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول وحومل

ونخل ونبات يجوز ان يذكر ويؤنث واما قول امرئ القيس بين الدخول فحومل فحومل على ان
الفاء بمعنى الواو او على ان التقدير بين اجزاء الدخول على ان الاصمعي قال الصواب روايته بالواو
وقول الاخر بين الجحون لا القصفا فماول بين اجزاء الجحون منتهية الا القصفا ومثل هذا يأول
ما وقع في عبارات المصنفين من هذا القبيل وقال في درة الغواص في اوهام الخواص ومن اوهامهم
قولهم المال بين زيد وبين عمرو والصواب ان يقال بين زيد وعمرو كما قال الله من بين فرث
ودم وقال شرف الدين الطيبي في شرح الكشاف لا تفاوت بينهما وانما ذكر بين مع المضمر واجب مع
الظاهر جائز قوله ويلحق به نحو تجلبب قد علمت معنى الالحاق في الرباعي المجرد وينبغي ان يعلم ان
تحقق الالحاق في ملحقات تدحرج بغير التاء لانها للمطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج لا ان
الالحاق لا يكون في اول الكلمة لكن في تحقق الالحاق في تمسكن اشكال ولذا قال في شرح الهادي
انه شاذ من قبيل الغلط على توهم الميم اصلا وقيل كانهم اشتقوا من لفظ الاسم اعني المسكين كما
يشتقون من الجمل نحو بسمل وحولق وهيلل وحمدل وحيعل وحسبل وسبحل وجعلف وطلبق و
دمعز اي قال بسم الله ولا حول ولا قوة الا بالله ولا اله الا الله والحمد لله وحي على الصلوة وحسبنا
الله وسبحان الله وجعلت فداك واطال بقاك وادام عزك وهذا شبيه بباب النحت في النسب
فانهم ياخذون اسمين فينحتون منهما لفظا واحدا فينسبون اليه كقولهم حضرمي وعبقسي و
عبشمي في نسبة حضرموت وعبد القيس وعبد الشمس قال بعض اهل اللغة في مثلها انه لغة
مولدة واكثر اهل اللغة نقلها ولم يقل انها مولدة قوله وتمسكن زيادة الميم للالحاق في الاول
لم يعهد في كلامهم الا في تمسكن وتمدرع وتمندل وتمنطق اي لبس المدرعة وهو قميص صغير ضيق
الكمين او لبس الدرع ومسح بيده المنديل ولبس المنطقة قوله حرجمت الابل فاحرنجمت نبه به
على ان هذا الباب لمطاوعة فعلل وعليه ان ينبه على ان تفعلل مطاوع فعلل الا ان يقال سكوته
فيه سهو لعدم سماعه في كلامهم قوله ولا يجوز الادغام والاعلال في الملحق اي لا يجوز فيه الادغام
مطلقا ولا الاعلال في غير الاخر لانه في الاخر جائز ولا يبطل به الالحاق لكونه في محل التغيير كذا قالوا قوله

اعلام بيان ضمير المتكلم للمخاطب

تنبيه وهو مصدر من نبهته الشئ اذا اوقفته عليه او نبهت فلانا من نومه اى ايقظته وفي
الاصطلاح اشارة الى شئ غفل عنه المخاطب وقيل ما يشير الى المذكور قبله بطريق الاجمال
وقيل ما يوجد النظر الى الابحاث السابقة بعلم الابحاث الآتية وانما يستعمل فيما تعلق به
ضرب من العلم سابقا او كان في حكمه كما في البديهيات او انما يستعمل حيث لا يحتاج الى الدليل
كالبديهي وما تعلق به علم سابقا في حكمه وهو خبر مبتدا محذوف وقيل لا محل له من الاعراب
لانه بمنزلة البياض بين المسئلتين قال صاحب الغرية لو قال المص فرع بدل تنبيه لكان اولى
واحرى لان تجريد النظر الى الابحاث السابقة يستلزم معرفة المتعدي وغير المتعدي البتة و
فيه نظر قوله الفعل اما متعد اعلم ان الافعال مطلقا باعتبار المعنى على نوعين متعد ولازم
وكل منهما على قسمين متعد بالوضع الشخصي ومتعد بالوضع النوعي واللازم كذلك والشخصي
من المتعدي واللازم لا يتوقف على غير الواضع بخلاف النوعي منهما اذ هما يحتاجان الى الاسباب
الوجودية والعدمية قوله وهو الفعل الذي يتعدى من الفاعل اى يتجاوز الى المفعول به
معناه ان المتعدي ما يدل على معنى يتجاوز الذهن عن تصوره وعن تصور محل صدوره وذلك المعنى
اعني الفاعل الى المفعول به وبهذا سقط ما قيل ان المتبادر من ظ ذلك التعريف ان المتعدي ما
يدل على معنى ينتقل من الفاعل الى شئ آخر وينفك عنه كما يدل عليه انهم اذا ارادوا ان يعبروا
عن معنى التعدي والتجاوز يعبرون عنه بالانفصال عن الشئ الى آخر كما هو مصرح في بعض المواضع
ويدل عليه قولهم في صدر تعريف اللازم وعدم انفكاكه عنه وهو ليس كذلك لان الضرب مثلا في
قولنا ضرب زيد عمرا لم ينتقل من زيد الى عمرو والا لكان عمرو ضاربا وزيد غير ضارب وكذا سقط
الاعتراض بنحو ما ضربت زيدا فتأمل قوله فالتعدي الى معناه اللغوي وقد يقال ان المتعدي علم
فلا يكون المعنى ملتفتا اليه وهذا الجواب كاف لكل كلام وقع على هذا المنهاج قوله لان المتعدي
وغيره سيان سيان تثنية سي وهو كمثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو ويستغنى بتثنيته
عن الاضافة كما استغنى عنها مثل في قوله والشر بالشر عند الله مثلان واستغنوا بتثنيته عن

قيل ان كل فعل ينسب الى العضو
معين فهو متعد كضرب واما اذا
نسب الى جميع البدن فهو لازم كقام
فاحفظ هذه القاعدة فانها كالمحققة
في البحر علم حلبي الاكرماني

عن تثنية سواء فلم يقولوا سواءان في السعة قوله نحو اجتمع القوم والامير في السوق اجتماعا
لتاديب زيد والاولى في التمثيل ان يقول نحو ذهب زيد ذهابا يوم الجمعة خلفك مرافقة لك وعمرا
لان الاصل في ترتيب المفاعيل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي
بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه كذا قال الشارح في المطول
وقال القطب الفالي تقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى واختار السكاكي تاخير المفعول
المطلق عن المكان ثم المفاعيل في المشهور هي هذه الخمسة وزاد السيرافي مفعولا سادسا سماه
مفعولا منه نحو قوله تع واختار موسى قومه اى من قومه ورد عليه بانه لو صح ذلك لصح ان يقال
مفعولا عليه واليه بل لكان المفاعيل سبعة عشر واسقط الزجاج المفعول معه والمفعول له
وجعل الاول مفعولا به والثاني مصدرا وكل من المفعول به وفيه وله يكون صريحا اذا لم يكن بحرف
الجر وغير صريح اذا كان به والمفعول المطلق لا يكون الا صريحا والمفعول معه لا يكون الا غير صريح
قال الحاجبي بابا يطلق المفعول به لغير الصريح على كل مجرور بغير في واللام وقال علاء الدين البسطامي
والحق ان كل جار ومجرور فهو ظرف ومفعول به غير صريح البتة في الاصطلاح ثم الضمير في به وفيه
ومعه وله يعود الى الالف واللام لكونه بمعنى الذي فاذا لم يكونا يعود الى الموصوف المذكور او
المقدر قوله ولا يعترض بنحو ما ضربت زيدا اى لا يعترض على التعريف بنحو ما ضربت زيدا فان
ضربت متعد وليس بمتجاوز الى المفعول به لان التجاوز منفي لانا نقول وهذا الجواب غير مرضي
لانه يستلزم ان يكون الفعل كافيا في كونه متعديا وهذا الجواب غير مرضي لانه يستلزم ان يكون الفعل
في صورة النفي غير متجاوز فلهذا عقبه بجواب ثان وهو قوله وان اريد لفظ الفاعل والمفعول
اى ان اريد به نصب المفعول به كما قال بعضهم المتعدي ما نصب المفعول فهذا مدفوع بلا خفاء
لان لفظ زيدا منصوب بالمفعولية لفظا وذكر لفظ الفاعل مجرد استطراد اذ لا دخل له بهذا
المعنى ويمكن ان يقال ان الجواب الاول تسليمي والثاني منعي ولا يمكن ان يجاب بان نفي الضرب قد
تجاوز من الفاعل الى المفعول كما اجيب في تعريف الفاعل والمفعول به ان عدم الضرب مسند الى زيد وعدم

الضرب كانه واقع على زيد لان تجاوز عدم الضرب غير متصور بخلاف اسناده وايقاعه فليفهم
قوله ويسمى ايضا التسمية عندهم تطلق على تعيين اللفظ بازاء معنى بخصوصه بحيث لا
يتناول غيره وعلى اطلاق الشيء على الشيء ومنه يقال يسمى زيد انسانا اى يطلق عليه لفظ
الانسان وعلى ذكر شيء بشيء يقال سميت فلانا باسمه اذا ذكرته به والمسمى يطلق ويراد به المفهوم
الاجمالي الحاصل في الذهن عند وضع الاسم ويطلق ويراد به صدق عليه هذا المفهوم فاذا
اضيف الى الاسم يراد به الاول والاضافة بمعنى اللام واذا اضيف الى العلم يراد به الثاني
الاضافة بيانية والفرق بين المستعمل فيه والمطلق عليه ان المستعمل فيه هو ما يكون الغرض
الاصلي طلب دلالة اللفظ عليه ويقصد تفهيمه بخصوصه للمخاطب فاذا لم يكن اللفظ مفيدا
بخصوصه يجب نصب قرينة دالة عليها والمطلق عليه هو ما وقع عليه اللفظ وصار الحكم متعلقا به
بحسب الواقع من غير اشتراط تفهيمه للمخاطب وان صار مفهوما بحسب القرينة وقد يكون الاطلاق
بمعنى الحمل قوله لوقوعه على المفعول به والمراد من الوقوع هو التعلق المعنوي وهو تعلق فعل
الفاعل بشيء لا يعقل الفعل بدون تعلقه بذلك الشيء لا الامر الحسي خلافا لما قيل فان نحو قولنا
ذكرت الله وعرفت الله لا يتصور فيه الوقوع لانه يلزم ان يكون سبحانه وتعالى محلا للوقايع وانه لا
يصدق على الافعال التي ليست بواقعة على مفاعيلها حسا نحو علمت زيدا واردته وعلى نحو ما
ضربت زيدا على ان وجه التسمية والنكتة والمناسبة لا يستلزم الاطراد والانعكاس قوله
واما غير متعد قال الرجاني في شرحه اذا اردت ان تجعل المتعدي لازما فالطريق فيه ان ترده
الى باب انفعل وافتعل او افعل او تفعل او تفعلل ان كان رباعيا وفيه نظر اما اولا فلان افتعل
مشترك بين اللازم والمتعدي واما ثانيا فلانه لا يوجد الفعل المتعدي المنقول الى افعل حتى
صار بسبب نقله اليه لازما بل المنقول اليه فعل لازم بالاستقراء الا نحو الى اجح وعور الى اعور فتامل
قوله هو الحسن اى تناسب الاعضاء بحسب الخلقة قوله بل يثبت انه لم يرد به ان كل لازم
يثبت ويستمر في الفاعل ثبات الحسن واستمراره في الفاعل لان كثيرا من اللوازم متجدد الوجود بل

بل اراد ثبوت هذا اللازم المخصوص واستمراره في الفاعل وتسمية هذا القسم مطلقا باللازم
بالنظر الى انه لا يتجاوز منه الى المفعول به سواء استمر او لم يستمر قوله وعدم انفكاكه عطف
على لزومه على وجه التفسير لدفع ايهام ذلك الاستمرار في الفاعل في كل لازم ولما ذكر في القول الآتي
قوله للزومه على الفاعل كلمة على لتضمنه معنى القصر اعترض في بعض شروح الكشاف على قوله
الباء لازمة للظرفية وللجر بان الباء ليست بلازمة لهما بل ملزومة لهما لوجودهما بدونها واجاب
الشريف بان هذا من قبيل قولهم لزم فلان بيته اذا لم يفارقه ولم يوجد في غيره ومنه قولهم ام لازمة
لهمزة الاستفهام فاندفع اعتراض شراح الكافية عليها بان ام ليست بلازمة لها بل بالعكس وبعضهم
ان المراد باللزوم اعني عدم الانفكاك من قولهم لزم الدائن المديون اذا لم يفارقه اى معناه الاصطلاحي
ان عرف بامتناع الانفكاك لا باقتضاء شيء آخر فقول الشارح وعدم انفكاكه عنه اشارة الى ما ذكرنا دفعا
لما يرد على ظاهر عبارته وفي حاشية التلويح قيل اللزوم لا يكون الا كليا وقيل لزوم الكلية فيه عرف اهل
المعقول والادباء يطلقون اللزوم على الجزئي ومنه قول صاحب التلخيص لازم التقدم غالبا يعني انه
لازم لزوما جزئيا اكثريا ذكره شراحه قوله وفعل واحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا او قال
نجم الدين الرضي اعلم انه قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه تارة وتارة لازم متعد بحرف الجر وذلك
اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك و
شكرت لك والذي ارى الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام معناه من دون
اللام والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهو بلا لام متعد اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زائدة
كما في ردف لكم فالحاصل ان تعدية الفعل ان كانت بنفسها قليلة نحو اقسمت الله او مختصة بنوع
من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها فبفي نحو دخلت في الامر فهو لازم
حذف منه حرف الجر وان كانت بحرف الجر قليلة فهو متعد والحرف زائدة كما في ولا تلقوا بايديكم و
يمكن ان يقال فيما يتعدى بنفسه تارة واخرى بحرف التعدي بالحرف وهو المتعدي بنفسه نزل منزلة
اللازم للمبالغة ثم وصل بالحرف كما وصل يجرح الى عراقيبها في قول الشاعر يجرح في عراقيبها و

قال السكاكي في المفتاح فاذا انتقل انتقاله محذوًّا به حذو الافتتاح اي مقدّرًا بقدر الافتتاح مساويًا له في كونه من قلب حاضر وبه فاعل محذوًّا والضمير للانتقال لكنه يتعدى بنفسه يقال حذوت النعل بالنعل فلا حاجة الى الباء فكانه ضمّن معنى الذهاب اي مذهوبًا به مذهب الافتتاح وبهذا التضمين ورد عبارة المفصل حيث قال ان لا تحذو بها حذو وانّ وعبارة الكشاف تحذى بها حذو وكيف وقد اشتبه جماعة توجيه استعمال الباء حتى زعم بعضهم ان الضمير في به ههنا للافتتاح ان يكون الانتقال محذوًّا اي شبيهًا بالافتتاح مساويًا له وكذا الضمير في بها في عبارة المفصل راجع الى انّ وفي محذو ضمير راجع الى الابتداء ولى اللفظ وتحيّر واضح عبارة الكشاف وهي لو بنيت هذه الاسماء تحذى بها حذو كيف واين وهؤلاء وزعم آخرون انه لا وجه لاستعمال الباء سوى ان يحمل على التنزيل بل منزلة اللازم ثم التعدية بالباء على طريقة يجرح في عراقيبها ....

وصل ههنا الى الجذع بالباء في قوله وهزّي اليك بجذع النخلة ووصل اصلح لي ذريتي بفي في قوله تعـ واصلح لي في ذريتي ذكره الطيبي في شرح الكشاف والتبيان ووصل حذو الى المفعول الاول في قول الكشاف تحذى بها وفي قول المفتاح محذوًّا به بالباء ذكره الشريف وان لم يرتض به الشريف وقال انه من باب التضمين **قوله** وذلك عند تساوي الاستعمالين اي عند تساوي استعمال الفعل بدون الحرف والفعل معه وفي كون شكرت وشكرت له ونصحت ونصحت له كذلك نظر لان الجوهري قال في الصحاح في كل وهو باللام افصح ثم ان شكر لا يتعدى الا الى مفعول واحد على ما صرح به الامام المرزوقي وصاحب الاساس والصحاح والقاموس والمجمل والديوان والاقناع والمغرب فلا وجه لما جوزه الشارح والشريف في شرحيهما للمفتاح في قول الشاعر • سأشكر عمرًا ان تراخت منيتي • ايادي لم تمنن وان هي جلّت • من كون ايادي مفعولًا ثانيًا لاشكر اللهم الا ان يحمل على المسامحة بان يعتبر الحذف والايصال ويطلق المفعول مسامحة او يعتبر التضمين **قوله** مطردة يجوز الرفع على معنى مطردة زيادتها ويجوز النصب على ان يكون مفعولًا مطلقًا اي زيادة مطردة **قوله** والتعدية واللزوم بحسب المعنى قال ابن مالك في شرح التسهيل ولا يتميز المتعدي من اللازم بالمعنى والتعلق فان الفعلين قد يتحدان معنى واحدهما متعد والآخر لازم كصدقته وآمنت به ونسيته وذهلت عنه وجبته ورغبت به واردته وهممت وخفته واشفقت منه واستطعته وقدرت عليه ورجوته وطمعت فيه وتجنبته واعرضت عنه وانما يتميز بان يتصل به هاء الضمير او هاؤه او باؤه باطراد وبان يصاغ منه اسم مفعول تام باطراد نحو صدقته وجبته واردته ورجوته فهو مصدوق ومجبوب ومراد ومرجو وبهذا علم ان قال متعد لاطراد نحو قلته فهو مقول ولو قصد بهذه الافعال من ذهلت ورغبت وطمعت واعرضت لم يستغن عن الحرف كقولك ذهلت عنه ورغبت فيه واعرضت عنه فهو مذهول عنه ومرغوب فيه ومطموع فيه ومعرض عنه فلا يتأتى لك صوغ المفعول تامًّا بل بافضاء اي متعديًا الى حرف الجر فيعلم بذلك لزومه وقال الرضي اذا كان علم بمعنى عرف لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقًا من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت و

وعرفت ان زيدًا قائم واحد الا ان عرف لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما علم لا للفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اعتبار العرب فانهم قد يخصّون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر وقال الطيبي في شرح الكشاف والاختلاف في الآت التعدي او في عدد المفاعيل لا يوجب اختلاف المعنى فالفعل الواحد يعدونه تارة ويقصرونه اخرى ويجعلون الافعال مترادفة وان اختلف متعلقاتها ويجعلون علم وان تعدى الى مفعولين مرادفًا لعرف المتعدي الى واحد وذكر صاحب الكشاف في تفسير سورة يوسف ومن دأبهم حمل النظير على النظير وحمل النقيض على النقيض كالاعتماد كما يتعدى بعلى يتعدى بالباء لان وثق يتعدى به وهو نظيره فلا حاجة الى تضمين معنى الوثوق كما قال الشريف في قول المفتاح لقلة الاعتماد بالقرائن وكالزيادة كما يتعدى بعلى يتعدى بعن لان نقص يتعدى به وهو ضده ذكره ابن كمال باشا في الصحاح ليكن عملك بحسب ذلك اي على قدره وعدده وكلمة حسب اذا كان مجرورًا بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والآخرى ساكنة وربما يسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول **قوله** وتعديته الخ قوله وبالهمزة اعلم انهم بلغوا اسباب التعدية الى احد عشر الثلثة التي ذكرت وسين استفعل مع ما زيد عليه من التاء والهمزة نحو خرج الشيء واستخرجته والف المفاعلة نحو جلس زيد وجالسته والسادس ان يضمن الفعل معنى فعل آخر متعد كتضمينهم رحب معنى وسع وطلع معنى بلغ وفرح بمعنى خاف وسفه معنى امتهن او اهلك حيث قالوا فرقت زيدًا وسفه نفسه والسابع صوغه على فعلت بالفتح وافعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت زيدًا بالفتح اي غلبته في الكرم والثامن اسقاط الهمزة كالت الرجل وكببته انا وانزحت البئر ونزحتها انا والتاسع البناء على افعول مرادًا به المبالغة كحليا الشيء واحلولبته والعاشر تكرير اللام كما قيل صغر خده وصعررته والحادي عشر اسقاط الجار توسعًا نحو قوله تعـ ولكن لا تواعدوهن سرًّا اي على سر اي نكاح واعجلتم امر ربكم اي عن امره واقعدوا لهم كل مرصد اي عليه وقول الزجاج انه ظرف ورده الفارسي بانه يختص بالمكان الذي يرصد فيه فليس مبهمًا وقوله كما عسل الطريق الثعلب اي في الطريق وقول ابن الطراوة انه ظرف مردود ايضًا بانه

غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضوع متنازع فيه بل هو
اسم لما هو مستطرق ذكره في المغني وليس المراد ان هذه باعتبار نفسها توجب ان تكون الفعل متعديا بل
لا بد من اعتبار معنى التصيير بها لانها تكون للتصيير وغيره والتي للتصيير هي التي تكون للتعدية فسقط
ما قيل ان بتضعيف العين وبالهمزة يصير الفعل متعديا اذا لم يكن بمعنى صار فالتقييد لازم قال ابن
هشام في المغني النقل بالتضعيف سماعي في القاصر وفي المتعدي الى واحد نحو علمته الحساب و
فهمته المسئلة ولم يسمع في المتعدي الى اثنين وزعم الحريري انه يجوز في المتعدي الى اثنين ان
ينقل بالتضعيف الى ثلثة ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا وقيل
قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد والنقل بالهمزة قيل كله سماعي وقيل في القاصر والمتعدي
الى واحد والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه **قوله** بتضعيف العين
فتح تضعيف العين بالنقل الى باب التفعيل لان التضعيف في تفعل ليس من اسباب التعدية بنقله
الى باب الافعال فتح الهمزة به لان في غير هذا الباب ليست من اسباب التعدية **قوله** وتعديه
بحرف الجر الحروف التي يتعدى بها الفعل سبعة الباء وهي اصل في تعدية جميع الافعال اللازمة
واللام وفي ومن وعن والى وعلى وهذه السبعة تسمع ولا يقاس كذا في زبدة التعريف **قوله**
ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع اي اذا قصد بها التعدية
التي عند الصرفيين وهي تغيير الفعل واحداث معنى الجعل والتصيير نحو ذهبت بزيد فان معناه
جعلته ذاهبا وصيرته ذا ذهاب لا التعدية التي عند النحاة وهي ايصال معاني الافعال الى
الاسماء اما اذا لم يقصد فلا تغيير نحو مررت به فان معناه مع الباء كمعناه لا معها وذلك لان
معنى مررت بزيد مررت بمكان يقرب منه زيد على ما صرح به ومرورك لم يتجاوز الى غيرك كما
تجاوز الذهاب في ذهبت بزيد ولان الباء فيه ليست بمعنى مع كما هو مذهب المبرد ولا بمعنى الهمزة
كما هو مذهب سيبويه فلا تكون للتعدية ينبغي ان تكون بمعنى مع او بمعنى الهمزة على المذهبين نعم
يقال لمثل هذا انه متعد بحرف الجر لكن لا يقع عليه اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هو

هو لازم ولا خلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول
بحرف الجر فان قيل اذا اختص الباء بالتغيير مع قصد التعدية العرفية لا يصح هذه التعدية
بغيرها من الحروف فلا يصح ما نقل قبيل هذا من زبدة التصريف قلنا يمكن ان يكون المراد من التعدية
هناك التعدية النحوية لكن جميع حروف الجر مشتركة في هذه التعدية كما صرح به السيد عبد الله
في شرح اللب **قوله** نحو ذهبت بزيد اورد مثالين لان الاول من الثلاثي والثاني من المزيد فيه
قوله مصاحبة الفاعل اي في الاتصاف بالحدث يعني ان معنى ذهبت بزيد اذهبته وذهبت
معه اعترض عليه بقوله تعالى ذهب الله بسمعهم حيث لا يتصور فيه المصاحبة واجيب بان له
ان يقول المصاحبة محمولة على الامكان **قوله** قال سيبويه الباء في مثله كالهمزة فرق صاحب
(فيما يمكن ذلك والا فلا يكون لذلك)
الكشاف بين ذهبت به واذهبته بان الباء فيه معنى الاستصحاب والاستمساك وقال الطيبي
ذهب الى هذا الفرق المبرد وذكر الحريري في درة الغواص وقال صاحب المثل السائر كل من ذهب
بشيء فقد اذهبه وليس كل من اذهب شيئا ذهب به لان ذهب به يفهم منه انه استصحبه و
امسكه عن الرجوع الى الحالة الاولى وليس كذلك اذهبه وقال صاحب الفلك الدائر وفيه نظر
لان كلا اللفظين يدلان على معنى واحد وهو التعدية فالمعنى عند التعدية بالباء كالمعنى عند
التعدية بالهمزة والجواب ان اللفظين وان اشتركا في التعدية لكنهما غير مشتركين في تادية معنى
واحد والنزاع ليس الا فيه لان الهمزة هنا للازالة والباء للمصاحبة وصاحب المثل لا ينظر
الا الى الفرق بينهما واستعمال كل في مقامه لا الى التعدية نفسها فان البحث عنها وظيفة النحو **قوله**
ولا حصر لتعدية حرف الجر اي لا حصر لحرف الجر عند تعديته فعلا واحدا على واحد بحذف المحصور
عليه او لا حصر بحرف الجر عند تعديته فعلا على واحد بحذف على في المحصور عليه والاظهر ان
يقول ولا حصر لحرف الجر عند التعدية على واحد تامل **قوله** حروف كثيرة وصف الجمع بالكثيرة للتاكيد
لنفي المجاز لانه قد يذكر الجمع ويراد به الواحد مجازا كقوله تعالى يا ايها الرسل كلوا من الطيبات انما خاطب
النبي عليه السلام وقول صاحب الهداية في الديباجة رسلا وانبياء حيث اراد محمدا عليه السلام

دمن الاولى في هذه الاية لابتداء الغاية وكذا الثانية ومن ثمرة في موضع الحال ورزقا مفعول ثان بمعنى مرزوق واصل الكلام ومعناه كل حين اوتوا رزقا من الجنات مبتداء من الثمرة قيد الرزق بكونه من الجنات ثم القيد بكونه مبتدا من اى ثمرة من ثمارها فصاحب الحال الاولى رزقا وصاحب الحال الثانية ضميره المستكن في الحال الاولى ويجوز ان يكون الثانية للتبعيض اى كلما رزقوا من تلك الجنات بعض الثمرات على انه مفعول ثان ورزقا حال او نصب على المصدر وليس المراد من الثمرة الثمرة الواحدة بالشخص وانما المراد النوع الواحد من انواع الثمار يقال فلان ادركت ثمرة بستانه والمراد الجنس ويجوز ان يكون بيانا كما تقول رايت منك اسدا اى انت اسد

دعلى هذا الوجه يصح ان يراد بالثمرة النوع والجنات الواحدة تغلر من تيم العاضل ابن كمال باشا

لكن جمعه تعظيما له واجلالا لقدره صرح به اكمل الدين وهذا اى تاكيد الكلام بما يقطع احتمال المجازيسمى في الاصول بيان التقرير فلا وجه لما ذكره صاحب العناية في اول البيع من ان يحتاج الى القرينة المجاز لا دفع المجاز ولم يقل بالتاء اما لان الفعيل والفعول يستوى فيهما المذكر و المونث والواحد والجمع كما قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير وقال الله تعالى انا رسول رب العالمين وقال الشاعر ان العواذل ليس لى بامير يريد اللوام ذكره الطيبى والجوهرى او لانه على صيغة المصدر كالصهيل والنهيق والصليل والنزير ذكره الزمخشرى في الكشاف والشريف في شرح المفتاح وعلاء الدين البسطامى في شرح الهداية او لانه صفة لمقدر لفظه مفرد مذكر ومعناه جمع كجمع و حزب او للصيرورة في عداد الاسماء ذكره السعد والشريف في شرح الكشاف او لتاويل الموصوف بالمذكر كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى وبث منهما رجالا كثيرا ذكر كثيرا التاويل رجالا بالجمع اى جمعا كثيرا اولان الصفة انما تتبع موصوفها في التانيث اذا كان فعلا له اما اذا كانت بسببه فلا ذكره في شرح المنظومة لكن يخدشه التزامهم المشاكلة اللفظية بين الصفة والموصوف فتامل **قوله** اذا كان بمعنى واحد قالوا لا يجوز تعلق حرفى جر بمعنى واحد بفعل واحد حيث لا يصح الابدال بلا اتباع اى من غير عطف ولهذا ذهب صاحب الكشاف في قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا ان الظرفين لم يتعلقا بفعل واحد بل تعلق الاول بالمطلق والثانى بالمقيد كما قالوا في اكلت من بستانك من العنب اى الاكل المبتدا من البستان ابتداء من العنب نعم ينبغى ان يحترز مهما امكن عن بشاعة التكرار الظاهرى ولهذا قال في حواشى التلويح • النوع شاع في عرف المتشرعة بالاحكام الفقهية • بدل في الاحكام وان كان بمعناه وفي المفتاح • من عبارة التعريض بلفظ القتل والظلم على الناس • بدل بالناس وان كانت الباء الاولى للاستعانة والثانية صلة للفعل حيث يقال عرض بكذا **قوله** ولا يتعدى كل فعل بالهمزة ولهذا رد على الاخفش في قياس اظن واحسب و اخال وازعم على اعلم وارى ذكره الرضى في شرح الشافية **قوله** فان النقل الى المجرد الى بعض ابواب المنشعبة موكول الى السماع يشير الى ان النقل الى بعضها ليس كذلك كما قيل ان باب الاستفعال والمفاعلة عند

عنه بناء المغالبة وما هو من الالوان والعيوب نقله الى افعل والى افعال قياسى اوتى به بالبعض لجميع والكل اما المجيئه بمعنى الجميع على ما صرح به في التاج الوهاج وبمعنى الكل على ما صرح به في شرح اللباب حيث قال وبعض قد يجئ بمعنى كل واليه ذهب جماعة من النقات في قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذى يعدكم واما لكون الاضافة للاستغراق او لفظ البعض صلة اى زائدة كما ذهب اليه بعض اهل التفسير في هذه الاية ذكره في شرح اللباب قال الرضى في شرح الشافية وليست هذه الزيادات قياسا مطردا الا بل يحتاج في كل باب الى سماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله في المعنى المعين **قوله** ولا ذهبت خالدا بكم اى مقتضى القياس الاقتصار على خالد على ما هو في بعض النسخ **قوله** كذا قال بعض المحققين وهو نجم الدين الرضى في شرح الكافية **قوله** والحق انه لا ابداه الظاهر انه اعتراض على قول بعض المحققين ولا يغير شئ من حروف الجر اه وكان الشارح فهم من قوله في بعض المواضع ان الباء اذا كانت للتعدية تارة تغير معنى الفعل وتارة لم تغير فاعترض عليه بانه لا بد في التعدى الذى يبحث عنه الصرفيون من تغيير معناه اه والظن ان مراد ذلك البعض انه لا يغير شئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع اى اذا كانت للتعدية بخلاف ما اذا لم يكن للتعدية نحو مررت بزيد فلا يغير كما قررناه من قبل لا ان عدم تغييرها عند كونها للتعدية وعلى هذا لا يرد الاعتراض ثم لفظ الحق يكون مصدرا واسم فاعل وصفة مشبهة فعلى الاول يطلق على الوجود في الاعيان مطلقا وعلى الوجود الدائم وعلى مطابقة الحكم وما يشتمل على الحكم للواقع ومطابقة الواقع له وعلى الى والثالث يطلق على الواجب الوجود لذاته وعلى كل موجود خارجى وعلى الحكم المطابق للواقع وعلى الاقوال والعقائد والاديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على الحكم المذكور ويقابله على الوجهين الاخيرين الباطل وعلى الوجه الاول البطلان وقال القاضى الحق الثابت الذى لا يسوغ انكاره يعم الاعيان الثابتة والافعال الصائبة والاقوال الصادقة وقال الطيبى ويستعمل بمعنى الواجب واللازم والجدير والطيب والملك **قوله** لما مر يقال مر عليه وبه مرا اى اجتاز كذا قال الجوهرى ثم قال ومر يمر مرا ومرورا ذهب وذهب عليه انه فرق بين المرور والذهاب فان الى لا ينتظم لحى بخلاف

معطوف على مطابقة الحكم منهم

الاول الا ان يقال كتب اللغة مشحونة بتفسير الالفاظ بالاخص والاعم قوله بخلاف مررت به
وقد مر وجه خلافه آنفا فتذكر قوله نعم يصح ان يقال في كل جار ومجرور اه وح يصح ان يقال في مررت بزيد
ان مررت متعد الى المفعول لكن لا باعتبار هذا المتعدي الذي نحن فيه لان المتعدي الذي نحن فيه
ينبغي ان يتعدى الفعل من الفاعل الى المفعول اي يصدر من الفاعل ويتجاوز الى المفعول به وهذا منتف
في مررت بزيد بل التعدي الذي وجد فيه كون عمله متعديا من الفاعل الى المفعول مع الواسطة وهذا
غير مبحوث عنه واعلم ان الفعل الواحد يتعدى بعدة حروف على قدر المعنى المراد منه قال بعضهم كان
الى ممكنة فيه وحروف الجر نظمها فاذا اردت ان تبين ابتداء الغاية قلت خرجت من الدار وان
اردت ان تبين حاله قلت خرجت على الدابة وان اردت المجاوزة قلت خرجت عن الدار وان اردت
المصاحبة قلت خرجت بسلاحي قوله على ان في قوله ولا يغير شيئا من حروف الجر اه نظر لان المتعدي
الذي يبحث عنه لا بد فيه من تغييرات لحرف معناه اي حرف كان لان التعدية بحسب المعنى قوله فصل
ذكر الاندلسي في المحصل ان الفصل هو الحجز بين الشيئين ومنه فصل الربيع لانه يحجز بين الشتاء و
الصيف فكان ينبغي ان يوصل بين فيقال فصل بين كذا وكذا الا ان المصنفين يجرونه مجرى
الباب فيصلونه بفي فيقولون فصل في كذا كما يقولون باب في كذا وهو خبر مبتدا محذوف وفي امثلة
بدل من فصل او مبتدا ما خص بالتنوين لكونه للوحدة نص عليه الشارح في المطول حيث قال ادخال
التنوين في الاثبات سور الجزئية او بالصفة المقدرة اي فصل عظيم ايجائه على ما قبل اولما جوزه
المتقدمون من تنكير المبتدا بناء على حصول الفائدة كما صرح الشارح في المطول حيث قال والحق ما
ذكره ابن الدهان من جواز تنكير المبتدا اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على
الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة خبره في امثلة ولو لم يوصل بفي جاز ان يضاف
الى ما بعده وح اما خبر مبتدا محذوف او مبتدا خبره محذوف او ما بعده ان صلح وان لا ايضا فحح
اما خبر مبتدا محذوف او مبتدا خبره محذوف او بناء على الوقف قوله لان الزمان الماضي قبل الزمان
المستقبل والحال قد يعترض فيقال ان كلمة قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه او

قوله باب يجوز فيه وفي نظائره اوجه
ثلاثة احدها رفع مع التنوين والثاني رفع بلا
تنوين على الاضافة وعلى التقديرين هو خبر
مبتداء محذوف اي هذا باب والثالث
باب على سبيل التعداد للابواب بصورة
الوقف فلا اعراب له كذا في شرح صحيح البخاري

او يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وهكذا يرد في امثال قولهم تقدم الزمان الماضي وسابق
الزمان المستقبل والجواب انها مناقشة واهية لان اهل اللغة يفهم من تلك العبارات ما هو المقصود بها
ولا يخطر ببالهم شيء مما ذكر واما التدقيق فيها فيستفاد من علومهم الاخر يلاحظ فيها جانب المعنى
دون القواعد اللفظية المبنية على الظواهر كذا في حاشية المطول وقد لو قرئ لفظ قبل بضم اللام
لم يرد انه ظرف زمان فيلزم اما كون الشيء ظرفا لنفسه او ثبوت زمان آخر للزمان ورد عليه بان
هذا انما يتم لو لم يكن قبل لازم الظرفية وقد ذكر الرضي في بحث المفعول فيه ان قبل وبعد من الظروف
الغير المتصرفة وهي والظروف اللازمة للظرفية بمعنى واحد وهو ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في
او مجرورا بفي وقال الرضي ومن الداخلة على الظروف الغير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئتك من قبلك
ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وفيه نظر وقال الشارح في شرح المفتاح وهذا تدقيق فلسفي لا
ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان
كل زمان من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض وقال الشريف في شرح المفتاح هذه تدقيقات
تنبيهية يفهم منها اهل اللغة ما هو المقصود بعباراتها فلا يتجه شيء مما ذكر ثم قال على انه قد يقال التغاير
الاعتباري يصحح الظرفية في الجملة ثم قال وقد تبين في علوم اخر يلاحظ فيها جانب المعنى فقط ان تقدم
اجزاء الزمان بعضها على بعض بذواتها لا بازمنة اخرى بخلاف الزمانيات قوله واشتق معطوف على
حصل في قوله ما حصل هو والضمير في منه يعود الى ما في قوله ما حصل هو عبارة عن الماضي وهو في
قوله هو منه يعود الى ما حصل بالزيادة وهو عبارة عن المستقبل قيل في قوله واشتق نظر لان المضارع
لو كان مشتقا منه لوجب ان يدل على اكثر مما دل عليه الماضي لكنه ليس كذلك والجواب ان المراد من الاشتقاق
ههنا الاشتقاق اللغوي والاشتقاق في الاصطلاحي قوله اما الماضي ويسمى غابرا ايضا لانه من الغبور
وهو من المصادر الاضداد يطلق على الماضي والمضارع قوله فان قيل هذا الحد غير جامع اي غير مطرد
والاطراد التلازم في الثبوت اي كلما صدق الحد صدق المحدود وغير مانع اي غير منعكس والانعكاس
التلازم في الانتفاء اي كلما انتفى الحد انتفى المحدود وقد يعترض عليه بنحو خلق الله الزمان لان

خلق في هنا لا يدل على الزمان والا لاحتاج الزمان الى الزمان وهو محال واجابوا عنه بان قالوا
انا لا نعقل فعلا الا في زمان فقلنا خلق الله الزمان فنزلناه منزلة ما هو في الزمان واجريناه مجرى
ما نعقل وان كان في الحقيقة في غير زمان قوله وان اريد المطلق اى الماضي مطلقا اعم من ان يكون
جامدا وغيره قوله وكذا الكلام في صيغ العقود يعني ان صيغ العقود في الاصل اخبارات عن
الماضي نقلها وضعها الشارع للانشاء في الحال ولكن لوحظ فيها جهة الاخبارية اللغوية كالقاب
هي اعلام حقيقة لكن ربما يعتبر فيها المعنى الوضعي بالنظر الى الاصل ولهذا اختص بها الالفاظ التي
هي اخبارات عن الماضي تستدعي سبق المخبر به ليكون الكلام صحيحا حكمة وعقلا فصار الوجود حقا
لما يقتضي الحكمة وبما قررنا اندفع ما اورده الشارح على التوضيح في الانظار الاربعة قوله ولو قال اى
لو اقتصر على قوله ما كان اول متحرك منه قوله لان المراد بها التقسيم على ما ذهب اليه ابن مالك في منظومته
وفي شرح الكبرى ثم عدل عن ذلك في التسهيل وشرحه فقال او ناتي للتنويع المجرد من الشك والابهام
والتخيير ثم قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود وليس مجي الواو في
التقسيم اجود يقتضي ان او لا تاتي له وغيره عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل قوله لم يفصح الابتدا
بان كل علة لتحرك اول المتحرك في مثل نصر وقوله لئلا يلزم التقاء الساكنين لتحرك اول المتحرك في مثل
افتعل وقوله وكون الفتح اخف علة لتحرك اول المتحرك فيهما بالفتح قوله سواء كان مبنيا سواء اسم بمعنى
الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو هنا خبر و
الفعل بعده اعني كان في تاويل المصدر مبتدا كما صرح بمثله الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم
ام لم تنذرهم لا يؤمنون والتقدير كونه مبنيا للفاعل وكونه مبنيا للمفعول سيان وسواء لا يثنى
ولا يجمع على الصحيح ذكره حسن الفناري وفي الصحاح يقال هما في هذا الامر سواء وان شئت سواءان
وهم سواء للجمع واسواء وسواسية مثل ثمانية على غير قياس وذكر في بعض شروح الهداية ان سواسية
لا يستعمل الا في الشر والجملة اما استئناف او حال بلا واو او اعتراض وبقي هنا شيئ وهو ان او
لاحد المتعدد والتسوية انما يكون بين المتعدد ولا بين احده وصاحب المغني خطا الفقهاء في

في قولهم سواء كان كذا او كذا والجوهري في قوله سواء على قمت او قعدت ثم قال والصواب العطف
بام لان او لاحد المتعدد فالصواب الواو بدل ام واو بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو غير معهود وقد
اشار الرضي الى تصحيح التركيب وابقاء ام واو على معناهما حاصله ان سواء في مثله خبر مبتدا محذوف
اى الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمزة بعد سواء صريحا
كما في مثالنا او الهمزة وام تجردتا عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بعلاقة ان ان والهمزة
تستعملان فيما يتعين حصوله عند المتكلم واو وام لاحد المتعدد والتقدير مثلا ان كان مبنيا للفاعل
او المفعول فالامران سواء والشبهة انما ترد اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدا قوله
والكل قد يراد ايضاحه اعلم ان التمثيل انما يصار اليه لرفع الحجاب عن المعنى الممثل له وابرازه في صورة
المشاهد ليساعد فيه الوهم العقل ويصالحه عليه لان المعنى الصرف انما يدركه العقل مع منازعة من
الوهم لان من طبع الوهم الميل الى المحسوس وحب المحاكاة ولذلك شاعت الامثال قوله كما
تقدم اى في اول الكتاب في شرح قوله ثم الفعل اما ثلاثي واما رباعي بقوله ولكونه اثقل من الاسم لدلالته
على الحدث والزمان والفاعل قوله وقد يحذف الواو في الندرة كقوله فلو ان الاطباء الخ وتمامه
وكان مع الاطباء الشفاء الخ المعنى ظ والاستشهاد انه حذف ضمير الجمع من كان الاولى وبقي النون مضموما
اجتزاء بالضمة دليلا على الواو والاصل فلو ان الاطباء كانوا حولي وبروي وكان مع الاطباء
الأُساة والأُساة جمع آس مثل رام ورماة وهو الطبيب اعلم انه يجوز في الشعر وما اشبهه من
الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام الغير المسجوع من رد فرع الى الاصل او تشبيه غير جائز بجائز اضطر
الى ذلك او لا يضطر لانه موضع قد الفت فيه الضرائر وانواعها منحصرة في الزيادة والنقصان والتقديم
والتاخير والبدل والحذف على غير القياس في احد عشر حرفا الهمزة والالف والواو والياء والنون
والحاء والخاء والهاء والفاء والطاء ذكره ابن عصفور في المقرب قوله لان الميم شفوية قال
الجاربردي ثم قال لام شفه هاء وهو المختار لقولهم شفيهة وشفاه ورجل شفاهي بالضم اى عظيم
الشفة ومن قال شفهية ومن قال لامها واو لقولهم في الجمع شفوات ورجل اشفى اذا كان لا تنضم شفتاه

قال شفوية قوله وهذه مناسبات قالوا ما ذكره الصرفيون من التعليلات بيان مناسبات وهي من
قبيل حل المنظوم لا قياس نحوي والا فاصل الدليل هو الاستعمال صرح به في ايضاح المفصل و
غيره فلا يرد عليهم ان هذا قياس في اللغة قوله لا غير حكى صاحب القاموس عن المبرد ان
الحذف انما يستعمل اذا كان الا وغير بعد ليس ولو كان مكانهما غيرها من الفاظ الجحود لم يجز الحذف ولا
يتجاوز مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام في مغني اللبيب وحكم بان قولهم لا غير لحن والمختار
انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارحو الكلام وفي المفصل حكاية لا غير و
ليس غير واستشهد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل على جوازه بشعر وهو ثقة لا يتهم
الا بشاعر عربي قوله فالفهم الذكي قال الجوهري الذكاء بالمد حدة القلب وقال ابن كمال باشا
في شرح المفتاح الذكاء في الاصل التوقد ومعناه اللغوي المجازي سرعة الانتقال من المبادي
الى المطالب وقال الشارح في المطول الذكاء شدة قوة النفس معدة لاكتساب الآراء هذا
بحسب اللغة وفي الاصطلاح قد يستعمل في الفطانة يقال رجل ذكي وفلان من الاذكياء يريدون
به المبالغة في فطانته فاندفع ما قاله من ان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لانه مقابله ويسمى
تلك القوة الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير فطنة وقيل الفطنة والفطانة
التنبه لشيء قصد تعريفه وقد يستعمل كثيرا في الرموز والاشارات وفي الاساس ومن المجاز هو من
اهل الذهن وهو القوة في العقل والحكمة وقد ذهن ذهنا فطن وهذا تنصيص على ان
الفطنة ليست معنى لغويا للذهن كما قال الشارح في شرح المفتاح حيث قال ومعناه في اللغة
الفطنة اي الفهم والحفظ ثم انه لم يصب في زيادة قوله والحفظ لانه غير معتبر في مفهوم الفطنة
وفي حاشية شرح المطالع لعلاء الدين الترجمة على القوة المدركة للاشياء وهذه القوة تسمى ذهنا
وجودتها اعني تهيؤها لتصور ما يرد عليها فطنة وذكر في شرح المفتاح الذهن قوة للنفس على اكتساب
العلوم ويطلق على النفس الحاصلة فيها تلك القوة وذكر الامام في شرح الاشارات ان استعداد
النفس الى اكتساب العلوم يسمى ذهنا وجودة ذلك الاستعداد تسمى ذكاء قوله فالفهم الذكي اما على

على ارادة الفاهم من الفهم او على المجاز العقلي قوله اي الهمزات اعلم ان الهمزات التي في اول الكلمة
نوعان همزات قطع وهمزات وصل وتطلق عليها الفات وصل والفات قطع اما حقيقة بالاشتراك
على ما قيل واما مجازا لكونها على صورتها في بعض المواضع او لكونهما متحدين ذاتا والاختلاف انما
هو بالعارض ولذلك شبهوهما بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحركت صار ريحا والريح اذا
سكنت صارت هواء وكذا الالف اذا تحركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت
الفا قوله قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة
وبهذا المعنى حكم الفقهاء زاد الله لهم رفعة بان الحروف ثمانية وعشرون ولا ينطق بهم خلاف هذا
فانه لا يذهب عليهم الخفايا فما ظنك بالجلايا قوله لانها لا تسقط في الدرج فينقطع بالتلفظ
بها ما قبلها عما بعدها تقول نصر احمد فهمزة احمد لما ثبتت حجزت بين الراء والحاء فقطعت احديهما
عن الاخرى ولهذا سميت همزة قطع او لقطعه عن السقوط قوله يعني اه اشارة الى ان قول المصنف ولا
يعتبر حركات الالفات جواب سوال مقدر وتقديره انتم قلتم ان المبني للفاعل ما كان اول المتحرك
منه مفتوحا وهذا لا يصح في مثل افتعل لان اوله همزة وصل وهي مكسورة فاجاب بقوله ولا
يعتبر حركات الالفات في الاوائل قوله وتسقط في الدرج اه فاثباتها في الوصل لحن الا في الضرورة
كقولهم • كل سر جاوز الاثنين شاع • كل علم ليس في القرطاس ضاع • ذهب ابن مالك الى ان
الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه وهو مذهب الكوفيين اشار اليه السيوطي عليه رحمة الله
في بحث المنادى ورده الدماميني في شرح مغني اللبيب بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة دائما
او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب
مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر
سواء كان للشاعر عنه مندوحة ام لا قوله على سبيل الاستطراد وهو ان يكون المتكلم في صدد فن من الكلام
فيسنح له فن آخر يناسبه خارج عما هو بصدده كما اذا كنت في وصف زيد بانه رجل شانه كذا وكذا ثم سنح لك حديث من
شاعر فتقول وعلى ذم عمرو فانه رجل من شانه كيت وكيت ثم ترجع الى كلامك الاول قوله قبل الخارجي وهو المنسوب

بكل علم ليس في القرطاس ضاع •
بكل سر جاوز الاثنين شاع •
اقول والمعنى كل سر جاوز وزعم بعض الآخرين
ضمير هذا ويمكن ان يقال المراد من الاثنين الشفتان
فح يكون المعنى جاوز الاثنين سواء سمع واحد
ام لا لانه قبل ويحتمل ان اذن ويمكن ان
يدقق في الملك ويقال المراد من الاثنين القلب
والاذن تبعي السنة الذي بالغ في القلب الى
الاذن ينبع ونطق ونوبش فعلى الاول لا
يحتاج الى ثالث وعلى الثاني الكلام لابد منه وعلى
الثالث لا يلزم الثالث كالاول ما فهم
وتفكر فانه بحث غريب وتدقيق لطيف
لمولانا خسرو رحمه الله

لا فئة خارجة على علي رضي الله عنه قريب من اثني عشر والف رجل من عسكره زاعمين ان عليا
كرم الله وجهه كفر حين ترك حكم الله واخذ بحكم الحكمين ابي موسى الاشعري من جانب علي رضي الله عنه
وعمرو بن العاص من جانب معاوية فهؤلاء هم الخوارج الذين تفرقوا في البلاد وزعموا ان من
اذنب ذنبا فقد كفر وهم خمس عشرة فرقة ويقال لهم ايضا محكمة لانكارهم الحكمين المذكورين و
كقولهم لا حكم الا الله لا ما حكم الحكمان وحرورية لنزولهم بحروراء وهو موضع وشراة لقولهم
شرينا انفسنا في الله اي بعنا بثواب الله ومارقة لمروقهم من الدين واكثر ما يكون الخوارج بالجزيرة
وعمان والموصل وحضرموت ونواحي المغرب والذين صنف لهم الكتب عبدالله بن زيد ومحمد بن
حرب ويحيى بن كامل وسعيد بن هارون ويجوز ان يكون اليا للمبالغة كالدواري والاحمري
والاوحدي قوله او لغير ذلك كالاقتصار والايجاز في الكلام بحذف الفاعل واقامة المفعول
مقامه وعلم المخاطب بالفاعل فيكون في تركه تعويلا على شهادة العقل وفي ذكره تعويل على شهادة
اللفظ فيترك اعتمادا احالة على شهادة العقل لان شهادة العقل راجحة على شهادة اللفظ واشاعة
الفاعل بفعله بحيث لا يتصور صدور الفعل الا عنه لا عن غيره فيترك ذكره احالة على حكم العقل وابهام الفاعل
بتركه خوفا على الفاعل او خوفا منه باسناد اليه وضيق المقام عن اطالة الكلام بضجرة وسامة
او فوت فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك واختبار المخاطب وتيسر
الانكار لدى الحاجة ووقوع النظم كقوله • وما المال والاهلون الا ودائع • ولا بد يوما ان ترد الودائع •
فانه اقام المفعول وهو الودائع مقام الفاعل ليكون موافقا في الاعراب لما في المصراع الاول وكقولهم
من طابت سريرته حمدت سيرته قوله وينتقض بالمبني للفاعل عند من يجوز حذف الفاعل وهو
الكسائي فيما اذا تنازع الفعلان اقتضى الاول الفاعل والثاني المفعول واعملت الاول والاخفش
في غيره وقد يقال معنى قوله لم يسم فاعله بعد بنائه للمفعول فلا ينتقض بنحو ضربني وضربت زيدا على قول
الكسائي ونحو اسمع بهم وابصر عند من جعل المجرور فاعلا وحذفه من ابصر لانه لا يتغير صيغته ولا يكون
مبنية للمفعول قوله وكذا قياس كل ما كان اوله همزة وصل اعلم ان همزة الوصل همزة ابن وابنم

وابنة وامرأ وامرأة واثنين واثنتين واسم واست وايم وايمن الله وهمزة الماضي والمصدر
والامر للخماسية والسداسية وهمزة امر الحاضر من الثلاثي والهمزة المتصلة بلام التعريف وما عدا ذلك
همزة قطع فقول الزمخشري في الكشاف الاسماء العشرة وفي مفصله احد عشر لعدم اعتداده بابنم
لانه منقوص ابن وابابنم لانه مزيد ابن والاول اولى لان المنقوص قد يوزن بوزن اصله فيقال
ابم افعل كابن فكانه هو بخلاف المزيد اذ لا يوزن ابنم بوزن ابن اصلا قال ابو طاهر النحوي الابن
اذا وقع صفة بين علمين مفردين او لقبين او كنيتين وهو غير مثنى ولا مؤنث ولا مصروفات
تنوين الموصوف يحذف من الخط واللفظ وكذا الف ابن واذا نسب الابن الى لقب قد غلب على
اسم ابيه وصناعة مشهورة قد عرف بها كقولك جاءني زيد بن القاضي ومحمد بن الامير حذفت الالف
لان ذلك يقوم مقام اسم الاب ويكتب هذه هند ابنة فلان بالالف والهاء واذا اسقطت الالف
كتب هذه هند بنت فلان بالتاء واذا وقع اول سطر مع وجود شرط حذف الفه كتب بالالف لانه
حل محل ما يبدأ به غالبا لان القاري ينتهي الى آخر السطر ثم يبتدئ باول السطر بعده فكرهوا
ان يكتبوه على غير ما يوجبه النطق به غالبا كذا في كشف المحتاج شرح المنهاج وقيل بثبوت تنوين
ما قبل الابن في اللفظ والف ابن في الخط متلازمان وكذا حذفهما وعند سيبويه حذف وتنوين موصوف
ابن وابنة بحصول اربعة اشيا كثرة الاستعمال والتقاء الساكنين وكونه صفة ووقوعه بين
العلمين فان اختل واحد من هذه ثبت التنوين لفظا والالف خطا قوله وبناء المفعول منها لا
يكاد يوجد فيه بحث لان قوله لانها من اللوازم لا يصلح علة لعدم بناء هذه الافعال للمفعول وحال
تعريف الشارح ان المبني للمفعول ما حذف فاعله واسند الى المفعول به وهذه الافعال لازمة لا يوجد
لها مفاعيل بها فلا يمكن بناؤها للمفعول وتحقيق البحث ان المبني للمفعول ما حذف فاعله واسند
الى المفعول سواء كان به او فيه مكانا او زمانا او مطلقا فكيف يتصور ان يقال ان اللازم لا يوجد
منه بناء المفعول كما قال الشارح وغيره ولم لا يجوز ان يسند الى غير المفعول به كما ذكرنا قوله ابدا
في المختصر الابد الدهر وجمع آباد كآمال وابود كفلوس وايضا الدائم وفي لباب التفاسير الابد الدهر

فلانة غير منصرف للتانيث والعلمية كذا في المفصل

المستقبل في آخر وجهه ما ذكر وابيد في قولهم لا افعل ابد الآبدين وفي حاشية تفسير القاضي لابن مجيد
قيل الابد دوام الشيء في الماضي والسرمد دوام الشيء في المستقبل ثم قال كون الابد موضوعا
لدوام الشيء في الماضي ليس بثبت فانه في الاستعمال للدوام الاستقبالي وههنا فائدة مهمة
وهي ما قال ابن مالك في التسهيل من ان الابد والدهر والليل والنهار مقرونة بالالف واللام كما
اذا قيل كان ذلك الابد او الدهر لا يصلح ان يراد به غير التعميم الا في قصد المبالغة مجازا كما تقول
اتاني اهل الدنيا وانما اتاه ناس منهم وان اسماء الشهور كرمضان وشوال اذا لم يضف اليها
اسم الشهر يلزم التعميم وان اضيف احتمل التعميم والتبعيض كقوله عليه السلام من صام رمضان
الحديث وقوله تع شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن الآية وقال ابن خروف اسماء الايام كجمعة
وسبت كاسماء الشهور ان اضيف اليها اليوم احتمل التعميم والتبعيض قوله فليس بشيء يعني
ليس بشيء يصح ويعتد به وهذا مبالغة عظيمة لان الحي والمعدوم يقع عليهما اسم الشيء فاذا نفي
اطلاق اسم الشيء عليه فقد بولغ في ترك الاعتداد به الى حد ليس بعده حد وهذا كقولهم اقل من لا
شيء قال الشارح في شرح الكشاف ولا شيء جعل بمنزلة اسم واحد فدخل حرف الجر عليه وليس لا بمعنى
غير وقال في موضع آخر لا هذه بمعنى غير حرف او اسم ظهر اعرابه فيما بعده وعن الزمخشري انها زائدة
وهو مجرور برب والمعنى فلان في حساب الاشياء كاقل شيء او غير زائدة اي اقل من النفي بمعنى
انه لا يلتفت اليه وقال بعضهم اذا دخل الجار على النافية منع منها بنا المنفي بعدها للتعذر تقدير
من بعدها اذ لا يجوز بلا من شيء ويجوز الفتح نظرا الى لا ولا ذكر له في الكتب المشهورة وقال في مغني اللبيب
وعن الكوفيين انها اسم وما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة لفظا
لا معنى وقال ابو علي قد بني الاسم بلا قوله والاصل فصدا اسكن الصاد وابدل اي الصاد
بالزاء وكل صاد وقعت قبل الدال يجوز ان يشمها رائحة الزاء اذا تحركت وان تقلبها زاء محضا
اذا سكنت وبعضهم يقول من فصد له بالقاف اي من اعطي قصدا اي قليلا وكلام العرب بالفاء
بنقطة قوله وحكى قطرب القطرب طائر ولقب محمد بن مستنير النحوي قوله وجاء نحو جثن وشلّ

وشُلّ والشلل فساد في اليد يقال شل يده اذا صارت ذا علة قال سيبويه اذا اردت نسبتها
اليه تقول ما افعل لحواجنة لنته واشلّه قيل وفي التمثيل به نظر لانه يستعمل مبنيا للفاعل ايضا
يقال شلّت يده يشل بالكسر في الماضي والفتح في الغابر وفيه ان التمثيل بسل بالسين المهملة
قوله وفيه عدّه مما بني للمفعول ابدا مخالف لافعال صاحب الكشاف حيث قال فاد يفيد فيدا
ويفود فودا وكذا عدّ وعِك منه مخالف للصحاح حيث قال وُعِك لحمي من باب وعد فهو موعوك
والوعك معث الحمى قوله مبنية للمفعول ابدا وكذا العرب احرف لا يتكلمون بها الا على سبيل
المفعول به وان كانت بمعنى الفاعل مثل زُهي الرجل وعني بالامر ونتجت الناقة والشاة و
اشباهها وحكى ابن دريد زهى يزهو زهوا اي تكبر غير مجهول ذكره في الصحاح قوله للعلم بفاعلها
في غالب العادة اه هذا التعليل يفيد بناء هذه الافعال للمفعول غالبا لا ابدا والاولى ان يقال
اشعارا بعدم الاختيار الا ان يقال ما ذكر حكمة لا علة قوله ما في اوله احدى الزوائد الاربع
اعترض عليه بنرجس فانه صدق عليه هذا التعريف وليس بمضارع واجيب عنه بان المراد بما فعل
ماض فمعنى التعريف فعل ماض زيد في اوله احدى الزوائد واعترض عليه ايضا بنحو نزيد ويشكر
اسما واجيب بان كلا منهما فعل مضارع في اصل الوضع ثم نقل الى الاسمية وبان المراد ما يكون
احدى الزوائد بقصد المضارع قوله والنون التي يكون له مع غيره صورة تعظيما كقوله تع ونريد
نمن او مشاركة نحو انا وزيد نفعل او اما حقيقة كالمثال الكا او اعتبارا لان هذه الصفة انما
يستعملها المتكلم نفسه في الغالب لان له اتباعا يذهبون الى مذهبه وقد يستعملها وحده تنزيلا
لنفسه منزلة الجملة مجازا قوله اذا كان معه غيره وقع قبله بسط وبعده بصحفه مع غيره فان كان
غيره تابعا فالاول يوافق ما قالوا من ان لفظة مع لا تدخل الا على المتبوع فلا يقال جاء الامير مع
الوزير بل يقال جاء الوزير مع الامير وان يخالفه كقوله ان لنته معنا وان كان متبوعا انعكس الامر
الا ان يوقع بالاعتبار او يقال قد يقصد بها مجرد المصاحبة كما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح
اعلم ان مع اسم بدليل التنوين في قولك معا ودخول الجار في حكاية سيبويه ذهبت من معه وقراءة بعضهم

بهذا ذكر منه مع وتسكين عينه لغة تميم وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه واستمتاع باقية
وقول النحاس ح حرف بالاجماع مردود وتستعمل مضافة فتكون ظرفا ولها ح معان ثلثة
احدها موضوع الاجتماع ولذا يخبر بها عن الذوات نحو الله معكم والثاني زمانيه نحو جئتك مع العصر
والثالث مرادفة عند وعليه القراءة وحكاية سيبويه التسابقان ومنونة فتنون وتكون
حالا وقد جاءت ظرفا مخبرا به وهي في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو خلاف قول ثعلب اذا
قلت جاءا جميعا يحتمل ان فعلهما في وقت او في وقتين فاذا قلت جاءا معا فالوقت واحد
وقال الراغب مع يقتضي الاجتماع اما في المكان نحو هما في الدار معا او في الزمان نحو ولدا معا او في
المعنى كالمتضايفين نحو الاخ والاب معا اي في الشرف والرتبة نحو هما في العلو ويقتضي معنى النصرة
وان المضاف اليه لفظ مع هو المنصور نحو قوله تع لا تحزن ان الله معنا اي ناصرنا الله **قوله**
وتستعمل في المتكلم وحده في موضع التفخيم لعده المعظم كالجماعة قال في المطول ولم يجئ ذلك للغائب
والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين قيل اي في الضمير والا فالجمع في الاسم الظاهر قد
جاء في القران للواحد كما قالوا في قوله تع فنادته الملائكة ان المنادي كان جبريل عليه السلام
وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى باللام ينسلخ عنه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى
ولا كلام فيه والمراد بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء البدويين لا القران العظيم بدليل ما
بعده وانما هو استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك في القران المجيد حيث قال عز من
قائل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكيف يستقيم هذا الحصر وحمله على الاضافي لا يدفع لزوم
كون القران واردا على اسلوب المولدين ولو في بعض المواضع قلت هو في باب تغليب
المخاطب على الغائب اي اذا طلقت انت وامتك وانما خص النداء وعم الخطاب بالحكم لانه
امام امته فنداؤه كندائهم او لان الكلام معه والحكم يعمهم بقي ههنا بحث وهو ان صاحب الكشاف
والقاضي جوزا في قوله تع فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلعم
واستشهد له الزمخشري بقول الشاعر • فان شئت حرمت النساء سواكم • وذكر القاضي في

في قوله تع ن والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم
القلم الذي خط اللوح وفي قوله تع على خوف من فرعون وملائهم ان الضمير لفرعون وجمعه على
ما هو المعتاد في ضمير العظماء فقد وقع كلا الامرين في القران المجيد وحمله على اسلوب المولدين
لا يلتزمه عاقل على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره الزمخشري في موقع الاستشهاد من كلام القدماء
فكيف يصح قول الشارح ولم يجئ وذكر صاحب العناية في شرح ديباجة الهداية انه اراد بقوله
رسلا وانبياء محمدا عليه السلام جمعه تعظيما له واجلالا لقدره وذكر الدماميني في شرح المغني وربما
خوطبت المراة الواحدة بخطاب لجماعة الذكور يقول الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة في
سترها فيعدل عن الافراد والتانيث الى الجمع والتذكير ليبعد عن الضمير لها بتبيين ومنه قوله تع
حكاية عن موسى عليه السلام فقال لاهله امكثوا واما ما ذكره القاضي في تفسير سورة النساء حيث
قال في قوله تع ولولا فضل الله عليك الضمير للرسول وجمعه للتعظيم فليس بشيء اذ لم يقرا به ههنا
في شيء من القراءات **قوله** واعترض بانه يستعمل في الله تع وليس بغايب قيل فيه نظر لان البناء لغة
موضوعة لما يطلق عليه اسم الغايب ومنع التوقيف ان ثبت لا ينافيه لان كلامنا ليس في
الدلالة الشرعية على ان المتكلم يقول في باب اثبات الصفات يثبت السمع والبصر لله قياسا
للغايب على الشاهد فقد اطلقوه ولا بعد فيه اذ يراد الغايب عن حواسنا ومنه قوله تع يؤمنون بالغيب
على وجه وفيه نظر **قوله** واجيب بان المراد اللفظ اه اما اذا لم يرد اللفظ فلا يجوز لانه كما لا
يطلق عليه متكلم ولا مخاطب لا يطلق عليه غايب وكون الله تع غيرها ليس بمحال لان المتكلم و
الخطاب والغيبة بالنسبة الينا وفيه نظر واعلم ان الامام فخر الدين الرازي ذكر في شرح اسماء
الله تع ان مذهب اصحابنا انها توقيفية وقالت المعتزلة والكرامية انه اذا دل العقل على ان
معنى اللفظ ثابت في حقه تع جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه ورد به الاذن او لم يرد وهو قول
ابي بكر من اصحابنا واختيار الشيخ الغزالي ان الاسماء موقوفة على الاذن واما الصفات فغير
موقوفة فعلى مذهب اصحابنا لا يطلق الغايب عليه وعلى غير مذهبهم يطلق كذا قيل وههنا

فائدة مهمة قال في شرح العقايد واذا ورد الشرع باطلاق اسم على الله تع بلغة اذن باطلاق

ما يرادفه من تلك اللغة او من لغة اخرى وما يلازم معناه ثم قال وفيه نظر اي في الاخير لان كل

ورد به الشرع له لوازم كثيرة كالخالق مثلاً ومن لوازم معناه مفهوم خالق الخنازير والشياطين

والشرور ونحو ذلك مما يوهم شيئاً ولو بالنظر الى الظ ذكره في بعض حواشيه ولا شك ان

الايهام المذكور قد يكون في المرادف ايضا فتعميم النظر اولى كما تم بعضهم فلا يطلق السخي ولا

الطبيب ولا العارف ولا الفقيه ولا العاقل ولا الفطن الى غير ذلك من الاسماء التي فيها

نوع ايهام بما لا يصح في حقه تع على ما ذهب القاضي ابو بكر من اصحابنا وقد يقال لا بد من نفي الايهام

من الاشعار بالتعظيم حتى يصح الاطلاق بلا توقيف وفي شرح المقاصد واطلاق اهل كل لغة

اسماً مختصاً بلغتهم على الله تع كقولهم خداي وتنكري سايغ وذايع من غير نكير وكان اجماعاً و

المراد بورود شرع وروده كتاب او سنة متواترة او اجماع واختلفوا فيما ورد به خبر واحد

فاجازه طائفة لانه من باب العمل وافعال المكلفين وذلك جائز بخبر الواحد ومنعه آخرون

لرجوعه الى اعتقاد ما يجوز ويستحيل على الله تع وطريق هذا القطع قال القاضي عياض و

الصواب جوازه لاشتماله على العمل ذكره في شرح مسلم وقد تقرر في علم الاسماء ان جواز استعمال

الفعل بالنسبة الى الله تع لا يستلزم جواز اطلاق اسم الفاعل عليه تع وان الاطلاقات الضمنية

غير معتبرة ولا ممنوعة شرعاً وقد جاء تبارك الله ولا يقال متبارك والله يدعو الى دار السلام

ولا يقال الله داع فتاب الله عليه ولا يقال الله تائب ومثله في الكتاب والسنة كثير ولغ

هذا لا يختص باسم الله تع بل بالنسبة الى الانبياء عليهم السلام ايضا كذلك ذكره في شرح البزدوي

لعلاء الدين وقال بعض شراح المشارق في حديث ان الله رفيق يحب الرفق لا يجوز اطلاق

الرفيق عليه تع اسماً ولا يقال في الدعاء يا رفيق لانه لم يوجد في ذلك نقل ولا يفهم في الحديث

جوازه لانه ذكره على وجه الاخبار لا الاسمية وقال في بعض حواشي المطول في قول حسان

في مدح النبي صلى الله تع عليه وسلم • بِعَيْنَيْنِ دَعْجَاوَيْنِ مِنْ تَحْتِ حَاجِبٍ • ازجّ كَنُونِ النُّونِ مِنْ خَطِّ كَاتِبٍ •

كاتب يجوز ان يراد كاتب الازل على منوال نقاش الازل لانه ليس بطريق التصريح ولا يلتفت

في مثل ذلك الى ما هو لازم ضمناً لانه ليس بمحذور ويشهد بذلك الآيات والاحاديث وقال

الرازي في التفسير الكبير وقد ورد وعلم آدم الاسماء كلها ولا يجوز معلم وورد يحبهم عندي بامحب

وقال الطيبي في شرح التبيان ما ورد في شرح السنة عن النبي عليه السلام في جواب من قال

فاني طبيب انت رفيق والله الطبيب ليس باذن منه عليه السلام في تسمية الله تع بالطبيب

لوقوعه مقابلاً لقوله طبيب مشاكلة وطباقاً للجواب على السؤال كقوله تع تعلم ما في نفسي

ولا اعلم ما في نفسك قال صاحب الكشاف سلك بالكلام طريق المشاكلة وبينه فقيل في نفسك

لقوله في نفسي وقال في شرح المقاصد قد وجدنا من الاوصاف ما يمتنع اطلاقه مع ورود الشرع

بها كالماكر والمستهزئ والمنشئ والحارث والزارع والرامي لان في صحة الاجراء على الاطلاق

لا يكفي تجرد وقوعها في الكتاب والسنة بحسب اقتضاء المقام وسياق الكلام بل يجب ان لا

تخلو عن نوع تعظيم ورعاية وقال في النجم الوهاج وفي اطلاق اسم الصانع على الله تع نظر اذ لم يرد به

اذن في كتاب ولا سنة واجاب بان البيهقي رواه في الاسماء والصفات وصاحب كتاب

الحجة الى ابنا الحجة ومعناه المركب المهيئ قال الله تع صنع الله الذي اتقن كل شيء وقال عليه السلام

ان الله صنع كل صانع وصنعته وفيه نظر قوله لكثرة دورها في كلامهم اما بنفسها واما بابعاضها

اعني الحركات الثلث اذ لا توجد كلمة خالية عنها او عن ابعاضها فتكون باعتبار جريانها مجرى

النفس التسامح واستيناس المسامع بها مستلزمة للخفة الجابرة للثقل الناشي عن الزيادة

ومعنى كون الحركات ابعاضاً هو ان الواو ضمة ومدة ومدة الضمة ضمة فالواو اذن حاصلة

من ضمتين وكذلك الالف فتحة ومدة ومدة الفتحة فتحة فتكون الالف حاصلة من فتحتين و

كذلك اليا كسرة ومدة ومدة الكسرة كسرة لحصولها من كسرتين قوله لاسيما لا التي لنفي الجنس

وسي مثل مثل وزناً ومعنى اسمها عند الجمهور واصله سوي او سيو والواقع بعدها اذا كان

مفرداً اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة او مرفوع على انه

كما في قوله تع ايا ما الاجلين قضيت ح

وانما هو اولى منهم بذلك حسن چلبي

عما تليه زيد في حكم القيام ولا اولى منه

فكانه قيل في قام القوم لاسيما زيد الا

والتكرار التقديري حاصل فيما كمي فيه

ذهب الى الزمخشري في فلا اقتحم العقبة

الى ان التكرار اللفظي غير شرط لما

يكون عند دخول الواو واشمالا لا دخ

الاول بانه لم يدع الكلية فيجوز ان

نقل عمرو ولا نقل خالد وقد يجاب عن

ولو وجب تكرار لا لما تقول رأيت زيداً لا

الواو عليه لانها لا تدخل على الحال المفردة

عنده ورد بانه لو كان كذلك لامتنع دخول

فلا فالاولى على الفارسي فان سي حال

[illegible] في الصحاح حسن چلبي

عند ابن جني من سويته فتسوى ذكره في المقاليد حسن چلبي

البيت لامرئ القيس اوله
الا رب يوم لك منهن صالح

خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة و
الجر اولى لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضي او منصوب على تقدير اعني
او على انه تمييز ان كان نكرة لانه بتقدير التنوين وقيل على الاستثناء في الوجهين وقيل انه
منصوب على انه تشبيه بالمفعول به وقال صاحب العزة لا اعرف للنصب وجها وانما قاسوه
على قوله • ولا سيما يوما بدارة جلجل • ويوما ههنا منصوب على الظرف وقيل ليس بظرف بل هو منصوب
على التشبيه بالمفعول فعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسي وعلى التقادير
خبر لا محذوف عند غير الاخفش وعنده ما خبر لا وليم قطع سي عن الاضافة من غير عوض قبل
وكون خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا مع انها
مرادة ولهذا لا يتفاوت المعنى وقد يخفف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يقال لا سواء مقام
لا سيما والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع اعتراضية ذكره الرضي وقيل حالية وفي مغني
اللبيب وتشديد يائه ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء
في هذا البيت فهو مخطئ وقال البلباني في شرح تلخيص الجامع ومولانا خسرو في حاشية
القاضي وابن الهمام وقوام الدين الاتقاني في فتح القدير وغاية البيان واستعماله بلا لا لا
نظير له في كلام العرب العرباء ثم عدها في كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث
اولويته بالحكم المتقدم والا فليس منها حقيقة صرح به الرضي فاندفع اعتراض صاحب المتوسط
في الشرح الكبير على من عده من كلمات الاستثناء وقد يحذف ما بعد لا سيما وينقل من معناها الاصلي
الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما
راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع لا سيما وهو راكب والواو التي بعده للحال
وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لا سيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجيء الواو قبله
كثير والمجيء اكثر قوله لمناسبتها حروف اللين من جهة الخفاء والغنة الاولى ذكر المد ايضا او
المد اذ يستلزم وجوده وجود اللين من غير عكس وسميت حروف اللين لانها تخرج بلين من

وقد يجيء الشرط بعدها كقولك ان زيدا اكرم لا سيما
ان اتيته عينا قال الاخفش ما ههنا زائدة عوضا
عن المضاف اليه اي لا مثله ان اتيته عينا •
حسن جلبي

من غير كلفة وخشونة على اللسان لاتساع مخرجها فان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت ولان
واذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب والخفاء الهمس وهو ضد الجهر قال مكي في الرعاية
الغنة نون ساكنة خفيفة تخرج من الخيشوم تابعة للنون الساكنة ولو تنوينا وللميم الساكنة
وانها حرف مجهور شديد لا عمل للسان فيه والحق انها ليست بحرف بل هي صفة شبيهة بصوت
الغزالة اذا ضاع ولدها ومحلها النون ولو تنوينا والميم اذا سكنت اولم تظهر او الخيشوم مخرج
محلها فقول الجزري في مقدمته وغنة مخرجها الخيشوم اراد به محل غنة مخرجه او وغنة مخرج
محلها بتقدير المضاف لانها صفة والا ذكرها في الصفات ولانه كان ينبغي ان يذكر عوضها النون
المخفاة فان مخرجها من الخيشوم وهي حرف بخلاف الغنة مع ان منهم من يسمي النون الساكنة
المخفاة قبل حروف الاخفاء غنة مع القول بحرفيتها كالجاربردي فانه عدها في الحروف المتفرعة
فيمكن حمل الغنة في المقدمة على النون المخفاة نفسها بلا تكلف والخيشوم خرق الانف المنجذب
الى داخل الفم ذكره في التمهيد وقيل اقصى الانف ولاجل هذه المشابهة حذفوا النون في لم يك
وقيل لمشابهتها اياها في امتداد الصوت وقيل حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال ذكره في بعض
حواشي القاضي فان وصلت بساكن ردت نونها كقوله تعالى لم يكن الذين كفروا ولا يجيز سيبويه
سقوط النون عند ملاقات ساكن وقد اجازه يونس وهو قليل ذكره في شرح الالفية قوله
لان المضارعة في اللغة المشابهة واصل المضارعة تقابل السخلتين على ضرع الشاة عند
الرضاع يقال ضارع السخلتان اذا اخذ كل واحد بحلمة من الضرع ثم اتسع فقيل لكل شبيهين
مضارعان كذا في شرح المفصل لابن يعيش في الحركات والسكنات لما قال في الحركات بلفظ الجمع لوجود ما
في كل منهما قال والسكنات للمشاكلة او باعتبار الافراد والالف واللام يخرجان عن معنى الجمعية قوله
ولمطلق الاسم في وقوعه مشتركا اي بين الحال والاستقبال كاشتراك العين او المراد به الاشتراك
اللغوي وهو الابهام فيكون المعنى في كونه مبهما لاحتمال الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد
على ما اشار اليه بقوله لما ان رجلا اه قوله وتخصيصه بالسين وسوف وانما عرف السين بلام

العهد اشارة الى سين الاستقبال لانه يجئ لمعان اخر كالطلب والتحول والاصابة على صفة والاعتقاد والسوال والتسليم والوقف بعد كاف المؤنث نحو اكرمتكس ويسمى سين الكسكسة ولم يعرف سوف لانه لايجئ الا للاستقبال فصار علما لهذا الحرف فلا يعرف وقولهم فلان يقتات السوف اى يعيش بالاماني ليس بوارد لانه ليس بجمع السوف الدال على الاستقبال و ينفرد سوف عن السين بدخول اللام نحو ولسوف يعطيك وبالفصل بالفعل الملغى كقوله وما ادرى وسوف اخال ادرى • اقوم آل حصن ام نساء • فقول صاحب المختصر ولا يفصل بينها وبين الفعل ليس بذاك **قوله** ولهذه المشابهة التامة اعرب آه ولا يلزم تسمية الماضي مضارعا بوجود وجود المشابهة التامة فيه كما بين في شرح الزينية لان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال الوضع فلا يصح نقضه بوجوده في غير المسمى لكن يلزم اعرابه على ما لايخفى فالاولى فيها اتيان ما ليس في الماضي وهو ان للمضارع معان تتعاقب على صيغة بتعاقب العوامل وهى كونه مامورا به وعلة ومعطوفا ومستانفا كما ان للاسم معان تتعاقب على صيغة بتعاقب العوامل وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة كما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل **قوله** من بين سائر الافعال قيل ان السائر بمعنى الجميع واستعماله بمعنى الباقي غلط في لغة العرب وفي الكشف على وفق التلويح انه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع من غلط الخاصة وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط لا يقبل ما تفرد به الجوهرى وانكر عليه قوله سائر الناس جميعهم وقال انه مما تفرد به ورد بانه لم ينفرد به بل التبريزى والجواليقى وغيرهما نقلوا ذلك وقال الحريرى في درة الغواص في اوهام الخواص وفي اوهامهم الفاضحة واغلاطهم الواضحة انهم يستعملون السائر بمعنى الجميع وهو في كلام العرب بمعنى الباقي وقال النووى سائر بمعنى الجميع لغة صحيحة وقد استعمله الغزالي بمعنى الجميع في مواضع كثيرة ذكره في فرائد الخفاء عن الفاظ الشفاء وقال ابن الحاجب في شرح المفصل انه بمعنى الجميع وبمعنى الباقي وقال صاحب الكشاف في الفائق انه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع من

[illegible]

من غلط العامة وهذا الخلاف في اشتقاقه والحق ان كلا من المعنيين ثابت لغة ذكره في حواشي التلويح قال ابن دريد سائر الشئ معظمه وجله ولا يستوفى كقولهم جاء سائر بني فلان اى جلهم ولك سائر المال اى معظمه وقال ابو على وابن ولاد السائر لما كثر والبقية لما قل ولهذا تقول اخذت من الكتاب ورقة وتركت سائره ولا تقول بقيته وقال ابن برى من جعل سائرا من سار يسير يجوز ان يقول لقيت سائر القوم اى الجماعة التى يسير فيها هذا الاسم كذا في تهذيب اللغة **قوله** والحاكم في ذلك آه يريد ان تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال فلا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال يأكل ويمشى ويحج ويكتب القرآن ويجاهد الكفار ويعد كل حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمنتها وهذا على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض مركب من آنات موهومة لا من اجزاء موجودة فالآن عندهم جزء موهوم لموهوم آخر هو الزمان واما عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم وهو الآن عرض حال في الزمان لا جزء منه فالآن بحسب ظ مقالاتهم عرض موجود حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآنية الآن يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحدة منها وقوع في الحال وقد يقال ان الحاكم في ان الحال هى ما قاله هو العرف والا فلا وجود لها في الحقيقة كما ليس لها صيغة خاصة لانه اذا مضى آخر جزء من الماضي لحقه اول جزء من المستقبل من غير ان يعتبر بينهما شئ يسمى حالا **قوله** والمراد به ما يترقب وجوده آه اى المراد بالاستقبال الزماني الذى يترقب وجوده اه وربما يعترض فيقال ان كلمة يترقب دال على الزمان مستقبل فيلزم ان يترقب وجود المستقبل في المستقبل فيلزم ان يكون الشئ ظرفا لنفسه او يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له فان جعل يترقب بمعنى الحال كان كل من الحال والاستقبال ماخوذا في تعريف الآخر وهكذا يدقق في امثال قولهم سيأتى الزمان المستقبل ويرد هذا ايضا في قوله وجوده بعد زمانك سواء حمل يترقب على الاستقبال او على الحال وايضا على تقدير حمل يترقب

على الاستقبال يلزم محذور آخر لان كون الترقب في الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان
المستقبل بعد زمان التكلم وحوله وجوده بعد زمانك يقتضي حصول الزمان بعده فيلزم اجتماع
النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عقيب
الحال على تقدير تغايرهما ولك ان تقول في الشق الاول من الاعتراض الاول ان كون
الترقب في المستقبل لا يستلزم كون المترقب فيه حتى يلزم احد المحذورين او يجوز ان يترقب
في الزمان المستقبل نفس وجود الزمان لا في زمان وجوابه قد مر في اول الفصل قوله بفعل
الآن وهو مبني على الفتح دائما وفي الاصل آن على وزن قال معناه حان ثم جعلوه اسما
لزمان التكلم وعرف بالالف واللام تنبيها على تعينه وتقيده بزمان التكلم فبني على ما كان عليه
من الفتحة وقد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وهو قليل وعليه قوله عليه السلام ان الله
نهيكم عن قيل وقال ومن هذا القبيل قوله عليه السلام وهو الآن الذي ذكره الله في قوله كلا بل
ران فانه في ما قيل ان اراد به المصدر فالتنوين وان اراد به حكاية الفعل لا يحكى بالالف واللام
قوله لانه اي لان الفعل يستقبل الوقوع في الزمان الآتي قوله ان الزمان يستقبله اي
الفعل وقيل كان الفاعل مستقبل على ايقاع الفعل والفعل مستقبل قوله وتوجيه الاول لا
يخلو عن حزازة بفتح الحاء المهملة والزائين المعجمتين من الحز وهو القطع اي الوجه الاول لا يخلو عن
كونه ضعيفا منقطعا غير محتاج اليه قوله والصحيح انه مشترك بينهما اه اعترض بعضهم ان
الفعل في عرفهم ما دل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة فيلزم من هذا ان لا يكون مشتركا
بين الحال والاستقبال ثم قال رحمه الله لمن كشف المقال ويمكن ان يقال ان المضارع يصدق
عليه انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الواحد في الاثنين والمراد الاقتران لا بقيد فقط ولانه
مقترن بحسب كل وضع بواحد تأمل قوله هذا ولكن تبادر الفهم الى الحال اه اي مضى هذا او خذ
هذا او الامر هذا وهذا كما ذكر وهو من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص لانه يدل على الخروج من
كلام الى كلام مع نوع ارتباط فيه لان الواو بعده للحال والتبادر الى الحال يؤكد كونه حقيقة فيها كما

الفرق بين الآن والآنف ان الآن اسم للزمان الذي انت فيه والآنف هو الذي قبل الزمان الذي انت فيه وهو الساعة السابقة على ساعتك • حاشية رضي
وآنفا من قولهم انف الشيء لما تقدم منه مستعار من الجارحة ومنه استأنف واتتنف • قاضي

الحزازة وجع في القلب من غيظ ونحوه والمراد بالايد وجع القلب وتنفر عنه الطبع • منه

اعلم ان اعراب هذا على وجهين الرفع والنصب فالرفع اما على كونه مبتدأ وخبره محذوف او فاعل الفعل المحذوف فتقدير الاول نحو هذا مضى وتقدير الثاني نحو مضى هذا واما النصب فعلى كونه مفعولا نحو اعلم هذا وافهم هذا • ك

كما ذهب اليه ابن جني وكثير من المحققين لانه من اقوى امارات الحقيقة على ان اللفظ اذا دار
بين الاشتراك والمجاز فالمجاز راجح كما قرر في اصول الفقه قوله وايضا من المناسب ان
يكون لها صيغة خاصة قد يقال انهم خصصوا الماضي بفعل المستقبل بافعل فتعين ان
يكون المضارع للحال قوله اختص بزمان الاستقبال ويخلص للاستقبال ايضا بنون
التاكيد ولا للنهي لانها للطلب والطلب في الاستقبال ولا للنفي فانها للاستقبال ايضا
عند بعضهم وعن الاخفش ان صلاحية الحال باقية وان دخله لا كقوله تع وما لكم لا تؤمنون
بالله وما لي لا ارى الهدهد وما لي لا اعبد والدعاء اي اذا اريد بالمضارع الدعاء يكون
للاستقبال لان الدعاء في الاستقبال ولام الامر لانها للطلب ايضا وحروف النواصب
للمضارع لانها ايضا للاستقبال واعماله في الظرف المستقبل فانه اذا عمل فيه صار مستقبلا
لكون معمول الواقع هو فيه مستقبلا وما عدا اذا اي اعماله في ما عدا اذ من ادوات الشرط و
اسناده الى متوقع وانتصابه طلبا وعدا ومصاحبة اداة ترج او اشفاق او لو المصدرية
والامثلة في شرح التسهيل وينصرف الى المضي بلم ولما الجازمة ولو الشرطية غالبا وباذ وربما
وقد في بعض المواضع قوله وسميا حرف تنفيس قال في المغني قولهم في السين وسوف حرفي
تنفيس الاحسن فيه حرف استقبال لانه اوضح ثم قال قال الزمخشري في قوله تع اولئك سيرحمهم
الله انها مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي مؤكدة للوعد واعترض عليه بعض الفضلاء بان
وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين وبان الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة لا اشعار
للسين به واجيب بانها موضوعة للدلالة على الوقوع مع التاخر فاذا كان المقام ليس مقام
التاخير لكونه بشارة تمحضت لافادة الوقوع وبتحقيق الوقوع يصل الى درجة الوجوب
وقال في موضع آخر منه زعم الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت انه
واقع لا محالة ثم قال ولم ار من فهم وجه ذلك ووجهه ان دخولها على ما يفيد الوعيد او الوعد مقتض
لتوكيده وتثبيت معناه وقد اومى الى ذلك في قوله تع فسيكفيكهم الله فقال معنى السين ان ذلك

كائن لا محالة وان تأخر الى حين وصرح في قوله تع اولئك سيرحمهم الله بان السين مفيدة وجود
الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد اذا قلت سانتقم منك وقال الشارح في
الكشاف ان السين في الاثبات مقابلة لن في النفي ولذا قد تتمحض للتاكيد من غير قصد
الى معنى الاستقبال وقال ابن التجيد انها موضوعة للاستقبال مع الدلالة على تحقيق
ما دخلت هي عليه قال الخليل انه سيفعل جواب لن يفعل كما ان ليفعلن جواب لا يفعل
وقال صاحب المغني قال بعضهم في قوله تع سيجدون آخرين السين للاستمرار لا الاستقبال
مثل سيقول السفهاء وانها نزلت بعد قولهم ما ولاهم عن قبلتهم ولكن دخلته اشعارا باستمرار
الاستقبال ثم قال وهذا الذي قاله لا يعرفه النحاة ما استند اليه من انها نزلت بعد قولهم بخلاف
ما صرح به الزمخشري حيث قال فائدة الاخبار بقولهم قبل وقوعه ان المفاجاة للمكروه اشد
والعلم به قبل وقوعه ابعد عن الاضطراب اذا وقع والقاضي حيث قال فائدة تقديم الاخبار به توطين
النفس واعداد الجواب ولو سلم فالاستمرار انما استفيد من المضارع كما تقول فلان يقري
الضيف ويصنع الجميل يريد ان ذلك دأبه والسين مفيدة للاستقبال اذ الاستمرار انما يكون
في المستقبل وقال الامام ان هذا اللفظ وان كان للمستقبل ظاهرا لكنه قد يستعمل في الماضي
ايضا كالرجل يعمل عملا فيطعن بعض اعدائه فيقول انا اعلم انهم اذا ذكروه مرة فسيذكرونه
مرات اخر فصح على هذا التاويل ان يقال سيقول السفهاء من الناس في ذلك وقد وردت
الاخبار انهم لما قالوا ذلك نزلت الآية **قوله** يقال نعته اذا وصفته هذا غير مستقيم لان
يقال غايب فلا يلايم الخطاب فالصواب تقول كذا في شرح الكشاف وقد سبق بعض
ما يتعلق بهذا **قوله** وسوف اكثر تنفيسا على ما قاله البصريون قيل هذا دعوى مجردة
عن دليل ومردود ايضا لان العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن معنى واحد وفي ذلك
قوله تع وسوف يؤتي الله المؤمنين اجرا عظيما وقوله تع سيدخلهم ربهم برحمة منه واجاب
بعض الافاضل بان يقول وعندي ان هذا ليس دعوى مجردة وما اورده من

من التمسك لا يدل على انهما بمعنى واحد فتدبر تعقله **قوله** وقد يخفف بحذف الفاء اه حكى
الكسائي عن بعض الحجازيين سو وحكى صاحب المحكم سَيّ وحكى الكوفيون سف بسكون
الفاء وفتحها وحكاية سي اغربهن وهذه الثلثة منتزعة من سوف اتفاقا وقال الكوفيون
السين ايضا ولهذا سمي سين سوف **قوله** واذا دخله لام الابتداء اختص بزمان الحال
هذا ما ذهب اليه الكوفيون وابو علي وقال ابن مالك انها ليست بمخلصة للحال لمجيئها في
الاستقبال ونقل بعضهم عن سيبويه انها توجد مع المستقبل قليلا وتخلص للحال ايضا
بالآن والساعة على الاكثر وجوز بعضهم بقاء المقرون بالآن وما في معناه مستقبلا كان تع
لمصاحبة للام الدال على الاستقبال كقوله تع فالآن باشروهن وتخلص ايضا بنفيه بليس
وما وان عند الاكثر وهذه اللام تدخل على الماضي الجامد نص عليه الاخفش والجمهور المتوقف
المجرد من قد منعه الجمهور وجوزه جماعة وعلى خبر المبتداء المقدم وعلى خبره المؤخر جوزه جماعة
وانكر جماعة وظاهر القرآن يشعر بجواز عمل ما بعدها فيما قبلها قال الله تع انا اليكم لمرسلون ومثله كثير و
المذكور في تفسير القاضي امتناع العمل صرح به في قوله تع اذا ما مت لسوف اخرج حيا وبمثله صرح
ابن مالك ومنعه مطلقا وتبعه جماعة كثيرة وفي كلام الكشاف اضطراب حيث سلم في هذه
الآية عدم عمل ما بعد الحرف الذي له الصدر فيما قبله وان كان ظرفا واجاز مثله في مواضع وكذا
في كلام مغني اللبيب حيث جزم في هذه الاية في موضع بان اذا ظرف لاخرج وان ذلك من توسعهم
في الظروف وفي موضع بان التوسع في الظرف بالتقديم في مثل قوله • ونحن عن فضلك ما استغنينا •
خاص بالشعر ذكره الدماميني وجوزه صاحب الكواشي في قوله تع ان ربهم بهم يومئذ لخبير ونقض
عليه جمهور المتاخرين وهو المختار عند شارح اللباب **قوله** وفي التنزيل اني ليحزنني قيل اللام
في الاية ليست للحال لان الذهاب ليس بموجود فيها اجيب بانها حكاية حال وبان اللام يجوز
ان يكون للتاكيد وبان المضاف محذوف فالتقدير قصد ان تذهبوا به وقال ابن هشام
وتقدير ابي حيان قصدكم ان تذهبوا مردود بانه يقتضي حذف الفاعل لان ان تذهبوا على

على خلافه وعلى الماضي المقرون بقد جوزه الجمهور وانكره جماعة وعلى الماضي تع

لا يقال جرمه في ما النافية لا الا غيرها في ماله الصدر في حكمها بلا تفرقة

لتقديره منصوب فانوضح ما اورد بالاية على قول البيضاوى فى تفسير قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف على المتوقع والحزن على الواقع واما فى قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك الاية قيل لام الابتداء لا تدخل الا على الجملة الاسمية فما الوجه فى دخولها على الفعل اجيب بان صدر الجملة محذوف فالتقدير لانا سوف اخرج حيا ولانت سوف يعطيك وقد استضعف بان اللام للتاكيد وهو باب اطناب فلا يليق معه الحذف قال ابن الخباز فى شرح الايضاح لام الابتداء لا تدخل على الجملة الفعلية الا باب ان وهو قول صاحب الكشاف فانه صرح فى تفسير هذه الاية ان لام الابتداء لا تدخل الا على المبتداء والخبر وقال ان المبتداء مقدر اى ولانت سوف يعطيك وقال ابن الحاجب اللام فى ذلك لام التوكيد وليست لام الابتداء وقول بعضهم انها لام الابتداء وان الابتداء مقدر بعدها فاسد من جهات احدها ان اللام مع الابتداء كقد مع الفعل وان مع الاسم فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم والثانية انه اذا قدر المبتداء فى نحو لسوف يقوم زيد يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد ولا يخفى ما فيه من الضعف و الثالثة انه يلزم اضمار لا يحتاج اليه الكلام وقال صاحب المغنى وفى الوجهين الاخيرين نظر لان تكرر الظاهر انما يقبح اذا صرح بهما ولان النحويين قدروا مبتداء بعد الواو فى نحو قمت واصك وجهه وبعد الفاء فى نحو ومن عاد فينتقم الله منه وبعد اللام فى نحو لا اقسم بيوم القيمة وكل ذلك تقدير لاجل الصناعة دون المعنى فكذلك ههنا واما الاول فقد قال جماعة فى ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران فحذف المبتداء وبقيت اللام ولانه يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد ثم قال ويضعف قول الزمخشرى ان فيه تكلفين لغير ضرورة وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال وقد صرح بذلك فى تفسير لسوف اخرج حيا ولا يجوز جعل اللام للقسم كما جعل الكسائى لانها لا تدخل على المضارع الا مؤكدا كذا قال صاحب الكشاف وهذا تم بل تارة يجب اللام ويمتنع النون

النون وذلك مع التنفيس كالاية ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون ومع كون الفعل للحال نحو لا اقسم وانما قدر البصريون ههنا مبتداء لانهم لا يجيزون لمن قصد الحال ان يقسم الا على الجملة الاسمية وتارة تمتنعان وذلك مع الفعل المنفى نحو تالله تفتؤ وتارة تجيبان وذلك فيما بقى نحو وتالله لاكيدن اصنامكم كذا فى المغنى **قوله** وكسر غير التاء اه اعلم انه تكسر حروف المضارعة كلها فى بعض اللغة اذا كان ماضيه مكسور العين كما فى بعض الثلاثى المجرد او مكسور الهمزة كما فى السداسى وبعض الخماسى لتدل كسرتها على كسرة عين الماضى او همزته وفى بعضها وهو لغة بنى عامر لا تكسر الياء فيهما الا اذا كان بعدها تاء اخرى **قوله** ولا ينطبق التعريف على ذلك اى على لغة من يكسر حروف المضارعة ويمكن ان يجاب عنه بانه من الشواذ ولا يجب ان يدخل فى الحد الشواذ بل انما يحد نظرا الى اللغة الفصيحة لا الى غيرها **قوله** ويمكن الجواب بان الهاء والسين زائدتان قال المبرد الهاء ليست من حروف الزيادة فاورد عليه اهراق وذكر ابن الحاجب فى بعض كتبه انه لا جواب عنه الا دعوى الغلط ممن قاله لانه لما ابدل الهمزة فى اهراق توهم انها فاء فادخلت عليها الهمزة واسكنت وذكر فى الصحاح انه يقال هراق الماء يهريقه بفتح الهاء هراقة اى صبه واصله اراق يريق اراقة وفيه لغة اخرى وهى اهرق الماء يهرق اهراقا على افعل يفعل قال سيبويه قد ابدلوا من الهمزة الهاء ثم الزمت فصارت كانها من نفس الكلمة ثم ادخلت الالف على الهاء وتركت الهاء عوضا من حذفهم العين لان اصل اهرق اريق وفيه لغة ثالثة وهى اهراق يهريق اهرياقا فهو مهريق والشئ مهراق ومهرق ايضا بالتحريك هذا والمذكور فى الشرح هو هذا وذكر ابو البقاء انهم انما زادوا السين فى اسطاع يسطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغييرات لان اصلها من الطوع يطوع وقال الفراء اصله استطاع حذفت التاء فليست زيادة السين شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع وحذف التاء فمضارعه يسطيع بالفتح

قوله ولا يجب ان يدخل فى الحد الشواذ كما لا يجب ان يدخل فى حدود الفقهاء الاتحنيثات

في الكراسين ابن حسن زاده جناب افندي حضرتلرينك تعليقه لم يور يرحمه الله تعالى

الحمد لله الملك الجليل المتعال • الحمل لمحمود وانه على كل حال • والصلوة على محمد المبعوث بكل الخصال • وعلى اجلة الاصحاب والآل • وبعد فقد سال الفاضل سعد الله افندي خواجه سلطان بحضرة من العلماء الاعيان • في وليمة الوزير محمد باشا في دار سعادته عن وجه التاكيد بالتثنية في قوله تع امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين دون اماتتين واحياتين كما هو الظ واجاب بعض الحاضرين بما الاطائل تحته ولا تطمئن له النفس فقلت مجيبا قد صرح في كتب الاصول وغيرها بان الاعداد نص في مفهوماتها لا يحتمل التجوز ابدا بخلاف صيغ التثنية والجمع فانها يحتمل ذلك كما في قوله تع القيا في جهنم مع ان المراد من الخطاب هو مالك خازن النار وقوله بكم اصاحي قبل الهجير وقوله يا صاحبي وقوله قفا نبك وامثال ذلك ومقصود الكفار من هذا الكلام اثبات التكرر في عادة الشيء قطعا ليتوصلوا به الى تكريرهم آخر اذ لا فرق بين تكريرهم فيجب ان يجتنبوا عن لفظ يوهم خلاف مدعاه ومن هذا قوله تع الهين اثنين حيث شاهدوا في لفظ الهين مما ذكرنا من الانخلاع عن معناه الوضعي ومرادهم اثبات الالهية المتعددة قطعا فاكدوا بنص في ذلك لا يوهم خلاف مدعاه فقبل المولى العلامة هذا الجواب • وقال هو الرأي والصواب • ولا زال المولى المذكور ملحوظا في الله الملك العلام بعين عنايته التي لا تنام • مخلدا في الوقت الشهور والاعوام

تمت الرسالة

قوله ونحو خصم وقتل آه جواب دخل مقدر توجيهه ظ ويجوز في الخاء والقاف الفتح بنقل حركة الصاد والتاء الاوليين الى الخاء والقاف والكسر بحذف حركتهما وتحريكهما بالكسر لان الاصل في الساكن اذا حرك حرك بالكسر وهذا الوجه اولى من الاول لان في الاول التباسا بماضي التفعيل

قوله ومنا موضع بحث يعني بعد الجواب عنهما بانهما على اربعة احرف تقديرا وعنهما بانهما على خمسة احرف تقديرا في كلام المص بحث لان قوله الا ما كان ماضيه على اربعة احرف لا يدل على انه عليها لفظا او تقديرا

قوله وقد يستعمل لفظ الاثنين • آه قال الجوهري ان العرب ربما خاطبت الواحد بلفظ الاثنين لغرض المبالغة والتوكيد وقال الشاعر • فان تزجراني يا ابن عفان انزجر • وان تدعاني احم عرضا ممنعا • اي ان تمنعني وتنهيني يا ابن عفان امتنع وان تتركني لحفظ عرضا متركا وانشد الكسائي فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع اصوله واجتز شيحا ويروى واجذ يعني قلت لصاحبي لا تمكث بنزع اصول الكلاء بل اقطع الكلا فحسب دون اصوله والاستشهاد انه خاطب الواحد بلفظ الاثنين في قوله تزجراني وتدعاني وتحبسانا والعلة فيه على ما في حواشي المطول ان اقل اعوان الرجل في ماله واهله اثنان واقل الرفقة ثلثة فجرى كلام الرجل على احدهما الف من خطابه وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة ق ان العرب اكثر ما يرافق الرجل منهم اثنان فكثر على السنتهم ان يقولوا خليلي وصاحبي قفا واسعدا حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين والبصريون ينكرون هذا اللزوم الالباس وذهب المبرد في مثل قفا في قول الشاعر قفا نبك من ذكرى الى ان تثنية الفعل اعني قف ونظايره للتاكيد والمعنى مثلا قف قف ووجهه الجاربردي في شرح الكشاف بانه حذف الفعل الثاني اي بفاعله وفاعل الفعل على صورة ضمير الاثنين متصلا بالفعل الاول وانكره الزجاج وقال بل خطاب لصاحبيه في الواقع وقد يقال اراد قفن بالنون وابدل الالف من النون واجرى الوصل مجرى الوقف واكثر ما يكون هذا في الوقف فان قيل قد صرح في المطول ان المثنى نص في

في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا وصرح في الحواشي ايضا ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا قلنا منع ذلك مستندا بقول الشاعر • فجعلن مدفع عاقلين امامنا • وجعلن امعز امنين شمالنا • حيث اطلق عاقلين وامنين على جبل عاقل وامت وجعل الفراء قوله تع ولمن خاف مقام ربه جنتان من هذا القبيل وبقوله عليه السلام اذا سافرتما واذنتما فليؤمكما اكبركما فان يؤمكما للواحد لان احد الشخصين اذا كان اماما فالماموم واحد وقد يستدل بقوله تع يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا من البحر المالح وقوله تع القيا في جهنم كل كفار عنيد اذ ليس الخطاب للاثنين كما ذكر في التفاسير وقوله تع نسيا حوتهما اذ الناسي صاحب موسى عليه السلام ذكره في شرح الوقاية ثم قوله اذ لا يخرج الا من البحر المالح يخدشه قوله تع ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرر وان كان فوق الاثنين كما صرح به في قوله تع فارجع البصر كرتين قوله قلما يوجد كلمة ما في قلما وكذا في طالما وجالما كافة للفعل عن طلب الفاعل في التركيب وان فهم منه ما هو القليل وغيره ولذلك كتب موصولة واذا جعلت مصدرية والمصدر فاعلا فحقها ان يكتب مفصولة وقال الشريف في حاشية ديباجة شرح المفتاح يجوز ان يكون ما كافة فانها لما تكلف ان عن العمل تكف الفعل عن العمل في الفاعل بحسب اللفظ وانما قلت بحسب اللفظ لان المنع عن الفاعل حقيقة غير ممكن لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل والفعل هنا يتعلق بحسب المعنى الى مصدر جال ودار طال الجولان والدوران ويجوز ان يكون مصدرية والمصدر فاعل طال وعلى التقدير الاول يكتب موصولة لانها من تتمة الفعل وعلى الثاني تكتب مفصولة وقال ابو المكارم في شرح مختصر الوقاية واستمرار كتبها متصلة بالفعل يرد احتمال المصدرية وقال ابن كمال باشا في حاشية شرح المفتاح اي تكفه عن طلب الفاعل النحوي على ما افصح عنه صاحب الكشاف حيث قال تكفه عن طلب الفاعل لفظا ثم قال وهذا مع ظهوره قد خفي على الشريف حيث قال تكف الفعل عن الفاعل بحسب اللفظ اه وكانه غافل عن اطلاق الفاعل النحوي ايضا على

قال المطرزي ما في طالما وقلما كافة بدليل عدم اقتضائهما الفاعل وتهيئتهما لوقوع الفعل بعدهما وحقهما ان تكتب موصولة بهما كما في ربما وانما واخواتهما للمح بجامع بينهما هذا اذا كانت كافة اما اذا كانت مصدرية فليس الا الفصل وقال ابو علي الفارسي طالما وقلما افعال لا فاعل لها لا مضمرا ولا مظهرا ونظيره الا ان الكلام لما كان محمولا على النفي سوغ ذلك ان لا تحتاج اليه وكان ما دخلت عوضا في الفاعل ولهذا نظائره

وجه الحقيقة لا على وجه المجاز ويجوز الفصل بينها وبين الفعل قال الكميت قد طالما يا آل مروان
الثم ويعتبر بتقاغ النفي كما يعتبر بالاكثر في الكل وهي طريقة مسلوكة **قوله** الضمير للشان اعلم انه
يقع قبل الجملة ضمير غائب يفسر بها ويسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا والقصة اذا كان مؤنثا
ويعود الى ما في الذهن من شان وقصة ويختار تانيثه اذا كان فيها مؤنث غير فضلة نحو هي
هند مليحة وفانها لا تعمى الابصار لقصد المطابقة لا لرجوعه اليه ولم يسمع نحو هي الا مير بني
غرفة وهي زيد عالم وان كان يقتضي جوازه فقول صاحب الكشاف ان الضمير المقدر في
قوله تعالى ان تلكم الجنة ضمير الشان والتقدير انه تلكم الجنة وكذا قول صاحب التلخيص او هي
زيد عالم ليس كما ينبغي وله خواص هي لا تكون الا غائبا ولا يفسر الا بجملة ولا يكون في
الجملة التي تقع خبرا عنه ضمير يعود اليه ولا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه ويقع مبتدا او ما
اصله المبتدا ولا يحذف الا قليلا ولا يجوز حذف خبره ولا يتقدم خبره عليه ولا يخبر عنه بالذي
ويستتر حذفه مع ان المفتوحة ولا يجوز تثنيته وجمعه ويكون لمفسره محل من الاعراب بخلاف
سائر المفسرات ولا يستعمل الا في امر يراد منه التعظيم والتفخيم ولا يجوز اظهار الشان والقصة
قوله وما ولا النافيتان والفرق بينهما انهما اذا دخلا الاسماء فما لنفي المعارف كثيرا و
النكرات قليلا تشبيها لها بلا ولا لنفي النكرات كثيرا والمعارف قليلا مع تكريرها واذا دخلا
الافعال فما لنفي الحال عند الجمهور واعترض عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى قل ما يكون لي ان ابدله
من تلقاء نفسي واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه ولا لنفي الاستقبال عند
الاكثرين وخالفهم ابن مالك لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان
الجملة الحالية لا تصدر بدليل الاستقبال **قوله** سمع من العرب الجزم بلا النافية مجاز من
ذكر الحال وارادة المحل والسماع في اصطلاح اهل الحديث اذا عدي بمن يكون قارئ
الحديث الشيخ وبعلى اذا قرا احد على الشيخ وسمع غيره فيقول الشيخ سمع فلان علي ذكره في
شرح التبيان واختلف في تعدي سمع الى مفعولين فجوزه الفارسي ولكن لا بد ان يكون الثاني

مطلب ما ولا النافيتين

الثاني مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا فلو قلت سمعت زيدا اخاك لم يجز والصحيح تعديته
لما واحد ذكره في التنقيح شرح البخاري واصل سمعت زيدا يقول سمعت من زيد ما قاله الا انه
اريد تخصيص سماع القول بمن سمع منه فاوقع الفعل عليه وحذف المسموع ووصف المتكلم
الموقع عليه الفعل بما سمع منه او جعل حالا منه فصار الوصف او الحال مفسره فاستغني عن ذكره
حقيقة وحكما فلا وجه للمصير الى التقدير وان ذكره الشارح في شرحه للكشاف حيث قال لا يخفى
انه لا يصح ايقاع فعل السماع على الرجل الا باضمار او مجاز ولما ذكره فيه حيث قال وان الاوفق
بالمعنى فيما جعل وصفا او حالا ان يجعل بدلا بتاويل الفعل بالمصدر بطريق التجريد على ما يراه
بعض النحاة لكنه قليل في الاستعمال ولذا آثر الوصفية والحال لا انه يفوت المعنى اعني
تخصيص سماع القول بمن سمع منه وهو ثمرة المجاز الذي ذكر المسموع منه مقام المسموع ونكتته
لا ما ذكره البيضاوي من انها المبالغة لانها لا يناسب اكثر المواضع وهذا تجوز شايع لا بد له من وجه
ينتظم المواضع كلها لان تلك الثمرة والنكتة لا تحصل الا اذا سيق الكلام مساقه ولذا لم يلتفت
اليه في الكشاف وقد جوز البدلية الشريف في شرح المفتاح بالتاويل المذكور ولا لما ذكره البيضاوي
في تفسير قوله تعالى قالوا سمعنا فتى يذكرهم حيث قال ويذكرهم ثاني مفعولي سمع وانما صح ان يقال سمعت
زيدا قوله بتقدير سمعت منه ذكره الشريف وابن كمال باشا ولك ان تصحح البدلية **قوله** نحو جئته
لا يكن له على حجة قال الرضي ولا منع من ان يجعل لا في مثله للنهي **قوله** يدخل على الفعل المضارع
الجازم هو لم ولما اه اعلم ان الجزم هو القطع وسميت هذه الحروف جوازم لقطعها من الفعل حركة او
بعض حروفه اما جزم لم ولما فلاختصاصهما بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم النحو ان كل ما لزم
شيئا وهو خارج عن حقيقته اثر فيه وغيره غالبا بشهادة الاستقراء وتعين الجزم ليكون الاثر
على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لم يعمل حرف التعريف وحرف الاستقبال لجريانهما مجرى بعض
الاجزاء لشدة الامتزاج فكانتهما غير خارجة عن حقيقته وقال بعضهم لم ولما يدخلان الفعل الماضي
فتقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان وقالوا كان لما في الاصل لم زيدت عليها ما النافية

للتأكيد ففارقت بذلك لم في اوجه احدها انها لا تقترن باداة الشرط فلا تقول ان لمّا اضرب
وفي لمّا يضرب والثاني ان منفيها مستمر النفي الى الحال ومنع الاندلسي معنى الاستمرار وعدمه ورجح
الرضي الاستمرار ولامتداد النفي بعد لمّا لم يجز اقترانها بحرف التعقيب فلا تقول قمت فلما تقم
لان معناه وما قمت الى الآن والثالث ان منفي لمّا لا يكون الا قريبا من الحال ومنعه ابن مالك
وقال هو غالب لا لازم والرابع ان منفي لما متوقع ثبوته الطلعة ابن هشام وقيده الرضي بالاغلب
لعدة في الايجاب قال صاحب الكشاف في ولمّا يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع
دال على ان هولاء قد آمنوا فيما بعد والخامس ان منفي لما جائز الحذف في الاختيار لدليل
واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولمّا فهي على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى
الاقرار بامر يعرفه واما لا في النهي واللام في الامر فلانهما يشبهان لان الشرطية في الفعل واما
الشرطية فلاختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم ولمّا قوله والاسماء التي تضمنت معناها وهي غير
ظروف كمن وما ومهما واي وظروف بعضها تستعمل مع ما وعدمها كاين في المكان ومتى للزمان
وبعضها لا تستعمل الا مع ما نحو اذ وحيث وبعضها لا تستعمل مع ما نحو انى والجزم بكيفما قول بعض
النحاة وباذا واذا لغة ضعيفة وفي الشرح الكبير للكافية انه لا يجب المجازاة باذ مع ما
وعدمها وانما تضمنت هذه الاسماء معنى ان للايجاز والاختصار لانهم احتاجوا الى ان
يقولوا ان تضرب زيدا اضربه وان تضرب عمرا اضربه الى ان يطول الكلام فاتوا باسم شامل للجميع
والمراد بالسببية في الشرط اعم من ان يكون عقلية او خارجية او جعلية اعتبارية عرفية
ولو بوجه من الوجوه وان يكون لنفس الجزاء او للاخبار والاعلام به وما كان منها ظروفا فمحلها
النصب بالفعل بعدها وما كان غير ظروف فقد يكون محلها النصب بالفعل وقد يكون الرفع
بالابتداء والخبر فعل الشرط او فعل الجزاء او مجموعهما والصحيح الاول ذكره في المغني والاكتفاء
بالضمير في الشرط مثل من يأت فاني آتيك ربما يرجح الثالث على الاول وقد يكون الجر نحو بمن تمرر
امرر واما اي فمرة يقع مبتدأ مثل ايهم يأتيني اكرمه ومفعولا مثل ايهم تضرب اضرب و

ومصدرا مثل اي ضرب تضرب اضرب وظرفا مثل اي يوم تخرج اخرج ومجرورا مثل بايهم تمرر امرر
ومحل اي في نصب على الحال او الظرف قوله فيحذف حركة الواحد حكى عن ابن السراج انه شبه
الجوازم بالدواء والحركة بالفضلة التي يخرجها الدواء كما ان الدواء ان صادف فضلة في
الجسم اخرجها والا فمن نفس الجسم فكذلك الجوازم اذا دخلت على الفعل فان وجدت حركة
حذفتها والا فمن نفس الفعل كما في الناقص قوله لان النون في هذه الامثلة علامة الرفع فان
قيل الضمير اسم على حدة فكيف يفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر فيه في باب الفعل جزئيته لحكمه
كما اشار بقوله وكان او اخر هذه اه اذ الفاعل كالجزء فاذا كان ضميرا متصلا كان في كمال
الامتزاج فتعتبر جزئيته فان قيل لما اعتبر جزءا لزم ان يكون محلا لتقدم الاعراب فلا يحتاج الى زيادة
حرف قيل هو ذو جهتين كالنعامة فاعتبر في امتناع محلية الاعراب كونه اسما على حدة وفي
جواز الفصل به كونه جزءا قال ابن مالك حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت
في الكلام الفصيح نثره ونظمه قوله كالواو في جمع المذكر قيل فيه نظر لان الواو هذه قد تحذف في نحو
اغزن وارمن فلا يثبت على كل حال واجيب بان ضم ما قبلها دال عليها وكانها لم تحذف ولك
ان تقول كاف التشبيه لا عموم لها كلفظة نحو بخلاف لفظة مثل فانها توجيه روي عن ابي حنيفة
انه قال اقول ايماني كايمان جبرائيل ولا اقول مثل ايمانه لاقتضاء العموم ذكره في المسايرة
لابن الهمام وقال القشيري في قوله عليه السلام من توضأ نحو وضوئي لفظة نحو لا تقتضي
العموم بخلاف لفظة مثل وفي النجم الوهاج في حديث اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول
اه ان لفظة مثل لا تقتضي المساواة من كل وجه وفي شرح المنار لابن الملك لو قذف رجل رجلا
رجلا بالزنا فقال آخر هو كما قلت يحد الآخر لان كاف التشبيه يوجب العموم في محل يقبله كما
قال علي رضي الله عنه في حق اهل الذمة دماؤهم كدمائنا وفي شرح البديع للاصفهاني الحديث بهذه
العبارة لم يصح قوله كما في بعلبك وهو اسم بلدة والبعل في الاصل الزوج ثم جعل علما للصنم
الذي يعبده اهل هذه البلدة وهو مصنوع من ياقوتة حمراء وبين يديه اصنام صغار وبل

هو اسم صنم قوم الياس النبي عليه السلام وكان طوله عشرين ذراعا وكانت له اربعة
وجوه وقيل البعل اسم امرأة يعبدونها من دون الله تعالى والبتك كسر العنق ومنه سمي الكعبة
ببكة لكسرها اعناق الجبابرة والدق ايضا والشق ايضا ومنه البكة لانها شققت
من الفردوس قوله وجاء لم في الضرورة غير جازمة وهو في الناقص اكثر كقول الشاعر
لم تهجو ولم تدعوا وقوله الم ياتيك وقوله كان لم ترى وسيجيء معنى الابيات بتمامها قوله
وجاء ايضا مفصولا بينها وبين المجزوم كقول الشاعر • فاصبحت مغانيها قفارا رسومها
كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل • المغاني جمع مغنى وهو المنزل والقفار جمع قفر وهي
المفازة التي لا نبات بها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو الاثر والوحش خلاف الانس المعنى
صارت منازل الحبيب قفرا اثرها كان لم توهل ولم تونس سوى اهل من الوحش مغانيها اسم
اصبحت وقفارا خبرها ورسومها فاعل قفارا لان قفارا ماول بمشتق وكذا جامد يعمل اذا
اول بمشتق كقولهم زيد اسد ابوه اي مجترئ ابوه وكذا ذكره ابن مالك في التسهيل ويجوز ان
يكون بدل اشتمال من مغانيها وكان لم اه خبر بعد خبر لاصبحت والاستشهاد انه فصل بين لم
ومجزومها وهو توهل قوله وجاء حذف المجزوم بعدها كقول الشاعر • واحفظ وديعتك التي
استودعتها • يوم الاعازب وصلت وان لم • اي وان لم تصل اي احفظ وديعتك التي
جعلت وديعة عندك يوم التباعد سواء وصلت او لم والاعازب بالعين المهملة والزاي
المعجمة والراء المهملة بمعنى التباعد قوله وهو ان ولن وكي واذن قال الفراء اصل لن لا
فابدل الالف نونا وقال الخليل لا ان فهو كايش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف براسه لا
اصل له اذ لا معنى لمصدرية ما بعده ولا منع عن تقدم معموله عليه بخلاف ما في خبر ان والخليل يقول
لا يبعد ان تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاه معنى وحكما اذ هو وضع مستأنف وهكذا قال
الفراء حيث تغير لا عنده بعد الابدال الى افادة النفي المؤكدة وقال بعض النحاة ان النصب
بعد لن باضمار ان وليس بجيد وفي كي اختلاف قال الكوفيون انه ناصب بنفسه وقال الاخفش

الاخفش انه حرف جر بمعنى اللام والنصب بعده باضمار ان وليس بجيد وقال اكثر البصريين
انه ناصب للفعل تارة وحرف جر اخرى فهو اذن مشترك قيل هو الاقرب الى الحق واصل اذن
قيل اذ ان مخفف وقيل اذ الظرفية والتنوين عوض عن المضاف اليه وقال بعضهم انه ناصب
باضمار ان وليس بجيد قوله لكونه مشابها لان اي في المصدرية والصدرية قوله
فيبدل من الضمة فتحة اعلم ان الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط
كونها اعرابية او بنائية بخلاف المجردة عن التاء فانها القاب البناء عند البصريين واما
الكوفيون فيطلقون القاب البناء على الاعراب وبالعكس والمراد ان الحركات البنائية
لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا يطلقونها
على الحركة الاعرابية ايضا فلا يخفى ما في قوله فان قيل اه وقوله والضم والفتح اه من عدم الورود
وعدم استقامة الحصر ثم اعلم ان الابدال والتبديل اذا استعملا بالباء لا تدخل الباء الا
على المتروك فاذا قيل ابدل او تبدل الخبيث بالطيب يكون المعنى اخذ الخبيث واعطى الطيب
ذكر الاول في السراج الوهاج وشرح الوجيز للمحلي والكل في حاشية تفسير القاضي لابن التمجيد و
التبديل مثلهما على ما ذكر في الينابيع وشرح الكشاف للشارح وشرح مختصر الوقاية لابي المكارم
وعلى ما ذكره ابن التمجيد لا تدخل الباء فيه الا على المأخوذ وفي استبدال الخلاف على العكس
وقال المحلي في قول الوجيز ابدال ما كان غريبا باوضح ادخل الباء على المأخوذ موافقة للاستعمال
العرفي وان كان خلاف المعروف لغة وقال الدميري في قول المنهاج ولو بدل ضادا بظاء لم يصح
صوابه بالعكس لان الباء تدخل على المتروك ثم قال وحكى الواحدي عن ثعلب عن الفراء في قوله تعالى
بدلناهم جلودا غيرها ما يدل على صحة عبارة المص ويشهد لذلك قول الطفيل بن عمرو لما اسلم
في وصف النبي عليه السلام وبدل طالعي نحسي بسعدي وقال الشارح في شرح الكشاف
وللتبديل استعمال آخر يتعدى الى المفعولين بنفسه نحو اولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات
فاردنا ان يبدلهما ربهما خيرا المعنى يجعل الحسنات بدل السيئات ويعطيهما بدل ما كان لهما

خيرامنه وآخر يتعدى الى مفعولين بنفسه والى المذهوب به المبدل منه بالباء ومنه قوله تعالى
وبدلناهم بجنتيهم جنتين وآخر يتعدى الى مفعول واحد مثل بدلت الشيء غيرته ومنه
فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه الآية ويناسبه ماذكره الوقيدي في الفرق بين التبديل و
الابدال من ان التبديل عبارة عن تغيير الشيء مع بقاء عينه والابدال رفع الشيء ووضع غيره
مكانه **قوله** ويسقط النونات لانها علامة الرفع هذا ماذهب اليه الجمهور وذهب الاخفش
الى ان هذه النونات دليل الاعراب المقدر قبل هذه الحروف فعلى هذا لا يكون الاعراب بالحروف
بل بالحركة والسكون المقدرين وقال الفارسي هذه الافعال معربة ولا حرف اعراب اما النون
فلسقوطها للعامل واما الحروف فلان كلا منها فاعل واما اللام فلشغلها بحركة ما بعدها و
ليست فيها عنده شيء مقدر وهو مما يجب التسامح واثبات النون مع الناصب لغة قليلة
جاءت في الاحاديث الصحيحة ذكره في شرح المشارق لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء
معناه ان المضارع لما اشبه الاسم اعرب بالرفع والنصب وتعذر الجر فجعل الجزم عوضا عنه
فصار الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء **قوله** ومعنى لن نفي الفعل مع التاكيد قال ابن مالك
قول الزمخشري في انموذجه لن لتأبيد النفي ضعيف وحامله عليه اعتقاده الباطل ان لا
يرى الله تعالى جعلنا الله من اهل الرؤية وقال الامام الحديثي الزمخشري في العدول وشهادة
الاثبات مقدم على شهادة النفي فحامل اعتقاده انه لا يرى الله تعالى بثبوت ان لن لتأبيد النفي
قوله لانه الاصل في البناء اي السكون لان البناء ضد الاعراب والاصل الحركة فضده
يكون بالسكون ولان الحركة زيدت في المعرب للحاجة اليها ولا حاجة الى الحركة في المبني اذ لا
يدل على معنى **قوله** وفتحها لغة وهي لغة سُلَيم بالتصغير قبيلة من العرب وهذا الفتح لام الجر
في بعض اللغات وقال ابن مالك ان عُكلًا يفتحونها لكن بشرط ان تكون داخلة على الفعل
نحو احسنت الي لا كافيك **قوله** جاء سكونها وهي لغة قريش وهو مع الواو والفاء اكثر لان
اتصالها بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء بما بعدهما وحرف المضارع

عكلام ..

المضارع لكلمة على وزن فخذ وكتف فتخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف
عطف مثلهما **قوله** وقرئ فلتفرحوا بالتاء خطابا وفي بعض الكتب خص بالنبي عليه السلام
هذه القراءة مع ان جميع القراءات كذلك لانه يراد قراءة يعقوب واسند رواية الى النبي عم
ولم يقرأ من اختيار نفسه لانه على خلاف قياس مشهور في العربية وباقي القراء يقرؤون من
اختيار انفسهم بالياء لانه على قياس العربية ولما كان النبي عليه السلام مبعوثا الى الحاضر و
الغائب جمع بين اللام للغائب والتاء للحاضر وقد يقال معنى هذه قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم
انها عادته قبل العرضة الاخيرة والافضل القراءات قراءته وقيل كل واحد من السبع المتواترة
نسب الى واحد من الائمة لاشتهاره بها وتفرده فيها باحكام خاصة في الاداء واما غيرها فاذا ظهر فيه
امر الرواية ولم يشتهر بها احد نسب اليه عليه السلام ولا يلزم من ذلك اعتباره وهذا هو الصحيح ذكره
الشريف في شرح الكشاف **قوله** وفي الحديث قوموا فلأُصلّ لكم وفي التنزيل ولنحمل خطاياكم
فان قلت قد صرح ابو حنيفة رحمه الله بخلاف هذا حيث قال في تصريفه غير انه لا يأتي الوجهان
للمتكلم في المعروف من الامر والنهي قلت معنى كلامه انه لا يجيء من غير تأويل لئلا يلزم اتحاد الآمر والمأمور
والناهي والمنهي والآمر وروده في الاستعمال كثير لا يكاد يصح انكاره مثل قولهم فَلْنَتَّبِعْ وَلْنَحْيَ
وَلْنَرْجِعْ وغير ذلك فلهذا افتتح الشريف قول السكاكي فلتعينهما بقوله اي اذا كان السابق في الاعتبار
الخبر والطلب وجب علينا تعيينهما اشارة الى ان صيغة الطلب ليست على حقيقتها بل المراد
بها الاخبار عن وجوب التعيين على ما هو بصدد المذكور وقال ابن مالك في الشواهد روي فلأُصلّ
بحذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة ووجه ان اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام كي و
الفعل بعدها منصوب بان مضمرة وان والفعل في تأويل المصدر مجرور واللام ومصحوبها خبر
مبتدأ محذوف والتقدير قوموا فقيامكم لاصلي لكم ويجوز على مذهب الاخفش كون الفاء زائدة و
اللام متعلقة بقوموا وعند حذف الياء لام امر وامر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل
في الاستعمال ورواية من اثبت الياء ساكنة تحتمل كون اللام لام كي وسكنت الياء تخفيفا و

لانه اي لا يستعمل ولا يبنى الوجهان المذكوران
للمتكلم في المعروف حال كونهما في الامر والنهي
اذ انتهى اتحاد الآمر والمأمور والناهي والمنهي
مفعول وبعضهم يستعملها اعتبار بالمغايرة
التغايرية ولم يلزم الاتحاد المذكور في المجهول
فيهما ولذا قيد بقوله في المعروف سح ه

المنقصة فتحيله كلمى اوزرينه جقوب جلوح ايدر دكلرى تخت كه
ديار عربده مشهور درتس منقصه ارتفاع معنا سندن مأخوذ در
دان قولى

هو لغة مشهورة ولام امر ويثبت اليا في الجزم اجرا المعتل مجرى الصحيح قوله مع التنصيص
قال صاحب الكشف في شرح الكشاف يقال نص به ونص عليه واصله ان يتعدى بنفسه
ومعناه الرفع البالغ ومنه منصة العروس ثم نقل في الاصطلاح الى الكتاب والسنة والى مالا
يحتمل الا معنى آخر ومعنى الرفع في الاول ظ وفي الثاني اخذ لازم النص وهو الظهور ثم عدي بالبا
وبعلى فرقا بينه وبين المنقول عنه وجاز ان يكون تعديته بالبا لتضمينه معنى الاعلام وبعلى
لتضمينه معنى الاطلاع ونحوه والتنصيص مبالغة فيه قوله كقوله صلى الله عليه وسلم لتأخذوا
مصافكم المصاف بفتح الميم وتشديد الفا جمع مصف وهو الموقف في الحرب قال الشيخ ابو
حيان في شرح التسهيل معترضا لاحد من ائمة العربية لا في البصريين ولا في الكوفيين الاستشهاد
بما ورد في كتب الاحاديث على المسائل العربية وسر ذلك ان الحديث غير متحقق كونه بلفظ النبي عم
فانه لم يدون الا في القرن الثاني وكانت الرواة يروون الحديث بالمعنى وفيهم الاعجمي والمولدون
بحسن العربية فدخل في الحديث لحن كثير ثم دون على حسب ما سمع من الرواة وقد يقال فتح هذا
الباب يؤدي الى الاختلال لان الائمة رضوان الله عليهم اجمعين نالوا بعض الاحكام الفقهية
بلفظ الحديث الا يرى انهم قالوا لو قال في جواب اختاري اختار نفسي فهي طالق على خلاف
القياس بحديث عائشة رضي الله عنها لا بل اختار الله ورسوله ومثله كثير وقد استدل على عدم
اخلال كثرة التكرار وتتابع الاضافات بالفصاحة بقوله عليه السلام ان الكريم بن الكريم بن الكريم
ابن الكريم قوله كقوله محمد تفد نفسك آه المراد بالفداء الدعاء والنفس ذات الشيء و
حقيقته ثم قيل للروح لانه نفس الحي وللقلب لانه محل الارواح او متعلقة وللدم لان
قوامها به وللماء لفرط حاجتها اليه وللرأي في قولهم فلان يؤمر نفسه لانه ينبعث عنها او شبه
ذاتا تامر به وتشير عليه وللجسد في قولهم ثلثة انفس فيذكرونه لانهم يريدون به الانسان
والتبال بفتح التاء الفساد يقال تبله الحب بالكسر اي اسقمه وافسده والهلاك يقال تبلهم
الدهر اي اهلكهم وفي مغني اللبيب التبال الوبال ابدلت الواو تاء ومنع المبرد حذف اللام وبقاء

مثل تنوى

قوله منصة بكسر الميم بفتح الميم المكان الذي
ترفع عليه العروس لتجلوه ثم نصصت
الشيء اذا رفعته وحرس تعت ليتوى
فيه الحل والزراره ما دام في اعراسها
بجمع المؤنث على عرائس
والمذكر على عرس بضمتين
تمت

ما تقدم محمد تفد نفسك كل نفس
اذا ما خفت من شيء تبالا

قوله ومعنى
فلا تستطل مني بقائي ومدتي
ولكن يكن للخير منك نصيب

وبقاء عملها حتى في الشعر وقال في البيت انه لا يعرف قائله مع احتماله لان يكون دعاء بلفظ
الخبر مثل يغفر الله لك لكنه حذفت اليا اكتفاء بالكسرة يعني يا محمد كل النفوس فداء
لنفسك حين خوفك عن فساد في شيء الاعراب محمد منادى مضموم حذف حرف ندائه اي يا
محمد وتفد فعل فاعله كل نفس ومفعوله نفسك واذا ظرف وما زائدة ومن متعلقة بخفت و
تبالا مفعول خفت وفاعله التاء قوله واجاز الفراء وفي مغني اللبيب وهذا الذي منعه
المبرد في الشعر اجازه الكسائي في الكلام لكن بشرط تقدم قل وجعل منه قل لعبادي الذين
آمنوا يقيموا الصلوة اي ليقيموها ووافقه ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك يقع
في النثر قليلا بعد القول الخبري كقوله. قلت لبواب لديه دارها. تيذن فاني حموها وجارها.
اي لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس الحذف بضرورة لتمكنه من ان يقول
ائذن انتهى قيل وهذا تخلص من ضرورة بضرورة وهي اثبات همزة الوصل في الوصل وليس
كذلك لانهما بيتان لا بيت مصرع فالهمزة في اول البيت لا في حشوه بخلافها في نحو قوله
لا نسب اليوم ولا خلة. اتسع الخرق على الراقع. والجمهور على ان الجزم في الآية مثله في
قولك ائتني اكرمك وقد اختلف في ذلك على ثلثة اقوال احدها للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب
لما تضمنه من معنى ان الشرطية كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك والثاني للسيرافي والفارسي
انه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا
لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه والثالث للجمهور انه بشرط مقدر بعد الطلب وهذا
ارجح من الاول لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير
معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير و
من الثاني لان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط وابطل ابن مالك بالآية
ان يكون الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف واحد من المقول له ذلك عن
الامتثال ولكن التخلف واقع واجاب ابنه بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد

فيحتمل ان الاصل يقيم اكثرهم ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم وكل مؤمن مخلص قاله الرسول عليه السلام اقم الصلوة اقامها وقال المبرد التقدير قل لهم اقيموا يقيموا والجزم في جواب اقيموا المقدر لا في جواب قل ويرد ان الجواب لا بد ان يخالف المجاب له اما في الفعل والفاعل نحو ائتني اكرمك او في الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او في الفاعل نحو قم اقم ولا يجوز ان يتوافقا فيهما وايضا فان الامر للمواجهة ويقيموا للغيبة وقيل يقيموا مبني لحلوله محل اقيموا وهي وليس بشيء **قوله** والشرط لا يلزم ان يكون علة تامة جواب سوال مقدر تقديره ان يقال اذا كان يقيموا جواب الامر فيكون مجزوما بان مقدرة ويكون التقدير قل لعبادي فانك ان تقل لهم يقيموا الصلوة فيقع قولك يقيموا جزاء الشرط وهو غير جائز لان الشرط ينبغي يكون علة للجزاء كما ان الاتيان علة للاكرام وظاهر ان القول ليس علة لاقامة الصلوة لجواز توقفه على شيء آخر كالتوضي وتوجه القبلة وستر العورة وغيرها فاجاب بقوله والشرط لا يلزم ان يكون علة تامة للجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر و المذكور في الاصول ان كلمة ان قد غلبت في السببية فدلت على ترتب الثاني على الاول وانها تستعمل في الشرط الذي هو جزء اخير من العلة التامة فيتعقبه الجزاء قطعا ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتني ضربتك ان الضرب الثاني مترتب على الضرب الاول يحصل جزما بعد حصوله لا انه يتوقف عليه وينعدم بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله بعد حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا واما قوله تعالى قل لعبادي الاية ففيه اشارة الى ان حق العباد المؤمنين بالاضافة الى الله والايمان ان يكونوا بحيث يترتب امتثالهم على مجرد امره عليه السلام ومن لم يدرك هذه النكتة اختار اضمار الجازم واحتاج ايضا الى تقدير القول اي قل لهم قولك ليقيموا ولزمه ان اضمار الجازم نظير اضمار الجار في مثل قول روبة خير بالجر في جواب من قال اصبحت فان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء ولا خلاف في ان اضمار الجار ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن وقد

الكل من قوله وهذا الذي منعه الى قوله وليس بشيء من مغني اللبيب بعينه منقول منه بلا تغيير

وما ذكره ابن مالك مبني على ان بين الشرط والجواب ملازمة عقلية وهي ممنوعة بل انما يقتضي الغلبة كما صرح به ابن الحاجب وذلك حاصل فان مراد ان يح للمؤمنين باقامة الصلوة يقتضي اقامتها غالبا وذلك كاف

وقد يجاب ايضا بان الجزم على التشبيه بالجواب كما قيل في قوله تعالى كن فيكون بالنصب **قوله** لان امر المخاطب اكثر استعمالا لان الغائب لبعده عنك اذا اردت ان تامره احتجت ان تؤدي اليه انك تامره نحو قولك يا زيد قل لعمرو قم ولا يحتاج امر الحاضر الى مثل ذلك فكان اكثر استعمالا لانك تحتاج في امر الغائب اليه ولا يلزم في امر الحاضر امر الغائب كذا في شرح المفصل **قوله** وهي التي يطلب بها ترك الفعل اعلم ان العلماء اختلفوا في النهي فذهب جماعة من المتكلمين الى ان المقصود بالنهي ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر الى الوهم لان عدمه مستمر من الازل الى الابد فلا يكون مقدورا للعبد ولا حاصلا بتحصيله فيكون عبثا بل المطلوب بالنهي هو عدم الفعل وهو مقدور للعبد باعتبار استمراره اذ له ان يفعل فيزول استمرار عدمه وله ان لا يفعله فيستمر عدمه ثم النهي يستعمل لمعان وهي التحريم والكراهة والتنزيه والتحقير وبيان العاقبة والياس والشفقة وهذه الامثلة مذكورة في الاصول **قوله** واسناد النهي اليها مجاز يسمى مجازا عقليا لتجاوزه عن مكانه الاصلي بحكم العقل ويسمى مجازا حكميا ايضا وان كان يقع في الاضافة و الايقاع لتعلقه بالحكم اما ظاهرا او مقدرا او لان الحكم اشرف ومجازا في الاثبات وان كان يقع في النفي لان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الشارح او لان النفي ما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا على ما نقل عنه واسنادا مجازيا باعتبار الاشرف او باعتبار ان الاسناد بمعنى مطلق النسبة ويقابله المجاز اللغوي المسمى بالمجاز في المفرد بمعنى ما ينسب الى الوضع مطلقا فيعم العرفي والشرعي والاصطلاحي وبمعنى ما ينسب الى الوضع الغير الشرعي فيعم العرفي والاصطلاحي وبهذا يندفع ما يقال قد تقرر في الاصول ان اللغة اصل لا يتصور النقل اليه فلا يقال منقول لغوي على انه قد قيل ذكر في التلويح ان الكتاب في اللغة اسم للمكتوب وظاهر انه منقول اليه من معنى الكتابة كما صرح به صاحب فصول البدايع حيث قال الكتاب لغة الكتابة ثم جعل اسما للمكتوب ثم غلب في عرف الشرع على القرآن ثم المجاز العقلي على تعريف السكاكي هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاول افادة للخلاف لا بواسطة

وضع وعلى تعريف صاحب التلخيص هو اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف الى ملابس له غير ما هو له بتاول كقولهم
عيشة راضية وسيل مفعم وجد جده ونهاره صائم ونهر جار وبنى الامير المدينة وضربه
التاديب ونحو رجل عدل وقولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف بالمصدر مجاز عقلي و
ان لم يكن عند صاحب التلخيص مجازا ولا حقيقة وكذا نحو الكتاب الحكيم والاسلوب
الحكيم مما وصف بوصف محدثه وصاحبه والضلال البعيد والعذاب الاليم مما اسند الى
المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله ونحو قوله تع شقاق بينهما ومكر الليل والنهار
وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجرى الانهار
وقوله ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت ليله واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب
الاضافية والايقاعية وكذا قوله تع اولئك شر مكانا واضل سبيلا مما جعل الفاعل المجازي
تمييزا او المجاز العقلي قد يدل عليه صريحا وقد يكون كناية كما ذكر وان قولهم سل الهموم انه من المجاز
العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز
العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي وصاحب التلخيص وليكن هذا على ذكر منك فانها فوائد
نفيسة **قوله** وقد جاء في المتكلم قليلا وذلك كقولهم لا ارينك هنا والمنهي هو المخاطب اي لا
تكن هنا حتى لا اراك كقوله تع ولا يصدنك عنها من لا يؤمن بها فقول القاضي في تفسير قوله تع فلا
يقربوا المسجد الحرام وفيه دليل على ان الكفار مخاطبون بالفروع ليس على ما ينبغي لان الظ
ان المشركين لا ينزجرون بهذا النهي والمراد خطاب المؤمنين اي لا يمكنوهم ايها المؤمنون
ان يقربوا المسجد الحرام لان صدر الآية وختمها خطابهم وهو قوله تع يا ايها الذين آمنوا وقوله تع
وان خفتم عيلة الآية **قوله** واما الامر واعلم ان العلماء اختلفوا في ان صيغة الامر لماذا
وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على
جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما وهو

في سورة التوبة

وانما نهي عن الاقتراب للمبالغة او للمنع عن دخول الحرم قاضي ويراجع الى نهي المشركين ان يقربوه كشاف ونهي المشركين من تمكينهم منه الاستدلال بالآية جواب وقوله ونهي المشركين على ان الكفار مخاطبون بالشرائع فاجاب بان الظ نهي المشركين انهم لا ينتهون بهذا النهي والمراد نهي المؤمنين لان اول الآية خطابهم يا ايها الذين آمنوا وآخرها خطابهم وان خفتم عيلة فهو من باب لا ارينك هنا قطب الدين للكشاف

قوله ونهي المشركين يريد انه من قبيل منع اللازم ليمنع الملزوم مثل ارينك هنا وفيه دفع للاستدلال بالآية على كون الكفار مخاطبين بالشرائع سعد الدين على الكشاف

وهو الطلب وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة
لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب
ثم الامر يستعمل لمعان مختلفة من الايجاب والندب والتاديب والارشاد والاباحة والتهديد و
الامتنان والاكرام والتعجيز والاهانة والتسوية والدعاء والتمني والاحتقار والتكوين والامثلة
في الاصول **قوله** فهو جار على لفظ المضارع الجريان في الاصطلاح يستعمل لمعان جريان
الشيء على ما يقوم هو به مبتدا او موصوفا او ذا حال او موصولا او متبوعا وجريان
اسم الفاعل على الفعل اي موازنته اياه في الحركات والسكنات وجريان المصدر على
الفعل اي تعلقه بالاشتقاق وجريان الامر على المضارع المجزوم في الحركات والسكنات
وكل من هذه المعاني اصطلاح مشهور فلا يلزم الابهام في الحد كما قال الرضي في شرح الكافية
لان المذكور هو المعنى الاخير لا مطلق الجريان **قوله** واصل افعل لتفعل فحذفت اللام لكثرة
الاستعمال قيل عليه لو كان الحذف لكثرة الاستعمال لما حذف فيما قل استعماله نحو اغلوط
واعلنكك في تغلوط اي تلزم وتعلنكك اي تجتمع قياسا على حذف النون في لم يكن دون
لم يصن وحذف الالف في لم ابال دون لم اعال وحذف الالف والنون في انعم صباحا
دون انعم بالا وحذف الهمزة في ويل امه دون ويل اخته لكثرة الاستعمال في السوابق و
قلته في اللواحق وايضا لو كان الامر كما ذكر والتقصي الامر لام فيكون مبنيا كالاسم وليس
لهم ان يقولوا بتقويم حرف المضارعة لانه من جملة الصيغة وليس المراد بكثرة الاستعمال
في مثل قولهم حذف لكثرة الاستعمال انهم تكلموا به على الاصل ثم خففوه لان ذلك يستلزم
تعوده في كلامهم كذلك كثيرا وانما المراد انهم علموا انه يكثر استعماله ففعلوا ذلك به من اول
الامر ان قلنا انهم الواضعون وان قلنا ان الله تع علمهم ذلك فاوضح **قوله** وليس
بالوجه وصاحب مغني اللبيب رآه وجها وقال وبقولهم اقول لان الامر معنى فحقه ان يؤدى
بالحرف ولانه اخو النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث

بالزمان المحصل وكونه امرا وضرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله
لتقم انت يا ابن خير قريش • فلتقتضي حوائج المسلمينا • وكقراءة جماعة وبذلك فلتفرحوا و
في الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واض باواضربوا واضربي كما
تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة
عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض
عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه حتى فيشكل
فعليته واذا ادعى ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل قوله لان
اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار فلا يجعل مضمرا لما لا يجعل قيل عليه ان ان الجازم يجعل مضمرا كما
بعد الامر والنهي والاستفهام وغيرها فلم لا يجوز ان يجعل ههنا مضمرا فتامل قوله وتاتي بصورة
البلاغ الاتيان متعد الى واحد تقول اتيته في باب رمى واتيانا ايضا واتوة لغة فيه
وقوله تعالى انه كان وعده ماتيا اي آتيا كما قال حجابا مستورا اي ساترا وقد يكون مفعولا
لان ما اتاك من امر الله فقد اتيته وتقول آتاه ايتاء اعطاه واتاه ايضا اتى به ومنه
قوله تعالى آتنا غداءنا اي ائتنا به ذكره في الصحاح فقول القاضي في تفسير قوله تعالى فاجاءها
المخاض وهو في الاصل منقول من جاء لكنه خص بالالجاء في الاستعمال كاتى في اعطى
ليس على ما ينبغي على ان اباحيان ذكر ان اتى بمعنى اعطى مما بني على افعل وليس منقولا من اتى
بمعنى جاء وذكر في الصحاح ايضا وتاج المصادر وديوان الادب اجاءه اي جئت به و
اجاءه الى كذا بمعنى الجاءه اليه وقد يعدى الى ك مثل اتيته بالبلية فقوله تعالى الان تأتيهم
الله يحتمل الوجهين وكان هذا مراد من قال ان الاتيان يجيء لازما ومتعديا والاية
يحتملها فقول القاضي والاتيان المجيء مع ان القوم صرحوا ان المجيء يجيء لازما ومتعديا
ليس على ما ينبغي قال الراغب المجيء اعم لان الاتيان مجيء بسهولة ويقال جاء في الاعيان
والمعاني وبما يكون مجيئه بذاته وبامره ولمن قصد مكانا او عملا او زمانا ذكره الطيبي في

قوله لكنه خص به اي بالالجاء في الاستعمال
قلت هذا مخالف لما في كتب اللغة فان في
الصحاح اجاءه اي جئت به وقال اجاءته
الى كذا بمعنى اضطرته اليه وذلك كما ترى
يدل على ان جاء يستعمل بمعنى تعديته بمعنى
جاء وفي تاج المصادر اجاءه الى اتى به او
اضطره وفي ديوان الادب اجاءه فجاء
قوله اي الجاءه اليه ومنه قوله تعالى
واجاءته اليه وبمعنى اتى به ويجوز ان
كان في اعطى آتنا غداءنا اي ائتنا به فعلى
فيقال اتى بمعنى اعطى فانه بني على افعل كما ذكره
ليس منقولا من اتى بمعنى جاء كما ذكر القاضي
ابوحيان • سعدي افندي

في سورة مريم وذكر في سورة النحل عنه الاتيان قد يقال للمجيء بالذات وبالامر وبالتدبير وفي الخير
والشر وفي الاعيان والاعراض وذكر الزمخشري ان اتى يجيء بمعنى صار كجاء في قولك جاء البناء
محكما بمعنى صار قوله ويستعمل لفظ الجمع للواحد آه قال الرضي في شرح الكافية والشارح في المطول
ولم يجئ ذلك اي الجمع للواحد تعظيما للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين
وقد سبق في اوائل بحث المضارع ما يتعلق بهذا ثم الاولى ان يجعل ارجعون من قبيل قوله تعالى
رب ارجعون اعني اقامة تكرير الفعل مقام جمع الفاعل للملابسة التي بينهما على معنى ارجعني
ارجعني ارجعني وارحمني ارحمني ارحمني قال علاء الدين البسطامي في شرح اللباب ومن هذا
القبيل عندي قوله تعالى كل في فلك يسبحون فاندفع ما قيل كيف جمع بالواو والنون مع انه ليس
من صفات العقلاء واساميهم ثم اختلفوا ان ابنية الجمع هل يصح اطلاقها للاثنين فيه مذاهب
احدها لا يصح ثانيها يصح حقيقة ثالثها مجازا رابعها وهو للامام يصح ويصح للواحد ايضا و
الخلاف في نحو رجال ومسلمين وضربوا واضربوا لا في لفظ ج م ع ولا في نحن فعلنا ولا في
نحو فقد صغت قلوبكما فانه وفاق كذا في المنتهى ذكره في شرح العضد فما ذكره الزمخشري من
تفسير قوله تعالى الحج اشهر معلومات من ان اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد بدليل فقد صغت
قلوبكما ليست بصحيح فان قيل قوله في هذه الاية موافقا لقول الشريف في اوائل شرح الكشاف
على خلاف قول التفتازاني في شرح تفسير هذه الاية وفي توجيه المسند من شرح المفتاح موافقا
لما في مفصله يدل على ان المختار عنده المذهب الثاني قلنا اجاب عنه صاحب الكشف حيث
قال هذا على ظاهر خلاف مذهبه المذكور في مفصله ومذهب الجمهور الا انه قد يذكر الوجه
المرجوح في معرض الجواب وهو جائز في داب المناظرة ذكره التفتازاني ومن ههنا يتبين
ان ما ذكره الرازي في اول تفسير الفاتحة من انه جرت عادة المصنفين على انه اذا كان
له في مسئلة رأي اطلق القول به وقيد غير رأيه بالنقل ليس بمعول عليه وقع ههنا فائدة
ذكرها في الفتوحات المكية في باب الاحد والثلثين ومائة في مقام ترك العبودية حيث قال

لم يطلق المثنى على الجمع اصلا واطلق الجمع
على المثنى كثيرا • وآية عرف التاكيد •

حكاية نقلت من كراسات الشيخ محي الدين العربي قدس سره

وهو عليه السلام تبسم

لما وصلت الى هذا المقام نمت فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام وقد سالني سائل
ما اقل الجمع في العدد فكنت اقول له هو عند الفقهاء اثنان وعند النحاة ثلثة فقال عليه السلام
اخطا الفريقان فقلت يا رسول الله فكيف اقول فقال ميز العدد ثم اخرج خمسة دراهم بيده .
المباركة فرمى درهمين على حدة ورمى ثلثة على حدة وقال ينبغي لمن سئل عن هذه المسئلة ان
يقول للسائل عن اي عدد تسال عن العدد المسمى شفعا او عن العدد المسمى وترا ثم وضع يده المباركة
على الدرهمين فقال هذا اقل الجمع في العدد الشفع ثم وضع يده المباركة على الثلثة وقال هذا
اقل الجمع في العدد الوتر **قوله** كقوله . الا فارحموني يا اله محمد . اي فارحمني تمامه . فان لم اكن اهلا فانت
بها اهل **قوله** فزيادتها ساكنة ليست بوجه لما يلزم من الوقوع فيما فر منه **قوله** وسميت همزة
وصل لانها للتوصل بها الى النطق بالساكن وقيل لانها تسقط في الدرج فيتصل ما قبلها
بما بعدها تقول كتبت اسمك فسقطت همزة اسمك فاتصل التاء بالسين **قوله** فذهب
البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وقول ابي البقاء في قوله تعالى فان تولوا
فان الله عليم بالمفسدين بضعف كون تولوا فعلا مضارعا لان حرف المضارعة لا تحذف
فاسد لان المحذوف الثانية وهو قول الجمهور والمخالف في ذلك هشام الكوفي كذا في المغني **قوله**
لان حروف الصفير وانما سميت حروف الصفير لانك اذا وقفت على الزاء والسين والصاد
باتيان همزة في اوائلها وقلت ازْ اسْ اصْ سمعت صوتا يشبه الصفير لانها تخرج من بين
الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت هناك ويأتي كالصفير وانما لم يدغم حروف الصفير في
غيرها محافظة على الصفير **قوله** وحروف ضوى مشفر اه يقال ضوى الرجل اذا نحف بدنه
والشفر من البعير بمنزلة الشفة من الانسان وانما لم يدغمها في مقاربها لزيادة صفتها على صفة غيرها اما
الضاد ففيها استطالة وفي الواو والياء اللين وفي الميم غنة وفي الشين والفاء تفش اي انتشار
لزيادة رخاوتها وفي الراء تكرير فلو ادغمت في مقاربها لزالت صفتها لعدم هذه الصفة في
مقاربها وانما قال فيما يقاربها لانها تدغم في مثلها **قوله** وهذا عكس قياس الادغام اي اذا

اذا قصد ادغام احد المتقاربين في الآخر فلا بد من قلب احدهما ليصيرا من جنس واحد ليتحقق
الادغام والقياس قلب الاول لان الساكن بالتغيير اولى الا لعارض كما في اذبح عتودا فانه
اذا اريد ادغام الحاء في العين تقلب العين حاء لان العين ادخل في الحلق من الحاء فلا يدخل
الحاء في الادخل في الحلق للاستثقال والعتود من اولاد المعز ما رعى وقوي واتى عليه حول و
الجمع اعتدة ومنه زاء الافتعال فانها تقلب الى الحرف الذي قبلها ولا ينعكس لعين هذا الدليل
قوله رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد اي انما ارتكب عكس قياس الادغام ولم
يقل اطلح واطرب لرعاية صفير الصاد وعدم ادغام حروف الصفير في غيرها في اصطلح ورعاية
استطالة الضاد وعدم ادغام حروف ضَوِيَ مِشْفَرٌ فيما يقاربها في اضطراب وضعفت
الجمع لزوال استطالة الضاد قال في شرح الهادي يقال للضاد مستطيل وطويل لانه طال فادرك
مخرج اللام **قوله** وقرئ في لبعض شانهم ونخسف بهم آه اعلم ان الضاد لا تدغم الا في مثلها
وقرئ لبعض شانهم بادغامها في الشين وهو رواية ابو شعيب السوسي عن اليزيدي ان
اباعمرو كان يدغمها في الشين وعابه على هذه الرواية الزمخشري والفاء ايضا لا تدغم الا في
مثلها وقرئ نخسف بهم بادغامها في الباء وقال الزمخشري هذا ضعيف تفرد به الكسائي والراء
ايضا لا تدغم الا في مثلها وقرئ نغفر لكم بادغامها في اللام قال الزمخشري وادغام الراء لحن
اي في اللام وقال سيبويه ومن تابعه لا تدغم اللام في الراء وان كانا متقاربين وقال ابن
مجاهد لم يدغم احد الراء في اللام في نحو نغفر لكم غير ابي عمرو والشين ايضا لا تدغم الا في مثلها
وقد روي عن ابي عمرو ادغامها في السين في قوله تعالى الى ذي العرش سبيلا كما روي عنه عكسه في
قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وقد يقال حمل ذلك على الاخفاء لا على الادغام التام وكيف لا ولو
كان ادغاما لالتقى ساكنان لا على حده في لبعض شانهم **قوله** وروت الوجوه الثلثة في
قول نعيم وهي ترك الادغام والادغام على الوجهين اي بالطاء المهملة والظاء المعجمة ومعناه
انه يعطي ماله عفوا اي بسهولة من غير منة ولا مطل ويظلم احيانا على بناء المجهول يعني ربما يؤذيه

هو الجواد الذي يعطيك نائله . عفوا ويظلم احيانا فيظلم .

السائلون بكثرة سوالهم ويطلبون منه في غير موضع الطلب فيظلم اي يعطيهم ما طلبوا منه
ويحتمل ذلك وينقاد لمن سأله ولا يتردد في استجداده في الاوقات التي مثله يطلب فيها وفي الاوقات
التي لا يطلب مثله فيها وقيل معناه يسال منه فوق طاقته ويطلب منه ما لا يقدر عليه وفي
الاستشهاد انه روي يظطلم بتقديم الظاء على الطاء المهملة على الاظهار ويظّلم بظاء معجمة مشددة
ويطّلم بطاء مهملة مشددة **قوله** وكذلك منتصفاته اي كل واحد منها توجيه لافراد الضمير
الراجع الى الكلمات وقد يوجه في مثله بانه قد يكتفى بالضمير الموضوع للواحد المذكر عن اشياء كثيرة
باعتبار كونها في تاويل ما ذكر وما تقدم كما يكتفى باسم الاشارة الموضوع للواحد المذكر عنها بذلك
التاويل الا انه في اسم الاشارة اكثر واشهر حتى قال علاء الدين البسطامي في حاشية المطول قد
شبه الضمير باسم الاشارة في التسوية بين الاحوال كلها نص عليه صاحب الكشاف في قوله تعالى
فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ارايتم ان اخذ الله سمعكم الآية
وحد الضمير في به اجراء للضمير مجرى اسم الاشارة كما في قوله كانه في الجلد توليع البهق اي كان
ذلك وقال القطب الرازي ان كان اسم الاشارة اشارة الى السمع والابصار والقلوب
كانت الاشارة الى الجماعة بلفظ مفرد مذكر وهو خارج عن قانون وضع اسماء الاشارة
لانها وضعت صيغا مختلفة بحسب اختلاف احوال المشار اليه وان كان اشارة الى ما ذكر
وما تقدم فالضمير يحتمل ان يعود اليه من غير تاويل باسم الاشارة وقال الكازروني فان قيل
ما وجه اعتبار اسم الاشارة واقامة الضمير مقامه قلت الاشعار بان الامور المذكورة امور
ظاهرة فيكون الاحتجاج بها اكثر ثم قال ومع ذلك فيه تكلف وقال صاحب الكشاف جاز
في اسم الاشارة ان يشار به الى الجمع والمثنى على تاويل ما ذكر وما تقدم للاختصار في الكلام
كما جعلوا الذي عبارة عن افعال جمة ذكرت قبله تقول نعم ما فعلت وقد ذكر لك افعال الكثيرة ثم
قال والسر في هذا ان اسماء الاشارة تثنيتها وجمعها ليسا على الحقيقة لانها في معنى الحرف
وقال التفتازاني في بحث تثنية اسماء الاشارة والموصول وجمعهما ليسا على قانون اسماء

الاجناس بان يلحق باواخرها الف ونون او واو ونون بل وضع صيغ مخصوصة وكذا تانيثها
ليس بالحاق التاء فتجوز فيها ما لم يجوز في اسماء الاجناس واريد بالمفرد منها ما يراد بالتثنية
والجمع وبالمذكر ما يراد بالمؤنث ولهذا جاز التعبير بلفظ الذي عن الجمع وان كان بالتاويل.
قوله باسرها اي بجميعها الاسر القد الذي يشد به الاسير واذا ذهب الاسير باسره فقد ذهب
بجميعه ويقرب منه قولهم هذا الشيء برمته وهي قطعة الحبل البالية **قوله** تنجي على الشوك
قال الاصمعي نحوت غصون الشجرة اي قطعتها وتقول انحيت على حلقة السكين اي عرضت
الجراز بالجيم المضمومة والراء المهملة والزاء المعجمة بعد الالف القاطع والمقضب بقاف وضاد معجمة
القطع والهدم بتسكين المهملة نبت واذرى التراب اي اعطاه الريح يصف الشاعر ناقة تقول
ان هذه الناقة تعمل اسنانها في فتقطعه وتسقط هذا النبات وقيل الضمير في تنجي يرجع الى
الجارية السكين على الشوك وتلقيه القاء عجيبا وقيل الى وحشية اي توحش اسنانها المشبهة
بالسيف القاطع على الشوك وتقطعه وتذري ذلك النبت وجرازا مفعول تنجي ومقضبا صفة
المفعول والهدم منصوب بفعل مضمر على شريطة التفسير تقديره تذري الهدم تذريه والنصب هو
المختار بالعطف على جملة فعلية للتناسب اذراء نصب بالمصدر واصله اذرا ارفي ذرى غير مهموز
لان الجوهري ذكره في باب الالف المقلوبة غير المتحركة قلبت ياؤه والا والاستشهاد ان فاء افتعل
ذال معجم ولم يدغم في الذال **قوله** ويلحق الفعل غير الماضي والحال نونان للتوكيد وقد يلحق الماضي
للدعاء ومنه قول الشاعر • دَامَنَّ سَعْدُكِ اِنْ رَحِمْتِ مُتَيَّمًا • اي دَامَ سَعْدُكِ فالحقت بدام
لانه دعاء فيه معنى الطلب والتوكيد هو تقرير الحكم مع دفع الشك بالنسبة الى المحكوم عليه قال
سيبويه اذا قلت اضربن فكانك قلت اضرب اضرب واذا قلت اضربنّ فكانك قلت اضرب اضرب
اضرب وقال الشارح في شرح المفتاح الوكد القصد وليس بلغة عربية وقال في شرح الكشاف
الوكادة بمعنى التاكيد لا توجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب الا ان المصنف في اللغة
فكفى استعماله او مصدر من وكد وكره اي قصد قصده استعمله في التاكيد لما فيه من التلبس وقال

تم
تنجي على الشوك جرازا مقضبا
والهدم تذريه اذرار عجبا

تم
لولا ابل لم ابل للقضابة جانبا

علاء الدين في حاشية شرح المفتاح وفيه بحث لان في الصحاح وكدوكده اي قصد قصده
من غير تعرض لكونه مولدا وكذا في مجمع البحرين للصغاني والمجمل والغريبين والتاج وفي الصحاح
ومجمع البحرين ان التوكيد بالواو افصح قوله ولا يلحق الا مستقبلا فيه معنى الطلب كالامر آه
مثال الامر اضربن والنهي لا تضربن والاستفهام هل تضربن والتمني ليتك تضربن والعرض الا تضربن
والقسم نحو والله لاضربن وفي هذه الاشياء المذكورة معنى الاستقبال والطلب اما في الامر
والنهي فظ واما في الاستفهام والتمني والعرض فلانها بمنزلة الامر فمعنى هل تضربن اضرب في هل تضربن
ومعنى الا تضربن اضرب ومعنى ليتك تضربن اضرب واما في القسم فلانك اذا قلت بالله لا فعلن
فكانك قلت اسال الله ان افعل والمراد من القسم جواب القسم لا نفسه لان نفس القسم لا يؤكد
بالنون وانما قال غالبا لانه قد يقسم الانسان على ما يعلم مما هو ليس من مطلوبه ولا من غرضه
كقول من اخي كبيرة والله لا عاقبن وامثال ذلك كثيرة قوله وشبه بالقسم نحو اما تفعلن
اي شبه بالقسم الشرط المؤكد بما الشبه ما يلام القسم في كونها مؤكدا يعني كما ان اللام لتاكيد
القسم كذلك ما لتاكيد الشرط فشبه ما يؤكد بما يؤكد باللام وهو القسم وقد اختلف فيه فذهب
الزجاج وجماعة الى ان حكمه في لزوم النون حكم القسم وذهب ابو علي الى انه لا يلزم بل يجوز وفي
تحقيق معنى الطلب في الشرط دقة وحاصلها ان الشرط شك وقد تقرر ان النفس مجبولة على
الفرار عن الشك وعلى المحبة للعلم بل الاول مرضها والثاني صحتها على ما صرح به عبد القاهر في دلائل
الاعجاز وبالجملة فالشرط من حيث انه تردد يدل على الطلب تخلصا من المرض اللغوي قوله ولانه
لما اكد حرف الشرط بما كان تاكيد الشرط اولى لئلا ينحط المقصود بالذات وهو الفعل عن غير المقصود
بالذات وهو ان قوله وقد يلحق بالنفي ويجري مجرى النفي نحو ربما وقلما وجوزوا اكثر ما تقومن
زيد حملا للكثرة على القلة حملا للنقيض على النقيض قوله قلبت النون الفا للوقف لان
النون الخفيفة تبدل الفا في الوقف اذا كان قبلها فتحة تشبيها لها بالتنوين لانها مثله في كونها
نونا ساكنة في آخر الكلمة بعد حركة فقالوا في اضربن في الوقف اضربا كما قالوا في رايت زيدا رايت

رايت زيدا وان لم يكن قبلها فتحة وجب حذفها كما وجب حذف التنوين بل حذفها اجدر لانها ليست
لازمة في الوصل بخلاف التنوين قوله ربما اوفيت في علم اه يقال وفي واوفي على الشيء اي اشرف
ونزل والعلم الجبل وشمالات جمع شمال وهي الريح التي تهب من ناحية القطب معناه ربما اشرفت
على جبل ونزلت وحططت رحلي في جبل ترفع ثوبي ريح الشمال اعرابه ما في ربما كافة اوفيت جملة
فعلية ترفعن فعل ثوبي مفعوله شمالات فاعله والجملة صفة علم والاستشهاد الحاق النون
الخفيفة في ترفعن وليس فيها معنى الطلب قوله والقلة تناسب النفي اي القلة تستعمل بمعنى النفي
نحو قل رجل يقول اي ما رجل يقول ولذلك لا يدخل نواسخ الابتداء على قل كما لا يدخل على ما النافية
ومن ذلك الحديث الذي ذكره النسائي عن عبد الله بن اوفى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر
الذكر ويقل اللغو قال ابن الاثير في النهاية اي لا يلغو شيئا وقوله تع فقليلا ما يؤمنون وغير ذلك قوله
يعني ان بين النونين تخص الثقيلة اي تنفرد آه وتوضيحه ان الاختصاص وكذا التخصيص و
الخصوص يقتضي بحسب مفهومه الاصلي ان يدخل الباء على المقصور عليه فيقال الجود بزيد اي
صار مقصورا على زيد لا يتجاوزه الى غيره وهذا كثير الا ان الاكثر في الاستعمال ادخال الباء على
المقصور وذلك لان اختصاص شيء باخر في قوة تمييز الاخر به فاستعمل فيه مجازا مشهورا وبقي
الثاني في الرجحان والذي عند الشارح ان الاول عبارة عرفية والوجه هو ان تدخل الباء على المقصور
ومختار الشريف ان دخولها على المقصور هو الاستعمال الاصلي قوله واما ما اجازه يونس آه قال ابن
الانباري هو يونس بن حبيب البصري اخذ عن ابي عمرو بن العلاء وسمع من العرب كما سمع من كان قبله
اخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وله مذاهب وافية تفرد بها ذكره الطيبي وذكر في كشف الوافية
ان اول من وضع علم النحو امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله تع عنه وقيل ابو الاسود الدؤلي
استاذ الحسن والحسين رضي الله تع عنهما فاخذ منه ابناؤه واخذ منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى الثقفي
وابو عمرو بن العلاء واخذ من عيسى الثقفي الخليل بن احمد واخذ منه سيبويه واخذ من ابي عمرو بن العلاء
علي بن حمزة الكسائي ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي واخذ منه الفراء ومنه ابو العباس

قائله جذيمة الابرش
ربما اوفيت في علم
ترفعن ثوبي شمالات

وفي الشمال خمس لغات شمْل بسكون الميم
وشمَل بفتحها وشمال وشمأل وشأمل
وربما جاء بتشديد اللام جوهري
تقلب منه

ومنه محمد الانبارى كلهم كوفى وسيبويه واخذ منه الاخفش ابو الحسن سعيد بن مسعدة وقطرب
ومنه صالح الجرمى وبكر المازنى ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومنه ابو اسحق الزجاج وابو بكر السراج و
محمد بن كيسان ومنهم ابو على القنوى وابو سعيد السيرافى وعلى الرمانى ومنهما ابو على الفارسى
ويقال له الفسوى ايضا لانه نشا بشيراز من قرية لها فسو ومنه ابو الفتح بن جنى ومنه عبد
القاهر الجرجانى كلهم بصرى قيل لم يات بعده من يعبا به **قوله** وقد حمل عليه قوله تع ولا تتبعان
بالتخفيف قال ابو البقاء فى القراة بالتخفيف وهى قراة ابن ذكوان وجهان احدهما انه نهى كما فى
قراة العامة بالتشديد وحذف النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم يحذف الثانية لانها لو حذفها
لحذف متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة وحذف الساكنة اقل تغييرا والثانى ان الفعل معرب مرفوع
وفيه وجهان احدهما انه خبر فى معنى النهى كما فى قوله تع لا تعبدون الا الله والثانى هو فى موضع الحال
والتقدير فاستقيما غير متبعين ويجوز ان يكون لا تتبعان نهيا لحقته نون التاكيد على مذهب
يونس فكسرت لالتقاء الساكنين تشبيها بنون التثنية ذكره فى الكشاف فاطلاق قوله نهى ليست
للتاكيد غير موجه وكذا ايراد صاحب التلخيص فى بحث الحال لا يصلح للاستشهاد بل للتمثيل الا
ان يقال التمسك بالاولى والارجح يكفى فى مباحث الالفاظ سيما فى التنزيل ذكره فى شرح اللباب
المفتاح **قوله** لا تهين الفقير علك ان اى يقال اهانه استخف به والاسم الهوان والمهانة ورجل
فيه مهانة اى ذل وضعف واستهان به وتهاون به استحقره قال الراغب المشهور ان الفقر هو
الحاجة واصله كسر الفقار من قولهم فقرته نحو كبرته وبهذا النظر سميت الحاجة والداهية فاقرة
وقوله تع الشيطان يعدكم الفقر دليل على ان الفقر مذموم ومنع الزمخشرى ان يدل قوله تع
للفقراء المهاجرين من قوله وللرسول رفع المنة لله من ان يسمى بالفقير وما اشتهر بين الناس من
قوله الفقر فخرى فليس بثبت اذ لم يعلم صحته كيف وقد استعاذ منه رسول الله صلى الله تع عليه وسلم
ذكره فى شرح التبيان وعل بلام مشددة مفتوحة او مكسورة لغة فى لعل وهى اصلا عند ابى
العباس زيدت عليها لام الابتدا وكذا عن وان ولان ولعن لغات فيها ولها معان احدها التوقع

صح لا تهين الفقير علك ان تفقه والفقه قد يعرفها

التوقع وهو ترجى المحبوب والاشفاق من المكروه ويختص بالممكن وقول فرعون لعلى ابلغ الاسباب
اسباب السموات انما قاله جهلا وافكا والثانى التعليل اثبته جماعة منهم الاخفش والكسائى
والثالث الاستفهام اثبته الكوفيون ويقترن خبرها بان كثيرا حملا على عسى وبحرف التنفيس
قليلا وجاز كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للحريرى وينصب الاسم ويرفع الخبر وقال بعض اصحاب
الفراء وقد ينصبهما وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل اباك منطلقا وتاويله عندنا
على اضمار يوجد او يكون وعقيل يخفض بها المبتدا وذكر ابن مالك فى شرح العمده ان الفعل
قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفا وهو غريب والركوع الانحنا ومنه ركوع الصلوة وركع الشيخ
انحنى من الكبر والدهر الزمان وجمعه دهور وقيل الابد وفى الحديث لا تسبوا الدهر فان الدهر
هو الله لانهم كانوا يضيفون النوازل فيه فقيل لهم لا تسبوا فاعل ذلك بكم فان ذلك هو الله
والدهرى بالضم المسن وبالفتح الملحد وقال ثعلب كلاهما منسوب الى الدهر وهم ربما غيروا فى
النسب كما قالوا سهلى للمنسوب الى الارض السهلة ذكره فى مختصر اللغة وذكر فى الاساس
الدهر دولة والله يداول الايام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم وفى الفائق معنى قوله عليه السلام
لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله ان الجالب للحوادث هو الله تع لا غيره ومعنى ان الله هو الدهر
انه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب وهذا خلاف ما ذكره السكاكى من ان المنطلق زيد وزيد
المنطلق كلاهما يفيد قصر الانطلاق على زيد ذكره فى شرح المفتاح السعدى وقيل الدهر الذى
فى الخبر مصدر بمعنى الداهر اى المصرف المدبر المفيض لما يحدث وقال الراغب الاظهر ان معناه
ان الله فاعل ما يضاف الى الدهر من الخير والشر والمسرة والمساءة فاذا سببتم الذى تعتقدون
انه فاعل فقد سببتموه تع ثم قال الدهر فى الاصل اسم لمدة العالم وعليه قوله تع هل اتى على الانسان
حين من الدهر ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة وهو خلاف الزمان فانه يقع على المدة القليلة والكثيرة
وفى الجمهرة الدهر هو مدة الدنيا وقيل بل دهر كل قوم زمانهم وقال ثعلب فى اماليه الدهر الزمان وقال
بعض اصحابنا الدهر معرفا هو الابد بلا خلاف ومنكرا قال ابو حنيفة رحمه الله لا ادرى كيف هو

ودخل للسكاكى معترضا على كلام صاحب الفائق

فی حکم التنوین وقال ابو یوسف ومحمد رحمهما الله هو یقع علی ستة اشهر والرفع ضد الوضع و
التبلیغ والحمل وتقریب الشیء ومن ذلک رفعته الی السلطان معنی البیت لا تهین الفقیر علک
تنحنی یوما وتسقط فی المنصب وتذل والدهر یرفعه ویعزه فیستغنی هو وتفتقر انت لان
احوال الزمان لا تدوم اعرابه لا ناهیة وتهین مفتوح علی ارادة النون الخفیفة وفاعله
انت والفقیر مفعوله والکاف اسم عل وان ترکع خبره ویوما ظرفه وقد رفعه جملة حالیة من
فاعله والاستشهاد علی ان النون الخفیفة تحذف لالتقاء الساکنین **قوله** والا لوجب
قال الدمامینی فی شرح المغنی ادخال اللام فی جواب ان الشرطیة ممتنع مع ان المصنفین
یفعلونه ثم قال ولا اعرف احدا صرح بجوازه ولا وقفت له علی شاهد یحتج به وقد یقال
فعلوا ذلک تشبیها لان بلو کما فی الاهمال وعدم الجزم **قوله** ولم یتحرک فان قلت ما الفرق بین
هذه النون والتنوین حیث یحرک التنوین اذا لقیها ساکن وتحذف النون قلت ان
للتنوین قوة لیست للنون لان التنوین لا تفارق الاسم عند عدم المانع بخلاف النون
ولان التنوین مختص بالاسم وهو قوی والنون مختصة بالفعل وهو ضعیف فلا یلزم
من قبول القوی الحرکة قبول الضعیف ایاها **قوله** وفیه نظر لان اصالة الثقیلة انما هی عند
الکوفیین علی ما نقل فیه بحث لان اصالة الثقیلة انما هی فیما وضعنا له اعنی التاکید و
هی کذلک اذ الثقیلة افادته اکثر مما افادته الخفیفة ولا شک ان ما یفید معنی اصل فی
افادة ذلک المعنی بالنسبة الی ما یفید دون ذلک واصالتها بهذا المعنی متفق علیها وما نقل
عن الکوفیین فانما هو بمعنی ان الخفیفة حقیقة فی الثقیلة لا کلمة برأسها کما هو عند سیبویه
قوله مع ان الفرع لا یجب ان یجری علی الاصل فی جمیع الاحکام هذا صحیح اذا لم یلزم
من عدم الجریان علیه فساد وههنا یلزم لما عرفت من لزوم مزیة الفرع علی الاصل **قوله**
فالمناسبة ان تعدی من الخفیفة الیها هذا مدفوع بما ذکرنا من معنی الاصالة **قوله** حرف مد هو
هو الالف والواو والیاء والساکن ولم یقید بمجانسة حرکة ما قبلها اشارة الی ان المراد

اراد بحرف المد واللین بطریق ذکر الخاص وارادة العام او الی ان فی حرف اللین مدا وهو المد
الطبیعی کما ذکر الجعبری ونفی المدغم حرف اللین فی غیر الالف لا ینافیه لان المنفی هو المد الاصطلاحی
الخاص او الی ان المص لم یفرق بینهما کما قال الشارح بعیده **قوله** والا مدغما وفی بعض النسخ و
الا مدغما فیه بزیادة لفظ فیه والصواب ترکها ولعل الغلط فیها وقع من الناسخین **قوله**
نحو خُوَیْصَّة تصغیر خاصة ویاء التصغیر والصاد الاولی ساکنتان **قوله** لان انما یفید الحصر
لتضمنه معنی ما والا لقول المفسرین انما حرم علیکم المیتة بالنصب معناه ما حرم علیکم المیتة وهو
المطابق لقراءة الرفع ولقول النحاة انما لاثبات ما یذکر بعده ونفی ما سواه ولصحة انفصال الضمیر
معه ولصحة اعمال الصفة الواقعة بعده علی ما صرح به بعض النحاة واستدل بعضهم علی
افادة الحصر بان ان یکون للاثبات وما للنفی ولا یجوز ان یکون لاثبات ما بعده ونفیه بل
یجب ان یکون لاثبات ما بعده ونفی ما سواه او علی العکس والا بطل بالاجماع فتعین الاول
وهو معنی الحصر وذلک فاسد لان ان لا تدخل الا علی الاسم وما النافیة لا تنفی الا ما دخلت علیه
باجماع النحاة فتأمل **قوله** فان التقاء الساکنین جائز فی الوقف مطلقا ای سواء کان
احدهما حرف مد ولین او لا کقولک زید وعمرو وبکر واعلم انه یجوز التقاء ثلث سواکن اذا اجتمع
هذان الامران اعنی فی الوقف علی ما الساکن الاول منه حرف لین والا مدغم به کدواب واصیم
تصغیر اصم ومثله یقع فی کلام العجم کثیرا نحو کوشت نیست ویجمع بین اربع سواکن ممتنع فی کل لغة
وعلی کل حال والوقف لغة مصدر وقف بمعنی حبس ومنع وهو بهذا المعنی متعد واما الذی هو اللازم
فمصدره وقوف وقیل للموقوف وقف تسمیة بالمصدر والایقاف فی هذا المعنی قیل لغو وقیل
لغة ردیة وهذا بمعنی الصدقة وقد یقال الوقف لغة الکف عن الفعل والقول واصطلاحا قطع
الصوت آخر الکلمة الوضعیة زمانا فقطع الصوت جنس وآخر الکلمة فصل اخرج قطعه عن
بعضها فهو لغوی لا صناعی والوضعیة لیندرج فیه نحو کلما الموصلة فان آخرها وضعا لام و
زمانا وهو ما یزید علی الآن اخرج به السکت وهذا اجود من قولهم قطع الکلمة عما بعدها وقطع الحرف

خُوَیْصَّة تصغیر خاصة وهو مما غفر فیه التقاء الساکنین بحرف مد

فی جواز التقاء ثلث سواکن

غير الحركة لعموم ذكره في كنز المعاني وقوله لعموم اشارة الى انه جامع بخلاف ما قالوا اما قطع الكلمة
عما بعدها فلعدم شمول الوقف على الكلمة التي ليس بعدها شيء وظاهر كلام بعضهم انه يسمى قطعا و
ليس من الوقف في شيء فعلى قوله لا يتم توجه عدم هذا التعريف ولا على قولهم قطع الكلمة عما بعدها بسكتة
طويلة واما قطع الحرف عن الحركة فلعدم شمول الوقف على الحرف الساكن ومنهم من اجاب بان المراد قطع
الكلمة عما بعدها على تقدير ان يكون بعدها شيء وقطع الحرف عن الحركة على تقدير ان يكون الحرف متحركا
ولا يخفى ذلك عن تكلف ومنهم من عرف ذلك بقطع الكلمة عن الحركة ورد عليه بانه ليس بجامع ولا مانع
اما انه ليس بجامع فلانه لو حرك الكلمة وقطعها عما بعدها فانه يسمى وقفا ولهذا يقال وقف واخطأ
في ترك حكم وهو خارج واما انه ليس بمانع فلانه لو اسكن آخر الكلمة ووصل ما بعدها بها من غير سكتة
تؤذن بوقفه فانه لا يسمى وقفا وهو داخل ولا يخفى ان مثل ذلك وارد ايضا على قولهم قطع الحرف
عن الحركة ثم الوقف اختياري بالباء الموحدة ومتعلقه الرسم ليتبين المقطوع من الموصول والثابت
من المحذوف والمجرور من المربوط واضطراري وهو الوقف عند ضيق النفس والعي واختياري
بالمثناة من تحت وهو المنقسم الى التام والكافي والحسن والاضطراري لا ينقسم الى ما ذكر بل اليها
والى القبيح ذكره في شرح الازهرية قال القسطلاني الوقف كامل وتام وحسن وناقص وهو
الذي يسمى قبيحا لانه اما ان يتم اولا الثاني الناقص والاول اما ان يستغني عن تاليه اولا والثاني
اما ان يتعلق به من جهة المعنى فالكافي او من جهة اللفظ فالحسن والاول اما ان يكون استغناؤه
كليا اولا فالاول الكامل والثاني التام وفي شرح الكشاف للشريف الوقف على ما لا يفيد معنى
مستقلا قبيح وعلى ما يفيده حسن فان استقل ما بعده ايضا يسمى تاما والا يسمى كافيا و
حسنا غير تام والوقف على بسم قبيح وعلى الله او الرحمن كاف وعلى الرحيم تام وقال صاحب
المكتفى وحكم القبيح ان لا يفعل الا لضرورة النفس ويعاد وحكم الحسن ان يجوز الوقف بلا ضرورة
لكن يعاد وحكم الكافي ان يجوز ان لا يعاد وفي التام الوقف وعدم الاعادة واجب او اولى
وقال السجاوندي الوقف لازم وهو الذي اذا وصل غير المرام ومطلق وهو ما يحسن الابتداء بما

والمراد بالتعلق المعنوي مطلقا ان يتعلق المتقدم بالمتأخر من حيث المعنى سواء تعلق به من حيث اللفظ ايضا او لا كالاخبار بحال المؤمنين والكافرين او اتمام قصة وبالتعلق اللفظي ان يتعلق به من حيث الاعراب كان يكون موصوفا للمتأخر او معطوفا عليه لكن بشرط ان يكون بحيث يحسن السكوت عليه فالاول كقوله تعالى الحمد لله المتعلق بقوله تعالى رب العالمين بحسب المعنى مع التعلق اللفظي من حيث كونه موصوفا له وقوله تعالى ام لم تنذرهم المتعلق بقوله بعد ختم الله على قلوبهم بحسب المعنى من حيث انهما واردان في حق الكفار من غير تعلق في اللفظ اصلا والثاني كالمثالين من حيث كون ما بعده صفة وحكم التام والكافي جواز الابتداء بما بعد الموقوف عليه رأس آية ويسمى التام تاما لتمام لفظه بعد تعلقه اصلا والكافي كافيا لكفايته مع وجود التعلق اللفظي ويسمى ايضا مفهوما

ويحسن حسنا الحسنة مع عدم حسن الابتداء بما بعده في الجملة ويسمى ايضا صالحا واكثر ما يوجد التام في الفواصل ورؤس الآية وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة كقوله تعالى حكاية عن بلقيس وجعلوا اعزة اهلها اذلة فان الوقف عليه تام لكونه آخر كلامها مع ان رأس الآية قوله تعالى بعدها حكاه وكذلك يفعلون وقد يوجد بعد انقضائها كقوله تعالى وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل فان الوقف عليه تام و ليس رأس آية وانما رأس الآية مصبحين وليس الوقف عليه

في تقسيم الوقف الى الاختياري والاختباري والاضطراري

ولا بد للقاري من معرفة المقطوع والموصول ومعرفة تاء التانيث التي تكتب تاء مجرورة لا هاء مربوطة ليقف على المقطوع في محل قطعه حال انقطاع النفس او الامتحان وعلى الموصول عند انقضائه وعلى المرسومة بالتاء مع الخلاف وعلى المرسومة بالهاء بلا خلاف ومعنى قطع الحرف رسمه بتقدير آخر او معنى وصله ان يكتب بتقدير

تاما لان تمام الكلام بقوله وبالليل من حيث هو معطوف عليه باعتبار المعنى اي بالصبح وبالليل فيكون قبيحا والوقف قد يكون تاما على قراءة وحسنا على غيرها وقد يحتمل الموضع الواحد كون الوقف عليه تاما على معنى وكافيا على غيره و حسنا على غيرها وقد يكون تاما على تأويل وقبيحا على غيره وفي كلام القسطلاني نظر لجواز الوقف على بعض حروف دون ما دخل عليه كلام نحو قوله تعالى ما لهذا الكتاب و ما لهذا الرسول حيث يقف عليها بعض السبعة ولما اشتهر من ان الصفة لا تتقدم على الموصوف ثم الوقف على الموصوف دون الصفة والمعطوف عليه دون المعطوف اذا لم يتم معناهما بدونهما من الوقف القبيحة

بما بعده وجائز وهو الذي يجوز الوصل فيه والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين وقال
الجزري وليس في القرآن وقف واجب اذا تركه القارى اثم ولا حرام اذا فعله اثم الا انه ان يكون
له سبب شرعي يستدعي تحريمه فيحرم كان يقصد الوقف على ما من اله وانى كوفك من غير ضرورة قال
القسطلاني والذي قرره انه لا يوقف دون الموصوف والخبر والمضاف اليه والفاعل و
المؤكد والمعطوف نسقا وبيانا الا اذا كثر المعطوفات وطال الكلام او كان عطف جملة على
جملة ودون صلة وبدل والمجرور والمجزوم والتمييز والتفسير والحال والمستثنى والمشار اليه
وعلة وسبب ولا على الفاعل دون المفعول ولا على الظرف دون ما عمل فيه ولا على احد
مفعولي ظننت ولا على اسم ان واخواتها دون خبرها ولا على خبر ان واخواتها دون اسمائها
وعلى التمني والشرط والاستفهام والامر والنهي دون اجوبتها ولا على القسم دون جوابه ولا
على حرف دون ما دخل عليه ولا على الرافع اللفظي دون المرفوع ولا على الناصب دون
المنصوب ولا على الجار دون ما جاوره نحو يشتهون حتى يقول وحور عين في قراءة الجر
واجاز الاخفش دون النعت والمنسوق والمنعوت وابو علي دون الا في موضعين احدهما ما بمعنى
لكن كقوله تعالى الا ما اضطررتم وثانيهما ما بمعنى الواو كقوله تعالى الا من ظلم وقال ابو عبيدة دون
الا خطأ والا سلاما والا اللمم وقال ابن مقسم على رأس الآية كقوله تعالى الا آل لوط والا
عجوزا والا عبادك ذكره في عين المعاني قوله سلمنا انه اراد غير الوقف اه اعلم ان تسليم
هذه الارادة ثم لان المفهوم من حصر الحكم في شيء هو ان لا يجري في غيره والتفا ان الكتبي جاز
فيما ذكره المص وفي الوقف مطلقا وفي الكلمات اذا عددت تعديدا وكان قبل آخرها لبس وقفا
ووصلا سواء كانت تلك الكلمات من حروف الهجاء نحو قاف وميم وعين او لا نحو زيد وانسان
وغيرهما مما بناؤه لعدم التركيب اما وقفا فلما ذكره واما وصلا فللفرق بين ما بني لعدم المقتضي
للاعراب وهو التركيب وبين ما بني لوجود المانع وهو مشابهته مبني الاصل ولم يفعل بالعكس
لقلة ما بني لعدم المقتضي وكثرة ما بني لوجود المانع ومنهم من زعم ان السكون فيها في حال الوصل ايضا

على نية الوقف وفي كل كلمة اولها همزة مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر نحو الحسن عندك وايمن وايم الله كما ذكره النحرير واما حلقتا البطان بالمد فشاذ فعلم بما ذكرنا ان الاعتراض بعدم استقامة الحصر وارد وان الجواب الاخير الذي ذكره النحرير ايضا غير مستقيم لان الحكم بكونها من الشواذ لا يستقيم في الامثلة التي اوردنا لانها مطردة غير شاذة فتامل فيه **قوله** في الاسم المعرف باللام اعلم ان حرف التعريف عند سيبويه هي اللام وحدها والهمزة للوصل وعند الخليل ال كهل آلة للتعريف وعند المبرد حرف التعريف هي الهمزة وحدها وانما زيدت اللام للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام كما ذكره في كتابه والمذاهب الثلثة مذكورة في شرح الرضي مع ادلتها **قوله** ونحو ذلك انما اختير ذلك لانه ادخل في الاستعمال واولى كلفظة الفعل بيانه ان الرجل اذا قال اكرمت زيدا واحسنت اليه واعطيته كذا فتقول نعم ذلك كما تقول نعم فعلت فصار كانك اعددت جميع ما ذكر الا انك اختصرت وكذلك ههنا ولو قيل تلك وانه اشارة الى جميع المذكورات لكان تصريحا لا كناية عنها كذا في شرح الكشاف للشارح وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تع فان لم تفعلوا ولن تفعلوا عبر عن الاتيان بالفعل لان فعل من الافعال والفائدة فيه انه جار مجرى الكناية التي تعطيك اختصارا ووجازة تغنيك عن طول المكنى عنه قيل مراده الكناية اللغوية وهي التصريح بالشيء كتسمية الضماير بالكناية وقيل يمكن الحمل على الاصطلاحية وهي ان ينفي العام بنفي الخاص وهذا ابلغ لكن عبارته لا تساعده فقول ابن كمال باشا في تفسير هذه الاية وهذا من قبيل ذكر العام في موضع الخاص فان اريد به معنى الخاص بخصوصه فمجاز مرسل والا فحقيقة وليس بكناية ليس على ما ينبغي **قوله** قلت جوازه مشروط بذلك ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط يفهم من هذا الجواب ان السائل قد اصاب في سواله وشرط التقاء الساكنين على حده عند المص موجود في المثالين المذكورين وليس كذلك لانهم صرحوا بعدم جوازه الا في كلمة واحدة ومراد المص هو هذا الا انه لم يصرح التقاء بالتمثيل والعلامة معترف به كما سيجيء والسر فيه انه اذا كان

كان في آخر الكلمة كان محل التغيير فاغتفر حذفه لذلك بخلاف الوسط الا يرى انهم حذفوا الساكن الاول في اضربن واضربن مع ان الاول حرف مد والثاني مدغم لكونهما في كلمتين لان نوني التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة فان قلت لم لم يحذف في نحو اضربان واضربنان مع انهما كلمتان قلت مقتضى الاطراد ان لا يفرق بين الواو والالف في الحذف لكن عدم حذف الالف لعارض وهو ان الالف لو حذفت من المثنى لالتبس بالمفرد عند الوقف ولو حذفت من جمع المؤنث لزم الوقوع فيما فر منه وهو اجتماع النونات مع خفة الالف واستثقالهما **قوله** ويحذف من الفعل معها اي مع كل واحد منهما فلا يرد ما قيل ان الخفيفة والثقيلة لا يدخلان معا دفعة واحدة في الامثلة الخمسة **قوله** ولم يحذف الالف من يفعلان وتفعلان لئلا يلتبسا بالواحدة قال جلال الدين الغجدواني وطال ما يختلج في صدري ان الجمع بين رفع الالتباس وحذف الالف ممكن وذلك بان يجعل الفتحة كالالف فتكسر نون التاكيد كما كانت تكسر عند وجود الالف ويحصل الفرق بين الفعل الواحد وفعل التثنية حتى وجدت في بعض شروح المفصل تعليلا آخر كذلك مع ما يقوى به اختلاجي فقيل ولا يحذف الالف لانها خفيفة خفية وجودها كعدمها فلو كانت المؤكد بعدها مفتوحة لكان لزوم الالتباس بفعل الواحد عند حذف الالف وجها يمتنع حذفها ولكن النون بعد الالف مكسورة فلم يلزم الالتباس وفيه نظر يظهر بالتدبر فيما اسلفناه قبيل من قولنا قلت مقتضى الاطراد آه **قوله** وقيل حد التقاء الساكنين ان يكون الاول آه مشعر بان المذهب ما ذكر آنفا وليس كذلك اذ لا خلاف بين علماء هذا الفن في ان التقاء الساكنين انما يغتفر اذا كان في كلمة ومراد المص بل في لم يذكر هذا القيد ايضا هو هذا القيد الا انه لم يصرح لما مر وما ذكر من عدم حذف الواو والياء عند البعض ليس لانه لا التقاء الساكنين على حده بل لانهما ضميرا فاعل او فاعل فارتكب على التقاء الساكنين على غير حده للضرورة وان لم يلتبس **قوله** جار الله العلامة لانه جاور بيت الله خمس سنين وتاؤه علامة للمبالغة ووجهها ما اشار اليه العلامة من انه اذا قيل رجل علامة اقتضى ان يقدر موصوفه جماعة وحمله على الواحد مع تعديم

الموصوف جماعة مبني على عدّهم هذا الواحد جماعة لكثرة علومه فالتاء في التحقيق لتأنيث
الموصوف ونظيره استعمال الجمع في الواحد للتعظيم وقالوا في صفة الله تع علّام ولم يقولوا
علّامة وان كان ابلغ احترازا من علامة التأنيث ذكره في الكشاف وهو ابو القاسم محمود بن
عمرو بن محمد بن عمر الخوارزمي من المعتزلة وقال العلامة اكمل الدين في شرح الكشاف انه قد تاب
من مذهب الاعتزال وكان حنيفيا وسقطت احدى رجليه من ثلج اصابه في بعض الاسفار
فكان يمشي برجل من خشب وقيل انه كان اخذ في صباه عصفورا وشد في رجله حبلا فانفلت
من يده ودخل في ثقب ووقع بعضه في خارجه فجرّه به فانكسر رجله فقالت له امه هنالك قطعت
رجلك فوقع كذلك ولد في زمخشر سنة سبع وستين واربعمائة وتوفي بجرجانية خوارزم سنة
ثمان وثلثين وخمسمائة وزمخشر بكسر الزاء وفتحها قرية كبيرة من قرى خوارزم وجرجانية قصبة
خوارزم ومصنفاته الكشاف وربيع الابرار في الوعظ والمستقصى في جمع الامثال والقناع
والاسماء والافعال والفائق في اللغة والمفصل وحواشيه والانموذج في النحو والتصرفات
في التصريف والايضاح في المعاني والبيان واساس البلاغة والمفرد والمؤلف وصميم العربية
وديوان الاشعار وقسطاس العروض ونوابغ الكلم والديوان المنثور وفوائد القلائد
وواسطة العقد وخلاصة الجواهر الحنفية ومكارم الاخلاق وفصوص الاخبار و
الاحاديث المسندة وشافي العي في مذهب الشافعي والنصائح الصغار والنصائح الكبار
في الوعظ صنفهما بعد توبته من الاعتزال **قوله** وههنا موضع تأمل اذ لم يلزم من تمثيله من كلمة
واحدة ان لا يجوز في غيره ويمكن ان يدفع بالعناية **قوله** فغي الجملة اعلم ان في الجملة تستعمل
في القلة وبالجملة تستعمل في الكثرة **قوله** فادخل اما وهي حرف شرط اي ليس اما كلمة موضوعة
للشرط بل حرف الشرط هو ان وما زائدة ولعل مراد التحرير هو هذا الا انه تسامح في العبارة
قوله فالاكثر ان يجئ اسم الفاعل منه على فاعل قيل ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي اي ولاجل
ان اسم الفاعل من الثلاثي على فاعل سمي بلفظ الفاعل لجميع اسم الفاعل كالمفعل والمستفعل

والمستفعل لكثرة الثلاثي ولم يقولوا اسم المفعول ولا اسم المستفعل ورد بانه ليس المقصود بقولهم
اسم الفاعل اسم الصفة التي تجئ على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشئ ولم يأت
المفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشئ حتى يقال اسم المفعل والمستفعل واعلم انهم اطلقوا
اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكر والقائم والقاعد والمخرج والمستخرج وغير ذلك كذا في
جناح الفلاح واعلم ايضا قد يكون الفاعل بمعنى مفعول فيه كيوم عاصف اي تعصف فيه
الريح وليل نائم وهيتم ناصب وبمعنى مفعول كماء صدق عاجر وستر كاتم وعيشة راضية وماء دافق
ذكره الجوهري وكاس بمعنى مكس ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وقال الرضي في عيشة راضية
وماء دافق الاولى ان يكونا على النسب كقابل وما شب اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى
النسب مما لا فعل له كقابل بل يجوز ايضا كونه مما منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في
اللفظ **قوله** والاكثر ان يجئ اسم المفعول على مفعول ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي فان
قيل لم سمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة هو المصدر اجيب لان المراد المفعول به
يقال فعلت الضرب اي اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر وبقي الضمير مرفوعا فاستتر لان
الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله **قوله** وانما قال والاكثر لانهما قد يكونان على غير فاعل
قيل فيه نظر لان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي على فاعل البتة ولذلك سمي به وما يكون على غيره
من الصفة المشبهة وفيه نظر لا يخفى من له ادنى تمييز بين اصطلاحات الادباء **قوله**
نحو ضرّاب اه يعني ههنا صيغ للمبالغة في الفعل من الفاعل كفيتوح وكبار بضم الفاء وتخفيف
العين وسيف مجذم بكسر الميم وفتح العين مشترك بين الآلة والمبالغة وطوال بضم الفاء
والتشديد مشترك بين الجمع والمبالغة وعلّامة بالتشديد وراوية بكسر العين وفروقة بفتح
الفاء وضم العين وضحكة بضم الفاء وفتح العين وجذامة ومعطير بكسر الميم فيهما و
سكون الفاء وضحكة بضم الفاء وسكون العين للمبالغة اسم المفعول ويستوي المذكر و
المؤنث في الاربعة الاخيرة وقالوا مسكينة حملا على فقيرة قيل ويكون اسم الفاعل بوزن

ولا يجوز ان يكون اسم الفاعل بوزن المفعول

ولاجل ان اسم المفعول من الثلاثي على مفعول سمي به

فروقة فروقة عوزت وقد وقع الى حد في الطلاق
او تنعد زن بتال امراة فروقة وبويك جبن كلمه
في القتل زن اجنبا تيغ فعل ناجري
فروقة بدكس لباشد وجوه خائف وارد
عورت او لعمر وان قول
زي ارسلان صنوبر

المفعول كقوله تع كان وعده مأتيا اى آتيا قال الرضى والاولى انه من اتيت الامر اى فعلته بمعنى كان
وعده مفعولا وربما استغنى عن فاعل بمفعول كجبه فهو محبوب ولم يقولوا حابّ وعن الرجل فهو مغنى
وبمفعل نحو تمّ متاع القوم فهو متم ذكره ابن مالك في التسهيل **قوله** وحلوب في اسم المفعول فيستوى
فيه المذكر والمؤنث وقد يلحقه التاء للنقل الى الاسمية للوحدة فيكون بعد لحاق التاء ايضا صالحًا
للمذكر والمؤنث وفعول بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث وقد قالوا عدوة الله حملا على
صديقة ذكره في المراح وشرحه ويجئ فعول للمبالغة ويستوى فيه المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى فاعل
وذكر الموصوف وان لم يذكر فلا يستويان واذا كان بمعنى المفعول فلا يستويان ذكر الموصوف اولا **قوله**
وكذا الصفة المشبهة اسم فاعل بهذا الاطلاق عندهم ليس على الاطلاق لانهم ميزوا الكل واحد منهما
بتصريف على حدة في كتبهم واعتبروا الحدوث بحسب الوضع في اسم الفاعل والاطلاق لا الحدوث
ولا الاستمرار في الصفة المشبهة وان اعتبر الثبوت بعضهم فيها ونحو خالد ودايم وثابت ومستمر وباق
وراسخ ومؤمن وواجب وكافر وضامر في فرس ضامر مما يدل على دوام الفاعل والثبوت لابد نقضًا
واما نحو حائض وطامث من الصفات الثابتة بمعنى ذات حيض وطمث فليس باسم اذ معنى
الثبوت عارض وكذا في صفات الله نحو الله عالم وقالوا اذا قصد بالصفة المشبهة الحدوث
الى صيغة اسم الفاعل فتقول في حسن حاسن الآن او غدا قال الله تع في ضيق لما
قصد به الحدوث وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة **قوله** لان القايم
مقام الفاعل لفظا اه انما قال لفظا لانه في المعنى هو المجرور فقط على ما ذهب اليه صاحب
اللباب وهو التحقيق وان كان الاكثرون على خلافه قال شريف الدين الجرجاني حرف الجر اداة
توصل معنى الفعل الى المجرور ومنصوب المحل ومرفوع المحل هو المجرور وحده لا المجموع الجار و
المجرور ليرد الاشكال بان المجموع ليس باسم والاسناد اليه من خواصه والقول بان الجار والمجرور
في محل النصب والرفع مساهلة في العبارة اتكالا على ما تقرر من القواعد **قوله** وظاهر كلام صاحب
الكشاف ان مثل هذا الفاعل يجوز ان يتقدم لانه ذكر في قوله تع اولئك كان عنه مسئولًا ان عنه

في ان المكوب هو المجرور وحده
القول بان الجار والمجرور
محل كذا مساهلة
في العبارة

عنه فاعل مسئولا قال البيضاوى وابو البقاء ما ذكره الزمخشرى خطاء لان الفاعل وما
يقوم مقامه لا يتقدم وقال صاحب التقريب عناية للزمخشرى وانما جاز تقديمه مع انه فاعل
لمحًا لاصالة ظرفية لا لعروض فاعلية ولان الفاعل لا يتقدم لالتباسه بالمبتداء ولا التباس
ههنا ولانه ليس بفاعل حقيقة ورد بانه تعسف سأل ابن جني ابا على عن قولهم فيك يرغب
فقال فيك لا يرتفع بما بعده فاين المرفوع فقال المصدر اى فيك يرغب الرغب وفيك ظرف
وبهذا يصحح مسئلة الكتاب ويجعل الضمير في مسئولا للمصدر ويجعل عنه في موضع نصب وفي
شرح الالفية لابن المعطى ان كان مفعول المجهول جارا ومجرورا فلا يتقدم على الفعل لانه
لو قدم اشتغل الفعل بضميره ولا يمكن جعله مبتداء لاجل حرف الجر ومنهم من اجاز محتجا بهذه
الآية لان مفعول ما لم يسم فاعله مفعول في المعنى والمفعول جائز التقديم على عامله فان قيل
كلام الكشاف نص في جواز التقديم فما وجه قول الشارح في ظاهر كلام الكشاف قلنا وجهه
احتمال كلامه التاويل بجعله من قبيل الاضمار والتفسير كما يشير اليه تمثيله بقوله كالمغضوب
في غير المغضوب وقول الشارح قدم عليه زيادة منه مبنية على الظاهر **قوله** وفعيل قد يجئ
بمعنى الفاعل كالرحيم وقد يجئ بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اى المحكم على تاويل ذكره الرضى
ووجيع بمعنى موجع واليم بمعنى مولم وسميع بمعنى مسمع ذكره الجوهرى وقال صاحب الكشاف
في تفسير قوله تع بديع السموات قيل بديع بمعنى المبدع كما ان السميع في قول عمرو امن ريحانة الداعى
السميع بمعنى المسمع وفيه نظر انه لا يثبت لذلك والاستشهاد في البيت لان داعى الشوق لما
دعى القائل صار هو سميعا لدعوته فتسبب لكونه سميعا فاوقع على الداعى اسم السميع لكونه
سببا فيه على ان الشاذ لا يقاس عليه ان ثبت ذكره الشارح في شرحه وفيه تكلف لا يخفى ويجئ
بمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والحليف والعشير والكليم والانيس والنديم ذكره الرضى في شرح الكافية و
الشارح في شرح الكشاف وغدير بمعنى مغادر من تغادره او مفعل من اغدره ذكره الجوهرى **قوله**
كالرحيم بمعنى الراحم مع المبالغة وهى ليست بلازمة لصيغة فعيل مطلقا بل اذا كان من باب

واما صيغة فعيل فانه قد يجيء بمعنى مفعول
فاعل فان كان بمعنى مفعول فلا يجوز الحاق التاء ان
ذكر موصوفه اولا فان ذكر يستوى فيه المذكر و
المؤنث لفظا نحو هذا رجل جريح وهذه امرأة جريح
سيرة وكذا في التثنية والجمع وان لم يذكر
موصوفه نحو جريح بنى فلان وجريحة بنى فلان
نحو هذا الكبير وهذه كبيرة وكذا التثنية
وجمعا وان كان بمعنى فاعل فعلى عكس
ما ذكرنا فرق بينهما في التذكير والتأنيث

والفعيل الذي بمعنى الفاعل يلحق التاء به وذلك لان الفعل هو الاصل في
العلامة به وفعيل بمعنى فاعل اقرب الى الفعل من فعيل بمعنى المفعول لان
الفاعل اقرب الى الفعل من المفعول فالحق التاء بما هو اقرب
لم يلحق بما هو بعيد وقابلتها مستغربا انه

فعل بضم العين وقيل هي لازمة لا مطلقا ونقل عن الزمخشري ان كل ما هو معدول عن اصل نحو
للمبالغة فرحيم ورحوم ورحمن للمبالغة اذ الكل معدول عن راحم ذكره في حاشية تفسير القاضي
قوله وبمعنى المفعول وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس كالقتيل بمعنى المقتول **قوله** الا انه يستوي كما قوله
في الذي بمعنى المفعول والفعيل الذي بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث سواء اجري على
الموصوف اولا تقول رجل نصير وامرأة نصيرة ومررت بنصير زيد ونصيرته هذا هو الاكثر والقليل
هو انه لا يلزم التاء ذكره في شرح اللب فلا حاجة على هذا الى التاويل في قوله ان رحمة الله قريب
بان الرحمة بمعنى المطاوعة او الغفران ولا حسنا او بان القريب بمعنى المسافة يذكر ويؤنث
وبمعنى النسب يؤنث فقط او بان المراد به النسب اي ذات قرب او بان المصدر المؤنث
يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه اونا وبلا بان معنى الفعل او بان في الكلام حذفا اي
شيء قريب او انه رحمة الله قريب او بانه بمعنى مقروب او بان رحمة اكتسبت التذكير من المضاف اليه
كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالياء التحتانية او بان تانيث الرحمة
غير حقيقي مع ان الشارح قال في شرح الكشاف هذا خارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الاسناد
الى الضمير بين الحقيقي وغيره ولا بين كون المسند فعلا او صفة قال ابن هشام في المغني المؤنث
المجازي يجوز معه التذكير والتانيث وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم والصواب تقييده
بالمسند الى المؤنث المجازي ويكون المسند فعلا او شبهه ويكون المؤنث ظاهرا فلا يجوز هذا
الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس هذا وهو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع خلافا لابن كيسان
واعترض صاحب الكشاف بان هذه الوجوه المذكورة في التاويل ليست بمطردة ليس بقادح
واما تذكير بغي في قوله تعالى ما كانت امك بغيا على تقدير كونه فعيلا فاما لانه مصدر كما قالوا في قوله
من يحيي العظام وهي رميم لم يقل رميمة لانه اراد المصدر او للفواصل ذكره الطيبي او للتشبيه
بمفعول كما في ملحفة جديد عند البصرية لا الكوفية لانه عندهم بمعنى مجدود من جده بمعنى قطعه
ذكره الرضي او لانه للنسب كطالق او لانه للمبالغة ذكره القاضي فرد القطب كونه للمبالغة بانه

وقد تشبه به اي بفعيل بمعنى المفعول
هو فاعل في فعيل فلم يلحق التاء لموافقته
في اللفظ كان رحمة الله قريب من المحسنين
وقيل ان قريبا انما ذكر لان رحمة مصدر
والمصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على
لفظ آخر في معناه فالرحمة بمعنى الترحم
او لان في الكلام حذفا اي ان رحمة الله
شيء قريب او اثر رحمة الله قريب واما
قوله تعالى كل نفس بما كسبت رهين فلم
يؤنث رهين لانه ليس بمعنى المفعول
بل هو اسم بمعنى الرهن كالشتيم بمعنى الشتم
والاكثر ان يلزم التاء الكلمة اي كلمة
فعيل بمعنى فاعل فيحتاجون الى ما قلنا
من التاويلات في قوله تعالى ان رحمة الله
قريب والقليل منهم على انه لا يلزمها التاء
فلا حاجة على قولهم الى التاويل من شرح
اللب للسيد عبد الله

اذا اذكر الموصوف
نحو رجل قتيل
امرأة قتيل بخلاف
مررت بقتيل
فلان وبقتيلتهم
فانهما بمنزلة باب
نحو ف الشمس
سعد الدين

عن ان قد يراد قول البيضاوي في ديباجة
تفسيره فعيل بمعنى فاعل يستعمل في موضع
الجمع كقوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير
من حاشية محمد
شاه على البيضاوي

بان نفي الابلغ لا تستلزم النفي مطلقا جوابه انه من باب نفي المقيد وقيده وللشبه اللفظي قد
يحمل فعيل بمعنى مفعول على فعيل بمعنى فاعل فيؤنث مع ذكر الموصوف ايضا نحو امرأة قتيلة
كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيذكر وما يستوي فيه المذكر والمؤنث مع كونه صفة مفعال ومفعل
ومفعيل بكسر الميم فيها وفعال بفتح الفاء وفعال بكسرها وتخفيف العين فيهما **قوله** والمراد
بالضابط امر كلي ينطبق على الجزئيات اعلم ان الامر الكلي قد يراد به المفهوم الكلي وقد يراد به القضية
الكلية والمعنى الثاني مراد ههنا وكذا الانطباق قد يراد به الاشتمال فمعناه امر كلي مشتمل على احكام جزئيات
موضوعه اشتمالا لا يتوقف احكامها منه وقد يراد به الحمل فمعناه امر كلي محمول موضوعه على
جزئياته ليعرف احكام جزئياته منه فلو قال قضية كلية لكان اولى لانه يوهم ارادة المفهوم
الكلي وهو ما لا يمنع نفس تصوره الشركة بل قد توهمه بعضهم **قوله** الا ما شذ منه عقوق
من الاعقاق والقياس معق ونتوج من الانتاج والقياس منتج وباقل من الابقال والقياس
ملقحة وثني من الاثناء والقياس مثن وحق من الاحقاق والقياس محق **قوله** فهو مسهب
قيل هو وكذا المحصن وملقح مستعار من اسم المفعول كسيل مفعم لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال
حتى هجر الاصل وربما استغني عن مفعل بمفعول كاجنه الله فهو مجنون واحزنه فهو محزون واحبه
فهو محبوب وقد جاء محب على الاصل في الشعر واصفقت الشيء فهو مصفوف واحمه الله فهو
محموم وازكمه الله فهو مزكوم واعله فهو معلول على ما ذهب اليه سيبويه فما قال ابن صلاح قول
المحدثين والفقهاء معلول مرذول عند اهل العربية واللغة وكذا قول النووي انه لحن و
قول صاحب المحكم والمتكلمين يستعملون لفظة المعلول كثيرا وليست منهم على ثقة ليس على ما
ينبغي على انه قد جاء في اللغة علّ فهو معلول اي ذو علة على ما ذكره في الصحاح والمغرب وقد
جاء اسم الفاعل من افعل فعال كاسار فهو سيار والقياس مسير واجبر فهو جبار ذكره في الصحاح
وفي تفسير القاضي الجبار من جبره على الامر بمعنى اجبره وفي موضع آخر من الصحاح حساس
دراك لغة او ازدواج ومن فعل ايضا كلبس فهو لباس ونقل ملبس **قوله** واذ قد فرغنا من السالم

فقد جاءكم اه قال حسن الفناري قدس الله تعالى الجواز ان يكون الفاء جوابا لاذ تشبيها له بان
في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة وقال الدماميني في شرح
المغني كانه ادخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط لكن يصدع عن ذلك وجود قد لامتناع
دخولها في الشرط وقال علاء الدين البسطامي في شرح اللباب وقد يجرى الظرف مجرى الشرط
فيصدر بالفاء ما بعده نص عليه سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانا اكرمه والفاء في فنقول
اما العطف على جاء فيلزم عطف المضارع على الماضي وهو ليس بحسن على ما صرح به في شرح
المنار او ممتنع على ما صرح به في كشف الوافية نقلا عن ابن يعيش شارح المفصل واعمال المستقبل
في الماضي لاشتراط صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه وقد يجاب عن هذا بان ما لا يغتفر
في الاوائل يغتفر في الثواني كقوله تعالى وان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت مع انه لا يكون
في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا وقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وكقولهم
ضربتني هند وزيد ومررت برجل قائم ابوه لا قاعدين ورب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث
وبانه لا يشترط في عطف الجملة على الجملة صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه على ما صرح
به بعض شراح المفتاح في اوائل الفن الاول واشار اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى ولا تطرد
الذين يدعون الى قوله فتكون من الظالمين والشارح في باب الفصل والوصل من المطول
ولا في عطف المفرد على المفرد كليا كما صرح علاء الدين البسطامي في حاشية المطول في قوله
وقد ينزل العالم به منزلة الجاهل حيث قال فمن لا يجرى على مقتضى العلم هو والجاهل سواء على
انه يجوز اعمال الفعل المستقبل في الظرف الماضي على ما نص عليه المحققون في قوله تعالى واذ اعت لتوهم
الى فأووا الى الكهف وقوله تعالى واذ لم تفعلوا الى فاقيموا وقوله واذ لم يهتدوا به فسيقولون
ووجهوه بانه من باب المبالغة حتى كان هذه الافعال المستقبلة واقعة في الازمنة الماضية
لازمة لها لزوم المظروفات لظروفها او فاء فصيحة وهي التي تدل على الشرط المحذوف وقيل
على السببية وقيل عليهما وسميت فصيحة اما لافصاحها عن الشرط او السبب او عنهما او لفصاحة

لا اشتراط صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه في عطف الجملة على الجملة ولا في عطف المفرد على المفرد كليا ه

قوله الفاء فصيحة اي متعلقة بشرط محذوف فان الفاء اذا كانت مرتبطة بمحذوف سواء كان المحذوف شرطا او غيره سميت فصيحة كما في قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت الفاء فصيحة لانها تفصح عن المحذوف اما لافصاحها عن المحذوف وانما سمي بالوصف لوصفها بوصف صاحبها او لكونها مفيدة معنى بديعا وواقعة موقعا حسنا كذا في فوائد على المنزل

او لفصاحة الكلام الذي دخلت هي فيه او لظهور المعنى بسبب دخولها او وصف لها بوصف
صاحبها او لكونها مفيدة معنى بديعا وواقعة موقعا حسنا وتتنوع الفاء الفصيحة بتنوع ما
دل عليه من المحذوف فتارة يكون المحذوف امرا او نهيا كما في قوله تعالى فقد جاءكم بشير ونذير اي
لا تعتذروا فقد جاءكم وتارة شرطا كما في قوله تعالى فهذا يوم البعث اي ان كنتم منكرين للبعث
فهذا يوم البعث وتارة معطوفا كما في قوله تعالى فانفجرت اي ضرب فانفجرت وقد يصار الى تقدير
القول كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى في سورة الفرقان فقد كذبوكم بما تقولون ان
هذه المفاجاة حسنة رائقة وخاصة اذا انضم اليها حذف القول وجعل هذه الآية من ذلك
القبيل كما ذكره الشارح في شرح الكشاف قوله المضاعف وانما سمي مضاعفا لانه ضوعف
الحرف الواحد بمقابلة العين واللام قوله قال الخليل وهو من الخلة والخلة من الخلال فانه
ود يتخلل النفس ويخالطها وقيل من الخلل فان كل واحد من الخليلين يسد خلل الآخر او من
الخل وهو الطريق في الرمل فانهما يتفقان في الطريق او من الخلة بمعنى الخصلة فانهما
يتوافقان في الخصال والخليل هو المقيم من الخلة او المصطفى المختص الذي ادخله في
خلال الامور واسرار العلوم قوله التضعيف ان يزاد على شيء القائم مقام فاعل يزاد الجار و
المجرور او ضمير مصدر يزاد على ان يكون لازما ثم يلزم تغيير المتعدي باللازم الا ان يقال ليس
بتغيير لغة بل من طريق شعور الذهن والكناية لان زيادة الشيء على الشيء يستلزم كونه مزيدا
عليه كما قالوا في قول صاحب الهداية فتح بلدة عنوة اي قهرا هذا ليس بتغيير لغة لان
عنى بمعنى ذل وخضع لازم وقهر متعد بل هو تغيير من طريق شعور الذهن والكناية لا من
الذلة يلزم القهر وان القهر يستلزم الذل ثم التاويل المذكور موقوف في الفعل المجهول وفي
الفعل المعروف جوزه صاحب الكشاف في قوله تعالى لقد تقطع بينكم حيث قال اي وقع التقطع
قيل بل في المعروف اولى لانه اصله وقال صاحب الكشف جعله من الاسناد اذ لا يعرف له
شاهد والاصل مهدوم بان الاسناد الى المصدر الملفوظ جار في الفرع دونه قوله فيجعل اثنين

قوله او ضمير المصدر فانها مقام الفاعل في المجرور والمختار صاحب الكشاف في الفعل المعروف ايضا ه

اواكثر قال الطيبي الصواب ان ضعف الشيء مثلاه وضعفيه امثاله وهو الموافق لقوله تع
فزده عذابا ضعفا في النار واذا زاد على عذابهم ضعفا فقد اتاهم ضعفين فيطابق قوله
في موضع آخر ربنا آتهم ضعفين من العذاب روى ابو عمرو عن ابي عبيدة في قوله تع يضاعف لها
العذاب ضعفين قال معناه جعل الواحد ثلثة اي يعذب ثلثة اعذبة وانكره الازهري
وقال هذا الذي يستعمله الناس في كلامهم ومتعارفهم وانما الذي قال الحذاق انها يعذب
مثلي عذاب غيرها لان الضعف في كلام العرب المثل لما زاد وليست تلك الزيادة بمقصورة
على مثلين فيكون ما قاله ابو عبيدة صوابا وقال الراغب الضعف من الالفاظ المتضايفة
كالنصف والزوج وهو تركب الزوجين المتساويين ويختص بالعدد فاذا قيل اضعفت
الشيء وضعفته وضاعفته ضممت اليه مثله فصاعدا فضعف الشيء هو الذي يثنيه
ومتى اضيف الى عدد اقتضى ذلك العدد ومثله نحو ان يقال ضعف العشرة فذلك
عشرون بلا خلاف واذا قيل اعطه ضعفي واحد فان ذلك يقتضي الواحد ومثليه لان
معناه الواحد واللذان يزاوجانه هذا اذا اضيف فان لم يضف فقلت الضعفين
قيل ذلك يجري مجرى الزوجين في ان كلا منهما يزاوج الآخر فيقتضي اثنين لان كلا منهما
يضاعف الآخر فلا يخرجان عن الاثنين بخلاف ما اذا اضيف الضعفان الى واحد
فثلثهما نحو ضعفي الواحد **قوله** ويقال له الاصم وهو في اللغة وقر في الاذن فلا يسمع الصوت
الخفي فيحتاج الى شدة الصوت والمضاعف ايضا يحتاج الى شدة الصوت لعدم امكان
النطق به عند الصوت الخفي ولهذا سمي به ولانه كرر فيه حرف فشابه الاصم لانه يكرر له
الحرف حتى يسمع ولانه لا يسمع فيه حركة الحرف المدغم **قوله** وكان اهل الجاهلية اي الملة او
الايام التي كثر فيها الجهل او الخصلة المنسوبة الى الجاهل وتلك تسمى فترة لفتور الدواعي في
العمل بالشرائع التي فيها وهي ما بين الرسل من رسل الله تع **قوله** يسمون رجبا شهر الله تنوينه
لان المراد غير معين وفي التلويح وقع في عبارة فخر الاسلام غير منون للعلمية والعدل عن الرجب

عن الرجب لان المراد رجب بعينه وهذا تعليل لكون رجب الغير المنصرف معدولا عن الرجب المعرف
باللام العهدية ولو لم يعتبر العدل كان منصرفا اذ ليس فيه الا العلمية ح وهذا التعليل ذكره صاحب
الكشف وتبعه الشارح وفيه بحث وهو ان رجبا علم لان جميع اسماء الشهور من باب الاعلام
الجنسية يدل عليه دلالة قطعية امتناع شعبان ورمضان من الصرف فان الالف والنون
المزيدتين لا يؤثران في الاسم بمنع الصرف الا مع العلمية وتعريف العلم يمتنع ان يكون بالاداة فلا
يكون اصله الرجب على ان العدول من علم الى علم ايضا غير وارد ذكره الاصفهاني في شرح البديع ومال
الى ان منع الصرف سهو من الناسخ ويمكن ان يجاب عنه بان بعض الاعلام قد يدخله حرف
التعريف للمح الوصفية الاصلية كالحسن فلعل الرجب منه وفيه ان ادخال اللام الوصفية ليس
مقيسا في شيء من الاعلام بل هو امر سماعي ذكره الدماميني في شرح المغني والفرق في ذلك بين علم الجنس
وعلم الشخص يحتاج الى نقل ثم العدول عن علم الجنس الى علم شخص ليس ببعيد على ان اللام التي تدخل
على الاعلام للمح الوصفية انما تدخلها بعد اخراجها عن العلمية واطلاقها على المسميين بها اوصافا لقصد
المدح او الذم كما صرح به في شرح اللب للسيد عبد الله فليس تع فيما ذكر عدول من علم الى علم كما ظن
واضافة الشهر الى الله للتشريف والتعظيم ولذا سمي رجب لان الترجيب التعظيم ولانهم كانوا
يعظمونه في الجاهلية ولا يستحلون فيه القتال وانما قالوا رجب مضر لانهم كانوا اشد تعظيما له
واذا ضموا اليه شعبان قالوا رجبان وسمي الشهر به لشهرتهم اياه حين رأوا الهلال **قوله**
كما يسمع في مختصر الصحاح لا يسمع وهو الاصوب والكاف للتشبيه وكلمة ما قيل كافة لها عن
الدخول في المفرد وقيل مصدرية عند اكثر النحاة وكلمة ايضا تاكيد لما يستفاد من الكاف ومن هذا
القبيل قولهم كما ان زيدا من افاضل الناس كذلك عمرو واما قولهم كما ان زيدا قائم عمرو قاعد فالظ
ان الكاف هنا للتحقيق معنى الوجود على ما ذكره علاء الدين البسطامي كما في قوله تع رب ارحمهما كما
ربياني صغيرا على ما نقله صاحب اللباب ووجهه شراحه بانه ليس الكاف فيه للقران في الوقوع
كما في قولك كما جاء زيد قام عمرو لان التربية من الوالدين واقعة والرحمة لهما مطلوب الوقوع والمعنى

لعله ينبغي نسخة نسخة والصحيح المتعينة الخ
ارنا ما كانت عليها هو الاصوب لانه في مرمون
هو التركيب في القبيل الذي ذكره نظرا لما مر
تعف بحره

اوجد رحمتها ايجادا محققا كما اوجد الوالدان التربية ايجادا محققا في الزمان الماضي و
قال الراغب الكاف في قوله تع او كالذي مر على قرية ليس للتشبيه المجرد بل للتجريد والتحقيق كما
في قولك الاسم كزيد قوله مستغيث من استغاثه واغاثه والاسم الغياث بالكسر اي المستغيث
المسلوب القدرة والمستوهن الضعيف القدرة والمستجير طالب الخلاص والمستنصر طالب
الظفر قوله من الاشهر الحرم وهي اربعة وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب ومعنى
سرد متواليات وسردت الحديث اذا اتيت به على ولائه والمحرم اول الشهور ولذلك دخلت
الالف واللام دون غيره من الشهور كانهم قالوا هذا الذي يكون ابدا اول السنة ذكره
في النجم الوهاج وذكر في طلائع الواقعات للحاسبة ابتداء السنة عادة من المحرم واما اول
ايام الاسبوع فالصواب انه يوم السبت لما روى عن ابي هريرة رضي الله عنه انه عليه السلام
قال خلق الله التربة يوم السبت والجبال يوم الاحد والشجر يوم الاثنين والمكروه يوم الثلثا
والنور يوم الاربعاء وبث فيها الدواب يوم الخميس وخلق آدم يوم الجمعة بعد العصر في آخر ساعة منه
وقول الشاعر • الم تر ان الدهر يوم وليلة • يكران من سبت عليك الى سبت • وقال ابن
السيدة اولها الاحد وقال النووي في شرح المهذب سمي يوم الاثنين لانه ثاني الاسبوع و
الخميس به لانه خامسه وقد كان لشهور الاهلة وايام الاسبوع في صدر الجاهلية اسماء
غير هذه الاسماء وكان المحرم يسمى المؤتمر لانهم كانوا يأتمرون فيه الغارات فسمي المحرم لتحريم
القتال فيه وقيل لتحريم الجنة فيه على ابليس وسمي صفر ناجرا لانه ينجر الابل اي يهزله
فسمي صفر الاصفار الاشجار فيه او لاصفار مكة من اهلها اذا سافروا ويقال دار صفر اي
خال او لاصفار وجوههم حين وقع في الناس فيه وباء وسمي ربيع الاول خوان وربيع
الآخر وبصان فسميا ربيعين لارتباع الناس فيهما اي اقامتهم في الخصب والجمادي
حنين وورنة فسميا جمادين لجمود الماء فيهما يوم سميا وجميع الشهور مذكرة الا الجمادي
ورجب الاصم لما لم يسمع فيه صوت السلاح فسمي رجب لتعظيمه وتعظيمهم فيه الهتهم وفي

وفي الروضة لم يعذب الله امة في شهر رجب وفيه نظر لان قوم نوح عليه السلام اغرقهم الله فيه كما
الثعلبي وشعبان عجلان فسمي شعبان لانشعاب القبائل فيه وتفرقها في العادة او لانشعاب الخير
فيه لرمضان ورمضان ناتق فسمي رمضان لانه يرمض فيه الذنوب اي يحرق او لرمض الفصال
وشوال عذل بالذال المعجمة فسمي شوالا لشول الناقة فيه بذنبها يوم التسمية ليعلم الذكر انها حامل
او لان العرب كانت تشول فيه اي تنتزح عن امكنتها وذو القعدة هواع فسمي ذا القعدة لقعودهم
في رحالهم عن الغزو والحرب وذو الحجة برك لبروك ابلهم فسمي ذا الحجة لاداء الحج فيه وكانوا يقولون
ليوم الاحد اول وليوم الاثنين اهون وللثلثا جبار وللاربعاء دبار وللخميس مونس
وللجمعة العروبة وللسبت شيار ذكره في غرر التفاسير وقال بعض الاكابر المتاخرين ايام الاسبوع
من الاعلام الغوالب فيلزمها اللام وقد يجرد لفظ الاثنين من اللام والسر في جعل هؤلاء من الاعلام
الغالبة وان لم يثبت جنسها المحافظة على القاعدة التي هي ان الاعلام التي لامها لازمة في الاصل
اجناس صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فلا جرم وجب ان يجعل جنسيتها مقدرة و
الثلثاء والاربعاء لما جعلا اسمين جعلت الهاء التي في العدد مدة وقياس الحاليين ذكره
في مجمع الصنائع وفي بعض شروح الكشاف قد اطبقوا على ان العلم في ثلثة اشهر هو مجموع
المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وشهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر وفي البواقي لا يضاف
الشهر ثم في الاضافة يعتبر حال المضاف اليه في اسباب منع الصرف ووجوب دخول اللام و
امتناعه وفيه ان الامام ذكره في تفسيره ان رمضان مختلف فيه اختيار المجاهد انه اسم الله ولذا
لا يجوز ان يقال جاء رمضان وذهب رمضان بل شهر رمضان واختيار محيي السنة وهو الصحيح
ان رمضان اسم للشهر واختيار صاحب التيسير ان شهر رمضان من قبيل اضافة الجنس الى
النوع كيوم الجمعة والاسم رمضان واليه مال الرازي فنقول من قال ان العلم لو لم يكن للشهر رمضان
لما جاز اضافة شهر اليه لعدم جواز انسان زيد ليس بصحيح قوله حركة قتال في مختصر الصحاح حركة
قتال الحركة ضد السكون والقتال المقاتلة فلا يتعلق به السماع بل بخبره وصوته والنعال

جمع نعل وهي الحذاء مؤنثة تصغيرها نعيلة تقول نعل وانتعل اى احتذى وانعل خفه و
دابته ولا يقال نعل فالمضاف محذوف على الوجهين **قوله** ولا قعقعة السلاح والقعقعة
حكاية صوت السلاح ونحوه ففي قعقعة السلاح تجريد في الاول وتنصيص في الكل كما في قولهم
العلم صفة قائمة بغيره او تخصيص به **والواو** في ولا قعقعة هي المقترنة بلا المذكرة للنفي المؤكدة
للنفي المؤكدة له بشرطين سبقها بنفي وعدم قصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ليفيد ان الفعل منفي
عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق والعطف في عطف الجمل عند بعضهم على اضمار العامل و
المشهور انه في عطف المفردات واذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا
عمرو وجاز ولا الضالين لان في غير معنى النفي عند البصرية واما عند الكوفية فلفظ لا بمعنى غير
وجاء قوله • فاذهب فاي فتى في الناس احرزه • من حتفه ظلم دعج ولا جبل • لان المعنى لا فتى
احرزه مثل فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا نحو ما اختصم زيد ولا عمرو ولانه للمعية لا غير واما
وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا
الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوايد وقد يقال قصد نفي الاستواء في كل واحد
منهما مقيسا الى الآخر كانه قيل ولا يستوي الظلمات مع النور ولا النور مع الظلمات فان قلت
كلمة لا في نحو ما جاءني زيد ولا عمرو تفيد التصريح بعموم النفي اذ بدونها ربما يحمل على نفي الاجتماع فلا
يكون زائدة بل مفيدة معنى مقصودا قلت افادتها المعنى لا تنافي تسميتها بالزائدة فانهم يسمون
كان في كان زيد فاضلا زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع **قوله** ولما كان
المضاعف في الثلاثي غيره في الرباعي لم يجعلهما في تعريف واحد لتعذر جمع الحقايق المختلفة
في تعريف واحد اذ لم يوجد قدر مشترك كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما واطلاق
المضاعف على قسميه من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة ولا يخفى تعذر تعريف
العين الشامل للشمس والذهب وغيرهما ولم يتعرض للمزيد فيه مع ذكره في هذا التقسيم لان حكمه حكم لا
مخالفة بينهما **قوله** ما كان عينه ولامه من جنس واحد فان قيل هذا منقوض بنحو فرح فانه

فانه ليس عينه ولامه من جنس بل العينان كذلك قلنا المراد بيان المضاعف الذي يكون
التضعيف فيه اصليا ولم يكن بسبب زيادة حرف **قوله** كما ترى الكاف بمعنى على كما في كن كما انت
وقول بعضهم كخير حين قيل له كيف اصبحت اى على ما انت وعلى خير وقيل المعنى بخير ورد بانه
لم يثبت مجئ الكاف بمعنى الباء وقد يكون للتعليل اثبت ذلك قوم ونفاه الاكثرون وقيل بعضهم
جوازه بان يكون الكاف مكفوفة بما والحق جوازه في المجردة والمبادرة وتسمى كاف المفاجأة
والقران وللتقييد على ما ذكره علاء الدين البسطامي في حواشي المطول في قوله الغرابة كما يفهم من
كتبهم كون الكلمة حيث قال وما في كما يفهم كافة والكاف للتقييد والتقدير الغرابة كذا على
الوجه الذي فهم ثم قال وبالجملة فليست للتشبيه قطعا بل للتقييد وقد صرحوا بان هذه
الكاف لا عامل لها كما لا معمول لها لانها لم يبق حرف جر **قوله** فقوله المضاعف مبتدا فان
قيل قد صرح في كشف الوافية ان مقول القول يكون جملة محكية ولا يكون مفردا الا اذا
كان قولا مصدرا كقولك قلت قولا حقا فاذا وقع في مقول القول مفرد فهو مبتدا خبره محذوف
اوخبر مبتدا محذوف قلنا هذا على ما هو المشهور من كون القول هو التلفظ بما يفيد فائدة تامة على
ما ذكره القاضي في انوار التنزيل واما على ما ذكره الرضي ونقلناه في اوائل هذه الرسالة من ان الكلام
واللفظ والقول من حيث اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم او المعاني وعلى الاكثر منه مفيدا
كان اولا فلا كلام في كون مقول القول مفردا قال ابن التمجيد في حاشية انوار التنزيل بعد ما قال
وحقيقة القول التلفظ بما يفيد فائدة تامة فالمهملات والكلمات المفردة والمركبات الناقصة
ليست باقوال والاولى ان يتم ما لا يفيد لصحة قولهم في قيود التعريفات قوله هذا لاخراج
الشئ الفلاني مشيرا الى كلمة واحدة من كلمات التعريف او الى مركب ناقص من الفاظه الا ان
يصار في امثال هذا الى المجاز واعلم ان للعرب في القول ثلثة مذاهب الاكثر انه حكاية ما بعده
محله النصب ان كانت جملة لوقوعها موقع المصدر كانه قال قولا ثم عدل الى الجملة لارادة
الخصوص لانها بمنزلة النوع من القول ولذا ينصب المعطوف عليها كما قال زيد وعمرو منطلق

وربما يحذف المصدر ويترك صفته منصوبة كقولك قلت حقا

او مثله بالنصب لا غير وحق المحكي ان يؤدّى على هيئته فلا يقال قال زيد عمرو والظريف اونحوه منطلق ولا عمرو وبكر منطلقان اذ لم يقله المحكي عنه لانه يلتبس ان النعت والتاكيد والمعطوف داخل في الحكاية واعتبار الخواص والمراد انما حكاه الله تع قبل في المحكي وقبل في الحكاية وهو الظ وفي قوله تع قالوا سلامًا اجمع القراء على نصبه لان المراد التبرى لا التحية اى تبرانا منكم تبرًا او سلمنا منكم سلامًا ولذا انتصب وفي قوله تع قالوا سلامًا قال سلام في النصب وجهان على المصدرية اى سلموا سلامًا وعلى انه مفعول قالوا لانه معنى قولهم كما تقول حقًا لمن قال لا اله الا الله ورفع الى على انه خبر مبتدا اى امرى سلام او مبتدا محذوف الخبر اى عليكم سلام والمذهب الى لبنى سليم اجراء القول مجرى الظن من غير شرط والثالث اجرائه مجرى الظن باربعة شروط الاستفهام والخطاب والاستقبال وان لا يفصل بين حرف الاستفهام والفعل باجنبي غير الظرف كذا في بعض شروح الكافية **قوله** وهو الظ ان هذه الواو في الحكاية لا في المحكي و الواو التي في نسخ المتن ليست في محزها فان قيل الخبر قد يكون مع الواو وان كان حقه ان لا يكون بها لخبر المبتدا على ما حكاه الرضي وان كان قليلًا وذكره الدماميني في بحث الجمل من شرح المغنى وخبر باب كان كقول الحماسي • فلما صرح الشر فامسى وهو عريان • وخبر ما الواقعة بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة وخبر لا الواقعة بعد بد كقولهم لا بد وان يكون قالوا هذه الواو لتاكيد لصوق الخبر بالاسم كالواو التي للتاكيد لصوق الصفة بالموصوف في قوله تع سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تع وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلنا امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال في كون كل منهما حكما لصاحبه على ان صاحب المفتاح قال ان قوله تع ولها كتاب حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي فتعم وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف بجعل الواو لتاكيد اللصوق كما ذهب اليه صاحب الكشاف وفي قلده سهو ثم اعتذر لصاحب الكشاف بانه لا عيب في السهو لان الانسان ذهول يزول باذنى تنبيه والبشر لا محيص عنه وانما العيب في الخطاء وهو ان يستق الصورة

الصورة المنافية للحق فلا يزول بسرعة بل لا يزول اصلًا او يزول بعد اتعاب ورد بانه قد تكرر في الكشاف الحمل على الوصف مع بسط وتفصيل فالحكم بكونه سهوًا سهو ولا شك ان معنى الجمع تناسب اللصوق وباب المجاز مفتوح فقول صاحب الفوائد دخول الواو بين الصفة والموصوف غير مستقيم لاتحادهما ذاتًا وحكمًا وتاكيد اللصوق يقتضى الاثنينية مع انا لا نم ان الواو تفيد التاكيد وشدة اللصوق ليس بذاك **قوله** من الثلاثي حال يعني اما من ضمير عينه و لامه وقد جوز بعض النحاة انتصاب الحال عن المضاف اليه من غير تاويل واعتبار شرط على ما ذكره في حواشي شرح المفتاح للسعدي ومنعه بعضهم معللًا بان الحال خبر في المخبر عنه والمضاف اليه لاحظ له في الاخبار عنه وذكر الاندلسي ان الصحيح ان المضاف اليه ان كان فاعلًا او مفعولًا في المعنى جاز والا فلا الا انه قد جاز كقوله تع بل ملة ابرهيم حنيفًا واجاب عنه بعضهم نقلا عن صاحب الكشاف بان المضاف اليه لما كان في معنى المضاف والمضاف مفعول فكان في حكمه كما في قوله تع ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فان لحم الاخ هو الاخ وبالعكس ذكره في كشف الوافية وقال الدماميني قالوا لا يقع الحال من المضاف اليه الا بان يكون المضاف جايز العمل في الحال وبان يكون جزءًا منه او كجزء منه في صحة الاسقاط والاستغناء به والمعتبر في تلك الصحة حال العامل كذا ذكره ابن كمال باشا في شرح المفتاح ثم اختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة يثبت لابرهيم حنيفًا والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من معنى الاتحاد بالوجه المذكور واما حال من المبتدا وقد جوز جماعة من النحاة الحال من المبتدا وجعلوا العامل انتساب الخبر الى المبتدا فانه معنى فعلي قابل للتقييد ان قصد هناك تقييد كذا ذكره سيد المحققين في حواشي شرح المفتاح واعترض عليه بانه قد صرح بعض النحاة بان تاخير الحال في مثل هذه الصورة لازم لان مثل هذا العامل ضعيف لا ينعقد الا بعد انعقاد الكلام فقبل ذلك ليس له قوة العمل في الحال واجيب بان هذه الجهة وان كانت معقولة الا ان المناسبات النحوية تابعة للاستعمالات

والاستعمال يساعد السيد المحقق لقوله في فلله خر آء الحسنى فقدمت حوابات جزاء في قراءة النصب
حال من المبتداء وهو الحسنى وقوله والارض جميعا قبضته يوم القيمة نقض فيما ذكرنا بخلاف الآية
الاولى فانه يحتمل ان يكون حالا من ضمير الخبر وهو الظرف المتقدم ولكن ان تجعل عامل الحال لفظة كان
في الخبر واختلاف عامل الحال وذيها جائز عند مجوز الحال من المبتداء وهو سيبويه واتباعه وقد
قال سيد المحققين في قول التلخيص فالفصاحة في المفرد خلوصه ولا يحسن جعل الظرف حالا من
المبتداء بناء على جوازها منه او على ما قيل ان المقصد تعريف فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها
في المفرد وان كان المال واحدا ثم قال وقس على هذا امثاله من التراكيب وراع جزالة المعنى وان
احوجتك الى رعاية تقدير في الالفاظ ويجوز ان يكون قوله من الثلاث صفة للمبتداء بان يقدر
متعلقه معرفة اى المضاعف الكائن من الثلاثي على القول بجواز حذف الموصول مع بعض
صلته وقد اعتمد على هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتأخرين ذكره الدماميني وفيه بحث لان الكائن
المقدر في مثله للثبوت كالمؤمن والكافر فاللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف
الموصول مع بعض صلته وذكر بعضهم ان تقدير المتعلق في مثله معرفة مبني على اعتبار التدريج
بمعنى انه يقدر اولا منكرا اذ لا دلالة للظرف على ازيد منه ثم يعتبر تعريفه باللام ثانيا وفيه ان تقدير
المعرفة ناش من المقام كما اشار اليه الشريف المحقق لا من دلالة الظرف ثم قال ذلك البعض ويجوز
جعل المنكر صفة للمعرفة بنية حذف اللام وللمضاف بتاويل فك الاضافة على ما نص عليه ابو
علي في الشيرازيات وبنى عليه قوله كان مزاجها عسل وماء اي كان مزاجا لها فيصح وقوعه خبرا
مع نكارة عسل وماء لما صرح به العلامة في شرح المفتاح لما يجوز جعل المعرف حالا بنية طرح
اللام بل لما جاز جعل المنكر صفة للمعرف بنية اللام في مثل قولهم ما يحسن بالرجل خير منك وقولهم
ما يحسن بالرجل مثلك مع وجود المانع من الحمل على ما صرح به ما يحسن فيه بل جوازه ولا مانع اولى
فان قيل ان الشارح قد صرح في شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة
فلا حاجة الى تعريف المتعلق اجيب بان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال الا باعده بخلاف

بخلاف المعهود الذهني قوله ويقال له الاعتراضية جملة معترضة وهي التي تعترض بين الشيئين
لافادة التقوية او التشديد او التحسين او التنبيه او الاهتمام او التنزيه او الدعاء او المطابقة
او الاستعطاف او بيان السبب لامر فيه غرابة والواو الداخلة عليها تسمى واوا اعتراضية
ليست حالية ولا عاطفة وقد تدخل عليها الفاء ايضا وتقع تلك الجملة بين الفعل ومرفوعه و
بينه وبين مفعوله وبين المبتداء والخبر وبين ما اصلهما المبتداء والخبر وبين الشرط وجوابه وبين
القسم وجوابه وبين الموصوف وصفته وبين الموصول وصلته وبين اجزاء الصلة وبين
المتضايفين وبين الجار والمجرور وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه وبين الحرف وتوكيده و
بين حرف التنفيس والفعل وبين قد والفعل وبين حرف النفي ومنفيه وبين جملتين مستقلتين
وقد يعترض باكثر من جملة ومن جملتين وصرح صاحب الكشاف جوازه بسبع على ما ذكره ابن مالك
في شرح التسهيل وقال ابو علي لا يعترض باكثر من جملة والمعترضة كثيرا ما تلتبس بالحالية ويميزها
منها على ما ذكره ابن مالك وابن هشام في مغني اللبيب امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها
بالفاء وبالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت وان الشرطية ولن والسين وسوف وكونها
طلبية فقول البحوث في قوله اني ذاهب الى ربي سيهدين ان الجملة حالية مردود وهذه هي
الفروق اللفظية واما الفرق المعنوي فما اشار اليه صاحب الكشاف في قوله ثم اتخذتم العجل من
بعده وانتم ظالمون حيث قال في معنى الاعتراض وانتم قوم عادتكم الظلم وفي معنى الحال انتم تضعون
العبادة في غير موضعها وبينه بعضهم بان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الا عتراضية
فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة وقال الطيبي الاعتراض ابلغ من الحال لان فيه
عموم الاحوال بخلاف الحال وهي قيد للفعل ثم ههنا اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحاة و
الزمخشري يستعمل بعضها ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما منه انه لا اعتراض
الا ما يقوله النحاة وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين وبين الدماميني تلك الاصطلاحات
على وفق المطول حيث قال من اهل البيان من يقول الاعتراض ان يؤتى في اثناء كلام او كلامين متصلين

قوله فيه نظر لان الكلام اللطيف … انتهى

معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى رفع الابهام وليس المراد بالكلام المسند اليه و المسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا او بدلا منه ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء كلام او في آخره او بين كلامين متصلين معنى او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الابهام او غيره ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء كلام او كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما **قوله** ويجوز ان يكون فصل المضاعف على الاضافة ح المحذوف هو المبتدأ على ما قاله الواسطي ثم ان الاولى كون المحذوف المبتدأ اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا لان الخبر محط الفائدة او الخبر على ما قاله العبدي ثم ان الاولى كونه هو الخبر واذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالاولى الاول لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف والفعل غير الفاعل الا ان يعتضد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بموضع آخر يشبهه او بموضع آت على طريقته واذا دار الامر بين كون المحذوف اولا وثانيا فكونه ثانيا اولى واذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزئين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني اولى نحو الحج اشهر **قوله** ويقال له المطابق وانما خص بالرباعي مع ان المطابقة موجودة في الثلاثي بين عينه ولامه لكثرة المطابقة في الرباعي **قوله** زلزل فان فاءه ولامه الاولى كليهما زاء وعينه ولامه الثانية لام على مذهب البصريين فوزنه فعلل واما الكوفيون فيجوزون تضعيف الفاء وحدها ويقولون ان زلزل مشتق من زل لموافقته اياه في المعنى فالزاء الثانية عندهم زائدة فوزنه فعفل **قوله** وان لم يكن فيه ادغام قال الشارح في شرح الكشاف كل مبتدأ عقب بان الوصلية يؤتى في خبره بالا الاستدراكية او لكن مثل هذا الكتاب وان صغر حجمه لكن كثر علمه وذلك لان في المبتدأ باعتبار تقييده بان الوصلية من المعنى الذي يصلح الخبر استدراكا له واشتمالا على مقتضى خلافه وقال في موضع منه والفاء في خبر المبتدأ المقرون بان الوصلية شايع في عبارات المصنفين مثل زيد و

وان كان غنيا فهو بخيل ووجهه على ان يجعل الشرط عطفا على المحذوف والفاء جوابه والشرطية خبر المبتدأ وان جعل الواو للحال على ما يراه الزمخشري والشرط غير محتاج الى الجزاء حيث قرن بالمبتدأ الشرط وقال علاء الدين البسطامي في حواشي المطول ما قرن بالا او لكن في مثل ما ذكر قائم مقام الخبر وليس بخبر والتقدير هذا الكتاب وان صغر حجمه لا يقل علمه وانما يقل علمه لو لم يكثر علمه لكن كثر علمه وكذا الكلام في قولهم زيد وان كان مطيعا لكنه ليس بعبد له وهذا اي طي المقدمة الواقعة في موضع الخبر مع ساقتها غير مختص بما ذكر بل هو جار في باب الشرط يعتبرون طي الجزاء مع ما يتبعه ويقيمون المقدمة المحتوية على الاستثناء والاستدراك مقامه ويعتمدون على وضوح المراد لقولهم ان كان زيد فقيرا لكنه ليس ببخيل فالتقدير ان كان زيد فقيرا فلا عيب له وانما يكون عيبا اذا كان بخيلا لكنه ليس ببخيل فما ذكره مولانا خسرو في حاشية تفسير القاضي من ان غاية ما يقال في تصحيح امثال هذا التركيب ان الواو زائدة كما في كنت وما ينتهي الوعيد وان من حروف الزوائد ليس كما ينبغي وقد يقال في توجيه انه يكفي في التسمية بهذا الاسم للمضاعف مطلقا تحقق سبب التسمية في بعض منه ومثل ذلك كثير شايع وربما يلتزم بان المضاعف من الرباعي لا يسمى اصم كما ان المضاعف من الثلاثي لا يسمى مطابقا **قوله** بلحمة الابدال اعلم ان الابدال اما للتخفيف او لمشاكلة الحروف وتقاربها في المخرج او في الصفات كالجهر والهمس وغير ذلك **قوله** ان يجعل حرف موضع حرف آخر قال موضع حرف ولم يقل ان يجعل حرف عوضا عن حرف احترازا عن جعل حرف عوضا عن حرف في غير موضعه كهمزة ابن واسم وتاء عدة وزنة لانه لا يسمى ذلك بدلا الا تجوزا وقوله آخر احتراز عن رد المحذوف في مثل اب واخ وست فانك اذا نسبت اليها تقول ابوي واخوي وستهي برد لاماتها وجعلها في مكانها فيصدق ح انه جعل حرف مكان حرف ولا يسمى ابدالا لانه جعل حرف مكان حرف هو نفسه وبهذا القيد خرج نحو اخت وبنت عن التعريف فانا وان قلنا التاء فيهما عوض عن المحذوف لكن ليس بالحقيقة في مكانه فان المراد بكونه في مكانه ان يكون العوض فاء ان كان الاصل فاء كما في اجوه وعينا ان كان الاصل

عيناً كما في قال ولا ما ان كما الاصل لا ما في ماء وزائداً دالاً على المعنى المقصود ان كان الاصل كذلك كما في عالم بالهمزة في عالم بالالف ومعلوم ان تاء اخت وبنت ليست كذلك فان قيل هذا التعريف غير مانع لانه دخل مثل اظلم اصله اظتلم جعل الظاء مكان تاء افتعل لارادة الادغام ولا يسمى ابدالاً لان الظاء ليس من حروف الابدال فوجب عليه ان يزيد قيداً لا للادغام والجواب انه لما بين عقيبه حروف الابدال علم ان المراد بحرف في قوله جعل حرف موضع حرف احدى تلك الحروف ولك ان تقول تنوين حرف للعهد كما قيل في تنوين تسع في قولهم موانع الصرف تسع وفي تنوين ضحى في قوله هو موعدكم يوم الزينة وان يحشر الناس ضحىً وفي تنوين دعا في قول البردة وفي تنوين قوماً في قوله عسى الايام ان يرجعن قوماً • وفي تنوين لام في قول المفتاح ولام ما نجد القرآن وفي تنوين حاجب في قوله كمال ارتفاع شان حاجب الاول **قوله** و الحروف التي يجعل موضع حرف آخر اه وقال بعضهم حروف الابدال ثلثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم طال وهذا وهم لانهم نقصوا الضاد والذال وهما من حروف الابدال كقولهم ضراط وذقم في سراط وسقم وزادوا السين وهو ليس من حروف الابدال ولو اوردوا استمع اصله استمع ابدل السين من التاء اجيب بان المراد ما لا يكون للادغام والا لورد اذكر واظلم اصلهما اذتكر واظتلم يعني يلزم ان يكون جميع الحروف التي تبدل لارادة الادغام من حروف الابدال ويلزم منه ان يكون جميع الحروف غير الضاد والشين والفاء والراء من حروف الابدال لان جميع الحروف غير ضوى مشفر تبدل للادغام والياء والواو والميم وان كان من حروف ضوى مشفر فهي من حروف الابدال **قوله** حروف انصت يوم جد طاء زل انصت امر من الانصات ويوم ظرفه وجد مبتدأ مضاف الى طاء وهو علم الشخص وزل من الزلل وهو خبر المبتدأ والظرف مضاف الى الجملة اى انصت في هذا اليوم **قوله** وكل منها تبدل من عدة حروف فالهمزة تبدل من حروف العلة ومن العين ومن الهاء والنون تبدل من الواو ومن اللام والصاد تبدل من السين التي بعدها غين او خاء او قاف او طاء والتاء تبدل من الواو ومن الياء ومن السين ومن الباء ومن

على الندبير [؟] جمع الملائح فيلزم ان يقال لصفة بالخياء باعتبار علته جمع الصرف والالف للوزنج

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فالصرف تصويب

وتنوين احد في قوله تع ولم يكن له كفواً احد للعهد عند من اراد صفته

ومن الضاد والباء تبدل من الالف ومن الواو ومن الهمزة ومن احد حرفي التضعيف كما ذكره ومن النون ومن العين ومن الباء ومن السين ومن التاء والواو تبدل من الالف ومن الياء ومن الهمزة والميم تبدل من الواو ومن اللام ومن النون ومن الباء والجيم تبدل من الياء المشددة والدال تبدل من التاء والطاء تبدل من التاء والالف تبدل من الواو ومن الياء ومن الهمزة ومن الهاء والهاء تبدل من الهمزة ومن الالف ومن التاء ومن الياء والزاء تبدل من السين ومن الصاد الواقعتين قبل الدال ساكنتين واللام تبدل من النون ومن الضاد والامثلة في المطولات فلفظ الكل للتكثير دون الاحاطة وكمال التعميم صرح به المعروف بالبهلوان في شرح المفتاح والشريف في اول القصر واشار اليه فيه ايضاً في قول السكاكي والتغليب يجري في كل فن وصرح ابن كمال باشا في تفسير قوله تع وجاءهم الموج من كل مكان ان لفظ كل قد يكون للتكثير والمبالغة لا الاستغراق كما في هذه الآية وفي حاشية شرح المفتاح في اول الفن الثالث ان لفظة كل في قوله في كل شجر نار للتكثير لا للتسوية اذ لا نار في شجر العناب وصرح قطب الدين في حاشية الكشاف في آخر سورة آل عمران ان لفظة الكل كثيراً ما تطلق على الاكثر كما يقال فلان يقصده كل احد ويعلم كل شيء وصرح في شرح المشارق في حديث من سبح الله دبر كل صلوة ان لفظة كل قد يراد بها التعميم لا الكل الافرادي ولا المجموعي **قوله** يعني ان اصله امللت آه املت الكتاب واملته لغتان جيدتان جاء بهما القرآن واستمليته الكتاب سألته ان يمليه علي **قوله** قلبت اللام الاخيرة ياء فان قيل لم خص اللام الثانية ولم خص بالياء قلنا لان الثقل تنشأ منها ولان الفعل هو المحل للتغييرات والابدال نوع من التغيير وان الياء اقرب الحروف الى اللام في المخرج **قوله** نحو تقضى البازي التقضض النزول قال الجوهري لم يستعملوا من التقضض تفعل الا مبدلاً قالوا تقضى فاستثقلوا ثلث ضادات فابدلوا من احديهن ياء كما قالوا تظنى من الظن وحسبت بالخبر واحسيت به اى ايقنت واللعاع نبت ناعم في اول ما يبدو ويقال التعت الارض تلعى العاعاً اذا انبتها فاذا اردت انك تناولتها قلت تلعيتها

من سبح الله في دبر كل صلوة الى قوله بقوله خطاياه وان كانت مثل زبد البحر اقول لاح هنا اشتباه لانه ان اراد من قوله كل صلوة الكل الافرادي يلزم ان لا يحصل الجزاء الا وفات هذا التسبيح في دبر صلوة واحدة من صلواته فيكون متعسر وغير مناسب للترغيب اليه و ان اراد منه الكل المجموعي فكذا لان دبر مجموع صلواته غير معلوم له ويكن ان يقال يجوز ان يراد منه التعميم على معنى ان هذا الجزاء مترتب لمن يقول في دبر كل صلوة مكتوبة هذا التسبيح لا انه لا يكون في صلوة واحدة ولم يكن مترتباً عليها • من شرح المشارق لابن الملك

واصله تلعثعا فكم هو ثلث عينات فابدلوا الاخيرة ياء وقال ابو عمرو اللعاعة الكلاء الخفيف
رعى اولم يرع و دهدهوت الحجر فتدهده دحرجته فتدحرج صهصهت اى قلت له صه اى اسكت
قوله مسنا السماء آه قال القاضي في قوله لن تمسنا النار المس ايصال الشئ بالبشرة بحيث
يتأثر الحاسة به وقال الزمخشري في قوله يمسهم العذاب جعل العذاب ماسا كانه حي يفعل
بهم ما يريد من الآلام وناقش الشارح فيه بان المس ليس من خواص الاحياء وانما هو تلاقي
الجسمين من غير واسطة الا ان يقدر الارادة او يقال عبر بالفعل عن ارادته كما يعبر به عن
مشارفته وعن القدرة عليه وكما يعبر بالارادة عن الفعل واصل ذلك اقامة السبب مقامه و
بالعكس ليصح قوله فعلنا من نال ينال نيلا اصاب من باب فهم يفهم • والسماء على ما ذكره القاضي اسم
جنس يقع على الواحد والمتعدد كالدينار والدرهم وقيل جمع سماوة وقال صاحب غرر التفسير
السماء جمع سموات وهي جمع سماوة كجرادة وجرادات وجراد وقال حسن الفناري المحققون
على ان السماء المظلة للارض مؤنثة لا غير ولهذا وجهوا منفطر في قوله السماء منفطر بوجوه
منها انه بمعنى ذات انفطار وليس بمعنى اسم الفاعل وجمعها سموات لا غير واما السماء بمعنى المطر
فيذكر ويؤنث والاغلب التانيث ويجمع في القلة على اسمئة وفي الكثرة على سمي بوزن فعول
ولا يجمع على سموات ثم قال فاحفظ هذا ولا تلتفت الى ما ذكره الجوهري من ان السماء على المعنى
الاول يذكر ويؤنث ويجمع على اسمئة وسموات وفي المختصر السماء كل ما علاك فاظلك ومنه
قيل سقف البيت سماء وسميت سماء لانها سمت وعلت واحد بفتحتين وتهلان
بفتح التاء المثلثة اسما جبل ويهوي من هوى يهوي كرمى يرمي هويا بفتح الهاء وكسر
الواو وتشديد الياء سقط وبضم الهاء القصد الى الاعلى قوله خلا ان العتاق من
المطايا آه وقبله • فباتوا يدلجون وبات يسري • بصير بالدجى هاد غموس • خلا ان
العتاق من المطايا آه • قائله ابو زبيد الطائي يصف اسدا يقصد صيد ابلهم وبات يكون
بمعنى صار ولا فان مضمون الجملة بالليل وبمعنى عرس قال الخليل البيتوتة دخولك في

فباتوا يدلجون وبات يسري
بصير بالدجى هاد غموس
سوى ان العتاق من المطايا
حسين به فهن اليه شوس

لم يذكر المحشي مرجع ضمير باتوا وبات و
الظ ان الاول للقوم والثاني للاسد
اذ انه عم يصف قوما يسيرون و
الاسد يطلب فريسته منهم وان هذ
انه حذف الشين الاولى من الحسس وتقلب
فتحتها الى الحاء وبروى حسين بابدال الشين الثانية ياء ولذا قال
الشارح الفاضل وروى ابو عبيدة اياه الى ان قال الرواية لنا انكه اصيل

في الليل وكونك فيه بنوم وغيره الا ترى انك تقول بت ارعى النجوم معناه انظر اليها ومن قال
بت بمعنى نمت فقد اخطأ الا ترى ان رجلا سقيم الاعتقاد سمع عليه السلام لا يدري اين باتت
يده فقال انا ادري اين تبيت يدي فلما نام في ليلة الثانية واستيقظ كان يده في دبره
الى الكوع وادلج سار من اول الليل والاسم الدلج بفتحتين والدلجة والدلجة كالجرعة
والقربة وادلج بتشديد الدال سار من آخره والاسم ايضا الدلجة والدلجة وسرى يسري
بالكسر سرى بالضم ومسرى بالفتح واسرى ايضا اى سار ليلا كان في كله او في بعضه وبالالف
لغة الحجاز والدلج على ما نص عليه في المجمل والاساس سير الليل كله فما في شرح المفتاح الشريفي من ان
الدلج هو السير في بعض الليل والسرى هو السير في كله ليس بذاك والبصير ضد الضرير الذي
هو ذاهب البصر وفعيل من بصر به بصارة وبصر بمعنى علم والدجى جمع دجية وهي الظلمة والهادي
من الهداية بمعنى الرشاد ضد الغي بمعنى الضلال والخيبة ايضا وعرف الهداية الزمخشري بالدلالة
الموصلة الى المطلوب وعرفها الامام الرازي بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب اوصل اليه بالفعل او لا لكن
الاستعمال في الدلالة الموصلة اكثر ولذا عرفها المتقدمون من مشايخ اهل السنة بخلق الاهتداء
واستدلال الزمخشري في الكشاف على ما قاله بوجوه ثلثة واعترض عليه الرازي ودفع اعتراضاته
بعض الفضلاء وبعضهم دفع دفعها لم ار في ايرادها جدوى لكونه مدافعة ودعوى وغموس
بالغين المعجمة والسين المهملة بمعنى الشديد القوي وخلا يكون حرف جار للمستثنى فقيل موضعه
نصب على تمام الكلام وقيل يتعلق بما قبله من فعل او شبهه على قياس حروف الجر وقيل هما في
موضع نصب ان كان موجبا ويدل ان كان منفيا وصوب الاول صاحب المغني لانه لا يوصل
معنى الافعال الى الاسماء بل يزيل معناها عنها فاشبه في عدم التعدية حرف الزائد ولانه بمنزلة الا
وهي غير متعلقة وعند بعض النحاة هو مصدر مضاف اذا جر ما بعده ويكون فعلا متعديا ناصبا
له وان كان لازما في الاصل من خلا المكان لتضمنه معنى المجاوزة ولذا استثنى به وان لم يكن نفيا ولا
ولا يستثنى به الا اذا كان متصلا وفاعله ضمير مستتر عائد الى مصدر الفعل المتقدم عليه او اسم فاعله

او البعض المفهوم من الاسم العام والجملة مستانفة او حالية وقد محذوفة على خلاف في ذلك
وما خلا لا يكون بعده الا النصب لان ما المصدرية يعين الفعلية وموضعه نصب على الحال
عند السيرافي كالمصدر الصريح في ارسلها العراك وقيل على الظرف لنيابتها عن الوقت وقال ابن
خروف على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد واجاز الجر به الاخفش والكسائي و
الفارسي وابن جني والجرمي والربعي على زيادة ما ورد عليهم بان الحرف لا يزاد اولا واجيب
بانه من تتمة الاول وبان لا يزاد اولا في قوله لا اقسم ورد عليهم ايضا بانهم ان قالوا بقياسه
ففاسد لان ما تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وفبما رحمة وان بسماع فشاذ
لا يقاس عليه والعتاق بكسر العين جمع عتيق وهو الكريم والخيار من كل شيء والمطايا
جمع مطية وهي الابل سميت بها لانها يركب مطاها اي ظهرها وقيل لانها تمط في السير اي
تمد وهي تذكر وتؤنث اصلها مطيوة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وادغمت قال في لباب التفاسير هن ضمير لجمع القليل وهي وها ضمير لجمع
الكثير وقال في الكواشي وربما عكسوه وذكر الشارح في شرح الكشاف قال الفراء يقول العرب
فيما بين الثلثة الى العشرة فيهن وفيما جاوزها فيها يكنى عن جمع القلة كما يكنى عن جماعة الاناث
وعن جمع الكثرة كما يكنى عن الواحد المونث والشوس جمع اشوس بالشين المعجمة المتقدمة والسين
المهملة المتاخرة وهو المتكبر الذي ينظر بموخر عينه **قوله** فاكثر من ان يحصى قيل عليه ان ما
بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبلها في المعنى اعني الكثرة واجيب
ان كلمة من متعلقة بما يتضمنه اسم التفضيل اي متباعدة من الاحصاء ورد بان كلمة
من اذا لم يكن تفضيلية فقد استعمل التفضيل بدون الاشياء الثلثة ولا شك ان
التفضيل مراد فالمعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه تسامح في العبارة اعتمادا على ظهور
المراد اذ ظاهر هذا الكلام المعنى المقصود وان اريد تصوير التقدم قيل اكثر من متعلق الاحصاء
ورد الرد بان للمجيب ان يقول اسم التفضيل في معنى فعل مفيد للزيادة وهو تباعد او تعالى

او يتعالى او يترقى ونحوها على سبيل المجاز فلا يلزم ما ذكره وبان ضمير يحصى عايد الى الاموال قطعا
فالقول بان هذا الضمير عايد الى ما ليس بمذكور مع القول بحذف الموصول مع بعض الصلة
مما لا وجه له وبهذا علم حال ما يقال في الجواب من انه محمول على حذف المضاف اي ذي ان وفيه
بعد وبان من التفضيل يحتمل ان يكون محذوفا كما في يعلم السر واخفى وقال محمد بن مسعود في
كتابه البديع ان الذي وان المصدرية يتعارضان فيقع الذي على ما قال به يونس والفراء
وابو علي الفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه قولهم ذلك الذي
يبشر الله عباده وقوله وخضتم كالذي خاضوا وتقع ان بمعنى الذي كقولهم زيد اعقل
من ان يكذب اي من الذي يكذب فعلى هذا لا يرد شيء فيما ذكر وفي امثاله ورد صاحب المغني
هذا القول بانه لم اعرف قائلا به مردود بانه لا يلزم من عدم العلم بقائل قول عدم قائله ولا
من عدم قائله فيما مضى عدم صحته وقد وجه صاحب المغني امثاله بان يكون في الكلام
تاويل على تاويل فيؤول ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف كما قيل في قوله تع
وما كان هذا القرآن ان يفترى ان التقدير ما كان مفترى وفي شرح الكشاف للشارح
ان هذا قليل جدا وانما كثر في صيغة المصدر وان كان بمعنى المفعول بواسطة كما قيل
في الحكم انه بمعنى المحكوم عليه وبه وفي البرهان انه بمعنى ما برهن عليه والنضال بمعنى ما
يناضل عليه وفي قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا انه بمعنى يعودون للمقول فيهن وهذا
مجاز شايع لا يحتاج الى نقل في احاده وبان من في معنى ابعد من المذكورة ليست الجارة
للمفضول بل متعلقة بافعل لما تضمنه من معنى البعد لا لما فيه من معنى الوضع والمفضل
عليه متروك ابدا مع افعل هذا المقصد التعميم وهذا اقرب مما ذكره المراد **قوله** رمز خفي
الرمز على ما ذكره البيضاوي اشارة بنحو يد او راس واصله التحرك ومنه الراموز للبحر
وعلى ما ذكره السكاكي ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية كما في تلويح الشارح
وفي شرح المفتاح للشريف حيث قال الا على وفق ما في مختصر الصحاح الرمز الاشارة

بالشفعة اولحاجب في ايهام اختصاص الرمز بها ليس على ما ينبغي ثم ما ذكره السكاكي حيث قال
وان كانت الكناية ذات مسافة قريبة مع نوع من الخفاء كان اطلاق اسم الرمز عليها مناسبا
وان كانت لا مع نوع الخفاء كان اسم الايماء والاشارة عليها مناسبا بناء على ما في حواشي المطول
لحسن الفناري حيث قال الايماء الاشارة الخفية مطلقا ويستعمل فيما يكون بجنس الكلام
وبما ذكر من اعتبار الخفاء في الرمز عرفت ان قول الشارح رمز خفي اما على التجريد في الاول او
التنصيص في الثاني **قوله** وكان الاولى ان يقال آه فان قيل قد يصير غير حرف التضعيف
حرف علة كما في ضفادي وثعالي وسادي والاصل ضفادع وثعالب وسادس قلنا
كلامنا في الافعال لكن كلامه في تغيير السالم حيث قال قيد الحروف بالاصلية ليدخل ما ابدل
احد حروفه الصحيحة حرف علة او ليفيد العموم **قوله** يقال ادغمت اللجام الفرس آه انما
نصب الفرس بنزع الخافض يدل عليه قوله ادغمت في الوعاء قال بعضهم في مثله ولنا فيه وجهان
الاول ان يحذف حرف الجر وينصب اقامة للنصب مقام الجر كما في الله لافعلن والثانية
ان الفعل اذا تعدى بحرف الجر ينزع الحرف ويتعدى بنفسه كما في واختار موسى قومه وقال
ابن التمجيد في شرح انوار التنزيل بل ان النصب بعد حذف الخافض علامة المفعول به لان
حروف الجر انما تدخل الاسماء لافضاء معاني الافعال اليها فتكون تلك الاسماء مفاعيل
لتلك الافعال منصوبة المحال لعدم ظهور النصب فيها لفظا لضرورة وجود آثار تلك
الحروف ولما حذف مانع ظهور نصبها المحلي عادت منصوبات على المفعولية وقال مولانا حسن
الفناري في حواشي التلويح الناصب في صورة نزع الخافض هو الفعل المذكور فانه من جملة
الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر كما صرح به في اللب فكانه يتعدى باسقاط الجار لتضمن
معناه انتهى فاسناد النصب الى نزع الخافض اسناد الى الشرط يعني بشرط وجوده
لوجود المحلي ونزعه لظهوره **قوله** في عبارات الكوفيين أي المنسوبين الى الكوفة
وهي في الاصل الرملة الحمراء وبها سميت الكوفة قال النووي في تهذيب الاسماء الكوفة

في شرح البخاري للكرماني
كالحصار وكلما كان كذلك يسمى كوفا
لتزمل السند بركوفا وقيل لان ترابها
وسميت كوفة لاستدارتها بقول العرب
الفضاء بناها سعد بامر عمر رضي الله عنه
الكوفة البلد المعروف دار الفضلاء ومحل

البصرة بتثليث الباء والمشهور الفتح ويروى بفتح الصاد وكسرها ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر رضي الله تعالى عنه سنة سبع عشرة طولها فرسخ في فرسخين في العراق لم يعبد في ارضها الصنم قط والبصرة هي الحجارة الرخوة تضرب الى البياض ويكون ارضها التي بين العقيق واعلى المربد كذلك سميت بصرة وهي الآن معمورة وان خربت اولا حتى ضربت به المثل وبلد آخر في المغرب بقرب طنجة يقال له البصرة ايضا كذا ذكره العيني ح

بالبصرة موضع اسمه المربد

البلدة المعروفة ودار الفضل واهله حصرها عمر بن الخطاب وتسمى كوفة الجند لان جند كسرى
كان فيها **قوله** في عبارات البصريين أي المنسوبين الى البصرة وهي في الاصل حجارة
رخوة الى البياض ما هي وبها سميت البصرة وهي مثلثة الباء حكاها الازهري وغيره افصحها
الفتح والبصرتان البصرة والكوفة بناها عُتبة بن غَزوان في خلافة عمر سنة سبع عشرة
ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب لم يعبد صنم قط ارضها وهي اقوم البلاد قبلة ذكره
في النجم الوهاج **قوله** والغرض من الادغام الى قوله في غاية الثقل حتى لما فيه من العود
الى حرف بعد النطق به قال بعض الفضلاء التباعد المفرط بين الحرفين يجعل التلفظ
بهما بمنزلة الوثبة فلذلك اجيز الابدال والتقارب المفرط يجعل التلفظ بهما بمنزلة حجلان
المقيد وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفعها في موضع وبعضهم باعادة الحديث مرتين و
كل ذلك مستكره بل اذا كثر طعام واحد التذت النفس مللته ومن هنا فكيف بما عليه فيه كلفة
العمل اذا رجع اليه بعينه ولذلك صارت الحروف المتباعدة المخارج احسن في التاليف والكل
مما قربت مخارجه **قوله** لا يقال ان قوله ان تسكن ولو جعل تسكين ثلاثيا معلوما ويدرج
رباعيا مجهولا لايرد شيء لان المعنى في الادغام سكون الحرف الاول اعم من ان يكون ساكنا
باسكانك او ساكنا في نفسه وادراجه في الثاني **قوله** بالطريق الاولى قال علاء الدين البسطامي
في حاشية المطول والاعتذار بالاولوية غير معتبر في التعريفات قطعا كما قال الشارح في المطول
والاعتذار بانه ترك التقييد بقوله في الظاهر في تعريف الحقيقة مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم
مما ذكر في تعريف المجاز اولا تماما لا يلتفت اليه في التعريفات **قوله** اعني مصدرا اشارة الى ان
نصب مصدرا بفعل محذوف ويجوز ان يكون بالحالية على قول من اجاز وقوع الحال من
المضاف اليه مطلقا **قوله** والضابط انه يجب في كل فعل آه فان قيل ينتقض هذا
الضابط بنحو قُووِل وحيي واقتتل وتتنزل وتتباعد فان كلا منها فعل اجتمع فيه حرفان
متجانسان لم يقع بينهما فاصل والثاني متحرك واجيب عن الاول بانه لو ادغم التبس بالمجهول قوول وعن

قال صاحب المطالع ويقال للبصرة تدمر ويقال
المؤتفكة لانها ائتفكت باهلها في اول الدهر و
خريبة وحبا البصرة بفتح الباء وكسر الراء او جبال
شيراز قال ابو الفضل عبد الوهاب
ربيع بن معمر البصرة غلط بالبصرة قال
رحى بناها والبصرة داخلة في ارض سواد
العراق وليس من الحكمة

الا بانه لو ادغم يلزم ضم اليا في مضارعه وهو مرفوض وعم غيرهما بانه لو نقل حركة التا الى القاف
وادغم التا في التا سقط همزة الوصل ويقال قتّل فيلتبس بالماضي من التفعيل ولو اسكن التا
الاولى من تتنزّل وادغم في الثانية احتيج الى همزة الوصل ويقال اتّنزّل فيلتبس بمضارع
تنزّل لاحتمال ان يكون الهمزة للاستفهام وكذا لو ادغم في تتباعد التبس المضارع بالماضي لاحتمال
الهمزة للاستفهام فان قيل جواز الادغام فيما يستلزم جواز الالتباس فينبغي ان لا يجوز كما لا
يجب قلنا جوازه لا يستلزم الا جواز الالتباس ووجوبه يستلزم وجوبه وهو اقبح وفيه نظر
لانهم صرحوا بان اللبس في الفعل لا يمنع من الادغام لانه يقع في بعض الصور باتصال الضمير
المرفوع وفي البعض بالمضارع وفي البعض بصيغة الامر مع انه لم يتحقق اللبس في تتنزّل
وتتباعد لفظا والاولى ان يقال على وفق المفصل وشرحه لابن الحاجب لم يجب الادغام
في اقتتل لان التا الاولى من الثانية في حكم الانفصال لان تا الافتعال لا يلزمها وقوع تا
بعدها كما احترم فهي شبيهة بقوله بعث تلك ولم يجب في تتنزّل وتتباعد لانه لو ادغم احتيج
الى همزة الوصل ولا يجوز ادخالها على المضارع نص عليه في شرح الشافية **قوله** اذا كثر
ضبابها الضباب جمع ضبابة وهي سحابة تغشى الارض كالدخان **قوله** اني اجود لاقوام
وان حسنوا **قوله** مهلًا اعاذل قد جربت من خُلقي **قوله** في المختصر المهل بفتحتين التؤدة وفي
المغرب بالسكون التؤدة والرفق وبالتحريك التقدم وقولهم مهلا يا رجل وكذا الاثنين
والجمع والمؤنث بمعنى امهل وقيل انه منصوب على المصدر والهمزة حرف نداء وعاذل اسم اداة
اصلها عاذلة رخمت والتجربة الاختبار في المختصر المجرب بفتح الرا الذي قد جربت الامور
واحكمته فان كسرت الرا جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح وقال ابن السيدة
المجرب الذي اختبر ما عنده والخلق بضم الخا وسكون اللام وضمها السجية والطبيعة
واختلف في تغيير الخلق قال بعضهم لا يمكن تغييره ان خيرا وان شرا وقال بعضهم يمكن تغييره
لما روى عنه عليه السلام حسنوا اخلاقكم فلو لم يمكن لما امر به والحق ان اصل الخلق لا يستطيع احد

فيقتل اتباعد صح

احد تغييره واما تو شيحه واكماله فقد يمكن ذكره في شرح البردة والجود السخاء والاقوام جمع قوم
وجمع الجمع اقاوم والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد بدليل انه يثنى ويجمع ويوحد
الضمير العايد اليه ذكره في التلويح ولا يرد الصواحبات لان الدليل مجموع كونه مثنى ومجموعا
ولا رماح رماحان رماحات لانه شاذ او الدليل مجموع الامور الثلثة ويذكر ويؤنث لان
اسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان للادميين تذكر وتؤنث وربما يدخل فيه النساء
بالتبع ذكره في المختصر وفي المجمل القوم جماعة الرجال خاصة وواحد القوم امرؤ وذكر صاحب
الكشاف في تفسير سورة الحجرات القوم الرجال خاصة لانهم القوام بامور النساء وهو
في الاصل جمع قايم كصوم وزور في جمع صائم وزائر او تسميته بالمصدر والشارح لغفوله
عن هذا التفصيل قال في التلويح والتحقيق ان القوم في الاصل مصدر قام فوصف ثم غلب
على الرجال خاصة لقيامهم بامور النساء ذكره في الفايق وينبغي ان يكون هذا تاويل ما يقال
ان قوما جمع قائم كصوم جمع صائم والا فعل ليس من ابنية الجمع تقول ضن بالشي يضن
ضنا بالكسر وضنانة بالفتح اذا بخل به من باب علم وقال الفراء هو لغة من باب حسب **قوله**
او ممتنع قد ذكرنا في اوائل الكتاب ان المراد بالامتناع في استعمالات الادباء ما هو في مقابلة
التحقق والوجود **قوله** والادغام جائز فان قيل ان حرك الكل وجب الادغام والا امتنع
فلا يتصور الجواز قلنا التحريك جائز فكذا الادغام المتفرع عليه **قوله** لغة الحجازيين اي
المنسوبين الى الحجاز وهو مكة والمدينة واليمامة وقراها والطايف مع واديها وملهوج من
قرى مكة وخيبر من قرى المدينة وفي الوسيط والنهاية للشافعية في بعض الكتب تصحيف
اليمامة بالتهامة قال ابن الصلاح وهو غلط لان تهامة لا تدخل الالف واللام واليمامة يلزمها
الالف واللام وسمي الحجاز حجازا لانه حجز بين تهامة ونجد وقيل لاحتجازه بالحرار الخمس وهي
حرة واقم وحرة راجل وحرة ليلى وحرة بني سالم وحرة النار وحرة وبرة والحرة ارض
ذات حجارة سود نخرة كانها احترقت بالنار وجمعها حرار بالكسر وحرات وحرون جمعوها

قاله الاصمعي

تهامة بكسر التا بلد ... من بلاد الحجاز ... بفتح التا والها ...
... لانها مشتقة من التهم ... وركود الريح ... وقال صاحب
... وهو شدة الحر وركود الريح ... الدهن اذا تغير
المطالع انها ... سميت بالتغير هوائها ... كرماني

الشلوبين بفتح الشين المعجمة وفتح اللام وسكون الواو وكسر الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف وبعدها نون قال السيوطي وربما زيدت ياء النسبة معناه بلغة الاندلس الابيض الاشقر كان امام عصره واسمه عمر بن محمد ابو علي الاشبيلي الازدي ولد باشبيلية سنة اثنتين وستين وخمسمائة وتوفي سنة خمس واربعين وستمائة • من شرح مغني اللبيب للفاضل وحي زاده رحمه الله

لقب رجلين من النحاة احدهما وهو المشهور ابو علي عمر بن محمد الاشبيلي والثاني علم الدين الاندلسي • ق

بالواو والنون واليمامة مدينة بقرب اليمن على اربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف قيل سميت باسم جارية زرقاء كانت ترى الراكب من مسيرة ثلثة ايام وكانت تسكنها ذكره في النجم الوهاج قوله ومن يك حذف نون يك تشبيها بحروف العلة قال بعضهم شبهت بها في امتداد الصوت وقال الرضي النون مشابهة للواو في الغنة وقيل تشبيها في التنوين و قال آخرون حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال كما ذكره الشارح في بحث اللفيف المقرون حتى لا يجوز ان يحذف من نظائره مثل لم يبين ولم يجن ولم يصن ونحوها ومعنى كثرة الاستعمال انهم يعبرون بكان ويكون عن كل الافعال فيقولون كان زيد يقوم وكان زيد يجلس ذكره في شرح المنظومة فان وصلت ساكن ردت النون ولا يجوز سيبويه سقوط النون عند ملاقات ساكن واجازه يونس وهو قليل ذكره في شرح الالفية وقد مر في بحث المضارع والفضل الزيادة وكل عطية لا تلزم من يعطي يقال له فضل والبخل بالضم وبالفتح وبفتحتين ضد الجود وبخل بكذا من باب فهم وطرب وبخلا ايضا بالضم فهو باخل وبخيل والمعنى من يك صاحب فضل ويبخل بفضله على قومه ينبغي ان يستغنى عنه وينبغي ان يذم بغي ههنا فائدة وهي ان جماعة منهم المبرد وابو علي الفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان و الشلوبين ذهبوا الى ان الفعل الناقص لا يدل على الحدث ولا يكون له مصدر ولذا سمي ناقصا وجعل الخبر عوضا عنه وكذا لا يحذف ولا يتعلق به الظرف والجار والمجرور ولا يصلح صلة للحرف المصدري ولا يجئ منه الحال ولا يدخل على خبره لام كي لدلالته على المفعول له خلافا للكوفيين وفي قوله تعالى وما كان الله ليذر المؤمنين الخبر محذوف وقال ابن هشام في المغني والصحيح ان الافعال الناقصة كلها دالة على الحدث الا ليس فيثبت به الاحكام المذكورة فتسميتها ناقصة لعدم تمامها بالمرفوع وقد نص الشارح واشار صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى فذوقوا ما كنتم تكنزون حيث قال او وبال كونكم كانزين الى ان كان الناقصة يصلح لما المصدرية وان الكون يصلح مصدرا لها لا كما وقع في بعض كتب النحو انه لا مصدر الا للتامة فلا وجه لما قاله ابن

شرح المغني للدماميني: كان اماما في النحو ولد باشبيلية الشلوبين الاشبيلي ابن محمد بن عمر المعروف بالشلوبين فقال ابو علي عمر الا انه جعله بياء النسبة هكذا ضبطه ابن خلكان التحتية وبعدها نون وسكون المثناة الواو وكسر الباء الموحدة واللام وسكون الشلوبين بفتح الشين المعجمة

شلوبين او شلوبينة بلد بالمغرب منه ابو علي الشلوبيني النحوي • قاموس

في سورة التوبة

رد ابن التمجيد وابي البقاء

قوله للمشركين متعلق اما بيكون على راي من يجوز في كان ان يعمل في الظرف وشبهه واما بمحذوف لانها صفة لعهد في الاصل فلما قدمت انتصبت حالا والاوجه جعل اللام فيه للبيان كالتي في هيت لك فيتعلق بمقدر مثل قول هذا الاستبعاد لهم وعند من يجوز ان يكون متعلقا بيكون او بمحذوف على انها صفة لعهد او متعلق بنفس عهد لانه مصدر • من حاشية شيخ زاده على القاضي

في سورة براءة

ابن التمجيد في تفسير قوله تعالى كيف يكون للمشركين الاية من الافعال الناقصة لا يتعلق بها الجار و لما قاله ابو البقاء في قوله تعالى بما كانوا يكذبون ان ما مصدرية وصلتها يكذبون وقد استدل المثبتي التعلق بقوله تعالى اكان للناس عجبا ان اوحينا لان اللام لا يتعلق بعجبا لانه مصدر متوخر لا باوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لان واعترض عليه بان المصدر الذي ليس في التقديم حرف موصول وصلته لا يمتنع التقديم عليه وبانه يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره و بانه يجوز تعلقه بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله لعزة موحشا طلل قوله بني تميم الآن من البناء لانه مبني ابيه ولذلك ينسب المصنوع الى الصانع فيقال ابو الحرب وبنت فكر قوله وفيه نظر والجواب ان المراد بالادغام الاسكان من ذكر الكل وارادة الجزء وذلك شايع فالمعنى لان الادغام اي اسكان الاول موقوف على تحرك الثاني لالتقاء الساكنين وهذا مطوي وهو اي تحرك الثاني موقوف على الاحكام اي على اسكان الاول لئلا يتوالى الحركات فيلزم الدور في الحاصل نفي الملزوم وهو الادغام بنفي اللازم وهو الاسكان قوله لا يندرج في الواحد والواحدة فيه انه يندرج فيه الواحدة بطريق التغليب او بطريق الدلالة لان علة جواز الادغام في الواحد عند دخول الجازم سكون آخره فالواحدة الغايبة كذلك ولك ان تقول المراد من فعل الواحد لفظه فيكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهرة مسماه بها كما عرف في ربه حاتم ولكل فرعون موسى حيث قالوا رب جواد ولكل جبار عادل ما هم فيكون المعنى والادغام جائز فيما يسكن آخره اذا دخل الجازم قوله لانه يندرج فيه نحو فعل الواحدة المخاطبة فيه ان الاضافة للعهد والمعهود المفردات لحمة قوله اللهم الآن يقال اصله عند البصريين يا الله حذف الياء لنكتتين احدهما ان النداء انما يكون في محل الغفلة والله متعال عن ذلك والثانية ان حقيقة النداء طلب الاقبال وهو في حقه تعالى محال والتزم في تشديد الميم هو انه عوض عن حرفين او فيه تعريف للحرف بالكلية اذ الاول من حروف المعاني والثاني من المباني واخرت الميم تبركا بالابتداء باسم الله تعالى وعند الكوفيين اصله يا الله امنا بالخير اقصدنا فحذفت

الهمزة بعد الضم وحرف النداء فاتصلت الميم المشددة باسم الله فامتزجا وصار الكلمة واحدة .
ولا يجوز الجمع بينهما الا لضرورة الشعر كقوله • غفرت او عزبت يا اللهما • وربما يجوز ان يوصل بها
كقول الاعشى • وما عليك ان تقولي كلما • سبحت او صليت يا اللهما • ويجوز ان يكون
الالف فيه للاطلاق وزاد حرفا من جنس ما في آخر الكلمة وهي الميم لضرورة الشعر واختلف في
جواز وصفه فعند سيبويه لا يجوز لان الميم كلمة برأسها فلو وصف يكون الميم فاصلة فقوله
اللهم مالك الملك قال المطرزي تستعمل في الدعاء وقد تجيء جواب الاستفهام قبل لا ونعم كثيرا من ذلك
ما قرأت في حديث عمير بن سعد وقد اتاه رسول صلى الله عليه وسلم عمر وقال له كيف تركت امير
المؤمنين فقال صالحا وهو يقرئك السلام فقال ويحك لعله استاثر نفسه قال اللهم لا
فقال لعله فعل كذا قال اللهم لا في حديث طويل وكان المتكلم قصد اثبات الجواب مشفوعا
بذكر الله عز وجل ليكون ابلغ واوقع وفي نفس السامع انجح وليعلم انه على يقين من ايراده
وبصيرة في اثباته قد جعل نفسه في معرض من اقبل على الله تعالى ليجيب فيما ساله مثلا ولا شك
ان من كان حاله هذا لا يتكلم الا بما هو صدق ويقين وحق مبين وقد يؤتى بها قبل الا اذا
كان المستثنى عزيزا نادرا وكان قصدهم بذلك الاستظهار بمشية الله تعالى في اثبات كونه ووجوده
ايذانا بانه بلغ في الندرة حد الشذوذ وهذا كثير في كلام الفصحاء او لنفي الاثم والخطاء الحاصل في
بنفي الكل او اثباته والواقع خلافه نحو ما جاءني او جاءني القوم اللهم الا زيدا فمعناه لا تواخذ
يا رب فان كلامي الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او لتاكيد كلام عند المستمع فكانه قال
ايها المستمع اعلم اني ادعو الله ليشهد على كلامي انه حق واستثناء صدق قوله لا يخرج من
تعسف العسف والتعسف والاعتساف الاخذ على غير الطريق قوله كبعض الشيء وعليه
في المختصر عقده وبه وعليه فمقصره فيها لبس على ما ينبغي وقول المفتاح ولا يعض فيه بغرس
قاطع من يجرح في عراقيبها نصلي بمعنى نزل المتعدي منزلة اللازم للمبالغة نحو فلان يعطي ويمنع
ثم عدي كما يعدى اللازم والفعل كما ينزل منزلة اللازم بقطع النظر عن المفعول بلا واسطة كذلك

تقديره عنده يا الله مالك الملك

كذلك ينزل منزلته بقطع النظر عن المفعول بواسطة ذكره في شرح المفتاح الشريف قوله الساكن
اذا حرك حرك بالكسر اعلم ان الحركة والسكون بالمعنى المشهور مختصان بالاجسام وان
المراد بحركة الحرف كونه بحيث يمكن ان يتلفظ بعده باحدى المدات الثلث وبسكونه كونه
بحيث لا يمكن فيه ذلك ذكره الشريف في شرح الكشاف قوله لما بين الكسر والسكون من
التاخي يقال تاخى زيد وعمرو اذا اتخذ كل منهما صاحبه اخا له وفي لباب التفاسير والاخوة
تستعمل في النسب وفي المشابهة والمشاركة في الشيء ووجه التاخي ان الكسر لقلته يناسب
العدم وهو السكون وقال الشريف في شرح الكشاف الكسرة اخت السكون في المخرج
بمعنى ان الحرف الساكن والمتحرك بالكسرة قريبان في الاداء ورفع اللسان بهما قوله
وذلك ان تقول الكسر في لم يغير لمتابعة العين قال صاحب القواعد والفوائد العرب تتبع
الحرف الحرف والكلمة الكلمة اما ما قبله لما بعده واما ما بعده لما قبله كما قرئ قوله تعالى فلامه الثلث
بكسر الهمزة اتباعا اللام المكسورة قبلها والميم المكسورة بعدها وقد قرئ ايضا الحمد لله شاذ
بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام في لله والحمد لله بضم اللام اتباعا لضمة الدال في الحمد ومن قبيل
اتباع الجر على الجوار كقول الشاعر • جحر ضب خرب • خفض خرب اتباعا للضب وهو
صفة الجحر وقال القاضي في انوار التنزيل وهو كثير في القران والشعر وللنحاة باب في ذلك وقال
ابن هشام في مغني اللبيب القاعدة الثانية ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوره ثم قال و
الذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ولا يكون
في النسق لان العاطف يمنع من التجاور ثم قال انكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار و
تاولا البيت المذكور وذكر ابن مالك في شرح عمدته ان الواو تنفرد بجواز العطف على الجوار
في الجر خاصة وجوزه صاحب الكشاف وصاحب الذوايب والقاضي البيضاوي ثم قال
صاحب القواعد والفوائد وشرط الخفض على الجوار ان لا يقع في محل الاشتباه كما يقال
جاء غلام امراة عاقل بالجر على جوار امراة وجارية رجل عاقلة على جوار رجل لان اثبات

آخره • جُحْرُ ضَبٍّ بارِدٍ • اسم قبيلة
وماء شنٍّ
فان الخرب والبارد صفتان للجحر
والماء فينبغي ان يكونا مرفوعين لكنهما
جرا للمجاورة المجرور والجحر بضم الجيم
وسكون الحاء المهملة ثقب الضب
واليربوع ونحوهما • شرح الوافية لابن
كمال باشا

التاء وحذفها يمنع الالتباس ولو قيل جاء غلام رجل عاقل بالجر ليكون عاقل بالجر صفة
للغلام لم يجز لوقوعه في محل الاشتباه وما قيل في ارجلكم بالجر من انه عطف على ايديكم خفض
لمجاورة رؤسكم ردّه ابو عبيدة لوقوعه في محل الاشتباه وقال صاحب الكشاف في تفسير
سورة البراءة وقرئ ورسوله بالجر لوقوعه في جوار المجرور وهو من المشركين وردّ عليه بانه
قد علم في قوله في قوله تع وامسحوا برؤسكم وارجلكم وفي مواضع من كتابه ان فائدة العطف
على الجوار اكتساب المعطوف من المعطوف عليه بعض معناه ولا يجوز ذلك ههنا ثم قال ابو
عبيدة المسح هو المس والغسل جميعا فبالنسبة الى الرأس مس والى الرجل غسل كقوله تع
ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية فالصلوة من الله تع رحمة ومن الملائكة استغفار
ودليل تعيين المسح بمعنى المس في الرأس وبمعنى الغسل في الرجل فعل النبي صلى الله تع عليه وسلم
والصحابة والتابعين وقال صاحب مغني اللبيب الصواب عندي ان الصلوة لغة
بمعنى واحد وهو العطف وذا بالنسبة الى الله تع الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى
الادميين دعاء بعضهم لبعض واما ما قيل في قوله تع ان الله وملائكته يصلون في قراءة
من رفع محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه والصلوة المذكورة بمعنى
الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فبعيد من جهات الاولى اقتضائه الاشتراك و
الاصل عدمه حتى ان قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل
كالمجاز قدم عليه والثانية انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف
المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا والثالثة ان الرحمة فعلها متعد والصلوة فعلها
لازم ولا يحسن تفسير اللازم بالمتعدي والرابعة انه لو قيل مكان صلى الله تع عليه وسلم
دعا عليه انعكس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر واعترض عليه
الدماميني بان ذلك موقوف يقال أرِضَ الرجلُ وأرِضَ الجذعُ فالاسناد حقيقي في
الموضعين والفعل واحد واختلف معناه باختلاف المسند اليه لان معناه عند

عند اسناده الى الرجل أُرعِدَ أو زُكِم وعند اسناده الى الجذع معنى اكلت الارضة وهي دويبة
تاكل الخشب ومنه كتابنا بمثلثة وهمزة ان اسندته الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وصفا
الماء من تحته وان اسندته الى النبت كان معناه طلع او غلظ وطال والتف وان اسندته
الى شيء من الماشية كان معناه سمن ومثله كثير ثم قال هل يجب صحة اقامة كل من المترادفين مكان
الآخر فيه ثلثة مذاهب غير واجب قال الامام وهو الحق وواجب بمعنى انه يصح مطلقا وهو
اختيار ابن الحاجب والثالث التفصيل وهو اختيار البيضاوي والهندي فان كانا من لغة
واحدة صح والا فلا **قوله** وقولهم ارعوى يرعوي واحواوى يحواوي يدل عليه ارعوى عن
القبيح اذا كف عنه وتقديره افعول ووزنه افعلل وانما لم يدغم لسكون الياء ولئلا يلزم ضم
الواو في المضارع او نقول انه اعل قبل النظر الى الادغام فانقلبت لامه ياء لوقوعها خامسة
في الماضي ولانكسار ما قبلها في المضارع فزال مقتضى الادغام وكذا في احواوى وهو من الحوة
وهي حمرة تضرب الى السواد واصل احواوى احواو كما ان اصل ارعوى ارعو وتطرفت
الواو وما قبلها غير مضموم فانقلبت ياء ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز الادغام
والاظهار في مصدر احواوى فمن قال احويواء ولم يدغم فلتناسب فعله ومن قال احوياء
وادغم فلانه اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقياسه الادغام **قوله**
لانه الاصل في حركة الساكن وذلك لانك اذا خليت نفسك وطبيعتها وجدت منها انها لا
تتوصل الى التلفظ بالساكن الكائن في الكلمة الا بكسرة خفية خفيفة على الحرف الاول يحس
بها عند الامتحان والتفطن كما في بكر وبشر في الوقف واذا كان الكسر من سجيتها حرك بالكسر ليكون
التلفظ مطابقا للطبع فان حرك بغير الكسر فذلك لعارض اقتضى وجوب غير الكسر او اختياره او
جوازه كوجوب الضم في ميم الجمع اذا لم يكن بعد الهاء التي تكون بعد ياء او بعد كسرة مثل لهم المنصورون
وان كان بعد الهاء التي تكون بعد ياء نحو عليهم اليوم او بعد كسرة نحو بهم اليوم فمنهم من يضم ومنهم من يكسر وفي
مذ لان اصله منذ فحرك عند الاحتياج بالحركة الاصلية وكاختيار الفتح في نحو الم الله وهو مذهب سيبويه

والمسموع من كلامهم واجاز الاخفش الكسر قياسا وقرا به عمرو بن عبيد الله لكن القراء لم يقبله وكجواز الضم اذا كان بعد الساكن من الساكنين ضمة اصلية في كلمة الساكن الاول نحو قالت اخرج وقالت اغزى فان بعد الساكن الاول وهو الخاء والغين ضمة اصلية لان اصل اغزى اغزوى بخلاف ان امرئ لان ضمة الراء غير اصلية لانها تابعة لضمة الاعراب وبخلاف قالت ارموا لان ضمة الميم غير اصلية وبخلاف ان الحكم لان ضمة الحاء وان كانت اصلية لكنها ليست في كلمة الساكن الاول وهو لام التعريف وكاختيار الضم نحو اخشوا القوم ومصطفوا الله مما كان الساكن الاول واو الجمع المفتوح ما قبلها اسما كان او حرفا بخلاف نحو لو استطعنا مما لم يكن الواو واو الجمع فان المختار فيه الكسر وكوجوب الفتح في نون من مع اللام نحو من الرجل وكسره على ضعف عكس من ابنك فان الاشهر فيه الكسر وكذا عن الرجل ويضم فيه على ضعف وقد حكاه الاخفش وجاء في التقاء الساكنين الجائز النقو ومن النقو بتحريك الساكن الاول بحركة الساكن الثاني الذي سكن للوقف من غير نقل حركته في حالة الرفع والجر ولم يجز في النصب الا على الشذوذ للهرب من التقاء الساكنين وان كان مغتفرا وجاء اضربه بتحريك الباء بضمة وجاء دابة وشابة بقلب الالف همزة مفتوحة هـ بامنه وان كان على حده بخلاف تأمروني فانه لا تقلب الواو همزة لبعد الهمزة عنها وثقل الضمة عليها مع ضم ما قبلها قوله

تمامه ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام

يعني ام المخاطب لان لفظ الام عند الاطلاق ينصرف عندهم الى الحاضر قوله ذم المنازل آه ذم امر من الذم ضد المدح والمنازل جمع منزل وهو المنهل بمعنى الموضع الذي في المفاوز على طريق السفار لان فيه ماء والدار والمنزلة مثله والمرتبة ايضا وقد يقال المنزل اسم لما يشتمل على بيوت وصحن مسقف ومطبخ يسكنه الرجل بعياله والدار اسم لما يشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف واللوى اسم موضع والعيش بفتح العين الحياة واولئك يشار به الى العقلاء كما اشار اليه القاضي في تفسير قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك حيث قال فاجراها مجرى العقلاء لما كانت مسؤولة عن احوالها شاهدة على صاحبها او ان اولاء وان غلب في

العقلاء لكنه من حيث انه اسم جمع لذا وهو يعم القبيلتين جاء لغيرهم واستشهد بهذا البيت وقال الكواشي اولئك غالب لمن يعقل والايام جمع يوم وهو المدة من طلوع الشمس الى غروبها عرفا ومن طلوع الفجر الى غروبها شرعا والوقت لغة ليلا كان او نهارا طويلا كان او قصيرا ذكره في تفسير الكواشي وقد يعبر عن الشدة باليوم في الاساس ومن المجاز ذكر في ايام العرب كذا اي في وقايعها وفي الحديث لا تحض معنا الام حضر يومنا بالامس اراد وقعة احد معنى البيت لا منزلة الحبيب من منزلة اللوى ولا عيش بعد عيشنا في تلك الايام التي مضين فيها قوله اعوذ من الرحمن آه الفضل الزيادة وكل عطية لا تلزم من يعطي يقال له فضل والنعمة اليد والصنيعة والمنة وما انعم به عليك وكذا النعمى بالضم والنعماء بالفتح والمد والتنعيم يقال فلان واسع النعمة اي المال كذا في المختصر وذكر في شرح المشكاة النعمة الحالة الحسنة وبناء النعمة بناء الحالة التي يكون عليها الانسان كالجلسة قال الامام الرازي النعمة عبارة عن المنفعة المفعولة على جهة الاحسان الى الغير وفي حواشي شرح جمع الجوامع النعمة تطلق على الشيء المنعم به وعلى الانعام الذي هو ايصاله الى المنعم عليه وفي تفسير الكواشي الانعام ايصال الاحسان الى سواك بشرط ان يكون عاقلا فلا يقال انعم فلان على فرسه والقياس اذا ما جاءك لكنه التفت من الخطاب الى الغيبة والخير ضد الشر قال الراغب الخير ما يرغب فيه الكل كالعقل مثلا والعدل والفضل والشيء النافع والشر ضده وقيل الخير ضربان مطلق وهو ان يكون مرغوبا فيه بكل حال كالجنة ومقيد وهو ان يكون خيرا لواحد وشرا للآخر كالمال وقال بعض العلماء لا يقال للمال خير حتى يكون كثيرا قال الله تع وانه لحب الخير لشديد كذا في شرح التبيان وذكر في شرح المنار الخير حصول الشيء لما من شانه ان يكون حاصلا له اي يناسبه ويليق به والفرق بينه وبين الكمال اعتباري فان الحاصل المناسب من حيث انه خارج من القوة الى الفعل كمال ومن حيث انه مؤثر خير وفي شرح المنظومة الخير يستعمل بمعنى اكرم وافضل وانفع الا انه لا يستعمل على وزن افعل وفي شرح المشارق في حديث انهم لا خير منهم اي بصيغة افعل مشتقا من خير مبالغة لان خير الا مصدرا فيفيد للتفضيل والبيت الطويل

وصدر المصراع الاول على فعلن والمصراع الثاني خارج عن الوزن قوله ياء الضمير لزم وجه واحد
يعني اذا اتصل بالمجزوم حال الادغام ضمير الغائبة نحو ردها وجب الفتح لان الهاء خفية فكان
الالف وليت المدغم وماقبل الالف يجب ان يكون مفتوحا او ضمير الغائب نحو رده وجب
الضم لان الهاء خفية قوله على الافصح انما قال على الافصح لان ماقبل الواو لا يجب ان
يكون مضموما قوله وروى رده بالكسر سمع الاخفش ناسا من بني عقيل يقول رده بالكسر
في تقلب الواو ياء اذا كان ماقبل الهاء مكسورا نحو به وغلامه وغلط ثعلب في جواز الفتح في
نحو رده لكونه ضعيفا لا سماع به واذا اتصل بالمجزوم حال الادغام ساكن غير ضمير نحو رد الفتح
كما روى عن يونس في قوله فغض الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا بفتح الضاد
كانه حرك بالفتح قبل اتصاله باللام فلما اتصل به ترك على حاله ولم يسمع الضم فيه واما اذا كان
الساكن ضميرا فيجب الالف مع الفتح ومع الواو الضم ومع الياء الكسر نحو ردا ردوا اردي للمناسبة
قوله ان تشير الذيل للتحقيق اي بنون العظمة لاظهار ملزومها الذي هو نعمة من تعظيم الله له
بتأهيله للعلم امتثالا لقوله واما بنعمة ربك فحدث او بنون المتكلم مع غيره تواضعا لان فيما
ينبئ عنه النون من اسناد الفعل اليه مع غيره اشارة الى احتقار نفسه عن الاستقلال بالقيام
بحق تشمير الذيل للتحقيق وتشمير الذيل رفعه وهو كناية عن التهيئ وهي ذكر اللازم وارادة
الملزوم مع جواز ارادة اللازم او لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه او شبه التحقيق
بالطريق الذي يسلك فيه استعارة مكنية واثبت التشمير المناسب للطريق المشبه به استعارة
تخييلية قوله سميت بذلك لان من شانها وقيل لان العليل لا يتلفظ الا بها عند الانين
فاضافوا هذه الحروف الى العلة لتلفظ العليل بها لان من عادتهم اضافة شئ الى شئ بادنى
ملابسة وقيل لان هذه الحروف تدخل في جميع انواع الكلمات كالعلة تدخل في جميع الحيوانات قوله
اذ لا يجري فيها مايجري فيها من التغييرات المطردة اللازمة كالحذف والقلب والاسكان وعدم البقاء على
حال عند مجاورتها لما تضادها من الحركة وقوله في كثير يتعلق بيجري الى قوله حرف مد ابدا الكتفي به عن

عن ذكر اللين لاستلزامه اياه قوله يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقا قال
الجاربردي فهو اما محمول على هذا التفصيل او تسمية الشئ بما يؤول اليه قوله انضغط من ضغطه
زحمه الى حائط ونحوه ومنه ضغطة القبر بالفتح وهي بالضم الشدة والمشقة قوله ولانه لما
امتنع الى نحل قال الشريف الجرجاني في بحث الالتفات من شرح المفتاح المتعارف في جواب لما هو الفعل
الماضي لفظا او معنى بدون الفاء ثم قال في حاشية وقد وجدنا في الحديث دخول الفاء في جواب لما
مع كونه ماضيا لكنه قليل وفي الفصل الذي عقد لتقسيم النظر الى الصحيح والفاسد في شرحه
للمواقف ان جواب لما بالفاء قليل وهو مشعر بالجواز وقال ابو المكارم الخراساني في شرح ديباجة
مختصر الوقاية والمتعارف في جواب لما الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء وقد يدخل
الفاء على قلة لما في لما من معنى الشرط كما صرح به الرضي وعليه ورد بعض الاحاديث وذهب بعض
الى ان جواب لما في قوله ولما جاءهم كتاب من عند الله هو قوله ولما جاءهم ما عرفوا كفروا به و
ضعفه بعض الافاضل بان جواب لما لم يجئ في فصيح الكلام الا فعلا ماضيا بدون الفاء وقال
حسن الفناري ولا يجوز دخول الفاء في جواب لما الا عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية و
الجمهور منعوا وقوعها جواب لما وفي شرح اللباب للمشهدي جواب لما فعل ماض او جملة اسمية
مع اذا المفاجأة او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء ويكون مضارعا قوله وفي
الاسماء المتمكنة المتمكن هو الاسم المعرب لتمكنه في الاسمية فاذا انصرف مع ذلك فهو المتمكن الامكن
لان معنى الامكنية كون الاسم باقيا على اصله غير مشابه للفعل والحرف والمبني يسمى غير متمكن و
قولهم في الظرف انه متمكن معناه يستعمل تارة اسما وتارة ظرفا وغير متمكن معناه لا يستعمل في موضع
يصلح ظرفا الا ظرفا كقولك لقيته صباحا وموعده صباحا بالنصب فيهما لا غير اذا اردت صباح
يوم بعينه ولا علة للفرق بينهما غير استعمال العرب كذلك قوله والاسماء الغير المتمكنة الا الاصلية
اما الاسماء المبنية كمتى ونحوها وكذا الاسماء الاعجمية كجالوت وداود فلعدم اشتقاقهما واما الحروف
كبلى وعلى فلانها غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها اصل غير هذا اللفظ فلا يعدل عنه من غير دليل

قوله لكثرة ابحاثه واستعماله ولان الواحد قبل المتعدد قوله لمماثلة الصحيح وقيل المثال في
اللغة المشابهة فسمي به لان امره مثل امر الاجوف في الوزن نحو عد وزن وقيل المثال من المثول
وهو الانتصاب منه سمي علم الامير مثالا لانتصابه امامه فسمي هو به لانتصاب حرف العلة في الاول
قوله في احتمال الحركات من الفتحة والضمة والكسرة كوعد بفتح الواو ووعد بضمها ووجه بكسرها
وما ذكره الشارح لا يظهر وجه في التمثيل لاحتمال الحركات بل للصحة وعدم الاعلال كما يشير اليه قوله
بخلاف الاجوف قوله لما وقع بين الياء والكسرة فان قيل لم لم يحذف في يوعد مضارع اوعد
مع وجود العلة قلنا لانه وجودها لان اصله يا وعد فالواو بين همزة وكسرة ولان الضمة
قبل الواو اخف من الفتحة قبلها لانها بعضها ثم حملت عليه اخواته وان لم يوجد علة الحذف
لئلا يختلف بناء المضارع ويجري في تصريفه على طريقة واحدة مع ما في الحذف من التخفيف قوله
اعني التاء والنون والهمزة والاولى ان يقول اعني التاء والهمزة والنون او الهمزة والنون والتاء
٢ قوله اي في باقي تصاريفه اشارة الى ان السائر بمعنى الباقي وجيء بمعنى الجميع ايضا على ما في الصحاح
وشرح المفصل لابن الحاجب وقال صاحب الفائق استعماله بمعنى الجميع من غلط العامة وقيل من
قال انه بمعنى الجميع واستعماله في معنى الباقي غلط وقع في لغة العرب فقد غلط في كل من معاني كلام
وقيل سائر يوافق بقية في اخذت من المال بعضه وتركت سائره لان المتروك بمنزلة البقية و
يفارقها من حيث ان سائر للاكثر والبقية للاقل ولذا تقول اخذت من الكتاب ورقة وتركت
سائره وقول من قال الصحيح ان سائر بمعنى الباقي قل او كثر لا شاهد له لانه استعمل للاكثر والبقية
للاقل كما قال ابو علي وقد قررناه تفصيل فيه قوله لما مر اشارة الى قوله لانه لما قوله
الاصل وعدة قال الشارح للوحدة لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه وقيل الاصل وعد فيرد
على قول المص وفي مصدره الذي على فعلة حذف الواو من وعد مع انه ليس على فعلة ولو قال ومن
مصدره المكسور الفاء لا يرد شيء قوله كما مر الكاف بمعنى المثل اي مثل حذف وحدة او للتعليل
اي لما مر من قوله لثقلها عليه مع اعتلال فعلها قال في المغني اثبت كون الكاف للتعليل قوم ونفاه

ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان يكون الكاف مكفوفة بما والحق جوازه في المجردة من
ما وفي المقرونة بما الكافة والمصدرية قوله الا فيما بني المضارع منه على يفعل بر وعليه وجهة
على قول من يقول انها مصدر قوله والوجهة اسم المصدر جواب سؤال مقدر تقديره انتم
قلتم الواو تحذف من مصدر المعتل الفاء الذي على فعلة ولم تحذف من الوجهة فاجاب بقوله و
الوجهة اسم المصدر يعني ان الواو تحذف من المصادر والوجهة اسم المصدر قال في الصحاح الوجه
والجهة بمعنى والهاء عوض من الواو والاسم الوجهة بكسر الواو وضمها وقيل اسم للجهة المتوجه
اليها والواو لا تحذف من فعلة اذا كانت اسما كولدة جمع ولد وهو الفتي والعبد وقد يجاب
بانها وان كانت مصدرا لكن ما حذفت الواو تنبيها على الاصل كالقود واستحوذ على ما قاله المازني
وحكاه في الشافية وبعض حواشي نفس القاضي مع التلقي بالقبول فتاؤها للوحدة لئلا يجتمع العوض
والمعوض عنه قوله ويجوز ان يكون الضم جواب ثان عن عدم الحذف في الوجهة لان مضارعه
ليس على يفعل بالكسر قوله والاصل ومقة حذفت الواو كما في وعدة وقيل كسرت العين
في المصدر وجوبا ان لم يفتح العين في المضارع لاجل حرف الحلق لان الساكن اذا حرك حرك به
وليكون عين المصدر كعين الفعل الذي جعل المصدر تابعا له في الحذف اما اذا فتحت العين
لاجل حرف الحلق فيجوز ان يفتح العين في المصدر حملا على الفعل نحو يسع سعة وان تبع على
الكسر نحو يهب هبة قوله ففتحوا الدال اتباعا لحركة اقرب المتحركات اليها وهي فتحة الياء و
لانهم لو كسروا لزم ما فروا منه في الساكن الاول وهو الكسر قوله قال العجيب لمولود وليس له اب آه
في المختصر عجبت منه من باب طرب وتعجب واستعجب بمعنى فلام لمولود بمعنى من كما في سمعت له صراخا او بمعنى
قد استعمل بهما لكون مبدأ الشيء علة له كما يقال دعاه واليه وندبه له واليه وناداه له واليه وهداه
للطريق واليه لان معنى انتهاء الغاية والاختصاص حاصلان جميعا لان من انتهى الى الشيء اختص
به في شرح الحماسة الاستعجاب شدة التعجب قال الراغب التعجب حيرة تعرض الانسان بجهله سبب
المتعجب منه وحقيقة العجيب كذا ظهر له ظهورا لم اعرف سببه ويقال لما لم يعهد مثله عجب وللشيء الذي يتعجب

منه عجب وعجيب وعجاب بالضم وعجّاب به بالتشديد والاعجوبة بالضم مع كثرة فيها ولا يجمع
عجب ولا عجيب وقيل جمع عجب عجايب واعجوبة اعاجيب والولد يكون واحدا وجمعا كولد
بالضم والكسر عجبت فعل وفاعل لمولود متعلق به ليس حال عن مولود لانه اراد به عيسى عم
له خبر ليس اب اسم ذى ولد عطف على مولود اراد به آدم عليه السلام ضمير لم يلده راجع الى ذى
ولد ابوان فاعل يلده والجملة حال عن ذى ولد وفى هذه القصيدة لغز كثيرة منها
وذى شامة سوداء فى حر وجهه مجلّحة لا تنجلى لزمانه ويكمل فى خمس وتسع شبابه ويهرم فى سبع مضت وثمان
الشامة هى الخال وجمعها شام اراد بذى شامة الى الآخر القمر سوداء تانيث اسود حر الوجه
ما بدا من الوجنة مجلّحة بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى منكشفة ويروى مجللة بمعنى ذات
عز وجلال والانجلاء الانكشاف والذهاب والزمان اسم لقليل الوقت وكثيره والباء
فى بزمان بمعنى فى كما فى قوله تع ولقد نصركم الله ببدر وقد يفرق بين الوقت والمدة والزمان
بان المدة المطلقة امتداد حركة الفلك من مبدائها الى منتهاها والزمان مدة مقسومة والوقت
الزمان المفروض لامر ذكره فى انوار التنزيل وقد يقال الوقت اكثر ما يستعمل فى الماضى ذكره فى
النجم الوهاج والكمال التمام وقد يفرق بينهما بان التمام يقابل نقصان الاصل والكمال يقابل
نقصان الوصف بعد تمام الاصل والشباب والشبيبة خلاف الشيب يعنى ان القمر فى
اربعة عشر ليلا يصير بدرا كاملا والهرم كبير السن يعنى انه بعد ما مضى خمس عشرة ليلا يصير
ناقصا وذى شامة عطف على ذى ولد وسوداء صفة شامة وفى حر وجهه حال من
شامة على قول من يجوز الحال من المضاف اليه مطلقا او صفتها ومجلحة حال او بدل او
فاعل ظرف لا تنجلى صفة مجلحة او شامة بزمان ظرف لا تنجلى ويكمل مع فاعله وهو شبابه
حال من ذى شامة بتقدير مبتدا فدخول الواو حجاية مسموع كثير كقوله تع لم تؤذوننى و
قد تعلمون انى رسول الله وقولهم قمت واصك وجهه وقول الشاعر نجوت وارهنهم مالكا
وفى خمس ظرف يكمل وتسع عطف عليه ويهرم عطف على يكمل وفى سبع ظرفه وثمان عطف عليه

والوجنة ما ارتفع من الخدين جوهرى

اى الى آخر البيت

عليه ومضت صفتها وتسط بينهما للنظم قوله ويمكن ان يدفع بالعناية اى بارادة ان الفتحة
فى نحو يطاء والسكون فى نحو لم يلده عارضان والمراد ازالة كسرة ما بعد الواو بحركة او سكون
اصليين والقوم يتسامحون فى اطلاقاتهم باستعمال الرفع فى مقام الترفع اذا تعلق به نكتة
هى المبالغة فى ضعف الاشكال كانه لم يثبت ذكره علاء الدين فى حاشية المطول والعناية
تلخيص الشخص عن محنة توجهت اليه ذكره فى المرآت شرح المرقات قوله اى خاف الخوف توقع
مكروه عن امارة مظنونة او معلومة ضد الامن يستعمل فى الامور الدينية والدنيوية ذكره فى تفسير
الكواشى قوله وهو الاصل والفصيح قوله لانها اخف من الواو والياء وظاهر كلام السيرافى
يدل على ان قلب واو نحو يوجل الفا قياس وان قل ذكره فى شرح الشافية قوله وليست
هذه من لغة بنى اسد اى ليست اللغة الرابعة من لغة بنى اسد لانهم وان كانوا يكسرون حروف
المضارعة فيما كان ماضيه مكسور العين ليدل على كسرة الماضى الا انه مختص بغير الياء لثقل
الكسرة على الياء فان قيل بنو اسد يكسرون الياء فى ييئس كما قال فى شرح المراح وفى نحو
ييجل كما صرح به فى الصحاح حيث قال بنو اسد يقولون انا ايجل وانت تيجل وهو ييجل
كلها بالكسر قلنا كسرهم الياء فيما ذكر ليس لان كسر الياء مطلقا لغتهم بل لتقوى احدى
اليائين بالاخرى وقلب الواو ياء قوله واهل هذه اللغة وهم قوم من بنى كلب قوله
قال الشاعر قعيدك الا تسمعينى آه قولهم قعيدك لا آتيك وقعدك الله لا آتيك وقعيدك الله
لا آتيك يمين للعرب من المصادر التى استعملت منصوبة بفعل مضمر والمعنى بصاحبك الذى هو
صاحب كل نجوى ذكره فى الصحاح والا اصله ان لا ادغم النون فى اللام وان زائدة يدل عليها
قولهم المذكور على انه قد اختلف فى لزوم كون صلة الموصول الحرفى جملة خبرية والاكثرون وان
كانوا على جواز كونها امرا او نهيا لكن الفاضل الرضى قال والاصح عدم جواز ذلك قيل وجهه كون
ان المصدرية مع الفعل فى تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه واعترض عليه بان الامر والنهى الموصولين
بان المصدرية انما يؤولان بمصدر مأخوذ من المادة التى تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم

او بان لا تم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام وبالنهي عنه وانما فات الدلالة بالصيغة
فقط على ان فوات المعنى المذكور كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع
عند التقدير المذكور وان مصدرية ان المخففة من الثقيلة متفوح عليها مع لزوم مثل ذلك فيها
في نحو والخامسة ان غضب الله عليها اذ لا يفهم الدعاء في المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا
نحو سقيا ورعيا والاسماع في السمع يطلق على القوة السامعة وعلى محلها وعلى الادراك
كالبصر قال في المختصر ويكون واحدا وجمعا كقوله تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم لانه في الاصل
مصدر قولك سمع الشيء بالكسر سمعا وسماعا وقد يجمع على اسماع وجمع اسماع اسامع قال
صاحب الكشاف في تفسير هذه الاية واما ما قيل من ان مدركات السمع واحدة وهو الصوت
ومدركات البصر انواع وكذا مدركات القلب ففيه ان دلالة وحدته على وحدة متعلقة لا
تعلم من اي الدلالات هي ورده الشريف بانها من الدلالة الالتزامية التي يكتفى فيها باي لزوم كان
ولو بحسب الاعتقاد في اعتبارات البلغاء والشارح بان اعتبارات البلغاء دلالة رابعة
كان العادة طبيعة خامسة وقال ابن كمال پاشا وعند البلغاء دلالة رابعة يبتني عليها
كثير من اعتباراتهم مبنى تلك الدلالة عرفهم والمنسوب لذلك العرف من الاعتبارات على نوعين
احدهما ما يظهر كاعتبار التاكيد في دفع الشك ورد الانكار والثاني ما لا يظهر وجهه كاعتبار اللزوم
في بعض المجازات المرسلة ادعاء واعتبار التضاد علاقة في بعض الاستعارات ثم قال هذه
الدلالة التي عليها مدار اعتبارات البلغاء اوسع دائرة من الدلالات الثلث المعتبرة في سائر العلوم
لانها لفظية لا تتحقق الا بين اللفظ والمعنى وهذه الدلالة قد تكون معنوية بكون الدال و
المدلول كليهما من قبيل المعنى والملامة واللوم واللائمة العذل والعتاب يقال نكأت القرحة
انكؤها نكأ اذا قشرتها والقرح بالضم والفتح الجراح وقيل بالفتح الجراح وبالضم الم الجراح والفؤاد
بضم الفاء وفتح الهمزة وقرئ بفتح الفاء والواو القلب على ما في المختصر وباطن القلب على ما في
شرح المشارق والظاهر من نص الكتاب والسنة ان محل الادراك هو القلب وكيفية ادراكه

ادراكه مجهولة وكونه عبارة عن الروح المسمى بالقوة العاقلة والنفس الناطقة على ما في التلويح
لم يتم عليه شبهة فضلا عن الحجة ذكره في التوضيح المصحح وقد يطلق القلب على المضغة التي في الجانب
الايسر والوجع الالم والمرض قال الجوهري وبنو اسد يقولون ييجع بكسر الياء ولا يقولون يعلم
استثقالا للكسرة على الياء فلما اجتمعت الياءان قويتا واحتملت ما لم تحتمله المفرد فما في بعض
شروح الشراح من ان بني اسد على لغتهم فيما كان الفاء واوا في غير ييجل ففيه نظر وقوله لا تنكأ في نهي
معطوف على لا تسمعني وهو جواب اليمين وقوله فيجتمعا جواب النهي اعني لا تنكأ في والالف للاطلاق
قوله فباتت متكئبا اسم فاعل من اكتأب الامر اكتئابا بالاستفهام واكتأبت الطبيعة اغتم
واشتوى قوله لان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف
عليها وهذا اصل معتبر في الكتابة والاصل الغالب والراجح والدليل ولاجل هذا الاصل كتب
نحو ره زيدا وقه زيدا احرب من ترى وتغ بالهاء في حالة الوصل لانه اذا وقف عليها وقف بالهاء
وكتب مثل مه انت ومجيء مه جئت بالهاء ايضا فيما اتصل ما الاستفهامية باسم جار لانه اذا وقف
على مه فيها وقف بالهاء بخلاف ما اذا اتصل ما الاستفهامية بحرف جر نحو حتام والام وعلام فانها
لا تكتب بالهاء الا انه لا يجب الوقف عليها بالهاء لشدة الاتصال بينهما فصارتا كشيء واحد ولكونهما
واحدا كتبت هذه الحروف معها بالالفات مع كتبها قبل الاتصال بالياء لوقوع الالف في وسط
الكلمة وكتب مم وعم في فيمه وعمه بغير نون وكتب فيم مال وعم مال بالنون فان قصدت في ما
الاستفهامية عند اتصالها بحرف الجر الهاء كتبت الهاء ورجعت الياء في حتى مه والى مه وعلى مه
والنون في فيمه وعمه ولاجل الاصل المذكور كتب انا زيد بالالف في حالة الوصل لان الوقف
عليه كذلك ومنه لكنا هو الله لان اصله لكن انا وكتب تاء التانيث في نحو رحمة ونعمة بالهاء
ومن وقف بالتاء كتب تاء بخلاف التاء في اخت وبنت وباب هند قائمات وباب قامت هند
فانها لا تكتب ها بل تاء اذ الوقف عليها بالتاء وكتب المنون المنصوب بالالف نحو رايت زيدا
لان الوقف عليه بالالف مبدلة من التنوين والمنون الغير المنصوب بحذف التنوين نحو جاء زيد و

مررت بزيد وكتب اذا بالالف على الاكثر لان الوقف عليه بالالف على الاكثر وبعضهم يكتبها بالنون
توهما بانها نون في الوقف وفي شرح الهادي لا يبدل من نون اذن الف لانها من نفس الكلمة فهي كنون
من وعن ولن وقد يوقف عليها بالالف تشبيها بالنون الخفيفة فح لا يبعد ان يكتب بالالف لكن
الاولى ان يكتب بالنون ايضا فرقا بينها وبين اذا التي هي ظرف وكتب اضربا بالالف عوضا عن
النون الخفيفة الملحقة بالامر للواحد المذكر على الاكثر ومنهم من يكتبه بالنون حملا على اضربن في امر
جمع المذكر وفي قياس اضربن لجمع المذكر اضربوا بواو والف لانه اذا وقف عليه اسقط نون
التاكيد وعاد المحذوف وقياس اضربن للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء لانك اذا وقفت
عليه اسقطت نون التاكيد وترد الياء وقياس هل تضربن ان يكتب بواو ونون لانك اذا
وقفت عليه اسقطت نون التاكيد ورجعت الواو والنون المحذوفتان وقياس هل
تضربن للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء ونون لانه اذا وقف عليه سقط نون التاكيد و
عاد المحذوف وهو الياء والنون ولكنهم كتبوها على لفظها لعسر تبين هذا الاصل وهو ان
عند الوقف يحذف نون التاكيد ويرد ما حذف لاجلها او لعدم تبين قصد نون التاكيد
لان هذه الالفاظ بغير نون التاكيد ايضا كذلك وقد يجري اضربن للامر للواحدة المخاطبة
مجرى هل تضربن لان النون فيه نون خفيفة مثلها والاكثر على كتبه بالالف لفوات الامرين
المذكورين وكتب باب قاض بغير ياء وباب القاضي بالياء لان الافصح الوقف على قاض
بغير الياء وعلى القاضي بالياء وكتب حرف الجر في نحو بزيد لزيد وكزيد متصلا لانه لا يوقف
عليه مع كونه على حرف واحد وكتب نحو منك ومنكم وضربك وضربكم متصلا لانه لا يبتدا به
وبقي ههنا بحث وهو ان صاحب الكبير شرح الكافية قال اذا دخل حرف الجر على ما الاستفهامية
يلزم الفها الحذف عند الوصل نحو عم وبم وفيم وتقلب هاء عند الوقف كقول ابي ذُؤَيب قَدِمْتُ
الى المدينة ولاهلها ضَجيجٌ بالبكاء كضَجيج الحَجيج اَهلّوا بالاحرام فقلتُ مَهْ فقيل هَلَك رسول الله [illegible]
صلى الله عليه وسلم وجوز صاحب الكشاف في سورة يس حيث تكلم على قوله بما غفر لي ان

ان يكون ما استفهامية وقال الان قولك بم غفر لي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا
مع تصريحه في سورة الاعراف حيث تكلم في قوله فبما اغويتني بان اثبات الف ما الاستفهامية
اذا دخل عليها حرف الجر قليل شاذ **قوله** في الكتب التعليقية التعليقية هي صفة كاشفة للتعليقية
قوله فلا باس به هذه العبارة اكثر استعمالها في المباح وتركه اولى وقد تستعمل في موضع كان الاتيان
به مستحبا **قوله** كوجه اي صار شريفا يقال وجه الرجل صار وجيها اي ذا جاه وقدر ووجوه
البلد اشرافه قال الامام الرازي معنى الوجيه ذو الجاه والشرف والقدر يقال وجه فلان وجاهة
صارح وهو وجيه اذا كان له منزلة رفيعة عند الناس وقال بعض اهل اللغة الوجيه الكريم لان
اشرف اعضاء الانسان وجهه فجعل الوجه استعارة عن الكرم والكمال **قوله** لكن يرد على المص
جوابه ان المراد بازالة الكسرة ازالتها بحركة او سكون اصليتين لا عارضيتين يدل عليه كلام
صاحب الكشاف في المفصل **قوله** وهو شاذ المراد بالشذوذ قلة الاستعمال وهو مقبول
على ان بعضهم من شراح الكشاف منع اقتضاء القلة للشذوذ **قوله** واماتوا ماضي يدع قال
علاء الدين البسطامي وما زعمت النحوية من ان العرب اماتوا ماضيه ومصدره محمول على قلة
الاستعمال والا فالنبي عليه السلام افصح العرب وقد روي عنه عليه السلام ابن عباس رضي الله عنه
عنه انه عليه السلام لَيَنْتَهِيَنَّ اَقْوامٌ عن وَدْعِهِم الجُمُعات وعن عروة ومجاهد انهما قرآ ما وَدَعَك
بالتخفيف ولك ان تقول المراد بالاماتة قلة الاستعمال او عدمه لكن النادر لم يُعد مستعملا
فان قيل قراءة ما ودعك بالتشديد يدل على ان مجرده مستعمل قلنا استعمال المزيد لا يستلزم
استعمال المجرد كاعطى واحتاج حيث لا يستعمل عطو ولا حوج **قوله** ولا وادع وكذا لا يستعمل اسم الزمان
والمكان والالة والمصدر **قوله** ليت شعري عن خليلي اه ليت للتمني وهو طلب حصول شيء
على سبيل المحبة المجردة وقيل ميل نفساني الى حصول المتمنى فلا يكون طلبا ولا مستلزما له لان
العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته وقيل الانشاء اما يحب المح ويطلبه ويستعمل في المح العقلي و
المح العادي والممكن المستبعد بحيث لا يتوقع ولا يطمع فيه فان المتوقع يستعمل فيه لعل والمطموع فيه

يستعمل فيه عسى في الصحاح شنو بالشيء بالفتح يشنو شنوا بالكسر فطن له ومنه ليت شنوى و
قول من قال في شرح قول المفتاح فما فطن لمقتضى الحال ان فطن متعد بنفسه فنزل منزلة اللازم
ثم عدى باللام ليس على ما ينبغي لان اللام صلة فطن والخليل الصديق والانثى خليلة غاله
الشيء واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر والحب بالضم والكسر والمحبة ميل القلب من الحَبّ بالفتح
استعير لحبة القلب ثم اشتق منه الحب لانه اصابها ورسخ فيها وقيل ميل النفس الى الشيء
لكمال ادرك فيه بحيث يحملها على ما يقرب به اليه وضعف الرازي قول المتكلمين في معنى المحبة و
اثبت المحبة الذاتية بان كل شيء لو كان محبوبا لاجل امر آخر لتسلسل وهو صحيح لانا نعلم
ان الكمال محبوب لذاته كما ان اللذة كذلك قال في شرح المشارق اول المحبة الموافقة ثم الميل
ثم الود ثم المحبة ثم الهوى ثم الوله فالموافقة للطبع والميل للنفس والود للقلب والمحبة للفؤاد
وهو باطن القلب والهوى غلبة المحبة والوله زيادة الهوى وقوله شنوى اسم ليت وخبره
محذوف وجوبا لوجود شرطه وهو قيام الجملة الاستفهامية مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير
ليت علمي حاصل بجواب هذا السوال وفي خليلي متعلق بمضمر تقديره ليت علمي حاصل بكذا باحثا
او مستخبرا في خليلي **قوله** اذا ما استحمت ارضه من سمائه اي لحمه العرق وقد استحم اي عرق و
المراد بالارض الحوافر وبالسماء ما علاها ويقال للفرس الجواد انه لذو مصدوق بالفتح اي صادق
الحملة وجرى كانه ذو صدق فيما يعدك والبيت لخفاف ابن ندبة يصف فرسا يقول اذا ابتلت
حوافره من عرق اعاليه جرى وهو موك لا يضرب ولا يزجر ويصدقك فيما يعدك البلوغ الى
الغاية **قوله** وفي جفل مودوع من ضرورة الشعر بحيث هذا مبني على ما ذهب اليه ابن مالك
من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدماميني في شرح المغني
بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب
والاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في
تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة ام لا **قوله** ولما

ولما كان هنا مظنة سوال مظنة الشيء موضعه الذي يظن كونه فيه والطلاق لفظ السوال
على الاعتراض في العرف باعتبار ان فيه معنى الاستفسار **قوله** وهو البركة هي النماء و
الزيادة قال الراغب البرك صدر البعير وبرك البعير القى بركه واعتبر منه اللزوم وسمي محبس الماء
بركة والبركة ثبوت الخير الالهي في الشيء وسمي بذلك لثبوت الخير فيه ثبوت الماء في البركة ولما
كان الخير الالهي يصدر على وجه لا يحس ولا يحصى قيل لكل ما يشاهد منه زيادة غير محسوسة
هو مبارك وفيه بركة **قوله** يقال يمن الرجل مبني للمفعول **قوله** ميمونا اي مباركا **قوله**
من الميسر يعني انه مصدر ميمي يقال يسرته اذا قمرته واشتقاقه من اليسر لان فيه اخذ مال الغير
بيسر وسهولة او هو مأخوذ من اليسار لان فيه سلبا ليسار الغير وتحصيلا ليسار نفسه
وقيل يكنى عن القمار بالميسر واصل الميسر موضع ينحر به الجزور والياسر والجازر وكان للعرب عشرة
اقداح سموها ازلاما واقلاما ثلاثة منها لا انصباء لها وهي المنيح والسفيح والوغد وسبعة
لها انصباء اولها الفذ وله نصيب واحد والثاني التوأم وله نصيبان ثم الرقيب وله ثلثة انصباء
ثم الحلس له اربعة ثم النافس وله خمسة ثم المسبل وله ستة ثم المعلى وله سبعة وهو اعلاها وكان
اهل اليسار والجود في الجاهلية عند شدة الزمان ينحرون جزورا ويجزونها ويجعلون هذه
الاقداح العشرة في خريطة ويضعون تلك الخريطة على يد عدل ثم يحركها هذا العدل ويدخل يده
في الخريطة ويخرج باسم رجل قدحا منها فمن خرج له قدح من ذوات الانصباء اخذ النصيب
المضاف الى ذلك القدح ومن خرج له قدح مما لا نصيب له لم يأخذ شيئا بل غرم ثمن الجزور كله وكانوا
يدفعون تلك الانصباء الى الفقراء ولا يأكلون منها وكانوا يفتخرون بذلك ويذمون من لم يدخل
فيه ويسمونه البرم **قوله** وهو قمار العرب بالازلام القمار المقامرة وتقامروا لعبوا القمار وقامره
فقمره من باب ضرب غلبه في لعب القمار ومن باب نصر فاخره في القمار فغلبه والازلام جمع زلم بفتحتين
وزلم بضم الزاء وفتح اللام وهو سهم لا ريش له ولا نصل اي الحديد **قوله** اجحاف بتقديم الجيم على
الحاء يقال اجحف به اذا ذهب به وتفسير الاجحاف بالاضرار تفسير باللازم **قوله** لان المحذوف

في حكم الثابت فان قيل لما كانت الهمزة المحذوفة الكاينة في حكم الثابت مانعة عن سقوط الواو
مع انها لم تكن مانعة عن قلب اليا، واوًا قلنا على تقدير سقوط الواو يلزم التنقل بالخروج من الضمة
الى الكسرة قوله قياس مطرد يقال اطرد الشئ تبع بعضه بعضا وجرى والاطراد الاجراى
استقام قوله اتعد اى قبل الوعد ووعد بالشر فالقصر قصور قوله وفيه نظر والجواب ان
اليا، المنقلبة عن الواو وان كانت عارضة لكن لا تحذف عند حذف همزة الوصل في الدرج
بل تقلب تا، نحو واتعد بخلاف اليا، المنقلبة عن الهمزة لانها عارضة غير مستقرة لحذفها عند
حذف همزة الوصل في الدرج قوله اصح رواية ودراية لانه يعلم من قوله ونحو افتعل منهما اتعد
ان الواو واليا، تقلبان تا، وتدغم التا، اى المنقلبتان فلا احتياج الى التطويل لان
الاختصار الغير المخل مطلوب قوله لغة اخرى هى لغة اهل الحجاز قوله ولذا حمل جار الله قول
الشاعر • وايتصلت بمثل ضوء الفرقد • اوله • قامت بها ينشر كل منشد • نشد الضالة
بالفتح ينشدها بالضم نشدة ونشدانا بكسر النون وسكون الشين فيهما اى طلبها والمنشد اسم
مكان منه والضوء بفتح الضاد وضمها الضياء والفرقد بفتح الفاء كوكب معروف قبل يصف
بقرة وحشية تطلب ولدها يقول قامت بارض تطلب كل مطلب واتصلت الام بالولد
كاتصال ضياء الكوكبين وقامت فعل مع فاعل تنشد حال من فاعل قامت كل منشد
كلام اضافى ظرف تنشد واتصلت عطف على قامت وبمثل ضوء الفرقد كلام اضافى في محل
مفعول ايتصلت قوله في اسم المفعول ويحتمل ان يكون اسم الزمان والمكان والمصدر الميمى
فلا يحتاج الى لفظة فيه قوله فلانه منتف من المثال الواوى قطعًا منصوب على المصدر
اى انتفا، قطعًا بمعنى ذا قطع او قطعيا او قطع قطعا او الحال من ضمير منتف اى مقطوعًا
او على التميز اى بحسب القطع قوله من وجد يجد بالضم فحذف الواو في يجد في قياس لغتهم
لثقل الواو مع ضم ما بعدها او حذف على طريق الاتباع ليعد في الحذف لا على طريق القياس
ومادة وجد متحد الماضى والمضارع مختلفة المصادر بحسب المعنى يقال في الغضب موجدة

موجدة بكسر الجيم وفي المطلوب وجودًا بضم الواو وفي الضالة وجدانا بكسر الواو وسكون
الجيم وفي الحب وجدا بفتح الواو وفي المال وجدًا بضم الواو وفي الغنى جدة بكسر الجيم وتخفيف
الدال المفتوحة على الاشهر في جميع ذلك وقالوا ايضًا في المكتوب وجادة وهى مولدة ذكره
ابن الحجر في فتح البارى شرح البخارى قوله وهو ضعيف لخروجه عن القياس واستعمال الفصحا
قوله لئلا ينجزم بالجيم والزاء المعجمة او الخاء المعجمة والزاء المهملة بمعنى الانقطاع والمراد عدم
الاطراد والكلية قوله وتغير الكلمة عن وضعها جدًا بمعنى قطعا فاعرابه كاعراب قطعا على ما
ذكر وقد يكون بمعنى المبالغة في الاجتهاد كقولهم فلان محسن جدًا فانتصابه على المصدر اى
احسانا جدا بمعنى ذا جد او على الحال بمعنى جادا لا يقال يرد عليه قوله لتغيره جدا لانا نقول
تغيره ليس باعلالين قوله على ثلثة احرف اذا اخبرت عن نفسك في الثلاثى المجرد وسمى
غيره بذى الثلثة تبعا له او لانه على ثلثة احرف بالنظر الى الاصل ولما كان المتكلم مقدما على غيره
اعتبر في ضبط رتبة على ثلثة احرف وان كان المخاطب كذلك او اشرف واجلى من المخاطب لانه مفيد
والمخاطب مستفيد ومرتبة المفيد اشرف وبهذا سقط ما قيل من انه لو قال على ثلثة احرف
في اتصال الضمير المرفوع المتصل لكان اولى لعدم اختصاص كونه على ثلثة احرف بالمتكلم بل
المخاطب كذلك قوله الفعل الماضى للمتكلم لشهرة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصًا المعتل
فكانه حرف من حروفه قوله وباع البيع في اللغة تمليك الشئ بالشئ كالشراء تملك الشئ بالشئ
وهما من الاضداد ومن خص البدلين بالمال وبدل التمليك بالمبادلة ثم قال وهو من الاضداد
فقد اخطا، اما في التخصيص فلانه لا يناسب التحديد اللغوى فان مالية البدلين غير لازمة
في مفهوم البيع لغة على ما نص عليه في المحيط ولا التحديد الشرعى لان ماليتهما غير كافية في تحقق
مفهوم الشرعى كما عرف في الفروع واما في التبديل فلان المبادلة يصدق على الشراء صدق
العام على الخاص فلا يتحقق التضاد بينهما فلا يكون من الاضداد ذكره ابن كمال باشا وذكر في شرح
المختصر لابى المكارم البيع كالشراء من الاضداد الا انه غلب في اخراج المبيع عن الملك والشراء في اخراج

الثمن عنه وبه خص الابتياع وتعدى البيع الى المفعول الثاني بنفسه ومن يقال باعه اياه ومنه
وانما عدي بمن حملا له على الشراء كما عدي الرضا بعلى حملا له على التسخط والتكم به بالى حملا له على
التحبيب المتضمن معنى الامالة قال الله تعالى وحبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر اليه اشار الرضي
وكان تعدية القرب بمن من هذا القبيل بان حمل على معنى البعد وذكر في الوتاج قيل سمي البيع بيعا
لان البائع يمد باعه الى المشتري حالة العقد وضعف بان البيع من ذوات الياء والباع واوي
تقول بعته ابوعه بوعا وفي هذا التضعيف نظر فان بعض المتاخرين حكى جواز اشتقاق
الواوي من اليائي وبالعكس **قوله** وعلمنا به بالاستقراء اي اتى بالباء في به لانه يقال علمه
وعلم به قال الله تعالى الم يعلم بان الله يرى او ضمنه معنى الاحاطة فانه يصلتها وقد يقال ان
تعدية الفعل بنفسه وبحرف لا يكون الا باعتبار معنيين اما بان يكون اللفظ موضوعا
لهما فيلزم الاشتراك او لا لاحدهما والاخر بالتضمين فيلزم المجاز واعتباره اولى فتعديته بنفسه
باعتبار الموضوع له وبالباء باعتبار تضمين معنى الاحاطة وههنا فائدة مهمة وهي ان اللفظ
اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحقيقة اولى واذا دار بين كونه منقولا وكونه باقيا على
الحقيقة اللغوية فالثاني اولى واذا تعارض المجاز والاشتراك فالمجاز اولى على الصحيح
كما ذكر واذا تعارض النقل والاشتراك فالجمهور على ترجيح النقل واذا تعارض المجاز و
الاضمار ففيه مذاهب تقديم المجاز لكثرته قاله الرازي في المعالم وتقديم الاضمار وتساويهما
قاله الرازي في المحصول وتبعه البيضاوي واذا تعارض النقل والاضمار فمقتضى كلامهم
جريان الخلاف فيه والمعروف تقديم الاضمار والتخصيص اولى من المجاز والنقل وتماجل الفهم
اليقيني دون الظني التخصيص والمجاز والنقل والاضمار والاشتراك كذا في شرح جمع
الجوامع **قوله** صيد البعير وانما صحح الياء فيه لصحتها في اصله لتدل عليه وهو اصيد
بالتشديد وكذا اعور لان عور واعور معناهما واحد وانما حذفت منه الزوايد
للتخفيف ولولا ذلك لقلت صاد وعار والدليل على انه افعل مجيء اخواته على هذا في

يقال عورت عينه وانما صحت الواو
فيها لصحتها في اصلها وهو اعورت
لسكون ما قبلها ثم حذفت الزوايد الالف
والتشديد فبقي عور يدل على ان ذلك اصله مجيء اخواته على هذا اسود
يسود واحمر يحمر ولا يقال في الالوان غيره وكذلك قياسه في العيوب
اعرج واعمى في عرج وعمي وان لم يسمع. جوهري

الى الالتفات المشار اليه

في الالوان والعيوب نحو اسود واحمر وانما قالوا عور وعرج للتخفيف وكذا قياس عمي وان
لم يسمع ذكره في الصحاح **قوله** والصيد بالتحريك مصدر الاصيد بفتح الهمزة والياء وهو الذي
يرفع رأسه كبرا ومنه قيل للملك اصيد واصله في البعير يكون به داء في رأسه فيرفعه ويقال انما
قيل للملك اصيد لانه لا يلتفت يمينا وشمالا وكذا الذي لا يستطيع الالتفات من داء **قوله** ليدل
الضم والكسر يشير الى ان دلالة مفعول له فان قلت قد شرط النحاة لنصبه المقارنة في الوجود
بان لا يتقدم المفعول عليه تأخرا ولا كما ذكره صدر الافاضل والشيخ عز الدين والسخاوي
في شروح المفصل او بان يكون اول زمان الفعل آخر زمانه او بالعكس على ما ذكره القاضي في
شرح الضوء وكونه فعلا لفاعل الفعل المعلل وههنا وجد الشرط الاول لا الثاني لان الدلالة
للضمة والكسرة كما صرح به لا للفاعل الفعل المعلل الذي هو نقل قلت في مثل هذا يأول الفعل
والمفعول كما قيل في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا يجعلكم ترون او ايين او ارادة خوف وطمع
والاخافة والاطماع على ان الرضي قال والذي يقوى في ظني انه لا يشترط كونه فعلا لفاعل
الفعل المعلل كما ذهب اليه بعضهم وقال لم ينص على الاشتراط احد من المتقدمين فسقط
ما قيل من انه يجب لنصبه شرط آخر وهو ان يكون من افعال القلوب لا من افعال الجوارح كالاكل
والقتل فلا يقال طلبته قتلا ولا جئته اكلا ويجوز ان يكون اشارة الى رد نصب دلالة
لعدم شرطه **قوله** لم يغير اي حالهما اصلا واصلا مصدر مؤكد لانتفاء التغيير او حال اي انتفى
التغيير انتفاء كليا او انتفى ملتبسا بالكلية ووجه المناسبة ان الشيء اذا اخذ مع اصله كان
الكل وكذا حكم كلمة راسا **قوله** وفساده يظهر بادنى تامل في سياق الكلام لان قوله ولم يغير جعل
جعل جعا بلا لقوله نقل فعلم ان المراد بقوله ولم يغير لم ينقل لا لم يرجع الى الاصل حتى يحترز به عن
غير الاصليين لانهما يرجعان الى اصلهما عند زوال الضم المذكور والسياق بالباء الموحدة
ما قبل الشيء وبالمثناة التحتية اتم وقيل قرينة السياق امر يؤخذ من الكلام المسوق لبيان المقصود
سواء كان سابقا على اللفظ الدال على خصوص المقصود او متاخرا عنه وقد يعبر عنها بدلالة السياق

ايضا وقيل استعمال السياح بالمثناة فى المتاخر اكثر واما دلالة السياح بالموحدة فهى دلالة التركيب
على معنى يسبق الى الفهم منه مع احتمال ارادة غيره ذكره فى حاشية جمع الجوامع قوله وليس يتنبى لان
التردد الذى ذكره بقوله ان ارادة بعدم التغيير عدم النقل الى باب آخر وارد عليه قوله وقد
سنح لى يقال سنح له رأى فى كذا اذا عرض من باب خضع قوله فليتأمل امر بالتأمل لان ما
سنح له لايخلو عن شئ لان الاصل فى التقييد الادخال او الاخراج قوله فى هذا السلك هو
اخص من الخيط واعم من السمط لان الخيط كما يطلق على ما ينظم فيه اللؤلؤ وغيره كذلك يطلق
على ما يخاط به الثوب والسلك مخصوص بالاول نص عليه فى المجمل والسمط خيط مادام
فيه الجواهر كذا فى حاشية الكشاف فقول المختصر السلك بالكسر الخيط وكذا قوله الخيط السلك
ليس بذاك قوله واعلم ان مذهب النقل اى نقل فعل من الواو الى فعل ومن الياء الى فعل هو
مذهب الاكثرين وعند بعض المتاخرين ان الفتح والكسر مخترع فيه بالاصالة وصاحب المراح
ايضا ذكر ان اصل قلن قولن فقلبت الواو الفا ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار
قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة وصاحب الاساس ايضا قال ما قاله ثم قال
وما قيل من انه نقل فعل الواوى الى فعل المضموم واليائى الى فعل المكسور فاسد صورة
لعدم الدليل اذ الدلالة على الواو المحذوفة يحصل بما ذكر آنفا ومعنى لاختلاف معنى البابين
قوله هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة اشتقاق الاشمام من الشم كانك
اشممت الكسرة رائحة الضمة ومعنى ان تنحو ان تقصد ومعنى نحو الضمة جانب الضمة قوله
فتميل الياء من اَملت الشئ امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التى هو فيها من مال يميل ميلا اذا
انحرف عن القصد اى العدل وعرف هذا الاشمام بعضهم بتهيئة الشفتين للتلفظ بالضم
من غير تلفظ به ثم قال ولا يدركه الا البصير وفيه نظر لان الاشمام الذى لا يدركه الا البصير هو
الاشمام فى الوقف الذى هو ضم الشفتين بعد اسكان الحرف من غير صوت وههنا ضم الشفتين
فى حال التصويت قوله قليلا منصوب على المصدر اى امالة قليلا ولم يقل قليلة لانه يجوز

يجوز ان يستوى فى قليل وكثير وقريب وبعيد بين المذكر والمؤنث لورودها على زنة المصادر
التى هى الصهيل والنهيق ذكره صاحب الكشاف فى سورة هود فى تفسير قوله وما قوم لوط
منكم ببعيد ويجوز ان يقدر اِمالةً على ما ذهب اليه سيبويه من جواز حذف التاء فى مثله وان
لم يُضعف قوله وهذا مراد النحاة والقراء بالقاف يعنى فيما وقع الاشمام فى غير آخر الكلمة قوله
لاضم الشفتين فقط وكذا تحسب عاطفة لازائدة لتحسين اللفظ كما زعم ابن هشام
على ما صرح به فى حواشيه على شرح التسهيل حيث قال ولم يسمع منهم فقط الا مقرونا
بالفاء وهى زائدة لازمة ولا جزائية كما اختاره الشارح حيث قال فى شرح قول التلخيص
ويوصف بها الاخيران فقط بعد ان قال اذا وصف بها الاخيران فانته عن وصف الاول
بها وانما قدرنا الشرط تصحيحا للفاء ذكره ابن كمال باشا فى حاشية شرح المفتاح والمذكور
فى الشرح قوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه
جزاء شرط محذوف اى اذا وصفت بها الاخيرين فقط اى فانته عن وصف الاول بها
قوله مع كسر الفاء كسرت اخالك وكسرت مصدر المعرف على نحو اعجبنى ضربك ضربا شديدا
قوله كما فى الوقف الاشمام فى الوقف على آخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف عليه
هو ان تضم الشفتين فقط مثلا اذا اردت ان تشم فى وقف نستعين تسكن النون وتضم
شفتيك بعد اسكانها من غير حركة ما قوله كتاء التانيث فى الفعل مثال لما وضعت على
السكون وقيد بقوله فى الفعل لوضعها على الحركة فى الاسم قوله فليتأمل امر بالتأمل لان
منهم من يقول دعاتا ويعطى حركة التاء حكم الاصلية وان كانت موضوعة على السكون
قوله الزيادة جاءت متعدية الى مفعولين نحو زاده الله خيرا والازدياد بمعناها الا انه
لا يستعمل متعديا الى مفعولين ذكره فى شرح الكشاف للشارح قوله وما وقع فى الاصطلاح
غير متعداه قصره اصطلاحهم عليه لقولهم للحرف الزايد دون المزيد وتكلفه فى التوجيه
ليس على ما ينبغى لعدم الاطراد فيه قوله والا فيحتمل اى وان لا يكن كذلك فهو يحتمل فيضم جملة

اسمية فيؤتى بالفاء على انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا غير مقترن باحد الاربعة اى السين
وسوف وان وما يجوز بالفاء وتركه اما جواز الفاء فلانه قبل اداة الشرط كان صالحا
للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيه تاثيرا ظاهرا كما فعلت ولم افعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما
بالفاء واما تركه فلتاثير الاداة فيه لانه كان صالحا للحال والاستقبال فصرفه الاداة الى
الاستقبال قوله على تقدير حذف حرف الجر اى المزيد فيه قد نص الامام المرزوقي ان حذف
الجار والمجرور في الصلة تصحيحا لام العائد خطاء وكما لا يجوز في الصلة لا يجوز في الصفة
وذهب الكسائي وجمع من النحاة الى ان هذا الحذف لا يجوز الا ان يعتبر التدريج في الحذف حتى
صرحوا بانه يجوز حذف الجار اولا ثم حذف العائد ثانيا وذهب بعضهم الى انه لا يجوز الا ان
يكون الحذف دفعيا بان يعتبر حذف الجار والمجرور معا وذهب جمهورهم مثل سيبويه والاخفش
واتباعهما الى انه يجوز الامران ذكره في حاشية المطول لعلاء الدين البسطامي قوله وقد
يحذف نحو قوله تعالى اقام الصلوة تمثيله به يشير الى ان الحذف في حال الاضافة كما ذهب اليه الفراء
ومذهب سيبويه جوازه مطلقا لان التعويض من الامور الجائزة عنده قوله وهذا عكس سائر
الابواب فان في سائر الابواب يتبع المزيد المجرد وههنا يتبع المجرد المزيد قوله ومنهم من لا يلحظ
الاصل يقال لحظه ولحظ اليه اذا ابصره بنظر خفيف والمعنى لا يلتفت الاصل بل يجعل كل بناء اصلا
في نفسه فما وجد فيه سبب الاعلال اعل وما لم يوجد لم يعل والاولى في مثل هذا التركيب ان
يجعل مضمون الجار والمجرور مبتداء على معنى وبعض العرب من التصحيف بكذا ولا استبعاد في
وقوع الظرف بتاويل معناه مبتداء وقد يقع الظرف موقع مبتداء كقوله تعالى ومنا دون ذلك وقد
اختار الشارح جعل المقدم مبتداء والمؤخر خبرا في مثل هذا المقام واصر عليه وبهذا دخل في
القبول على ما صرح به الفحول ذكره في حاشية المطول لعلاء الدين قوله نحو اعارت واسواد قبل
هما فلم يوجد في كلامهم بل صرح الجوهري بعدم اعلاله حيث قال فتحت الواو في اعورت لسكون
ما قبلها وفيه نظر لانه استقراء على التتبع وقول الجوهري على اللغة المشهورة قوله قال الشاعر

الشاعر اعارت عينه ام لم تعارا البيت لابن احمر اوله تسائل بابن احمر من راه تسائل فعل فاعله
ضمير الحبيبة والباء في بابن احمر بمعنى عن كما في قوله تعالى سأل سائل بعذاب متعلق بتسائل ومن راه مفعول
تسائل وضميره المنصوب راجع الى ابن احمر والهمزة في اعارت للاستفهام وهو فعل فاعله عينه
وام متصلة عاطفة جملة ام لم تعارا وهو مجزوم الفه مبدلة في الوقف عن النون الخفيفة وقيل
لما تحركت الراء للتشبيه عادت الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين والف للاطلاق وفيه
تعسف وقال في الاقليد لقوله اعارت وجه عندي وهو انه اسند الفعل الى العين بخلاف
قولهم عور الرجل حيث اسند الى الرجل لا الى جزء منه والعيب المضاف الى الكل اعلى رتبة من
العيب المضاف الى الجزء فكانه نزل النقصان منزلة العدم حتى كانه ليس من افعال العيوب
فلذا اعل قوله ونحو اغيلت واغيمت آه اغيلت المرأة اذا سقت ولدها الغيل وهو
بالفتح اللبن الذي يكون للمرأة حالة الحمل فهي مغيل واغالت ايضا ولدها فهي مغيل واغال فلان
ولده اذا غشي امه وهي ترضعه واغيمت السماء واغامت وتغيمت كلها بمعنى اى صارت ذات
سحاب واغيم القوم اصابهم عطش وحر الجوف وغيم والطيبة اى جعلته طيبا واحوشت
الصيد واحتوشته اذا جئته من حواليه لتصرفه الى الحبالة وهي التي يصاد بها فالح القحيح
وانما ظهرت فيه الواو كما ظهرت في اجتوروا اى صار بعضهم جار بعضهم وانما صحت في
اجتوروا لانه في معنى ما لا يبدل من ان يخرج على الاصل لسكون ما قبله وهو تجاوروا فبني
عليه ولو لم يكن معناهما واحدا لاعلت واطولت الشيء اذا قلته طويلا واحولت الدار و
احالت اى عليها حول فهو محول ومحيل قوله وكذا سائر تصاريفها يعني اذا لم يعل فعل لم يعل
منه فانه من المضارع واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر والزمان والمكان قوله وعليه قول ٢
امرء القيس فمثلك حبلى آه مثل كلمة تسوية واتم الالفاظ الموضوعة للمشابهة وقدم تفصيله
حبلى جمعها حبالى وحبليات بفتح الحاء والباء واللام فيهما طارق من باب دخل فهو طارق اذا جاء
ليلا رضع الصبي امه بالكسر رضاعا بالفتح ولغة اهل نجد من باب ضرب وارضعته امه وامرأة

مرضع اي لها ولد ترضعه فان وصفها بارضاع الولد قلت مرضعة والهاه شغله من لهاء الشيء
لهيا بالضم والتحريك ولهيانا بضم اللام وكسرها سلا عنه وترك ذكره واضرب عنه والتمايم
جمع تميمة وهي عوذة تعلق على الانسان للحفظ في الحديث من علق تميمة فلا اتم الله له وقيل هي
خرزة بفتح الخاء والراء المهملة بعدها زاء معجمة واما المعاذات اذا كتب فيها القران واسماء
الله فلا باس بها ومحول اسم فاعل من احول الصبي اي اتى عليه الحول الفاء بمعنى رب مثلك
مجرور به متعلق بطرقت وقيل طرقت صفة مثل بحذف الضمير اي طرقتها وحبلى صفة مثل لعدم
تعرفها بالاضافة وقيل عطف بيان الكاف الخطابي مثلك ومرضع عطف على حبلى وفالهيتها عطف
على طرقت وعن ذي تمائم متعلق بالهيتها ومحول صفة ذي وفي وصف تلك النساء بالحبل و
الارضاع وفي وصف الصبي بكونه ذي تمائم وذي حول وفي جمع تمائم اشارة الى كمال ميل
النساء اليه قوله وروى الاصمعي مغيل اسم مفعول من اغيلت المراة ولدها اذا سقته الغيل
قوله ونحو استحوذ اي استولى وغلب واستصوب اي وجد صوابا وصار صوابا واستجوب
اي طلب جوابا واستنوق الجمل اي صار ناقة وهو مثل يضرب لرجل يكون في حديث او صفة
شيء ثم يخلط بغيره وينتقل اليه واصله ان طرفة بن العبد كان عند بعض الملوك والمسيب
ابن علس ينشده شعرا في وصف جمل ثم حوله الى نعت ناقة فقال طرفة قد استنوق الجمل قوله
وفيه نظر لانه اسم المصدر كما مر بعض في تغيير التحويل وقد مر جوابه هناك قوله اي جميع تصاريف
اشارة الى ان ساير بمعنى الجميع وقد مر تفصيله قوله وغير ذلك من الزمان والمكان والالة قوله
يعتل بالهمزة في قول الفقهاء بايع بغير همزة لحن قوله ونكتب الهمزة بصورة الياء ونقط هذه
الهمزة كما نقطها الحريري في الرسالة الرقطاء وهي التي احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى
غير منقوطة في نحو نائل حيث قال نائل يديه فاض خطاء وحكي ان ابا علي الفارسي دخل مع
صاحبه على واحد من المشتهرين بمعرفة العلوم العربية زائرا له فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب
قابل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له ابو علي هذا خطأ قال خطي فالتفت الى صاحبه كالمغضب

كالمغضب وقال قد اضعنا خطواتنا في زيارته وخرج من ساعته وفي شرح المفصل المسمى بالمطلوب
هذا اي كون النقط خطاء في الهمزة المكسورة المقلوبة من الواو للفرق بين الواوي و
اليائي قوله لان الهمزة المتحركة الساكنة ما قبلها تكتب بحرف حركتها اعلم ان الهمزة في الاول تكتب
على صورة الالف في كل الاحوال وفي الوسط اذا كانت ساكنة على وفق حركة ما قبلها كراس
ولؤم وذيب واذا كانت متحركة وسكن ما قبلها على وفق حركة نفسها نحو يسال ويلؤم و
ويئسام وقيل تحذف الهمزة قبل التخفيف ان كان تخفيفها بالنقل كمسلة او الادغام كمقرو
وقيل تحذف الهمزة المفتوحة فقط والاكثر على حذف المفتوحة بعد الالف كتسال وقيل
تحذف في الجميع سواء كانت مفتوحة اولا وسواء كانت المفتوحة بعد الالف اولا واذا
تحرك ما قبلها ايضا فتكتب على ما تخفف به كمؤجل بالواو وفئة بالياء لان تخفيفها كذلك
وسال بالالف ولؤم بالواو ويئس ومن مقرئك بالياء وروس بالواو لان تخفيفها بان
يجعل بين بين المشهور وجاء في سئل ومقرئك مما كانت الهمزة مكسورة وما قبلها مضموم
او بالعكس كتبها بحرف حركتها او بحرف حركة ما قبلها لان في تخفيفها خلافا في ان يجعل بين بين
المشهور او غير المشهور وفي الاخر اذا كان ما قبلها ساكنا لا تكتب على صورة شيء نحو خبء
بالفتح ودفء بالكسر وبرء بالضم وشكل الهمزة هو شكل احدى حروف اللين والمكتوب في خبء
ودفء وبرء علامة الهمزة ليعلم ان هناك همزة في اللفظ فتلفظ وكتابة نحو البطوء والوطيء و
المجيئة بالواو والياء ليست على قانون علم الخط بل من جهل الكاتب بصورة الخط واذا كان متحركا
يكتب بحرف حركة ما قبلها سواء كانت الهمزة ساكنة او متحركة مفتوحة او مضمومة او مكسورة
كقرا ويقرئ وردؤ ولم يقرا ولم يقرئ ولم يردؤ واذا كانت الهمزة المتطرفة بحيث لا يوقف عليها
لاتصال غيرها بها من ضمير متصل وتاء تانيث صارت كالوسط فمن كتبها في الوسط بصورة كتبها
ههنا كذلك ومن اسقط اسقط نحو جزءك وجزؤك وجزئك مما كان الاول منه مضموما ونحو رداك
وردؤك وردئك مما كان الاول منه مكسورا ونحو يقرؤه ويقرئك مما كان الهمزة فيه مضمومة وما

قبلها مفتوح او مكسور الا في نحو مقروءة وبريئة فانهم كتبوه بحذفها وفي الاول المتصل به غيره
لا يكون كالوسط فنكتب بالالف نحو باحد ولاحد بخلاف لئلا لكثرة استعماله او لكراهة صورته
وبخلاف لئن لكثرته وكل همزة بعدها حرف مد كصورتها تحذف نحو خطاء في النصب فانه يكتب
بالف واحدة فيه ومستهزؤن يكتب بواو واحدة ومستهزئين بياء واحدة وقد تكتب بخلاف
قراءا ويتراءآن حيث يكتب بالفين للبس وبخلاف نحو مستهزئين في المثنى لعدم المد لفتح ما
قبل الياء وبخلاف نحو ردائي حيث يكتب بياءين في الاكثر لان الياء الاولى مغايرة للثانية
في الصورة او لان اصل ياء المتكلم الفتح فكانه لم يجتمع الهمزة مع حرف مد وبخلاف نحو حنائي
حيث يكتب بياءين في الاكثر للمغايرة والتشديد الذي يذهب بالمد وبخلاف نحو لم تقرئي للواحدة
المخاطبة من قرأ حيث يكتب بياءين للمغايرة واللبس بتقوى مضارع قرى قوله لان حروف
العلة كثيرا ما تحذف نصب كثيرا على الظرف لانه صفة الحين او على المصدر لانه صفته وما
لتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله تع قليلا ما تشكرون اي حينا
كثيرا او حذفا كثيرا تحذف قوله على شفا جرف هار قال الراغب شفا البئر والنهر شفيره و
طرفه ويضرب به المثل في القرب من الهلكة واشفى على الهلاك اي حصل على شفا جرف وتثنيته
شفوان والشفاء من المرض موافاة شفاء السلامة وصار اسما للبرء والجرف بضم الجيم والراء
او سكون الراء ما جرفه السيل من جوف الوادي وهو اصله فيبقى واهيا والهار الهائر وهو
المنصدع الذي اشفى واشرف على التهدم والسقوط قوله وزنه فعل بفتح الفاء وكسر العين
ومن سكن العين وقال قلبت الفاء على مذهب يونس كما في قول فقد اخطأ قوله شاك
في شاوك من الشوكة وهي شدة البأس والحد في السلاح وقيل الشوكة الحدة مستعارة
من واحدة الشوك وشاك الرجل يشاك شوكا ظهر شوكته وحدته قوله قال في المفصل وربما
يحذف العين فيقال شاك هذه المخالفة بين كلامي صاحب الكشاف في شاك وقد
خالف كلامه في هار ايضا حيث ذكرها في بحث المصغر من المفصل فيما حذف منه حرف اصلي لا

لابد في التصغير وقال ابن الحاجب في شرحه ولا يجوز ان يكون هار فعلا لان الزمخشري
اثبته محذوفا منه حرف اصلي ولا يمكن ان يكون مقلوبا لان حكم مثل قاض ان يكون الياء
فيه كالثابتة اذ حذفها عارض كقولك رايت قويضيا فوجب ان يكون فاعلا حذفت عينه
فما ذكر في بعض حواشي الكشاف من انه مقلوب ليس بذلك كما ذكره الجاربردي في شرح الشافية
قوله اي يضع العين موضع اللام اه هذا هو القلب المكاني وهو نقل حرف عاريا عن عارضه
من الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما معروض لعارض الآخر قوله لم يفصلهم مفعلا
في كلامهم الا مكرما ومعونا على الافصح لانه جاء مهلك بضم اللام مصدر هلك وميسر بضم السين
بمعنى السعة والغنية وقرأ بعضهم فنظرة الى ميسرة بضم السين والاضافة وذكر ابن القطاع
انه جاء مالك بضم اللام بمعنى الرسالة على ان الفراء جعلهما جمعين لمكرمة ومعونة على حد تمر و
تمرة وانما لم يجعل معون على وزن اسم مفعول بمعنى المصدر كالميسور لئلا يلزم كثرة التغيير من
حذف الواو ونقل الحركة بخلاف ما اذا جعل مفعلا حيث لا يلزم فيه الا نقل الحركة قوله
تذكر بيضات وهيجه آه تذكر الشيء واذكره غيره وذكر بمعنى ذكره بلسانه وقلبه ذكرا وذكرة
وذكرى ويقال اجعله منك على ذكر بضم الذال وكسرها بمعنى وقيل بالفتح ما بالقلب خاصة
وضد النسيان وبالكسر يعمها باللسان وبالقلب جميعا والبيضات جمع بيضة وهيجه حرك
شوقه وكذا اهاجه والرذاذ بفتح الراء المهملة والذال المعجمة المطر الضعيف والدجن بفتح الدال
المهملة وسكون الجيم الباس الغيم السماء والسحاب والمطر الكثير يقال يوم دجن بالوصف و
الاضافة ومغيوم اسم مفعول بمعنى ذي غيم فاعل تذكر ضمير الظليم وهو الذكر من النعام جنس النعامة
بيضات مفعوله وفاعل هيجه ضمير التذكير ويوم رذاذ مفعول فيه لتذكر او فاعل هيجه والجملة
معطوفة على جملة تذكر وعليه ظرف فاعله الدجن لاعتماده او الدجن مبتدا والظرف خبره و
الجملة صفة يوم رذاذ ومغيوم صفة اخرى له الا ان الاولى تقديم المفرد على الجملة وقد جاء تأخيره
كقوله تع وهذا كتاب انزلناه مبارك وكذا الوصف بالجملة الفعلية اولى من الوصف بالجملة

الاسمية وبالفعل الماضي اوسامي المستقبل ونحو وقوعه صفة خلاف نحو مررت برجل يصيد غدا
ذكره في الشرح الكبير للكافية قوله قد كان قومك يحسبونك سيدا آه ساد قومه سيادة وسوددا
بالضم وسيدودة بالفتح سيدهم اي كبيرهم وزنه فعيل وقال اهل البصرة فيعل والجمع سادة
واذا اردت الاستقبال قلت سائد قومه وسيد قومه بالتنوين وخال الشيء ظنه خيلا وخيلة
ومخيلة وخيلولة وتقول في مستقبله اخال بكسر الالف وهو الافصح وبنو اسد تقول اخال
بالفتح وهو القياس وعانه اصابه بعينه فهو عائن وذاك معين على النقص ومعيون على
التمام اي مصاب بالعين وفي الحديث العين حق اي اصابتها حق قيل وجه اصابة العين
ان الناظر اذا نظر الى الشيء واستحسنه ولم يرجع الى الله تعالى ولا رؤية صنعه قد يحدث الله تعالى
في المنظور علة بجناية نظره على غفلة ابتلاء لعباده ليقول المحق انه من الله وغيره من غيره
فيؤخذ الناظر لكونه سببا ووجهها بعض بان العاين ينبعث من عينه قوة سمية عنده تتصل
بالمعيون فيهلك او يفسد كما قيل مثل ذلك في بعض الحيات كذا في شرح المشارق وذكر في فتح
المنان قال الزهري يؤتى الرجل العاين بقدح فيدخل كفه فيه فيتمضمض ثم يمجه في القدح و
يغسل وجهه في القدح ثم يغسل يده اليسرى فيصب على ركبته اليمنى في القدح ثم يدخل يده اليمنى
فيصب على ركبته اليسرى ثم يغسل داخلة ازاره ولا يوضع القدح في الارض ثم يصب
على رأس المعيون من خلفه صبة واحدة وقيل العين الى الصغار اسرع من الكبار وقد يعين الرجل
نفسه وبغير ارادته بل بطبعه ومما تدفع به العين قول العاين اللهم بارك فيه وقوله ما شاء
الله لا قوة الا بالله ورقية جبريل للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم التي رواها مسلم في صحيحه بسم الله
ارقيك من كل شيء يؤذيك من كل شر كل نفس او عين حاسد الله يشفيك بسم الله ارقيك وتدسيم
النونة كما ذكر في شرح السنة ان عثمان رضي الله تعالى عنه رأى صبيا مليحا فقال دسموا نونته
لئلا تصيبه العين يعني سودوا والحفرة في ذقن الصبي والاكثار من قراءة المعوذتين وفاتحة
الكتاب وآية الكرسي وذكر القاضي حين ان نبيا من الانبياء استكثر قومه ذات يوم فامات

حكي ان نوعا من الحيات متى نظر الناظر
الى عين الانسان مات
منه ونوعا آخر اذا سمع الانسان
صوته مات في ساعته من شرح المشارق

فامات الله تعالى منهم مائة الف في ليلة واحدة فلما اصبح شكا الى الله تعالى ذلك فقال الله تعالى له لما
استكثرت عليهم فلولا حصنتهم بان تقول حصنتكم بالحي القيوم الذي لا يموت ابدا ودفعت
عنكم السوء بلا حول ولا قوة الا بالله قال القاضي وهكذا السنة في الرجل اذا رأى نفسه
سليما واحواله معتدلة يقول في نفسه ذلك وكان القاضي يحصن تلامذته بذلك اذا استكثرهم
وذكر الامام الرازي في بعض كتبه ان العين لا تؤثر ممن له نفس شريفة لانها استعظام الشيء
وما ذكره القاضي يرد ذلك كذا في النجم الوهاج وههنا تعويذات ورقى كثيرة تطلب من فتح المنان في
تفسير سورة يوسف قوله ومنك بكسر الميم من الطيب فارسية معرب وكانت العرب تسميه المشموم
قوله وضعف قول مقوول قال الجوهري في الصحاح وابن الانباري في الزاهر ليس يأتي
مفعول من ذوات الثلثة من بنات الواو بالتمام الا حرفان ثوب مصوون ومسك مدووف
ثم قال الجوهري وفي النحويين من يقيس على ذلك فيقول قول مقوول وفرس مقوود
قياسا مطردا قوله وقد لا يكون ذكر في مغني اللبيب ان قد الحرفية مختصة بالفعل المتصرف
الخبري المثبت المجرد من الجازم والناصب وحرف التنفيس وهي معه كالجزء فلا يفصل منه
بشيء اللهم الا بالقسم قوله اذا اضربت عن نفسك فان قيل ليس لتخصيص كون ماضيه على
اربعة بالاخبار وجه قلنا قد ذكر وجهه في الاجوف قوله ورجى وقيل اصل رجى رحو لقولهم
رحوت فح يكتب بالالف قوله الالف والتنوين لان التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر
اي تأتي بعد الحركة لا لكون حس فانها قبل الحركة فاذا صار الهاء اخر اتبع حركته وتأتي بعدها
وليست بعارضة لحرف كالحركة بل هي حرف مستقلة زيدت علامة للتمكن والعلامة لا تحذف
وبما ذكرنا سقط ما قيل هي نون ساكنة عارضة للحرف فاذا حذف العروض كيف يبقى العارض
لكن التزموا بمثل هذا المضيف ليسلم كلامهم قوله والمنقلبة من الياء تكتب بصورة الياء
هذا في الآخر وفي غيره تكتب بصورة الالف منقلبة عن الواو والياء نحو باع واعلم ان ما في
آخره الف ان كان حرفا يكتب الجميع بالالف الا بلى وعلى ولدى وحتى وان كان اسماء مبنية

فكذا يكتب الجميع بالالف الا اذا ... ومتى ولدى وان كان اسماء معربة زائدة على الثلثة فصاعدًا
فلا ينظر الى اصلها ويكتب جميعها بالياء لا غير لان الواو تنقلب الى الياء فيها الا فيما قبل الالف ياء
من نحو العليا والدنيا كراهة الجمع بين اليائين الا في نحو يحيى وربّى علمين للفرق وان كانت
الاسماء المعربة ثلثية نظر الى اصلها الذى انقلبت منه الالف فان كان ياء كتبت بالياء كما قال الشارح
تنبيها على اصلها وليدل على جواز امالتها وان كان واوا كالعصا كتبت بالالف والفعل الثلاثى
ينظر الى اصله وما زاد فبالياء لا غير كالاسم ويجوز ان يكتب الجميع بالالف على اللفظ وعلى كتبه
بالياء فان كان منونا فالمختار انه يكتب بالياء ايضا وهو قياس المبرد وقياس المازنى
انه يكتب بالالف وقياس سيبويه المنصوب يكتب بالف وما سواه بياء ويعرف الياء من
الواو بالتثنية نحو فتيان وعصوان وبالجمع نحو الفتيات والقنوات وبالمرة نحو رمية و
غزوة وبالنوع نحو رمية وغزوة وبرد الفعل الى نفسك نحو رميت وغزوت وبالمضارع نحو يرمى
ويغزو وبكون الفاء واوا نحو وعى لانه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واوا الا الواو على وجه
وبكون العين واوا نحو شوى فانه ليس في كلامهم ما عينه ولامه واوا الا ما شذ نحو القوى و
الصّوى فان جهل كون الالف من الواو او الياء بان لم يكن فيه شئ مما ذكر فان اميلت فالياء
نحو متى والا فالالف وكتبوا الدى بالياء لقولهم لديك وكلا بالياء والالف لاحتمالهما قوله
ولو في صورة وهى غزوا فانه اذا حذف الالف المنقلبة عن الواو لاجتماع الساكنين بقى غزا
فالتبس بالمفرد قوله واشترى الاشتراء والشراء بالقصر والمد والقصر اشهر كالابتياع والبيع من
الاضداد لغة يقع على فعل المشترى والبايع الا ان في عرف الفقهاء اختص الاولان بالمشترى
والاخيران بالبايع كما في شرح المنظومة من ان البيع والشراء اذا استعملا ثلاثيين يكونان بمعنى
البيع واذا استعملا خماسيين يكونان بمعنى الشراء ليس على ما ينبغى وذكر في تفسير القاضى اصل
الاشتراء بذل الثمن لتحصيل ما يطلب من الاعيان فان كان احد العوضين نقدا تعين من
حيث انه لا يطلب لعينه ان يكون ثمنا وبذله اشتراء والا فاى العوضين تصورته الثمن فباذله

فباذله مشترٍ واخذه بايع ولذا عدت الكلمتان من الاضداد ثم استعير للاعراض عن الشئ طمعا في غيره حكى
ان الرشيد سأل اليزيدى والكسائى عن قصر الشراء ومده فقال الكسائى مقصور لا غير وقال
اليزيدى يقصر ويمد فقال له الكسائى من اين لك هذا فقال من المثل السائر لا يغير بالحرة عام هدائها
ولا بالامة عام شرائها فقال الكسائى ما ظننت احدا يجهل مثل هذا فقال اليزيدى ما ظننت احدا
يفترى بين يدى امير المؤمنين ذكره في عقد القلائد وقال ابن الانبارى في النزهة اليزيدى هو
ابو محمد يحيى بن المغيرة المقرى صاحب ابى عمرو بن العلاء البصرى وانما قيل له اليزيدى لانه
صحب يزيد بن منصور خال المهدى يؤدب ولده فنسب اليه ثم اتصل بالرشيد فجعله مؤدب
المأمون وكان الكسائى مؤدب اخيه الامين ويحكى انه تكلم اليزيدى مع الكسائى بين يدى
الرشيد فظهر كلامه على كلام الكسائى فرمى بقلنسوته فرحا بالغلبة فقال الرشيد لادب الكسائى
مع انقطاعه احب الينا من غلبتك مع سوء ادبك قوله واذا تقرر هذا فنقول اشارة الى
ان فنقول جواب شرط محذوف لكن في دخول الفاء بحث جوابه يعرف مما ذكرنا سابقا قوله
رضى وحتى نقول رضا بقلب الكسرة فتحة والياء الفا لاستثقال الكسرة قبل الياء قوله
اصله رضوا لانه من الرضوان بكسر الراء وضمها بمعنى الرضاء والمرضاة مثله كذا في المختصر وفي شرح
الكشاف للطيبى الرضوان الرضاء الكثير ولما كان اعظم الرضاء رضاء الله خص لفظ الرضوان
في القرآن بما كان من الله تع يقال رضى به وعنه وعليه بمعنى قوله سراى صار سريا في المختصر
اى صار سريا وجمع السرى سراة وهى جمع عزيز ان يجمع فعيل على فعلة ولا يعرف غيره وفي
الصحاح مثله سادة لان تقديره سيد فعيل يدل على ذلك انه يجمع على سيائد بالهمزة مثل تبيع
وتبائع وقال اهل البصرة تقديره سيد فيعل وجمع على فعلة كانهم جمعوا سائدا مثل قائد و
قادة وقالوا جمعت العرب السيد والجيد على جيائد وسيائد بالهمزة على غير قياس لان جمع
فيعل فياعل بلا همزة قوله لاتح عن حزازة اى وجع في القلب من غيظ ونحوه والمراد بها ما
يدغدغ القلب وينتفر عنه الطبع قوله فانه ان ضم فكيف يضم والجواب ان جواب هذا

الشرط وهو ابلغ لدلالة ايغ الاول قوله يدل على انه لم تنقل ضمة اليا آه والجواب ان معنى
قوله ضم اي الضمة بقرينة قوله فنقلت حركة اليا قوله لان معمول الشرط لا يتقدم عليه و
الجواب ان هذا من قبيل الاتساعات في الظروف كتقديم معمول المصدر ومعمول ما بعد ما
النافية اذا كان ظرفا مع كلهم بامتناعه فان في الظروف يجري توسعات كثيرة لا يجري في
غيرها او من قبيل الاضمار والتفسير قوله وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء فيه انه قد صرح في
الضوء وحاشيته للقاضي بان فاء الجزاء لا يمنع عمل ما بعدها في الظرف قبلها قوله فالتوجيه
ان يقال تقديره اذا اتصل اتصالا آه هذا لا يخلو عن خزازة لان لفظ اتصالا ان لم يكن سهوا
لا طائل تحته ولانه جعل صحة هذا التوجيه سببا لاندفاع الاعتراضين وليس كذلك بل
اندفاعهما بقوله المراد بقوله ان انكسر آه وبقوله انه لم يقل وان انضم آه ولعله الى هذا اشار
بقوله وهذا موضع تامل قوله والالف فيه ان الالف ساكنة ابدا ولا تقبل الحركة فاسكانها تحصيل
تحصيل الحاصل الا ان يقال انه من عطف الجملة على الجملة بتقدير يبقى قوله فكما تحذف الحركة فكذا
هذه الحروف الفاء في فكما للتفريع والكاف للتشبيه وما كافة لها عن الدخول في المفرد فسقط
ما قاله صاحب المستوفي من ان الكاف لا يكف بما واصل الكلام ان يقال فتحذف هذه الحروف
كما تحذف الحركة الا انه قدم المشبه به فصار مقارنا لفاء التفريع وكرر كذا للتاكيد وقد يبرز لطول
الكلام كما ذكره الشارح والشريف في شرح الكشاف وزيد الفاء في كذا لان المشبه به المقدم نزل
منزلة الشرط وقيل اذا حذف هذه فقد حذف تلك وقال الشارح في شرح الكشاف الفاء
زائدة وهذا التركيب والزيادة في التراكيب شايع والحكم بان الكاف في كما مرفوع المحل على الابتداء
وكلمة ما موصولة ولذا دخلت الفاء في الخبر غلط بل الغلط كما في موضع المصدر لتحذف الى المقدر
ويجوز ان يكون الكاف مرفوع المحل على الابتداء وما مصدرية والخبر هذه الحروف بتقدير المضاف
قوله هجوت زبان آه الهجاء ضد المدح في الاساس ومن المجاز فلان يهجو فلانا هجوا وهجاء
بكسر الهاء وتهجاء بفتح التاء بعدد معايبه فهو هاجي ولا تقل هجيته زبان اسم رجل معتذرا اسم

اسم فاعل من الاعتذار وهو عبارة عن محو اثر الذنب من قولهم اعتذرت المنازل درست او من
القطع من قولهم اعتذرت المياه انقطعت كانه يجعل العذر سببا لقطع الذنب ذكره الشارح
في شرح الكشاف تدع من الودع بمعنى الترك هجوت فعل فاعله تاء الخطاب ومفعوله زبان غير منصرف
وجئت مع فاعله التاء عطف عليه ومعتذرا حال من تاء جئت من هجو زبان كلام اضافي
متعلق بمعتذرا لم تهجو جملة فعلية خبر كانك المقدر اي كانك لم تهج حيث اعتذرت منه ولم
تدع جملة فعلية عطف على لم تهجو ومفعول الفعلين محذوف اي لم تهجوه ولم تدعه اي
الهجو اذ قد هجوت في الواقع وعلى هذه اللغة كتبت الالف بعد واو الجمع فيما لم يتصل به الضمير
للفرق بين واو الجمع وواو الواحد في مثل لم يدعو ولم يدعوا وقيل كتبت للفرق بين واو الجمع
وواو العطف في مثل حضر وتكلم زيد ومنهم من يكتب الالف في نحو شاربو الخمر وزائروا زيد كما في الفعل
ومنهم من يحذف الالف في الجمع وان لزم الالتباس لندوره وزواله بالقرائن وكذا زادوا في
مائة الفا فرقا بينها وبين منه والحقوا المثنى بها بخلاف الجمع وزادوا في اولئك واوا فرقا بينه وبين
اليك واجري اولاء عليه وزادوا في اولي حال واوا فرقا بينه وبين الي واجري اولو عليه
قوله الم يأتيك والانباء تنمي آه الهمزة للاستفهام وحقيقته طلب الفهم للمتكلم بالاستفهام
ولذا لا يكون من الله تعالى على حقيقته فقول بهاء الدين السبكي استحالة الاستفهام منه تعالى اذا كان
طلب الفهم مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي واما اذا كان مصروفا الى الغير بمعنى يطلب فهمه
فلا كما في قوله تعالى ءانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين الآية فهو استفهام حقيقي طلب به
اقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بانه لم يقله ليحصل فهم النصارى ذلك فيستقر عندهم
كذبهم ليس على ما ينبغي على ان الشارح صرح في المطول بان الهمزة في الآية للتقرير وقد يستعمل للتهكم
نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد آباؤنا وللامر نحو ااسلمتم اي اسلموا وللتعجب نحو الم تر الى
ربك كيف مد الظل وللاستبطاء نحو الم يأن للذين امنوا وللتنبيه على الضلالة نحو فاين تذهبون
وللوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك وللتسوية بعد سواء نحو ما ابالي

وما ادري وليت شعري وللانكار التوبيخي على معنى لم كان هذا الشيء في الماضي او على معنى لم يكون
في الحال او الاستقبال او الابطالي على معنى لم يكن في الماضي او على معنى ليس في الحال او لا يكون
في الاستقبال فاحفظ هذا والانباء جمع نبأ بمعنى الخبر يقال نبأ ونبّأ بالتشديد وانبأ
اي اخبر ومنه النبي لانه انباء عن الله وهو فعيل بمعنى الفاعل تركوا همزه كالذرية والبرية و
الخابية الا ان اهل مكة يهمزون الاربعة والنماء الزيادة يقال نمى المال وغيره ينمي بالكسر نماء
بالفتح والمد وينمو نموا بالضم والتشديد والملاقات المصادفة يقال لقيته ولاقيته اذا صادفته
واستقبلته قريبا منه واللبون من الشاة والابل ذات اللبن غزيرة كانت او بكية و
العزيرة لبنة بفتح اللام وكسر الباء وبنو زياد هم الربيع ابن زياد العبسي واخوته فاعل
يأتيك لبون بني زياد على حذف المضاف اي خبرها والانباء تنمي جملة وقعت حالا من فاعل
يأتيك وفاعل يأتيك وفاعل لاقت ضمير لبون ومفعوله محذوف وهو ضمير راجع الى ما اي
لاقته ويجوز ان يكون فاعل يأتيك ما والباء زائدة في المرفوع ويكون لبون فاعل لاقت و
المفعول محذوف قوله وتضحك مني شيخة عبشمية آه قال الراغب الضحك انبساط الوجه
وتكشر الاسنان من سرور النفس وظهور الاسنان عنده سمي مقدمات الاسنان الضواحك
ويستعمل في السرور المجرد نحو مسفرة ضاحكة وفي السخرية نحو منهم يضحكون وفي التعجب المجرد
نحو وامرأته قائمة فضحكت وضحكها كان للتعجب انتهى وقد يقال القهقهة ما كان مسموعا له ولجيرانه
بدت اسنانه اولا والتبسم ما لم يكن مسموعا والضحك ما كان مسموعا له دون جيرانه يقال ضحك به
ومنه بمعنى والشيخة ام قبيلة والعبشمية نسبة الى عبد شمس وهذا من باب النحت في النسب
فانهم يأخذون اسمين فينحتون منهما لفظا واحدا فينسبون اليه وقد مر امثاله كما لم اصلها
بالتشديد ونري من رؤية البصر وقبل ضد بعد والاسير من الاسار وهو القد بالكسر فيها سمي
الاخيذ بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقد ثم سمي كل اخيذ اسيرا وان لم يشد به يقال اسرت اسرا
واسارا بالكسر فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا لك باسره اي بقده ثم استعمل في

في معنى بكلّه لظهور المناسبة كما يقال برمته واصله ان رجلا دفع الى رجل بعيرا بحبل في عنقه فقيل ذلك
لكل من دفع شيئا بجملته ويمانيا اصله يمني حذفت احدى يائي النسبة وعوضت بالالف فلا يجتمعا
قال سيبويه وبعضهم يقول يماني بالتشديد فاعل تضحك شيخة ومني متعلق بتضحك عبشمية
صفة شيخة واسم كان ضمير شيخة خبره جملة لم ترى فاعله ضمير شيخة قبلي ظرف ترى اسيرا مفعوله
يمانيا صفته والاستشهاد في الابيات الثلثة هو ان الشاعر اثبت الواو في تهجو والياء في
يأتيك والالف في لم ترى اثباتا شاذا ويمكن ان يقال هذه الحروف كانت متحركة حذفت
حركتها للجزم اجراء للمعتل مجرى الصحيح او يقال ان الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة
الآن للاشباع والضرورة قوله فما سودتني عامر عن وراثة آه سودتني من السيادة عامر
اسم قبيلة فاعله وعن في عن وراثة للتعليل كما في قوله تعالى وما كان استغفار ابرهيم لابيه
الا عن موعدة متعلق بسودتني ابى فعل بمعنى منع فاعله الله اسمو فعل متكلم من السمو و
هو العلو والارتفاع مفعول ابى بام متعلق بابى ولا اب عطف عليه لان لا في ابى معنى
النفي كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين يعني ما جعلتني قبيلة عامر سيدا لاجل
كوني وارثا للسيادة بلا استحقاق بل كنت سيدا من استحقاق وخصال التي تصلح للسيادة
قوله ويحتمل ان يكون ان غير عاملة تشبيها لها بما المصدرية كما يكون ما عاملة حملا لها على ان
ويسمى هذا تعارض اللفظين ولذلك امثلة احدها هذه والثاني اعطاء غير حكم الا في الاستثناء
بها واعطاء الا حكم غير في الوصف بها والثالث اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال واعطاء لو
حكم ان في الجزم والرابع اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها واهمال متى حملا على اذا والخامس اعطاء
لم حكم لن في عمل النصب واعطاء لن حكم لم في الجزم والسادس اعطاء ما النافية حكم ليس في
الاعمال وهو لغة اهل الحجاز واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا وهو لغة بني تميم
والسابع اعطاء عسى حكم لعل في العمل واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان والثامن اعطاء الفاعل
اعراب المفعول وعكسه عند امن اللبس والتاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل واعطاء الضارب

الرجل حكم الحسن الوجه في الجر والعائد منهم افعل التفضيل ان يرفع الظ تشبيها له بافعل في
التعجب وزنا واصلا وافادة للمبالغة واجازتهم تصغير افعل في التعجب ورفعه الظ تشبيها له بافعل
التفضيل فيما ذكرنا والامثلة في آخر مغني اللبيب قوله وفي قول الشاعر ان تهوان آه وصدره
يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما • حيث ما كنتما لقيتما رشدا • ان تحملا حاجة لي خف محملها • وتصنعا نعمة عندي
بها ويدا • قال الاخفش الشاعر مثل الابن وتمار اي صاحب شعر وسمي شاعرا لفطنته والصاحب
كما يطلق على الموافق يطلق على المخالف ايضا كما وقع فيما كتب معاوية الى ملك الروم نقله في الفائق
يا صاحبي خطاب لخليليه او من قبيل خطاب العرب للواحد خطاب الاثنين وقد مر تفصيله
فدت من الفدا نفسي فاعله ونفوسكما من قبيل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما مفعوله والعرب تجعل
الاثنين على لفظ الجمع اذا كانا متصلين ولم يقولوا في المنفصلين افراسهما ولا غلمانهما وقد
جاء وصفار رحالهما وحيث للمكان وقد يستعمل للزمان والغالب كونه في محل نصب على الظرفية
او جر بمن وقد يجر بغيرها وقد يقع مفعولا به وتمييزا ويلزم اضافته الى الجملة وندرت الى المفرد
اندر منها اضافته الى جملة محذوفة قال ابو الفتح في كتاب التمام ومن اضافته الى المفرد اعربه وقال
ابو سعيد بقي على بنائه وهو الاشهر واذا اتصل به ما الكافة صار للمجازاة وجزم الفعلين كما
ههنا واللقاء المصادفة والرشد بمعنى الحق والصواب صفة النكرة مفعول لقيتما وان تحملا مفعول
فعل مقدر وهو اسال او بتقدير اللام مفعول له للقيتما او فدت وحاجة مفعوله ولي بسكون
الياء وجاز فتحها ان لم يوجد مانع صفة حاجة وخف الشيء يخف بالكسر خفة صار خفيفا و
المحمل بوزن المجلس بمعنى الحمل او واحد محامل الحاج فاعل خف والجملة صفة حاجة يقال صنع
اليه معروفا وصنع به صنيعا قبيحا اي فعل والتصنع تكلف حسن السمت وقولهم الفاعل
الصانع كناية عن اوصاف ذميمة كالسارق والزاني الآن صاحب المفتاح كنى به عن الصفات
المحمودة استعمالا له على الاصل فان اختصاصه بالذم طار والنعمة اليد والصنيعة والمنة وما
انعم به عليك مفعول تصنعا والجملة عطف على تحملا وعندي صفة نعمة وضمير بها للحاجة واليد بمعنى

بمعنى النعمة عطف على نعمة من قبيل عطف احد المترادفين على الآخر ان كانت حقيقة فيها كما قيل كقوله
والفى قولها كذبا ومينا وفائدته تقرر المعنى في الذهن كالتاكيد وما وقع لبعضهم من ذلك تطويل لا
لفائدة غير مسلم وقيل انما يكون كذلك في مقام يقتضي التقرير وقيل هي الجارحة المخصوصة تستعمل
في النعمة مجازا مرسلا من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المعلول و
جمعها الايدي وجمع الايدي الايادي وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة يجمع على الايدي وبمعنى النعمة
على الايادي يرد عليه ان اصل يد يَدْيٌ وما كان على وزن فَعْل لم يجمع على افاعل وبعض العرب
يقول في جمع الايد بحذف الياء كما ذهب اليه الجوهري في ان الايد في قوله تعالى والسماء بنيناها بايد
جمع يد ليس على ما ينبغي اذ لا اعرف احدا من ائمة اللغة والتفسير ذهب اليه بل هي مصدر بمعنى
القوة من آد يئيد أيدا اذا قوي ثم الشائع استعمال الايادي في النعم والايدي في الاعضاء
نقله صدر الافاضل في ضرام السقط عن ابي عمرو بن العلاء ثم قال وقع الجمع للحقيقة وجمع الجمع للمجاز
ونظيره بيوت وبيوتات وقال الاخفش قد يعكس وفي شرح الشريف للمفتاح ان الايادي حقيقة
عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا فيها وقوله ان تهوان في محل النصب بدل من نعمة او حاجة
او الرفع خبر مبتدا محذوف هو ضمير النعمة او الحاجة والجملة صفة احديهما وعلى اسماء وهي جبينة
متعلق بتهوان وتحكما بمعنى تقضيا عطف عليه واصله تحكمان حذف النون بان مقدرة ومن
متعلق بكلا الفعلين على طريق التنازع وكذا السلام مفعولهما على تلك الطريقة وان لا تشعرا
في الاشعار بمعنى الاعلام عطف على احد الفعلين واحد مفعوله قوله فآليت لا ارثي آه
آليت فعل متكلم من آلى يولي ايلاء بمعنى حلف قال ابن هشام في المغني وقول الفقهاء آلى من
امرأته غلط اوقعهم فيه عدم فهم التعلق في قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم وقال القاضي في
الآية تعديته بعلى ولكن لما ضمن هذا القسم معنى البعد عدي بمن لا يقال البعد ليس معنى من بل
معنى عن لان معنى ابتداء الغاية لان ثم بعد الشيء المبتدا عن المبتدا منه ولكن ان نقول تعديته
بمن في قولهم ايضا باعتبار ما فيه من الامتناع من الوطي فالمخطي مخطي والمقسم به محذوف كانه قال

فتامله حسن جليه

وقيل مشترك بينهما حسن جليه

البيت للاعشى وتمامه [illegible]
ولا من حفى حتى تلاقي محمدا • البيت من [illegible]
وهي القصيدة [illegible]
لا ارثي اي [illegible] بمعنى لا ارحم [illegible]
[illegible]
وقد يروى صح تلاق في احد [illegible] بالنصب
حاشية على السيد الشريف [illegible]

آليت بالله وأرثي فعل متكلم من رثى له اى رقّ ورحم جواب القسم ولها متعلق بأرثي ضميره
للناقة ومن في قوله من كلالة للتعليل كما في قوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا متعلق بارثي والكلالة
التعب والاعياء ولام حتى عطف على من كلالة يقال حفي من كثرة المشي على وزن علم اى رقّت
وجه حتى قدمه او حافره والمصدر حفى بالقصر وحتى غاية لارثي تلاقي من الملاقات بمعنى
المصادفة فاعله ضمير الناقة مفعوله محمّدًا والمراد به رسولنا صلى الله تعالى عليه وسلم وهو اسم
مفعول من التحميد اى كل الانبياء حمدوه وقيل ان الله تعالى سماه محمّدا واحمد فاراد بمحمد ان
الله تعالى يحمده كثيرا وسماه احمد كانه قال كل الانبياء حمدوني وانت احمدهم لي قال الوفي لله تعالى
القاسم ولنبيه محمد صلى الله عليه وسلم القاسم قوله سوى نون جماعة النساء سوى اذا
كان بمعنى غير او مكان على خلاف في ذلك عدّ مع الفتح ويقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر و
يقع صفة واستثناء كغير وهو عند الزجاج وابن مالك كغير في المعنى والتصرف تقول جائني سواك
بالرفع على الفاعلية ورايت سواك بالنصب على المفعولية وما جائني احد سواك بالنصب والرفع
وهو الارجح عند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك الا في الضرورة
وعند الكوفيين وجماعة انها ترد بالوجهين ورد على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة قالوا جاء الذي
سواك واجيب بتقدير سواء خبر المحذوف او حالا لثبت مضمرا ولا يمنع الخبرية قولهم سواك
بالمد والفتح لجواز ان يقال انها بنيت لاضافتها الى المبني كما في غيره كذا في المغني اعلم انه اذا اضيف
اسم معرب الى مبني بني على الفتح عند قوم وترك معربا عند قوم كقوله تعالى ومن خزي يومئذ قرئ
بفتح الميم وكسرها وقوله لحق مثل ما قرئ بالفتح والضم وقوله يوم ينفع الصادقين قرئ بالفتح
والضم وقوله عليه السلام كيوم ولدته امه نقل بفتح الميم وخفضه والاصل في الفعل البناء و
كذا اذا اضيف مثل او نحو الى شئ في طريق المثال كقول النحاة الكلمات اسم مثل زيد وفعل مثل
ضرب وحرف نحو من وكقول الفقيه يجري الربوا في الادوية المطعومة مثل السقمونيا فان
الاضافة ههنا غير مقصودة كذا في الكتاب المسمى بالقواعد والفوائد في النحو قوله لا طائل تحته

كلّلت في المشي اكل كلالا او كلالة اى اعييت وكذلك البعير اذا اعيا صحاح

تحته لانه ذكر الجازم والناصب قبل هذا ولك ان تقول اعادهما لئلا يتوهم اختصاص الحكم
بالصحيح يقال هذا امر لا طائل فيه اذا لم يكن فيه غناء ومزية يقال ذلك في التذكير والتانيث ولا
يتكلم به الا في الجحد قوله لا ادري الى الالتباس اى التباس المثنى بالمفرد لان المثنى للحذف
نونه بالناصب نحو لن يرضى قوله كما مر آنفا يقال قال كذا آنفا وسالفا وفي القاموس كصاحب
وكتف وقرئ بهما اى من ساعة اى في اول وقت يقرب منا قوله كيهوى من الاهواء يقال
اهوى له واليه ويناجي من المناجاة وهي المكالمة على سبيل الخفية ويرتجي من الارتجاء وضد
اليأس يقال رجاه وترجاه وارتجاه ورجاه ترجية كله بمعنى ويستدعي من الاستدعاء و
هو الطلب يقال دعاه واستدعاه صاح به ودعوت له واليه قوله لئلا يلزم اجتماع
الاعلالين قال ابن الحاجب الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف ويجمعه القلب والحذف و
الاسكان اى لان الاعلال عن احدها فاجتماع الاعلالين ليس بمستنكر مطلقا لجواز الجمع بين
الاسكان والابدال كيقال وبين الاسكان والحذف كيقول وبين الابدالين كيدعى فان
الالف فيه مبدلة من الياء وهي من الواو وبين الابدال للحذف كقلن وبين الحذفين مثل قه
حذفت الفاء واللام وانما لا يجوز الجمع بتغيير مخصوص وهو الجمع بين الابدالين والحذفين و
ابدال وحذف بعد ان يكون احدهما في موضع والآخر في موضع آخر على سبيل التعاقب كما في
ماء اصله موه قلبت الواو الفا ثم قلبت الهاء همزة كذا في شرح المراح وفيه ان حذف الياء في
قه ليس للاعلال بل للبناء للامر وان قلب الهاء همزة ليس باعلال قوله وما اشبه ذلك مما
قلب او حذف فيه حرفان والقلب في ابقاء اصله او فاى قلبت الواو ياء والياء همزة
والحذف في نحو يقون اصله يوقيون حذفت الياء لما مر قوله فان امتناع اجتماع الاعلالين لمراد
قيل اجتماع الاعلالين انما لا يجوز اذا كانا من جنس واحد واذا كانا متواليين بحيث لا
يكون بينهما فاصل ولم يكونا في محل واحد فخرج بالقيد الاول نحو يقال وبالثاني نحو قه قه
بالثالث نحو يرعى واعتمد واغ ترك هذه القيود على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين فانه حكم

ليس بتعريف فلا يكون قولهم اجتماع الاعلال ليس ممتنع كلاما في غير رؤية فعليك بالروية وقال التفتازاني
الاعلال الذي منعناه في جمع هو ان يسكن العين واللام جميعا في جهة الاعلال وقال ابو علي
المكروه منه ان يكون الاعلالان على التوالي اما اذا لم يكن على التوالي كما تقول في ايمن الله من الله
بحذف الفاء ثم تقول بعد استعمالك م الله م الله فليس بمكروه كذا في شرح الشافية وفيه نظر **قوله**
مصدره التمطي في المختصر التمطي التبختر ومد اليدين في المشي وقيل اصله التمطط قلبت احدى الطاءات
ياء كما قالوا التظني والتقضي في التظنن والتقضض ومنه قوله تعالى ثم ذهب الى اهله يتمطى **قوله**
من الصبوة بمعنى الميل وسمي الصبي صبيا لميله الى ما لا يعنيه **قوله** وبتقلسي يقال قلساه
فتقلسى وتقلنس وتقنس اذا البسه القلنسوة فلبسها **قوله** ولا يعاد في فعل جماعة
الذكور والواحدة المخاطبة اي لا يقال ارضيون ولا ارضيين بل قيل ارضون وارضين لعروض
حركة الواو والياء فلم يرتفع التقاء الساكنين **قوله** جعل راضٍ بضم ياء على حكاية راضو ولذا
لم يقل راضيا وان كان مفعول جعل وكانه قدم في البيان مع تأخره في الذكر اهتماما به لكونه
ذا الاصلين **قوله** قال قائلهم نستوقد النبل آه البيت من الحماسة وهو لبعض من طي وأوله
نحن حبسنا بني جديلة • في نار من الحرب جمة الضرم • نستوقد النبل بالحضيض اه حبسنا من
الحبس ضد التخلية خبر نحن وبني جديلة حي من طي مفعوله وجديلة بنت سبيع بن عمرو من
حمير امهم في نار متعلق بحبسنا في الكشاف النار جوهر لطيف مضيء حار محرق من نار ينور
اذا نفر لان فيها حركة واضطرابا والنور مشتق منها وقال الراغب النار والنور اصلهما مشتق
من الآخر من حيث انه قلما ينفك احدهما عن الآخر واعترض على تعريفه النار بان الاضاءة لا تعتبر
في حقيقتها وكذا الاحراق وانه لا يتناول النار الاصلية التي هي كرة الاثير لانها شفافة
لا لون لها والضوء ملون فانه مرئي وان قوله لطيف وحار مستغنى عنه وان الجوهر المأخوذ
في التعريف اعم من النار واجاب الشيرازي والشريف بانه لا شك في ان مجموع ما ذكره معتبر فيما
يطلق عليه لفظ النار في متعارف اللغة ورده الكمل الذين بان اعتبار هذا المجموع عند الوضع

الوضع غير محقق ثم قال والحق ان النار لا تحتاج الى التعريف فما ذكره بيان ما يطلق عليه
لفظ النار في متعارف اللغة لا تعريف للنار وقوله من الحرب وهي مؤنثة صفة نار وجمة
الضرم بمعنى كثرة الاشتعال صفة الحرب والضرم جمع الضرمة وهي السعفة والشيحة في طرفها
نستوقد من الوقود وهو سطوع النار لهبها والسين للطلب وللتاكيد حال من فاعل حبسنا
والنبل السهام العربية مؤنثة لا واحد لها من لفظها جمعوها على نبال وانبال مفعول نستوقد
وبالحضيض وهو القرار من الارض عند منقطع الجبل متعلق به ونصطاد فعل متكلم من الاصطياد
عطف عليه نفوسا مفعوله ونبت فعل مجهول من البناء والقائم مقام الفاعل ضمير نفوسا صفة
لها وعلى الكرم متعلق بنبت وهو ضد اللوم وقد تم تفصيله جعل خروج النار من الحجر عند صدمة النبل
استيقادا يتقدحها منافي المرتبة حتى تصل الى حضيض الجبل واسفله فيخرج النار منه لشدة
رمينا ونصيد بها نفوسا نبت على الكرم اي تقبل الرؤساء **قوله** فيمن يقول رجل ورجلة يعني
ان التاء للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة وهو الكثير الشايع وقد يكون للفرق بينهما في
الاسم وهو قليل **قوله** في عيشة راضية هذا من قبيل الاسناد المجازي توجيهه ان الرضا صفة
الراضي فحقيقة الكلام رضي الرجل عيشته فاسند الفعل الى المفعول به من غير ان يبنى له فحصلت
رضيت عيشة وهو معنى كونه مجازا ثم سبك من الفعل المبني للفاعل اسم الفاعل فقيل
عيشة راضية فقد جعل المفعول فاعلا **قوله** كما في المصادر كقيام وعياذ وقيم واحتياز و
انقياد وحال حولا كالقود شاذ بخلاف لاوذ لواذا وقاوم قواما تماما بعل فعله باعلالها
قوله كما في الجموع كجياد جمع جيد اصله جيود ودبار جمع دار اصله دور وتير جمع تارة اصله
تورة وديم جمع ديمة اصله دومة وشذ طيال جمع طويل وصح رواء جمع ريان كراهة اعلالين
ونواء جمع ناو وهو السمين من الابل لصحة عين مفرده وقلبت في رياض وثياب لوقوعها
عينا في الجمع مكسورا ما قبلها ساكنة في الواحد بعدها الف لانه حرف صحيح لانه عودة جمع عود
وهو المسن من الابل وكوزة جمع كوز لعدم الالف بعدها وبخلاف حوان لانه مفرده وبخلاف طوال

جمع طويل كثيرًا في الواحد وثيرة جمع ثور شاذ لعدم الالف بعدها **قوله** وقحدوة بفتح القاف والميم وسكون الحاء المهملة وضم الدال المهملة وفتح الواو ما خلف الرأس **قوله** لا تكون الواو كالمتطرفة فيه انها وان لم يكن كذلك لكنها وقعت خامسة فالقياس قبلها ياء كما قال الشارح بعيد هذا ولا يبعد عندي **قوله** وليس علينا الآن نقول الاصل غوازي بالتنوين اي عند سيبويه في وجه فلما حذفت الضمة التقى ساكنان فحذفت الياء وجعل التنوين الذي كان للتمكن عوضا او حذف التنوين ايضا ثم عوض تنوين آخر وفي وجه آخر اصله غوازي بغير تنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء اكتفاء بالكسرة لانهم حذفوها في المفرد مع خفته اكتفاء بالكسرة كالكبير المتعال فنحو الجمع اولى فجيء بالتنوين وهو عند سيبويه تنوين عوض عن الياء او حركتها وعند المبرد عن الحركة وعند القائل بالصرف وهو الاخفش وتوابعه للتمكن **قوله** واعلم ان هذا الاعلال انما هو حال الرفع والجر قال الكسائي وابو زيد في حال الجر بفتح الياء لكونه غير منصرف وجوه بالفتح لخفته وعليه ورد بيت الفرزدق • فلو كان عبد الله مولى هجوته • ولكن عبد الله مولى موالِيَا **قوله** قياس مطرد قال في حاشية شرح المفتاح لابن كمال باشا علم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز ان المطرد في عرفهم ينتظم غالب الوقوع **قوله** كما تقدم اي في الاجوف في شرح قول المص ويصح نحو قول وقاول **قوله** ويتقضى وطرا وهو الحاجة ولا يبنى منه فعل **قوله** ايوم يوم وقد يعبر عن الشدة باليوم يقال يَوْمٌ أَيْوَمُ كما يقال ليل اليل **قوله** ولا في الاعلال نحو حيوة وهو اسم رجل ولم يدغم كما ادغم هين وميت لانه اسم موضوع لا على وجه الفعل كذا في الصحاح **قوله** ديوان بكسر الدال وقد يفتح فارسي معرب وسبب تسميته ديوانا وجهان احدهما ان كسرى اطلع يوما على كتاب ديوانه فرآهم يحسبون مع انفسهم فقال دوانه اي مجانين ثم حذفت التاء لكثرة الاستعمال والثاني ان الديوان بالفارسية اسم الشياطين وسمّي الكتاب باسمهم لحذقهم بالامور ووقوفهم على الجلي والخفي ويسمّى به الخرائط التي فيها الصكوك والسجلات والجريدة ويقال لها الدفتر وروي ان عمر رضي الله عنه اول من دوّن الدواوين للولاة والقضاة **قوله** اُسيود وجديول فانه

يعني ابو عبد الله بن ابي اسحق الحضرمي النحوي لكونه قد طعن في شعره والفرزدق شاعر اسلامي لقي علي بن ابي طالب وروى عنه وعن ابي هريرة والحسن بن علي وابن عمر توفي بالبصرة والفرزدق في الاصل قطع العجين واحدها فرزدقة لقب بذلك لانه كان جهم الوجه • شبه بها لغلظه وجهه اي قبيح الوجه

فانه لا يجب القلب بل يجوز وهو الاكثر نظرا الى مجرد الاجتماع وجاز تركه لعروضه لانه حصل بسبب ياء التصغير وهي غير لازمة مع انها في محل التغيير ومع ان الواو قوية لتحركها قبل الاجتماع بخلاف نحو عجيزة فانه يجب القلب فيه لان الاجتماع وان كان عارضا في غير الطرف الا ان الواو قبل الاجتماع ساكنة ضعيفة وبخلاف عرية في تصغير عروة فان الاجتماع وان كان عارضا الا انه في محل التغيير **قوله** اذا اجتمعا آه مهملة يشير الى ان اذا كان ولو في الشرطية المتصلة للاهمال كاما واو في المتصلة وقد يقال اذا تفيد الدلالة على تبعض التقادير المفيدة بجزئية الحكم في بعض الصور على قياس لفظة قد فان قلت ما سور الكلية والجزئية فيهما قلت سور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون او بادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلي **قوله** قواعد العلوم تجب ان تكون آه هذا الوجوب في العلوم العقلية مسلم وفي العلوم العربية لو سلم فقد شاع التخصيص بالمثال والمقام كما سيشير اليه **قوله** لقد علمت عرسي مليكة آه فاعل علمت عرسي وهي الزوجة وربما سمي الذكر والانثى عرسين مليكة اسم زوجته بدل او عطف بيان لو سي انني هي ان مع اسمها وانا ضمير الفصل لا موضع له على الاصل وبه سماه البصرية لكونه فصلا بين كون ما بعده خبرا او صفة وسماه الكوفية عمادا لكونه حافظا ما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض منه في الاصل فصل الخبر عن الصفة فالقياس ان لا يجئ الا حيث اللبس الخبر بالصفة لكن اتسع فيه وجاء حيث لا التباس بدونه ايضا اطرادا للباب على ما ذكره السيد عبد الله او التوكيد والفصل ثم جاء لمجرد التوكيد فيما لا لبس فيه كاللام للحال والتاكيد وقد جاء لمجرد التوكيد في قوله ولسوف يعطيك على ما ذكره شارح الهادي وقد اشترط فيما قبله اما ان كونه مبتدا في الحال او في الاصل واجاز الاخفش والكسائي وقوعه بين الحال وصاحبها نحو جائني زيد هو ضاحكا وكونه معرفة واشترط فيما بعده ايضا اما ان كونه خبرا في الحال او في الاصل و

كونه كالمعرفة في عدم قبول لام التعريف فلا وجه لما قاله القاضي في تفسير سورة آل عمران حيث قال في
قوله تعالى واولئك اصحاب النار هم فيها خالدون وتوسيط الفصل لتخصيص الخلود بالكفار لعدم
شرطه اللهم الا ان يقال ان قوله خالدون خبر بعد خبر لاولئك وان كونه كالمعرفة ليس بشرط له على ما
اشار اليه الشريف الجرجاني في حاشية التصريحات حيث قال لفظ هو في زيد هو عالم لا يكون
رابطة لدلالته على زيد ورجوعه اليه بل هو ضمير الفصل والعماد مع ان ما بعده وهو عالم ليس
كالمعرفة وفيه تأمل وشرط له في نفسه ان يكون صيغته صيغة مرفوع منفصل وان يكون على
وفق من يجري فصلا له وقوله اللبث خبر ان ومعربا في عدا عليه بمعنى ظلم حال من اللبث والعامل
ما في ان من معنى الفعل وعليه قائم مقام فاعل معربا ضميره راجع الى اللبث وعاديا عطف عليه
ان مع جملتها في موضع مفعول علمت على مذهب سيبويه **قوله** عدو وهو اسم فاعل للمبالغة من
العداوة والعدوان بضم العين والعداء بالفتح والمد وهو تجاوز الحد في الظلم وانما ادخلوا التاء
في قولهم هذه عدوة الله تشبيها بصديقه لان الشيء قد يبنى على ضده ويقال القوم اعداء و
عدى بكسر العين وعدى وعداة بضمها بمعنى وقال ثعلب العدى الاعداء الذين تقاتلهم والعدى
الاعداء الذين لا تقاتلهم ذكره في شرح ديوان المتنبي **قوله** اي فاجرة تبغي الرجال **قوله** ابن جني
هو بسكون الياء وتخفيفها كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جني ونقل عن سيبويه انه معرب جني كني
وليس الياء فيه للنسبة ذكره الزمامي **قوله** من مثل الامام لفظ مثل مقحمة للتعظيم كما في قول المفتاح
مثل بشار وقولك مثلك لا يبخل **قوله** لو كان فعيلا لوجب ان يقال بغية وجوز القاضي كونه
فعيلا حيث قال او فعيل بمعنى فاعل ولم يلحقه التاء لانه للمبالغة او للنسب كطالق ورد القطب
كونه للمبالغة بان نفي الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا واجيب بانه من باب نفي المقيد وقيده وقال
الطيبي في محيي السنة كل ما كان معدولا عن وجهه ووزنه كان مصروفا عن اخواته كقوله تعالى ما كانت
امك بغيا اسقط الهاء ولانها كانت مصروفة عن باغية وقال صاحب الكشف لم يقل بغية رعاية
للفواصل ولك ان تقول لم يقل بغية لانه مصدر او بزنته كما قال القاضي في قوله تعالى من يحيي العظام وهي

وهي رميم لم يقل رميمة لانه اراد المصدر وكما قال في قوله تعالى خلصوا نجيا وحده لانه مصدر او بزنته
قوله كما في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قال صاحب الكشاف في سورة هود في قوله تعالى
وما قوم لوط منكم ببعيد ويجوز ان يسوى في قريب وبعيد وقليل وكثير بين المذكر والمؤنث لورودها
على زنة المصادر التي هي الصهيل والنهيق وقد قرر في هذا وجوه من التأويل **قوله** والباء اخف
المفضل عليه اذا علم وكان افعل خبرا جاز استعماله بلا احد الاشياء الثلثة كما في الله اكبر وقول
الشاعر دعائم اعز واطول **قوله** هو من الصبوة وهو الميل الى الجهل والفتوة وسمي الصبي به
لميله الى ما لا يعنيه او من الصبي بكسر الصاد وفتح الباء والقصر وهو العشق ومنه يقال تصابى
ويقال صبا صباء كسمع سماعا اي لعب مع الصبيان **قوله** ولم يكن ما قبلها مضموما احترز عن
نحو يغزو وفيه انهم قلبوا ياء التمطي في الواو ولم يضم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها الا ان يقال ما
ذكر في الفعل **قوله** والاصل اعطو من العطو وهو الاخذ قيل لم يسمع ماضيه من الثلاثي المجرد وقيل المفعول
الاول عاط اي اخذ لان معنى اعطيت زيدا درهما اخذ زيد درهما مني **قوله** والاصل استرشوا
من الرشوة بكسر الراء وضمها يقال استرشى في حكمه طلب الرشوة عليه وارشاه اعطاه الرشوة و
الراشي هو المعطي والمرتشي هو الآخذ والرائش هو الواسطة **قوله** لا محالة بفتح الميم اي لا بد
قوله لا وقع في النقل على بناء المجهول والقائم مقام الفاعل ضمير اللفظ او المتلفظ والثقل كالصغر
ضد الخفة وبكسر الثاء وسكون القاف واحد الاثقال وبالفتحتين متاع المسافر **قوله** وكأنهم اعتمدوا
على ايراد هذا البحث في المعتل فسقط الاعتراض بنحو استقوم واستحوذ واعشوشب واجتوروا
تجاوروا وعلى انه لا اعتداد بالمدة فسقط بنحو مدعو وعدو **قوله** فلتفرح الفاء فصيحة واللام
تحتمل لام الابتداء ولام الامر وقد قرر وجه دخولها على صيغة المتكلم **قوله** فلاجتماع حرفي العلة فيه
وقد يقال هو مأخوذ من اللف بمعنى الخلط فسمي به لان فيه خلط الحرف الصحيح بحرف العلة من طعام
لفيف اذا كان مخلوطا من جنسين **قوله** من قبائل شتى جمع قبيلة واحدة قبائل العرب وهم بنو اب
واحد وسميت بها لان العامة تقابلت عليها وشتى جمع شتيت بمعنى المتفرق وقد فسره الشارح بالطوال

بالمختلف قوله والقسمة تقتضي ان يكون هذا النوع اقسام احدها ان يكون العين واللام
واوين كقوو وثانيها ان يكونا يائين كحيي وثالثها ان يكون العين واوا واللام ياء ورابعها
ان يكون العين ياء واللام واوا وهذا القسم لم يجئ في الكلام قال الاندلسي في المحصل على ذلك
باستواء ابنية الفعل والاسم قوله وانما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واوا
فيه نظر لانه يعلم منه ان مجئ يفعل بالكسر منحصر فيما اذا كان العين واوا اما اذا كان يفعل
بالفتح فقد يكون العين واوا وبالعكس وليس كذلك لما مر فانه لم يجئ ما يكون العين ياء و
اللام واوا قال سيبويه ليس في الكلام ما عينه ياء ولامه واو اذا كان في هذا نوع من الاعتدال
لان الياء اخف والنطق باخر الكلمة اشق من النطق باولها لكون المتكلم جاما في الابتداء
وتعبا في الانتهاء فبدؤا بالاثقل وعقبوا بالاخف الضعيف تنزلا على حالتي المتكلم ولا يخفى ما
فيه من الاعتدال قال ابن الحاجب ويتوقف الياء من الواو بكون العين واوا نحو شوى لانه
لم يجئ عين ولام واوين الا ما شذ من نحو القوى والصوى وانت خبير بما فيه من المخالفة
لما نقلناه اولا وفي بعض شروح المفصل ما يشير الى هذا حيث قال ولو ثبت مما عينه ولامه
واوان كالقوة والحوة لقلت قوى وحوى بقلب الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها ويمكن
ان يجاب عن النظر بان مراد الشارح انه انما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين فقط
واوا اما اذا كان اللام ايضا واوا كما اجازه ابن الحاجب فلا يجئ من يفعل بالكسر بل من يفعل بالفتح
نحو قوى يقوى قوله فجميع ما عرفته في رمى يرمى فاعرفه ههنا فاء فجميع فصيحة داخلة على عامل
جميع في الحقيقة وهو اعرف واعرفه المذكور بالفاء يفسره وتكرير الفاء للتاكيد كما في قوله واذا
هلكت فعند ذلك فاجزعي جواب اذا وعند معمول فاجزعي فيكون التقدير فاجزعي ومولعه
وبذلك فلتفرحوا قوله ونظيره الجو والتو الجوى بفتح الجيم الحرقة وشدة الوجد من عشق
او حزن تقول منه جوى الرجل بالكسر فهو جو والجو الهواء ايضا وهو ما بين السماء والارض
ويحتمل ان يكون بالحاء المهملة المضمومة جمع الاحوى وهو الاسود والتوى هلاك المال يقال

يقال توى المال بالكسر يتوى توا ويحتمل ان يكون بالياء بنقطة تحتانية وهو جلد ولد
البعير المملو بالتبن فاعتبر اجتماع الواوين في الجو والتو بالادغام روما للخفة فلم يعل كما
اعتبر في القوة والصوة وهو العلم في الطريق قوله ولان فعل مكسور العين فرع فعل
مفتوح العين لان الاصل في الثلاثي فعل بفتح العين لخفته وكثرة معانيه لانه لا يجئ غير فعل
لمعنى من المعاني الا وقد يجئ فعل لهذا المعنى قوله ولما لم يكن اسم الفاعل من روى مثله النفي كثيرا ما
في الكلام يتوجه الى القيد نحو لم ياتك القوم اجمعون معناه نفي الاجتماع لا المجئ وقد يتوجه
الى الفعل فقط بلا اعتبار لنفي القيد او اثباته كقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اي
لم يصروا عالمين يعني عدم الاصرار متحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه و
قد يتوجه الى القيد والمقيد جميعا كقوله تعالى وما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة
ولا اطاعة ولا غير ذلك والمراد ههنا المعنى الثاني والاخير فلا يرد ان اول الكلام يدل على عدم
المثل وقوله بل يبنى على عدم اسم الفاعل وقد يقال اذا كان في الكلام قيد فكثيرا ما يتوجه الاثبات
او النفي اليه ويكون هناك اثبات القيد او نفيه وقد لا يتوجه ويكون هناك قيد للاثبات
او النفي وذكر الشارح في مواضع من كتبه ان في الاول يعتبر القيد اولا ثم الاثبات او النفي وفي
الثاني بعكس ولا ريب في اطراده وكليته وقد يجعل القيد متاخرا على كل حال من جهة المعنى كما انه
متاخر من جهة اللفظ فيقال القيد اما للنفي او المنفي وكذا الاثبات قوله الصفة المشبهة باسم
الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل قوله
لان المعنى لا يستقيم الا عليها فان قيل هذا يقتضي كون نحو مؤمن وكافر وواجب ودائم وباق
وضامر في فرس ضامر وعالم في الله عالم وثابت وراسخ وحسن وحائض وطامث مما
يدل على الدوام والثبوت ان لا يكون اسم الفاعل اجيب بان ما ذكر بمعنى الحدوث بحسب الوضع
والدوام والثبوت بعارض قوله لان صيغة فاعل تدل على الحدوث فيه بحث لانه صرح
في بحث الحد واوائل المقدمة من حاشية المطول لحسن الفناري وعلاء الدين البسطامي ان اسم الفاعل

المقدر في الظرف بمعنى الثبوت ورائحة الفعل تكفي للعمل في الظرف وصرح الشارح في اواخر الباب.
الثالث من المطول ان اسم الفاعل المقدر كحاصل في زيد في الدار للثبوت وقال في بعض شروح
الشافية والصفة المشبهة من فعل المتعدي مكسور العين يجيء على فاعل نحو حمده فهو حامد
وصحبه فهو صاحب وركبه فهو راكب قال الشريف في شرحه للمفتاح والاسم كعالم مثلا يدل
على ثبوت العلم لمن حكم به عليه وليس فيه تعرض لاقترانه بزمان وحدوثه فيه وزاد في حاشية
المطول قوله اصلا سواء كان على سبيل التجدد والتقضي اولا نعم لما كان اسم الفاعل جاريا
على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن كما في قوله تعالى وضائق به صدرك الآية
بمعنى ضيقا ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا في مقام المدح والمبالغة ثم قال على وفق المفتاح
الاصل في الاسم صفة كان كعالم او غير صفة كغلام الدلالة على الثبوت واما الدلالة على
التجدد فامر عارض في الصفات وقال في حاشية المطول فان قلت قد ذكر ابن الحاجب
ان اسم الفاعل يدل على الحدوث دون الصفة المشبهة قلت قد صرح في المفتاح بان نحو عالم
يستفاد منه الثبوت صريحا لكون اصل الاسم صفة او غيرها الدلالة على الثبوت وقال الشيخ
عبد القاهر لا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير
وجعل الميداني الصفة المشبهة مندرجة في اسم الفاعل واما فرقهم بين حاسن وحسن و
ضائق وضيق فقد يوجه بان اسم الفاعل لما كان جاريا في اللفظ على الفعل جاز ان يقصد به
الحدوث بمعونة القرائن دون الصفة المشبهة اذ لا يقصد بها وضعا الا مجرد الثبوت اذ
الدوام معه باقتضاء المقام وقد يتكلف للجمع بين الكلامين بان من قال يدل على الحدوث
اراد به ثبوت مطلقة ومن قال يدل على الثبوت اراد به نفي التجدد والتقضي بقرينة ايراده
مقابلا له وهو اخص منه ونفي الاخص لا ينافي ثبوت الاعم **قوله** والصفة المشبهة لا يقصد

على ما ذكره الشريف في شرحه للمفتاح و حاشية للمطول حيث قال الصفة المشبهة صح

بها الا مجرد الثبوت وضعا والدوام باقتضاء المقام وقال صاحب الكشاف في المفصل و
هي تدل على معنى ثابت فان قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن او غدا وكارم وطائل ومنه

ومنه قوله تعالى وضائق به صدرك وفي بعض شروح المراح وضعها على الاطلاق لا الحدوث والاستمرار
وعرف عند اهل هذا الفن من اسم الفاعل وكذا افعل التفضيل **قوله** والمعنى في هذا على الثبوت
لا الحدوث لا يخفى عليك ان مثل هذا الثبوت يوجد في كثير من صيغ اسم الفاعل على ان هذا ينبئ
ان صيغة الصفة المشبهة مقتضاة للمعنى في قانونهم وقولهم اذا قصد الحدوث قيل هو
حاسن الآن او غدا وقولهم اذا اشتق الصفة المشبهة من فعل متعد يجعل لازما بمنزلة الفعل
الغريزي فينقل الى فعُل بضم العين ثم تشتق منه على ما ذكره صاحب الكشاف في الفائق في فهيم
ورحيم ورفيع يقتضي خلافه **قوله** فاني لو اشتغل بتفصيل ذلك ليطول الكلام فان قيل قد
صرحوا بان لو للشرط في الماضي فيلزم المضي في جملتيها قلنا قد تدخل على المضارع لقصد استمرار
الفعل كقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم او لتنزيل المضارع منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف
في اخباره اولاستحضار الصورة كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار وجواب لو محذوف
اي لرأيت امرا فظيعا على ما ذكره الشارح او لترى على ما ذكره حسن الفناري وقد تدخل على المضارع
للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على
الوقوع في الجملة كما تقول لقد اصابتني حوادث لو تبقى الى الآن لما بقي مني اثر وقد تستعمل كما في المستقبل
وهو مذهب المبرد والمشهور انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول
مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان
لو هنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد
ومن هذا توهم ابن الحاجب ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأه على المشهور ولم يدر ان
ما ذكره معنى يقصد في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان
المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك
استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء
الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء

يجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة للاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وقد يستعمل لمطلق الربط كان ولقطع الربط فيكون جوابا لسؤال محقق او متوهم وقع فيه ربط فتقطعه انت لاعتقادك بطلان ذلك الربط ذكره الزماميني وقد يكون للتمني والعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا وللتعليل وحرفا مصدريا كان لكن لا ينصب وزعم بعضهم ان الجزم بلو مطرد على لغة واجازه جماعة في الشعر وجوابه مضارع منفي بلم او ماض مثبت مقرون باللام غالبا او منفي بما مجرد عن اللام غالبا وقد يكون جوابه الماضي المقرون بقد وهو غريب وجملة اسمية مقرونة باللام او الفاء وبعضهم حمل هذا على التشبيه بان او على تقديم الجواب **قوله** تما كان الحرفان فيه يا ان لحيي فيه اشارة الى رد من قال ان عينه ياء ولامه واو وقلبت ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها بانه لم يوجد في كلام العرب ما عينه ولامه واو ورد بانه شهادة نفي لا تسمع **قوله** على لغة من يميل الالف الى الواو وقال صاحب غاية الاماني وانما كتب بالواو للاشعار بالاصل كربوى وسمي بالياء وما قاله صاحب الكشاف والقاضي كتبت بالواو على لغة المفخم ليس بشيء اذ لم يقرا به احد فكيف يوضع الرسم باتفاق الصحابة على شيء لا وجود له وتغليظ ورش لام ليس لامالة الالف نحو نحو الواو بل لان الصاد من حروف المستعلية فغلظ اللام لتقارب الصاد كما فخمه في ظلموا وطال وكذا ما قالا الضعفوا بواو قبل الهمزة على لفظ من يفخم الالف قبل الهمزة فيميلها الى الواو ونظيره علموا بني اسرائيل ليس بشيء كما ذكر بل رسمت فيهما وفي نظائرهما لما قال ابو عمرو الداني صاحب التيسير في المقنع وهو كتاب في علم الرسم من انه على مراد الايصال والتسهيل يعني ان قياس تخفيفها في الوصل بالتسهيل والوقف بالروم كالواو فرسمت عليه ثم قال وحذف كتب الالف بعدها ما قال ابو عمرو ولما تطرفت الواو شبهت بواو الجمع قالوا فالحقت بها وفيه نظر ثم التفخيم يطلق على ضد الترقيق وهو التغليظ وعلى ما يقابل الامالة على امالة الالف نحو مخرج الواو

قراءة برجلك اسمي درشتق بن القطامي ايتوي بزم اشبو خطوى احداث ايدن طي قبيله سندن برقاج كمسنه درغرا حرين قره اترك بربوركه سز اوعلم دار ابدكا واي جاده كلمه سنك هم بربله براو غلنه آدو برمشوى كه ابجد داني آخوندرانجه سز كلمه در. وان قولي

الواو وهو المراد ههنا **قوله** والربوا قال الكرماني الربا مقصور من ربى يربو اذا زاد فيكتب بالالف واجاز الكوفيون كتبه بسبب الكسرة في اوله وقد كتب في المصحف بالواو وقال الفراء انما كتبوه بالواو لان اهل الحجاز تعلموا الخط من اهل الحيرة ولغتهم الربو فعلموهم صورة الخط على لغتهم قال ويجوز كتبه بالثلثة وزيدت الالف بعد الواو تشبيها بواو الجمع ذكره في الكشاف في سورة البقرة في قوله الذين ياكلون الربوا ويحتمل ان يكون من هذا القبيل كتب الالف بعد الواو في الافعال المضارعة المفردة مرفوعة كانت او منصوبة في كل القران نحو تتلوا وتبلوا ويدعوا ولنبلوا وان اتلوا القران او يعفوا الذي **قوله** والحق ان يقال مثل ذلك يكتب في المصحف بالواو اقتداء بنقلته اعلم ان كتابة المصحف مثبتة بخط واحد على الاحرف السبعة وهي تنقسم الى ما يوافق القياس والى ما لا يوافقه بل يتلقى بالقبول لانها سنة واجبة الاتباع لانه رسم زيد بن ثابت رضي الله عنه امين رسول الله صلى الله عليه وسلم وكاتب وحيه علم من هذا العلم ما لم يعلم غيره وما من خالفه انما خالف لحكمة بليغة ومعرفة خفية وقد حكم مالك بحرمة المخالفة وهكذا نقل عن كثير من السلف فيما يقصد به البقاء كالمصاحف فاما ما لا يقصد به الا التفهيم كالواح الصبيان وما يجري مجراها فيجوز ان يكتب على قانون الخط وقد اتفقت في خط المصحف اشياء خارجة عن القياسات التي بني عليها علم الخط والهجاء قال ابن درستويه في كتاب الكتاب خطان لا يقاسان خط المصحف لانه سنة وخط العروض لانه يثبت فيه ما اثبته اللفظ ويسقط عنه ما اسقطه روي عن الكسائي وغيره انهم فالواخ روس الآي وخط المصحف عجائب وغرائب تحيرت فيها عقول العلماء وعجزت عنه آراء البلغاء وقال صاحب الايضاح المقري الاندراني ومن طعن في شيء من هجائه فهو كالطاعن في تلاوته ومن الاشياء الخارجة عن قياس الخط كتب واو وضعوا اي بعد الالف ووجهه الزمخشري بان الفتحة كانت تكتب الفا قبل الخط العربي والخط العربي اخترع قريبا من نزول القران وقد بقي من ذلك الالف اثر في الطباع فكتبوا صورة الهمزة الفا وفتحها الفا اخرى ونحوه او لا اذبحنه ثم اختلف في وجوب التواتر في محل القران ووضعه ونم تبه منهم من قال يكفي

نقل الآحاد فيها والاصح عند المحققين من اهل السنة وجوبه وفي امكان ان يقع في خط القرآن
لحن بناء على عدم تواتر صورة الكتابة والصحيح انه لا يجوز لانه ايضًا متواتر وما روى عن عثمان
وعائشة رضي الله تعالى عنهما انهما قالا ان في المصحف لحنا وستقيمه العرب بالسنتها على تقدير
صحة الرواية يحمل على اللحن في الخط لكن الحق رد الرواية كذا ذكره الشارح وفيه نظر لانه على تقدير
الصحة لا يوثر فيما ثبت بالتواتر **قوله** الا في يحيى وريّا يعني العلمين ويقاس على يحيى كل
علم مثله وكتب الالف ياء فيهما للفرق بين يحيى وريّا علمين وبينهما فعلًا وصفة ولم يعكس
لاستثقال الصفة والفعل وكون الالف اخف **قوله** قال عيّنوا اباهم اه وآخر جعلت
لا عودين من نشم وآخر من ثمامة عيّنوا اباهم اي لم يهتدوا الوجه وتحيّروا فيه كما لم يهتد الحمامة
امر بيضها وهي واحدة الحمام تقع على الذكر والانثى والتاء للوحدة لا للتانيث عند العامة
هي الدواجن فقط وعند العرب ذات الاطواق نحو الفواخت والقماري وساق حر والقطا
والوراشين واشباه ذلك وقوله جعلت استيناف لبيان عيّ الحمامة وضميره للحمامة اي هالة
من الحمامة بحذف قد لجوازه عند غير سيبويه وعودين مفعول جعلت ومن نشم بالتحريك شجر
تتخذ منه القسيّ صفة عودين وآخر عطف على عودين ومن ثمامة صفته واحدة الثمام بضم
الثاء نبت ضعيف له خوص اي ورق او شبيه بالخوص وربما حشي به وسد به خصاص
البيوت يصف الشاعر قوم بني اسد عند ملك من ملوك العرب ويبيّن تحيّرهم في امرهم لينعم
عليهم ويعينهم على اعدائهم يقول انهم تحيّروا تحيّر الحمامة في امر بيضها يعني ان الحمامة ليست لها حيلة
ومعرفة في ان تطلب موضعًا قويًا يضع بيضها فيه بل يضع على خشبات ضعيفة يلقيها
الريح **قوله** وكنا حسبناهم فوارس كهمس اه فوارس جمع فارس بمعنى صاحب فرس مثل
لابن وتامر من الجموع الشاذة كهوالك ونواكس لان فواعل انما يكون جمع فاعلة في صفات
من يعقل قال ابن الحاجب في شرح المفصل اما فوارس فالذي حسن فيه انه لم يجئ امراة
فارسة واما هوالك فقد جاء في مثل هالك في الهوالك والامثال كثيرًا ما تخرج عن القياس واما

عيّنوا اباهم كما عيّت ببيضها الحمامة

واما نواكس فلضرورة الشعر قال ابن السكيت اذا كان الرجل على حافر برذونا كان او فرسا
او بغلا او حمارا قلت مر بنا فارس على بغل ومر بنا فارس على حمار وقال عمارة صاحب
البغل بغال لا فارس وصاحب الحمار حمّار لا فارس وكهمس ابو حي من العرب **قال** الراغب
انواع الموت بحسب انواع الحياة ما بازاء القوة النامية الموجودة في الانسان والحيوان و
النبات نحو اعلموا ان الله يحيي الارض بعد موتها وما بازاء القوة الحاسة نحو يا ليتني مت
قبل هذا والثالث زوال القوة العاقلة وهي الجهالة نحو او من كان ميتا فاحييناه الرابع الحزن
المكدر للحيوة نحو ويأتيه الموت من كل مكان الخامس المنام فقد قيل المنام موت خفيف و
الموت نوم ثقيل نحو الله يتوفى الانفس حين موتها والتي لم تمت في منامها **والدهر** الزمان وقيل
الابد وقيل في الاصل مدة العالم ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة والزمان يقع على المدة القليلة و
الكثيرة ذكره الراغب وذكر صاحب الكشاف في الفائق **ان** معنى قوله عليه السلام لا تسبوا
الدهر فان الدهر هو الله ان الجالب للحوادث هو الله لا غيره ومعنى ان الله هو الدهر انه هو
الجالب للحوادث لا غير الجالب وهذا خلاف ما ذكره صاحب المفتاح من ان المنطلق زيد وزيد
المنطلق كلاهما يفيد قصر الانطلاق على زيد وقيل الدهر الثاني مصدر بمعنى الفاعل ومعناه ان
الله هو الدهر اي المصرف المدبر المفيض لما يحدث وقال الراغب والاظهر ان معناه ان الله
فاعل ما يضاف الى الدهر من الخير والشر والمسرة والمساءة فاذا سببتم الذي تعتقدونه انه
فاعل فقد سببتموه تعالى وفيه انه لا يلزم من هذا اتحاد المعنى لان المسبب غير المسبب ذكره في شرح
التبيان والاعصر جمع العصر وهو الدهر بمعنى الزمان والمعنى كنا ظنناهم من بني كهمس اعطوا
الحياة بعد موتهم زمانا كثيرا **قوله** على سبيل الاغتباط هو ان يتمنى النعيم وغيره من غير علة
قوله ونظيره حذف النون من يكون وقيل حذفها للتشبيه بحروف العلة في امتداد الصوت
او في الغنة وبالتنوين وقد تقدم تفصيله **قوله** قال سيبويه في استحى حذفت الياء لالتقاء
الساكنين اه توضيح اعلاله ان استحى اصله استحيي قلبت الياء الثانية الفا لتحركها و

انفتاح ما قبلها فصار استحيا ثم نقل فتحة الياء الاولى الى الحاء وقلبت الفا لانها متحركة في
الاصل وما قبلها مفتوحة في الحال فالتقى الفان ساكنان فحذفت العين فصار استحى
قلت فيه نظر لانه لما نقلت حركة الياء اي في قول المازني لان الياء في استحى حذفت لالتقاء
الساكنين وقوله لم تحذف لالتقاء الساكنين والا لردوها اذا قالوا هو يستحي قلنا وكذلك
حذف من يستحي لالتقاء الساكنين لان الاصل يستحيي استثقلت الضمة على الياء الثانية
فحذفت ونقلت كسرة الياء الاولى الى الحاء فالتقى ياءان ساكنتان فحذفت الاولى لالتقاء
الساكنين وجوابه انه لم لا يجوز ان تعل الياء الاولى قبل الياء الثانية وتحذف للتخفيف
لا لالتقاء الساكنين بان تنقل كسرة الياء الاولى الى الحاء وتحذف تخفيفا ثم تحذف ضمة
الثانية فيصير يستحي وكذا في استحى تنقل حركة الياء الاولى الى الحاء ثم تقلب الفا للعلة
المذكورة فيصير استحاي ثم تحذف الالف للتخفيف فيصير استحي ثم تقلب الياء الفا لتحركها و
انفتاح ما قبلها فيصير استحى فثبت ان الياء حذفت للتخفيف لا لالتقاء الساكنين فان
قيل كلامه مبني على تقدير توهم حذف الياء الثانية قلنا وعليه ايضا ليس الحذف لالتقاء
الساكنين فتامل **قوله** وفي كلام سيبويه ايضا نظر لانه يوهم وانما قال يوهم لانه
يحتمل ان يكون المراد بالياء في قوله حذفت الياء لالتقاء الساكنين الياء الاولى وح ينبغي ان
يقول لانها تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الا انه اعادها وضعا للظاهر موضع المضمر توضيحا
قوله الا لفظة واو يعني عند المبرد فان الواو عنده من واو وياء وواو وعند سيبويه
والاخفش من ثلث واوات وادخال التاء في لفظة للوحدة **قوله** واما حال الوصل فتقول
ق ويكتب في الوصل ايضا بالهاء لان الوقف عليه بها وقد عرفت ان الوصل في كل كلمة
ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها **قوله** كيين بلا تنوين لانه
غير منصرف للعلمية والتانيث المعنوي **قوله** وويل ومثله ويح وويس قال سيبويه ويح
كلمة زجر لمن اشرف على الهلكة وويل لمن وقع فيها وقال الهروي ويح يقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها

ويل كلمة يقولها كل واقع في هلكة في
الصحاح وويل كلمة مثل ويح الا انها
كلمة عذاب يقال ويله وويلك وويلي
وفي الندبة ويلاه وقد يدخل عليه الباء فيقال ويله وتقول ويل
لزيد وويلا لزيد فالنصب على اضمار الفعل والرفع على الابتداء هذا
اذا لم يكن مضافا فان اضيف فليس الا النصب اذ لو رفع فلا خبر له
وقال عطاء بن يسار الويل واد في جهنم لو ارسلت فيها الجبال الذاعت من حره هذا هو في الاصل
تصنيف
لاعتلال فائه وعينه
مصدر ولا فعل له

لا يستحقها فيترحم بها عليها ويرثى له وويل لمن يستحقها وقال بعضهم ويح كلمة ترحم وويس تصغير اي
اقل منها في ذلك وقال الفراء ويح وويس بمعنى ويل روي عن علي رضي الله عنه ويح باب رحمة
وقيل باب عذاب وقيل الويل والويلة شدة في العذاب اكثر الناس على ان هذا دعاء منهما
عليه وزعم بعضهم انه دعاء منا له في معرض الدعاء عليه والعرب يفعل ذلك صرفا لعين
الكمال عن المدعو عليه ومنه قولهم قاتله الله ما افصحه **قوله** وويل ايضا كلمة عذاب واسم
لصوت من اصابه المصيبة **قوله** ولا يبنى منه اي من هذا النوع وفي بعض النسخ وقع منهما
اي من هذه الامثلة وما جاء في الشعر كقوله فما وال ولا واح ولا واس ابو هند شاذ وقول القاضي
في تفسير سورة المرسلات وويل في الاصل مصدر منصوب بفعله يدل على بناء الفعل منه ايضا
وقوله في قوله تعالى فويل للذين يكتبون انه في الاصل مصدر لا فعل له يدل على عدم البناء **قوله**
والقسمة تقتضي ان تكون تسعة اقسام الاول ان يكون الفاء والعين واللام واوا والثاني
ان يكن ياء والثالث ان يكن الفاء والرابع ان يكون الفاء واوا والعين واللام ياء والخامس
ان يكون الفاء ياء والعين واللام واوا والسادس ان يكون الفاء واللام ياء والعين واوا
والسابع ان يكون الفاء واللام واوا والعين ياء والثامن ان يكون الفاء والعين واوا واللام
ياء والتاسع ان يكون الفاء والعين ياء واللام واوا هكذا ووو ي ي ي ااا
وي ي ي وو ي و ي و ي و وو ي و ي ي ي ي و والظاهر انه ان اعتبرت الالف
تزيد الاقسام على التسعة وان لم تعتبر لا تزيد على الثمانية وكان حكمه بالتسعة لاجل نظره الى
ضرب الثلثة في الثلثة **قوله** وهاوه ويه يعني افصاح الهاء في التلفظ وانما كتبت الهاء على
تقدير الوقف كما هو قاعدة الخط **قوله** ويجعلون لامه همزة على غير القياس لعدم تطرفها بعد الف
زائدة **قوله** والاولى ان يقال حكم المهموز وانما كان هذا اولى لان عبارة المتن تدل على ان حكمه
الصحيح في التصرف واحتمال الحركات لا حكم المضاعف والمثال والاجوف آه وعبارته تشمل الجميع
فلذا قال والاولى **قوله** حرف شديد وهو ما ينحصر جري صوته عند اسكانه في مخرجه فلا يجري

صوته ولذا سميت مجهورة لانه لما انحصر في مخرجه فلم يجر اشتد وامتنع عن قبوله اللين والشدة
القوة قوله بالقلب والحذف وغيرهما وهو بين بين وهذا قسمان مشهور وهو مايكون
بين الهمزة وبين حرف حركتها كما تقول سئل بين الهمزة والياء او غير مشهور وهو مايكون
بينها وبين حرف حركة ماقبلها كما تقول سؤل بين الهمزة والواو ثم همزة بين بين عند
الكوفيين ساكنة وعند البصريين متحركة حركة خفية ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذا
لاتقع الاحيث يجوز فيه وقوع الساكن غالبا فلاتقع في اول الكلام قوله لان استقصاء
ذلك اى انهاءه وابلاغه الى الغاية والنهاية قوله فانه باب الباب مايتوصل منه الى الشئ و
النوع قال صاحب الكشاف انما بوب المصنفون في كل فن من كتبهم ابوابا موشحة الصدور
بالتراجم لان القارى اذا ختم بابا من الكتاب ثم اخذ في آخر كان انشط له واهز لعطفه وابعث
على الدرس والتحصيل بخلاف مالو استمر على الكتاب بطوله ومثله المسافر اذا علم انه قطع ميلا
او طوى فرسخا وانتهى الى رأس بريد نفس ذلك عنه ونشط للسير ومن ثم كان القرآن سورا و
جزاه القراء اسباعا وعشورا واخماسا واجزاء قوله طويل الذيل ممتد السبيل السبيل
الطريق يذكر ويؤنث وهما كنايتان عن كثرة الابحاث وفيهما استعارة مكنية وتخييلية وترشيحية قوله
روما اى طلبا قوله ثانيهما ساكنة جملة حالية وللنحاة في الجملة الاسمية الواقعة حالا اختلافات
فجوز بعضهم ترك الواو في الاسمية مطلقا وبعضهم اذا كانت في تاويل مفرد بحيث يفهم منها
معنى ذلك المفرد بلا ملاحظة لتفاصيل اجزائها نحو فوه الى فيّ اى مشافها وبعضهم بعضهم لبعض عدو
اى متعادين وبعضهم اذا كان ضمير ذى الحال في صدر الجملة وبعضهم جوز حذفه اذا كانت
واقعة بعد حال مفردة كالمثال المذكور في الشرح وبعضهم اذا كانت مصدرة بحرف ينبئ عن التنبيه
٢ نحو كان وبعضهم اوجب في نحو جاءني وهو يسرع قوله والله يبقيك لنا سالما قال الراغب
البقاء ثبات الشئ على الحالة الاولى وسالما اسم فاعل من السلامة وهى التعرى من الآفات الظاهرة
والباطنة والبرد بالضم نوع من الثياب والتبجيل هو التعظيم والمعنى مشتملا عليك التبجيل والتعظيم اشتمال

اشتمال البرد على صاحبه او حال كون التبجيل والتعظيم بردين ملابسين لك والحالان يجوز
ان يكونا من الاحوال المترادفة وهى ان يكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك
ههنا او الاحوال المتداخلة وهى ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذى يشتمل عليه الحال
السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما ولك ان تقول يحتمل ان يكون
قوله في كلمة جملة ظرفية مقدرة بالفعل على ما هو الاصح وترك الواو لان الظرف اذا كان عاملا
في ضمير ذى الحال يكون بغير واو البتة لانخراطه سلك المفرد كما ذكر في الضوء وان قال الشريف
في شرح المفتاح رجحان الترك اظهر فترك الواو لا لكونها عقيب حال غير جملة بل للبعض ما قدمناه
قبيل هذا قوله ورثم هو ظبى ابيض خالص البياض يسكن الرمل قوله يا حادى ابن زهير بن
اوليهما لام اسم الفاعل من حدى بمعنى نصر وثانيهما فاء الامر من تازر بزاء معجمة ثم راء مهملة بمعنى
تعاون وهمزة الوصل قد سقطت في الدرج قوله فله احكام أخر لايليق بهذا الكتاب اذا
التقى الهمزتان في كلمة واحدة وتحركت الثانية مع سكون الاولى ولم تكن في موضع اللام كسئال
على فعال من سئل تثبت الثانية وان كانت في موضع اللام قلبت ياء وان تحركتا وقد قال
النحاة وجب قلب الثانية ياء ان انكسر ماقبلها او انكسرت نحو جاء اصله على مذهب الخليل
جائى وايمة اصلها القريب اأممة بكسر الثانية وان لم تنكسر الثانية ولا التى قبلها وجب قلب
الثانية واوا نحو اويدم في تصغير آدم اصله ابيدم واوادم اصله اءادم وقد صح التسهيل عن
القراء بجعل الثانية بين بين وتخفيف الهمزتين في نحو ائمة والتزم في باب اكرم حذف الثانية
وحمل عليه اخواته قوله بل نقلت حركة الميم اليها لوقوع المثلان وهما الميمان بعدهما وارادة
الادغام قوله وقلبت ياء فقيل ايمة في الكواشى زعم بعضهم ان النحاة لايجيزون اجتماع همزتين
في ائمة للثقل وفيه نظر لصحة نقلها عن النبى صلى الله عليه وسلم بل لتواتره فيجب لذلك ان يجعل لغة
العرب استعملت على الاصل وهو اقيس وان ثقل وزعم ايضا ان من قرأ بهمزتين مخففتين يلزمه
ان يقرأ ادم بهمزتين مخففتين وهذا لايلزم لان القراءة سنة متبعة فلا يعقل الا ما نقل

زعم الزمخشري ان التصريح بالياء ليس بقراءة ومن صرح بالياء فهو لاحن محرف وفيه نظر لان
اكثر القراء يقرؤون الهمزة بعدها ياء مكسورة كسرة خفيفة ولان الزجاج قال في ائمة عند
النحاة لغة واحدة بهمزة وياء والقراء يقرؤون بهمزة وياء وبهمزتين واعترض عليه الطيبي بان
معنى قوله ليس بقراءة ان احدا من القراء السبعة لم يقرأ بها وهو كذلك كما نقلناه عن صاحب التيسير و
قال الشارح في شرح الكشاف ما ذكره الزمخشري خلاف ما ذكره النحاة واختاره في مفصله وقال
ابو شامة راى النحاة ابدال الهمزة ياء في ائمة نص عليه ابو علي في الحجة ثم قال لم يوافق الزمخشري
النحاة واختار مذهب القراء في الكشاف وما في المفصل فهو حكاية قول النحاة قوله بل هو
سهو محض والجواب ان قول المص تعود الثانية همزة عند الوصل اذا انفتح ما قبلها لا يستلزم
عدم العود عند غيره لعدم الحصر غايته انه بين عود الثانية عند الفتح وترك الصورتين
الباقيتين اختصارا ولا يكون قوله اذا انفتح قيد احتراز قوله يا قطام اي مثل هذا لان
قطام اسم امرأة مبنية على الكسر عند اهل الحجاز قوله لا يكون مفتوحة الا في مواضع معدودة
معينة فيه ان معدودة وان استعمل في القلة وفتح همزة الوصل ليس الا في لام التعريف و
ايمن والقلة تصدق على الواحد والاثنين الا ان لفظة مواضع جمع كثرة لا تتناول الا ما
فوق العشرة الا ان يقال هذا على ما قيل من ان الاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع مطلقا عند
جماعة ومنهم صاحب الكشاف عند بعضهم قوله وأمر اهلك بالصلوة اهل الرجل زوجته عند
الامام الاعظم لقوله تعالى وسار باهله واعترض عليه بانه لم يرد في الآية الزوجة خاصة لانه
تعالى قال فلما قضى موسى الاجل الى قوله لاهله امكثوا الاية انه خاطبهم بخطاب الجمع وفيه نظر
لانه ربما خوطبت المرأة الواحدة بخطاب الجماعة الذكور يقول الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة
في سترها فيعدل عن الافراد والتانيث الى الجمع والتذكير فيبعد عن الفهم لها لم تبتنين ومنه هذه
الآية ذكره في شرح المغني قوله قم براس التمثال اي بجز راسه في المغرب التمثال ما تصنعه
وتصوره مشبها بخلق الله من ذوات الروح والصورة عام وكان التمثال في شريعة من قبلنا

من قبلنا مباحا ووجد خاتم دانيال عليه السلام في عهد عمر رضي الله تعالى عنه وكان على فصه اسدان
وبينهما رضيع يلحسانه وذلك ان بخت نصر لما اخذ في تتبع الصبيان وقتلهم وقد ولد هو القته
امه في غيضة رجاء ان ينجو منه فقيض الله سبحانه اسدا يحفظه ولبوة ترضعه وهما
يلحسانه فلما كبر صور ذلك في خاتمه حتى لا ينسى نعمة الله تعالى عليه قوله ومر بالستر اي بستر
عيوب المسلمين ومعنى براس الكلب بقتل الكلب العقور كما يقال فلان اعتق كذا راسا او تملك
ويقال امرى حسن ما دام راسك سالما وذكر الراس لمشاكلة راس التمثال او المراد القتل بضرب
راسه لكونه اسهل قوله وفي قراءة السبعة سال سائل اه قال ابن مالك ليس سال في قراءة
من قرأ سال سائل بعذاب مخففا من سأل وانما هو مثل هاب وسال معتل العين مرادف سال مهموز
العين لانهم يقولون سلت تسال نحو هبت تهاب وقال ابو البقاء سال بالالف مثل خاف يخاف
ومصدره المساولة وهو واوي قوله قلت لان سل اكثر استعمالا من جرفا اجار من الجوار بمعنى
الخوار يقال جار الثور اي صاح ورفع صوته قوله من الرافة وهي الرحمة على ما في المجمل وما اشد الرحمة على
ما في الصحاح واجتماع الرءوف مع الرحيم في مواضع كثيرة من القران العظيم مع اطراد تقديم الاول على الكل
يبعدهما فالانسب لنظم القران ما نقله الرازي عن القفال من ان الرافة مبالغة في رحمة مخصوصة هي
رفع المكروه وازالة الضر فذكر الرحمة بعدها ليكون اتم واشمل فقول القاضي في سورة البقرة تقديم
الرءوف على الرحيم مع ان الاول ابلغ محافظة على الفواصل لا يخ عن قصور الا يرى الى قوله في سورة
النحل فان ربكم لرءوف رحيم مع ان الفواصل هناك نونية على ان رعاية جانب المعنى اهم وفي بعض
الكتب حكى الاخفش عن بعض العرب اسل في سل فلا يرد السؤال قوله وسا يسوء لازم ومتعد
يقال سؤته فسيء مثل سررته فسر ويقال هو رجل سوء بالاضافة ورجل السوء بالاضافة
كاضافة حمار سوء ورجل صدق في افادة المبالغة حيث اريد ان الصدق احاطه فصار الرجل
منسوبا اليه كانه اصل له ولا يقال رجل السوء بالضم في الكشاف هما كالكره والكره والضعف و
الضعف من ساء الا ان المفتوح غلب في ان يضاف اليه ما يراد ذمه من كل شيء والسوء بالضم جار مجرى

وكالكَلف والكُلف والنَّفر والنُّفر كذا ف

الشر الذي هو نقيض الخير وقيل بالفتح مصدر وبالضم البلاء والمكروه والدمار والهلاك وقيل
بالضم اسم مصدر **قوله** الزند وهو ما يقدح به النار من العود والحديد والجمع زناد وفي بعض شروح
المقامات ان زناداً مفرد مثل حمار في الكشاف هي التي تورى بها الاعراب واكثرها من المرخ والعفار
وفي امثالهم في كل شجر نار واستمجد المرخ والعفار يقطع الرجل منهما غصنين العفار وهي انثى
والمرخ وهو ذكر فينقدح النار باذن الله تعالى وهو ذكر مخالف لقول الجوهري والعفار الزند وهو
الاعلى يكون من العفار والاسفل من المرخ ولفظة كل في قوله في كل شجر نار للتكثير لا للشمول اذ
لا نار في شجر العناب قال في الكشاف وعن ابن عباس رضي الله عنه ليس من شجرة الا وفيها النار
الا العناب قالوا ولذلك يتخذ منه مدقة القصارين **قوله** كما في ائمة التشبيه في قلب الهمزة
ياء مع قطع النظر عن كسر ما قبلها او كسرها **قوله** وبه تصحح قول الخليل قيل المصحح ابو علي الفارسي
هو نسبة الى فسا بلدة من فارس قرية لا فسو ويقال له ابو علي الفسوي احد كبار المشهورين في العربية سيما
في صنعة الاعراب وهو امام في العربية وكلامه حجة يتمسك به صاحب الكشاف وغيره دخل
بغداد واقام بها مدة ودخل الاهواز وحلب وغيرها من البلاد وله مصنفات كثيرة منها الشيرازيات
والبغداديات والحلبيات والاهوازيات وكتاب الشعر وكتاب الحجة والتذكرة والاغفال والايضاح
قوله وفي الوقف تكتبه اشارة الى ان ت ولات لما كانا يكتبان بالهاء وان كانا في الوصل لان
مبنى الكتابة على الوقف ولكن لا يفصح الها **قوله** واوى باوى ايا واويا على فعول وادا على
فعال بالكسر الى كذا اي انضم اليه واوى له اي رحمه وتحقيقه بتغلبه ذكره الطيبي والمأوى لكل مكان
ياوي اليه شيء ليلاً او نهاراً **قوله** وعليك بالتدبر وهو اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى
الزم واذا تعدى بالباء كان بمعنى التمسك لان الباء في المفعول تقوية للعمل كما ظنه الرضي وكان
القياس ان لا يقال للجار والمجرور اسم الفعل لانه لم يكن اسما قط بخلاف رويد فانه اسم في اصله لكنهم
طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل اشار اليه الرضي والتدبر توقف القلب بالنظر في
العواقب والتفكر توقفه بالنظر في الدلائل **قوله** كقوله الم تر ما لاقيت آه لفظ الم تر تعجب اي حمل

حمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وتعجيب اي حمل المخاطب على التعجب يستعمل فيما تقدم الرؤية وفيما
لم يتقدم لانه جرى مجرى المثل في معنى التعجب والرؤية تحتمل البصرية ذكره صاحب الكشاف وما موصولة
وما لاقيت خطاب لاعصر والدهر منصوب على انه معطوف على ما او على انه مفعول معه واعصر
منادى حذف حرف ندائه وهو شرطية وتمتل بمعنى يستمتع ويعيش طويلا مجزوم بما يقال تملى حبيبك
تمليه اي تمتع به وعاشره معه طويلا وهو اجزاء الشرط مجزوم به ويستمتع ايضا مجزوم بالعطف عليه
والاستشهاد انه مجزوم **قوله** وكقوله ارى عيني ما لم تر اياه آه الترهات بالضم الطرق الصغار غير
الجادة تتشعب عنها والواحدة ترهة بتشديد الراء وفتحها فارسي معرب ثم استعيرت في الباطل ارى
مضارع متكلم واحد من ارى يرى عيني مفعوله الاول ما لم تر اياه مفعوله الثاني كلانا مبتدأ خبره عالم
بالترهات متعلق به والجملة استئناف وعالم من العلم بمعنى المعرفة فلا يتعدى الى مفعولين وما
اشتهر بين النحاة من امتناع الاقتصار في افعال القلوب على احد المفعولين فقد قيل المراد به الترك
بحيث لا ينوي ولا يقدر وقيل المنع مذهب سيبويه واجازه الاخفش وذكر صاحب الكشاف في سورة
النور جواز الحذف فيما اذا كان الفاعل والمفعولان شيئا واحدا في المعنى اعلم ان كلا وكلتا مفردا
لفظا مثنيان معنى مضافان ابدا لفظا ومعنى الى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين بالحقيقة و
التنصيص نحو احدهما او كلاهما او بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا فان نا مشتركة بين الاثنين و
الجماعة او بالمجاز كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقيل فان ذلك حقيقة في الواحد و
اشير بها الى المثنى على معنى وكلا ما ذكر قولنا كلمة واحدة احترازا عن قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا
فانه ضرورة نادرة واجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكريرها نحو كلاي وكلاك محسنان
ويجوز مراعات لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين اتت اكلها ومراعات معناهما وهو
قليل وقد سئل ابن هشام صاحب المغني عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم وكلاهما قائمان
ايهما الصواب فكتب ان قدر كلاهما تاكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدأ فالوجهان
والمختار الافراد **قوله** وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه فقال صاح هل ريت آه الفرع لكل ذات

ظلف اوخف وقرى بمعنى جمع ومنه القرية للمكان الذى يجمع الخلق والحِلاب بالكسر قيل جمع
محلبة وهى مايحلب فيه ويروى فى العلاب جمع علبة بالضم وهى محلب من جلد صاح منادى
حذف حرف ندائه ورخم على سبيل الشذوذ لان اصله ياصاحبى وقد قالوا المضاف لايرخم و
تار رب خطاب لصاح وسمعت عطف عليه براع مفعول لها على سبيل التنازع لكن فى عمل
سمعت يحتاج الى تقدير مضاف اى خبر راع والباء زائدة اوباعتبار تضمين معنى الاحاطة ورد
صفة راع فى الضرع متعلق به وماوى مفعول رد فى الحلاب متعلق بترى **قوله** وفى عبارته
حزازة الى قوله لابد من تقدير قد ليصح قال ابن هشام فى المغنى جوز الزمخشرى ومن تبعه كون فاء
فانفجرت فاء الجواب اى فان ضربت فقد انفجرت ويرده ان ذلك يقتضى تقدم الانفجار على الضرب
مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك وفيه بحث
لان ماذكره فى الاستثناء لايفيد فى دفع الاعتراض من جهة ان مبنى كلامه ان الماضى بعد تحقق معنى
فلايصح ان يكون جوابا لشرط مستقبل ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان حرف الشرط
فى ان ضربت جعلت الماضى الداخل عليه قد التحقيقية للاستقبال وفائدة قد فيه هو تحقق
ترتب الانفجار على الضرب نعم يحتاج الى التاويل فى قوله ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل لا يجرد
وقوع الجزاء ماضيا بقد بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت متقدمة فى نفس الامر على السرقة
المنسوبة الى الاخ يوسف عليه السلام لما يدل عليه لفظة من قبل على ان لنا ان نقدر حكمنا قبل قد
والمعنى ان ضربت فحكمنا بانه قد انفجرت فلايلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا بعد ذكره حسن الفنارى
وفيه بحث قال الشريف فى شرح المفتاح الفاء الجزائية لاتدخل على الماضى المتصرف الامع قد و
اضمارها ضعيف وقال الشارح فى شرح الكشاف فى تفسير قوله فانفجرت فى حذف قد بعض
نقصان ووجه النقصان والضعف فى حذفها واضمارها عند عدم قيام قرينة دالة عليها وفاء
الفصيحة لاتصلح قرينة لها لان ارها يتنظم بالعطف كما بالشرط فلانقصان ولاضعف فى
حذفها واضمارها عند قيام قرينة دالة عليها كما اذا كان الشرط والجزاء مذكورين صريحا كما فى قوله ان

ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وفى قوله وان كان قميصه قد من دبر فكذبت ولغفول
ابن الخطيب عن هذا الفرق اورد النقض بما فى الآيتين على ما قاله الشارح **قوله** وداك مرى
بالفتح والتنوين وانما كتب بالياء لكون اصل الالف المحذوفة ياء وهو قياس المبرد وهو
المختار وقياس المازنى ان يكتب بالالف وقياس سيبويه ان يكتب بالالف فى النصب و
بالياء فى الرفع والجر **قوله** وقول من قال اتزر فى ايتزر خطاء فى فتح البارى شرح البخارى انكر النحاة
الادغام حتى قال صاحب المفصل انه خطاء لكن نقل غيره انه مذهب الكوفيين وحكاه الصغانى
فى مجمع البحرين وقال ابن مالك انه مقصور على السماع ومنه قراءة ابن محيصين فليؤد الذى
اؤتمن بالتشديد **قوله** واما اتخذ فليس من اخذ قال الجوهرى الاتخاذ افتعال من الاخذ
الا انه ادغم بعد قلب الهمزة الثانية ياء وقلب الياء تاء ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا
ان التاء اصلية فبنوا منه تخذ يتخذ **قوله** فى بيان اسم الزمان والمكان اعلم ان الفصول
والابواب والمقدمات المذكورة فى الكتب يراد بها الالفاظ والعبارات المخصوصة وبيانها مدلولات
تلك الالفاظ ظروف لها وهذا توسع شايع ولاينافيه مااشتهر ايضا من كون الالفاظ اوعية و
قوالب لانفس المعانى لان المعانى لما كانت ماخوذة من الالفاظ مستفادة منها كما يوخذ المظروف
من الظرف جعلت الالفاظ ظروفا لانفس المعانى ثم ان بيان المعانى قد يكون بالالفاظ وقد يكون
بغيرها فصار بيان المعانى كظرف محيط بالالفاظ فظروف الالفاظ انفس المعانى وظرفها بيان المعانى
فلامنافاة **قوله** باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد يعنى بشخص او زمان فاذا قلت
مخرج فمعناه موضع لخروج المطلق او زمان لخروج المطلق ومن ثمة لم يعملوا اسم الزمان والمكان
فى مفعول ولا ظرف فلاتقول مقتل زيدا ولا مخرج اليوم لئلا يخرج من الاطلاق الى التقييد كذا
فى شرح الشافية للجاربردى هذا عند المتقدمين والمتاخرون من النحاة قد جوزوا اعمال اسم الزمان
والمكان فى الظرف وعللوه بان الظرف يكفيه رائحة من الفعل ذكره علاء الدين البسطامى فى حاشية
المطول وفيه بحث لان تعليله بالاطلاق منقوض بالصفات الجارية على الفعل لانهم صرحوا

بان الصفات موضوعة لذات مبهمة باعتبار معنى معين يقوم بها فيتركب مدلولها من ذات
مبهمة لم يلاحظ معها خصوصيتها اصلاً ومن صفة معينة فيصح اطلاقها على كل متصف بتلك
الصفة وذلك المعنى المعتبر فيها يسمى مصححا للاطلاق ويلزم ذكر الموصوف معها لفظاً او تقديراً
تعيينا للذات التى قام بها المعنى قوله اسمى الزمان والمكان الاولى توحيد الاسم للاشعار بوحدة
صيغتهما قوله لم يضم مفعلاً فى الكلام الا مكرما ومعونا وقد ذكرنا انه جاء مهلك ومبسم ومالك
بضم العين قوله وشذ المسجد وهو اسم البيت للعبادة سجد فيه اولا قال سيبويه و
اما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير ومنه المنخر بكسر الخاء واما منخر بكسر الميم والخاء فرع على
منخر وهو ثقب الانف من النخير وهو الصوت بالانف كمنتن بكسر الميم والتاء فرع على منتن بضم
الميم وكسر التاء وهو الرائحة الكريهة ولا ثالث لهما قوله ومنه مفرق الرأس لوسط الرأس لانه
موضع فرق الشعر قوله ومنه مسقط الرأس اى موضع سقوط الولد من الام قوله من يجزر
مفتوح العين وفى الصحاح بالفتح قوله والمكن وهو لغة اهل الحجاز وحكى الفتح فى المنكب ايضا
فى المختصر قوله قال ابن السكيت اسمه يعقوب ومتى اطلق يعقوب فى كتب اللغة يراد به ابن السكيت
قال ابن الانبارى هو من اكابر اهل اللغة وقال المبرد ما رايت للبغداديين كتابا فى اللغة خيرا من
اصلاح المنطق ليعقوب بن اسحق السكيت وههنا فائدة ذكرها فى تهذيب النووى قال ابن
قتيبة تحذف الالف من الاسماء الاعجمية كابرهيم واسمعيل واسحق واسرئيل وسليمن وهرون و
ساير الاسماء الكثيرة الاستعمال وما لا يكثر استعماله منها كهاروت وماروت وطالوت وجالوت
وقارون فلا تحذف الالف فى شئ منها ولا تحذف من داود وان كان كثير الاستعمال الحذف احدى
الواوين منه وما كان على فاعل كصالح ومالك وخالد يجوز اثبات الفها وحذفها ان اكثر استعماله
والا فلا تحذف كسالم وجابر وحاتم وحامد وما كثر استعماله وتدخل الالف واللام يكتب
بغير الالف مع الالف واللام فان حذفتهما اثبت الالف تقول قال الحرث وقال حارث ولا
تحذف الالف من عمران ويجوز حذفها واثباتها فى مروان ومعاوية وعثمان وسفيان قوله من المعتل الفاء

الفاء مكسور عينه ابدا وقيده فى بعض شروح الشافية بالواوى الذى حذف واوه فى المضارع
ولم يكن لامه حرف علة ثم قال لانه لو كان يائيا لكان بمنزلة الصحيح وهذا يوافق ما ذكره ابن
عصفور فى المقرب ثم قال لانه لو لم يحذف الواو منه لكان بمنزلة الصحيح كالموجل وينافيه ما
ذكر فى مطلوب المقصد من كون الموجل والموسم بالفتح من علم وحسن وفائدة قوله ولم يكن لامه
حرف علة الاشارة الى ان المعتل الفاء واللام كالناقص كما ذكره صاحب المقصد وقال
صاحب المقرب المعتل الفاء الواوى المضاعف حكمه حكم المضاعف قوله قال الشاعر على ما
رواه الكسائى فاصبح العين ركودا على الاوجال جمع العيان وهى الحديدة تكون فى آلة الفدان
اى آلة الثورين للحرث او البقر التى تحرث وهو فعل فنقلوا الى الياء اخف من الواو وركودا
من ركد الماء ركودا سكن وكل ثابت فى مكان فهو راكد والاوشاز جمع وشز بالتحريك وهو
المكان المرتفع وجمع الجمع اشاوز ورسخ الشئ رسوخا ثبت وكل ثابت راسخ والموحل بالحاء
المهملة من الوحل وهو الطين الرقيق واللام مقدرة فى ان ولا مقدرة بعدها اى اصبح الحديد
ثابتة على المواضع المرتفعة لان لا يرسخن فى الموضع ذى الطين الرقيق فى الصحاح ونحوه
وبعض شروح المفصل الموحل بالفتح المصدر وبالكسر المكان ولا دليل فى البيت على انه سمع موحلا
بالفتح للموضع وكلام الجوهرى فى هذا البيت محتمل قال صاحب الكشاف وقد يجعل المصدر حينا
لسعة الكلام فيقال كان ذلك مقدم الحاج اى وقت قدومه فالاستشهاد به على ان الموحل
اسم مكان ليس بجيد كذا قيل وفيه تعسف لا يخفى ثم ان مذهب الجمهور كون الزمان مقدرا فى المصادر
وعند ابى على الفارسى ان المصادر تقع فى الازمان فيجعل بسعة الكلام زمانا على طريق حذف
المضاف قوله واوياً كان او يائيا واوياً خبر كان والمراد التسوية بين الواوى واليائى و
تقديم خبر كان فى مثل هذا الموضع واجب لانه لو لم يتقدم الخبر لم يعلم منه التسوية بل لا بد من التصريح
بلفظ سواء ذكره الشريف فى شرح المفتاح قوله واوى باوى الابل ومأقى العين قال الاندلسى
ذكر الفراء ماوى الابل وذكر غيره مأقى العين قال السيرافى وذلك غلط عندى لان الميم اصلية وحكى

الصحاح مؤق العين طرفها مما يلي الانف واللحاظ طرفها الذي يلي الاذن والجمع آماق وامآق
مثل آبار وابار ومأق العين لغة في مؤق العين وهو فعلي وليس بمفعل لان الميم من
نفس الكلمة وانما زيدت في آخره الياء للالحاق ولم يجدوا له نظيرا يلحقونه به لان فعلي
بكسر اللام نادر لا اخت لها فالحق بمفعل فلهذا جمعوه على مآقي على التوهم وقال ابن السكيت
ليس في ذوات الاربع مفعل بكسر العين الا حرفان مأقي العين ومأوي الابل قال
الفراء سمعتها والكلام كله مفعل بالفتح نحو رميته مرمى ودعوته مدعى وغزوته مغزى وظ
هذا القول ان لم يتاول على ما ذكرناه وهو الالحاق بمفعل غلط لان الميم اصلية على ما عرفت انتهى كلام
فايراد مأقي العين في هذا القبيل منظور فيه الا ان يحمل على ما ذكره ابن السكيت وهو ايضا غلط
لو لم يأول على ما عرفت **قوله** فلم يعلم ان المعتل الفاء واللام كيف حكمهما نعم وقع ذلك مع تصريح اعلم
العلماء ابي حنيفة رضي الله عنه في كتابه المسمى بالمقصود ان اللفيف المقرون كالمعتل الفاء
وما قيل ليس للامام كتاب مصنف فهو كلام المعتزلة قال الامام صدر الائمة بلغت مسائل ابي حنيفة رح
خمسمائة الف مسئلة مع ما اودع في كتبه من المسائل الغامضة المبنية على خفيات النحو واسرار
العربية ودقائق الحساب وذكر الخطيب الخوارزمي انه وضع ثلثة آلاف وثمانين الف مسئلة
ذكره في الانتصار وذكر في العناية شرح الهداية قيل ما وضعه اصحابنا من المسائل الفقهية هو
الف الف ومائة الف وسبعون الفا ونيف مسئلة وذكر في شرح البزدوي للامام الارزنجاني
ان الامام صنف كتاب العالم والمتعلم وكتاب الرسالة وهو كتاب بعثه الى عثمان البتي من
اصحابه وكتاب الفقه الاكبر وكتاب المقصود في التصريف **قوله** وفي كلام صاحب المفتاح ايضا
ايماء الى ذلك حيث قال واسم الزمان في الثلاثي المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح الباقي في
المنقوص البتة وبكسر العين منه في المثال وفي غيره ايضا ان كان من باب يضرب والا فتحت
ثم كلامه اراد بباب يضرب باب الصحيح ولذا لم يقل من يفعل فيه قوله والا فتحت شاملا للمعتلات
باسرها غير المذكورين ومن جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه

منه قال صاحب النظم المعتل الفاء مفعل بفتح الميم وكسر العين ابدا والمعتل اللام مفعل بفتح الميم
والعين ابدا واللفيف المفروق كالمعتل الفاء واللفيف المقرون كالمعتل اللام وقال صاحب
الاساس اسم الزمان والمكان من المفروق قيل هو كالمثال وقيل هو كالناقص **قوله** اما للمبالغة
ليدل على ان لا تمام في انفها قال بعض الفضلاء وتحقيق كون التاء في الوصف مثل علامة
للمبالغة ما اشار اليه صاحب الكشاف من ان التاء تقتضي ان يقدر موصوفه جماعة وحمله على
الواحد مع تقدير الموصوف جماعة مبني على عدهم الواحد جماعة مبالغة كانه لكثرة علومه
جماعة فسموا التاء مبالغة تسمية بالاثر وقطعا للمسافة وتصريحا بالمقصود ونظيره استعمال
الجمع في الواحد للتعظيم فالتاء في التحقيق لتانيث الموصوف **قوله** بمنزلة قاروة وشبهها
اي في كونها غير جارية على الفعل فان القاروة في اللغة مطلق المايعات لكنها خصت بالزجاجة
المخصوصة والدبران خص من بين ما يوصف بالدبور بالمنزل الرابع للقمر **قوله** فنحو ذلك
لم يذهب به مذهب الفعل اي لم يجعلوا هذه الاسماء متصلة بالفعل ومشتقة منه لثبوت
مفهوماتها بل انها موضوعة هكذا ولا يراد بها صدور الفعل في زمان او مكان **قوله** وجعل
خروج صيغته عن صيغة الجاري على الفعل دليلا على اختلاف معناه **قوله** اي على ان
المراد من صيغة المضموم الدوام والثبوت دون التجدد والحدوث كما انهما مرادان من صيغة
الجاري عليه فتامل **قوله** من بخم الجامل والنوى • وهو للعجاج اول هذه القصيدة
اطربا وانت قنسري • والدهر بالانسان دواري • الهمزة للاستفهام وطربا مصدر طرب
بالكسر وهو خفة تصيب الانسان لشدة حزن او سرور يعني انطرب طربا وانت قنسري وهو
الشيخ الفاني والدهر الزمان او الابد والانسان من الانس عند البصريين ومن النسيان عند الكوفيين
وفي سبب تسمية الانسان به ثلثة اقوال الاول قول ابن عباس رضي الله عنه انه انما سمي به لانه
عهد اليه فنسي والثاني قول بعضهم انه سمي به لظهوره وادراك البصر اياه من آنست كذا اي ابصرت
الثالث قول قوم سمي به لانه يستانس به ويقال لما خلق الله آدم عليه السلام آنسه بزوجته فسمي

قنسري اي وهو الشيخ الكبير العالي الشيخ الفاني • صحاح

اثانا والدّوارىّ الدّهر يدور بالانسان احوالا وفيه مبالغة من جهة تشديد الواو والاتيان
بياء النسبة ولا فعل له الّا الدّوران وهذا نسبة الى فعله فحوله والدّهر دوارىّ يحتاج الى
التجريد في الى والمجر بجم المجتمع والجامل بالجيم القطيعة من الابل مع رعاتها والنوى حفيرة حول
الخباء لئلّا يدخله ماء المطر وجمعه نوىّ على فعول واصله نُوُوى يعنى انظر الفرح حال كونك
شيخا وحال رؤيتك دوران الزمان وانت ترى ديار الأحباء خربة خالية بحيث خلا مجتمع
الابل وموضع خيام الاحباء ومجالسهم عن اهلها قوله قيل فيه مفعلة ادخال التاء للدلالة
على الكثرة او ارادة البقعة قوله لكن توجيهها بهذا التوجيه لو صحّ لم يصب الحكم بالسهو تخره
قوله عائشة رضى الله عنها بالهمزة قوله بحمرش وعض فوط بحمرش العجوز الكبيرة ولا تقل
عجوزة والعامّة تقول وجمع عجائز والعضرفوط العظاية الذكر وهى دويبة اكبر من الوزغة
يقال لها بالفارسية كرياسو قوله محلب وهو اسم لما يستعان به في الحلب وان كان في الحقيقة
اسم ما يحلب فيه ومكسحة اسم لما يكنس به الثلج وغيره ومفتاح اسم لما يفتح به قال صاحب
المفتاح وعندى ان مفعلا هو الاصل وما سواه منقوص منه بعوض كمكسحة او بغير عوض
كمثقب لكن كثرة الاستعمال وكثرة التوزيع بالزيادة تشهدان ان الاصل مفعل وما عداه
متفرع منه بزيادة ومصفاة اسم لما يصفى به اللبن وغيره قوله وقيل هى آلة متخذة من
الخشب يطرح به الثلج قوله مطهرة وهى الاداوة في الصحاح والفتح اعلى قوله ومسقاة
وهى بالفتح موضع الشرب ومن كسرها جعلها كالالة لسقى الرّيك قوله فجعله اى جعل اسم الموضع
مخالفا لاسم الآلة قوله ولمّا قال الى قوله فأشار دخول الفاء في جواب لمّا غير جائز او قليل
وقد مرّ تفصيله قوله السعوط وهو بالفتح دواء يُصَبّ في الانف قوله ومحرضة في
الصحاح هى بكسر الميم وفتح الراء وفي شرح الهادى انه المشهور قال ابن درستويه هذه الكلمات
لو كسرت على الاصل جاز قوله وفيه نظر والجواب ان الشذوذ عند غير سيبويه قوله وقال
سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل يعنى لم يجعلوا هذه الاسماء متصلة بالفعل ومشتقة منه

وعائشة بالهمزة بعد الالف لا غير كرمانى في شرح البخارى

منه كالمضموم العين من اسم الزمان والمكان لانّ الاسم المشتق لم يجئ على مُفعُل بضم الميم
العين بل هى اسماء موضوعة لهذه الاشياء كسائر الجامدة فلا يقال مدهن الّا للآلة
التى جعلت للدهن ولو جعل الدهن في وعاء غيره لم يسمّ مدهنا وكذا غيره وهذا مثل الكلمات
التى على وزن المفعول وليس المراد به المفعول وهى اربع كلمات والمغفور والمغثور و
كلاهما بالغين المعجمة وهما مثل الصمغ يقع على الشجر فيه حلاوة والثالثة المغرود وهى ايضا
بالغين نوع من الكماة والرابعة المعلوق بالعين المهملة وهو مثل المعلاق وهو ما يعلق به
شئ قال ابو سعيد لا نظير لهذه الاربعة قوله على فعلة بالفتح قال في شرح المفصل وقد يكون
بناء المرّة من الثلاثى المجرد لا على فعلة ولا على المصدر المعروف بل على بناء آخر كقولهم غزا غزاة
وقضى قضاة لانّ مصدريهما الغزو والقضاء والفعلة منهما الغزوة والقضية وفيه نظر
لجواز ان يكون اصلهما غزوة وقضية على وزن فَعَلة بفتح الفاء وسكون العين نقلت
حركة الواو والياء الى ما قبلهما فقلبتا الفا لتحركهما في الاصل وانفتاح ما قبلهما الآن الّا
ان يقال انهما بلا اعلال من الاوزان المختصة بالمعتلات كما قيل في قضاة وامثاله كبغاة و
حفاة وزناة وسعاة ودعاة وغزاة قوله والمرّة مما زاد آه اذا كان للفعل مصدران
احدهما اشهر في الاستعمال من الآخر فالمرّة انما تبنى من الاشهر تقول كذّب تكذيبة ولا تقول
كذّابة قوله تاء التانيث الموقوف عليها ها يعنى اذا كانت في آخر الاسم المفرد ولم تكن
عوضا عن الاكثر للفرق بينه وبين تاء التانيث الفعلية وقد ذهبت في الوقف الحركة التى
كان بها التمييز ولم تقلب حرفا آخر دون الهاء لانها اشبه شئ بالالف المجيئها للتانيث ولاقتضائها
فتح ما قبلها ولم يعكس لانه لو قيل ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول وقيّدنا بالمفرد لانّ
في الجمع يوقف عليها بالتاء وما روى قطرب عن طىّ انهم يقولون كيف البنون والبناه وكيف
الاخوه والاخوات بابدال تاء الجمع هاء في الوقف فضعيف وبقولنا ولم تكن عوضا لانها
لو كانت عوضا كتاء بنت واخت يوقف عليها بالتاء وبقولنا عن الاكثر لانّ بعض العرب تقف

يجئ المعتل اللام على فُعَلة كقضاة واصله قضية بفتح الفاء [illegible]
قضوا بعد قلب الياء [illegible] وقد [illegible] لانه لم [illegible]
في نحو قناة وانما قدر [illegible] والمعتل اذا [illegible]
على هذا الوزن في الفصيح [illegible] لجواز ان يكون
احد [illegible] على الفصيح [illegible] مختصة بالمعتلات [illegible]
في الاوزان [illegible]

عليها بالتاء منه قولهم وعليه السلام والرحمة والوقف بالهاء في نحو الضاربات ضعيف و

هيهات ان جعل مفردًا وقف عليها بالهاء والا فبالتاء ومثله في احتمال الوجهين استأصل الله

عرقاتهم وعرقاتهم بفتح التاء وكسرها **قوله** من الطعم هو بفتح الطاء ما يؤديه الذوق وبضمها

الطعام ذكره في المختصر وقال في شرح البزدوي ذكر في المغرب ان الطعم بالفتح والضم مصدر طعم الشيء

اي اكل وذاق الا ان المفتوح هو المشهور بين الجمهور من الفقهاء •

• تم بعون الله تعالى وحسن توفيقه •

على يد الفقير درويش محمد غوله

في سنة ١٠٣٢

باسمه تعالى

الايمان الافعال من الامن يقال امنته وامنت غيري فالهمزة للتعدية ثم يقال آمنه اذا صدقه وحقيقته آمنه من التكذيب والمخالفة واما تعديته بالباء فلتضمينه معنى اقر واعترف واما ما حكى ابو زيد عن العرب ما امنت ان اجد صحابة اي اصحابا اي ما وثقت فحقيقته صرت ذا امن به اي ذا سكون وطمانينة بوجدان الصحابة واختلف اهل القبلة في مسمى الايمان في عرف الشرع فافترقوا فرقا اربعا **الفرقة الاولى** اصحاب الحديث والزيدية والمعتزلة والخوارج قالوا الايمان اسم لافعال القلب والجوارح والاقرار باللسان • اما الخوارج فقد قالوا الايمان بالله يتناول المعرفة بالله وبكل ما وضع الله عليه دليلا عقليا او نقليا من الكتاب والسنة ويتناول طاعة الله في جميع ما امر به من الافعال والتروك صغيرا كان او كبيرا قالوا ترك خصلة من هذه الخصال كفر واما المعتزلة فقد اتفقوا على ان الايمان اذا عدي بالباء فالمراد به التصديق ولذلك يقال فلان آمن بالله ورسوله اي صدق واما الايمان بمعنى اداء الواجبات لا يمكن فيه هذه التعدية فلا يقال فلان آمن بكذا اذا صلى وصام بل يقال فلان آمن لله كما يقال صلى لله فالايمان المتعدي بالباء يجري على طريقة اهل اللغة اما اذا ذكر مطلقا غير متعد فقد اتفقوا على انه منقول من المسمى اللغوي الذي هو التصديق الى معنى آخر ثم اختلفوا فيه على وجوه احدها ان الايمان عبارة عن فعل كل الطاعات سواء كانت واجبة او مندوبة او من باب الاقوال او الافعال او الاعتقادات وهو قول واصل بن عطا وابي الهذيل والقاضي عبد الجبار وثانيها انه عبارة عن فعل الواجبات فقط دون النوافل وهو قول ابي علي وابنه ابي هاشم وثالثها ان الايمان عبارة عن اجتناب كل ما جاء فيه الوعيد ثم يحتمل ان يكون من الكبائر ما لم يرد فيه الوعيد فالمؤمن عند الله من اجتنب كل الكبائر والمؤمن عندنا كل من اجتنب ما ورد فيه الوعيد وهو قول النظام ومن اصحابه من قال شرط كونه مؤمنا عند الله وعندنا اجتناب كل الكبائر واما اهل الحديث فذكروا وجهين الاول ان المعرفة ايمان كامل وهو الاصل ثم بعد ذلك كل طاعة ايمان على حدة وهذه الطاعات لا يكون شيء منها ايمانا الا اذا كانت مرتبة على الاصل الذي هو المعرفة وزعموا ان الجحود وانكار القلب كفر ثم كل معصية بعده كفر على حدة ولم يجعلوا شيئا من الطاعات ايمانا ما لم يوجد المعرفة لان الفرع لا يحصل بدون ما هو الاصل وهو قول عبد الله بن سعيد الثاني زعموا ان الايمان اسم للطاعات كلها وهو ايمان واحد وجعلوا الفرائض والنوافل كلها من جملة الايمان ومن ترك شيئا من الفرائض فقد انتقص ايمانه ومن ترك النوافل لا ينتقص ايمانه ومنهم من قال الايمان اسم للفرائض دون النوافل **الفرقة الثانية** قالوا الايمان بالقلب و اللسان معا ثم اختلفوا على اقوال الاول ان الايمان اقرار باللسان ومعرفة بالقلب وهو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعامة الفقهاء ثم هؤلاء اختلفوا في موضعين احدهما في حقيقة هذه المعرفة فمنهم من فسرها بالاعتقاد الجازم سواء كان اعتقادا تقليديا او كان علما صادرا عن دليل وهم الاكثرون الذين يحكمون بان المقلد مسلم ومنهم من فسرها بالعلم الصادر عن الدليل وثانيهما في ان العلم المعتبر في تحقق الايمان علم بماذا قال بعض المتكلمين هو العلم بالله وصفاته على سبيل الكمال والتمام ثم انه لما كثر اختلاف الخلق في صفات الله تعالى اقدم كل طائفة على تكفير من عداه من الطوائف وقال اهل الانصاف المعتبر هو العلم بكل ما علم بالضرورة كونه من دين محمد عليه السلام فعلى هذا العلم بكونه عالما بالعلم او عالما بذاته وبكونه مرئيا او غير مرئي لا يكون داخلا في مسمى الايمان القول الثاني ان الايمان هو التصديق بالقلب واللسان معا وهو قول بشر المريسي والشيخ ابي الحسن الاشعري والمراد بالتصديق بالقلب الكلام القائم بالنفس القول الثالث قول جماعة من الصوفية الايمان اقرار باللسان واخلاص بالقلب **الفرقة الثالثة** الذين قالوا الايمان هو الاقرار باللسان فقط وهم فريقان الاول انه يشترط في كونه ايمانا حصول المعرفة في القلب لان المعرفة داخلة فيه وهو قول غيلان بن مسلم الدمشقي والفضل الرقاشي وان كان الكعبي قد انكر كونه قولا لغيلان الثاني ان الايمان مجرد الاقرار باللسان وهو قول الكرامية زعموا ان المنافق مؤمن الظاهر كافر السريرة فيثبت له حكم المؤمنين في الدنيا وحكم الكافرين في الآخرة **الفرقة الرابعة** الذين قالوا الايمان عبارة عن عمل القلب فقط وهؤلاء قد اختلفوا على قولين احدهما ان الايمان معرفة بالقلب حتى ان من عرف الله بقلبه ثم جحد بلسانه ومات قبل ان يتوب فهو مؤمن كامل الايمان وهو قول جهم بن صفوان اما معرفة الكتاب والرسل واليوم الآخر فقد زعم انها غير داخلة في حد الايمان وحكى الكعبي عنه ان الايمان معرفة الله تعالى مع معرفة كل ما علم بالضرورة كونه من دين محمد صلى الله عليه وسلم وثانيهما الايمان مجرد التصديق بالقلب وهو قول الحسين بن الفضل البجلي فهذا مجموع اقوال الناس في مسمى الايمان في عرف الشرع والذي ذهب اليه اهل التحقيق ان الايمان عبارة عن التصديق بالقلب فنقول الايمان عبارة عن التصديق بكل ما علم بالضرورة كونه من دين محمد صلى الله عليه وسلم اما انه عبارة عن التصديق بالقلب فلان الخطاب الذي توجه علينا بلفظ آمنوا انما هو بلسان العرب وهم لا يعرفون منه غير التصديق والنقل عن اللغة لم يثبت فيه اذ لو صح النقل عن اللغة لروي لانه اكثر دورانا على السنة المسلمين سيما عند

توفر الدواعي من المتخاصمين فلما لم ينقل علمنا انه على اصل الوضع ولانهم اجمعوا على ان الايمان المتعدى بالباء على اصل اللغة فوجب ان يكون
الغير المعدى به كذلك ولان الله تعالى في اى موضع ذكر الايمان في القرآن اضافه الى القلب قال تعالى ولم تؤمن قلوبهم وقال وقلبه مطمئن بالايمان
وقال كتب في قلوبهم الايمان وقال ولما يدخل الايمان في قلوبكم ولان الله تعالى قرن العمل الصالح بالايمان ولو كان العمل داخلا فيه لكان
ذلك تكرارا ولانه تعالى قرنه كثيرا بالمعاصي واما ان الايمان هو التصديق بالقلب وليس عبارة عن التصديق باللسان فلقوله تعالى ومن الناس
من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين نفى كونهم مؤمنين مع التصديق اللساني • واما ان الايمان ليس عبارة عن
التصديق بالقلب مطلقا فلان من صدق بالجبت والطاغوت لا يسمى مؤمنا في الشرع واما انه ليس عبارة عن التصديق بجميع صفات الله
فلان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحكم بايمان من لم يخطر بباله كونه تعالى عالما بذاته او بالعلم ولو كان التصديق بامثاله معتبرا في تحقق الايمان
لما حكم النبي عليه السلام بايمان مثله فان قيل من عرف الله بالدليل ولم يجد من الوقت مقدارا يتلفظ بكلمة الشهادة او وجده لكنه لم يتلفظ
بها فان حكم بانه غير مؤمن لا يصح لقوله عليه السلام يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الايمان وهذا قلبه مطمئن بالايمان فكيف لا
يكون مؤمنا وان حكم بانه مؤمن يلزم ان لا يعتبر الاقرار اللساني في تحقق الايمان وانه خلاف الاجماع اجيب بان الغزالي منع هذا
الاجماع وحكم بكونه مؤمنا وان الامتناع عن النطق يجرى مجرى المعاصي التي تؤتى مع الايمان وايضا ما رواه عمر رضي الله عنه ان
جبرئيل عليه السلام اتى في صورة رجل وسال عن الايمان والاسلام والاحسان يدل على ان الايمان في الشريعة هو التصديق القلبي
بما ذكر وهو غير الاسلام • واما جعل الاقرار باللسان واعمال الابدان ايمانا فعلى وجه من التجوز بوجه من المناسبة وضرب من المقاربة
اما لانها من سوابقه ولواحقه وعلاماته واماراته كما تقول رايت الفرح في وجه فلان ورايت علم زيد في تصنيفه وانما الفرح والعلم في
القلب • وعن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الايمان معرفة بالقلب واقرار باللسان وعمل بالاركان
فجعل الاقرار باللسان والعمل بالاركان ايمانا على طريق التجوز في المناسبة فان الاقرار باللسان والعمل بالاركان علامة الايمان
وكذا ما روى عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الايمان بضع وسبعون شعبة والحياء شعبة من الايمان
وقال عليه السلام الايمان بضع وسبعون شعبة اعلاها شهادة ان لا اله الا الله وادناها اماطة الاذى عن الطريق • اعلم ان الايمان
يتعلق به امر الدنيا والآخرة اما امر الآخرة فالخلاص من النيران ودخول الجنان واما امر الدنيا فمثل الاحكام المتعلقة بالمسلمين
لكن لما كان الايمان التصديق القلبي وهو غير ظاهر جعل الامر الظاهر الدال عليه قائما مقامه فيحكم بايمان من تلفظ بكلمة الشهادة
سواء كان التصديق القلبي متحققا اولا وجعل كل ما دله على التصديق القلبي امارة الايمان واعلاه شهادة ان لا اله الا الله فانه لم
يوجد ظاهر اعلى منها او في رتبتها ولم يوجد ما هو ادنى من اماطة الاذى عن الطريق وبين الطرفين مراتب بعضها اظهر من بعض في
الدلالة • قال صاحب الكشاف فان قلت ما الايمان الصحيح قلت ان يعتقد الحق ويعبر عنه بلسانه ويصدقه بعمله فمن اخل
بالاعتقاد وان شهد وعمل فهو منافق ومن اخل بالشهادة فهو كافر ومن اخل بالعمل فهو فاسق • تمت مستخرج من تفسير
مولانا شمس الدين الاصفهاني رحمه الله ذكره في تفسير قوله تعالى يؤمنون
بالغيب الآية • ١٣

ويامر ابو يوسف من ادرك الركوع اي ركوع صلوة العيد بالتسبيح فيه لان الركوع محل التسبيح ومحل التكبيرات كان القيام وقد فات عنه
وهما بالتكبيرات يعني فلا يكبر تكبيرات العيد ما دام الامام راكعا لان الركوع قيام من وجه الا يرى ان من ادرك الامام في الركوع يكون مدركا لتلك
الركعة والركعة اسم لما يشتمل على القيام والركوع والسجود والتكبيرات واجبة فيكون الاتيان بها اولى ولو رفع الامام راسه بعد ما ادى
بعض التكبيرات يتابع الامام ويسقط عنه التكبيرات الباقية من المصنف • من شرح المجمع لابن الملك رحمه الله

قال في التاتارخانية وفي نصاب الاحتساب هل يجوز الرقص في السماع • الجواب لا يجوز وذكر في الذخيرة انه كبيرة ومن اباحه من المشايخ
فذلك حركاته حركات المرتعش وذكر في العنوان انه لا يليق بمنصب المشايخ والذين يقتدى بهم لانه يشابه اللهو وانه يباين حال
المتمكن ولو قيل هل يجوز السماع لهم فيقال ان كان السماع سماع القرآن او الموعظة فيجوز ويستحب وان كان سماع غناء فهو حرام
لان التغني واستماع الغناء حرام اجمع عليه العلماء وبالغوا فيه ومن اباحه من المشايخ الصوفية فلمن تخلى عن اللهو وتحلى بالتقوى و
احتاج الى ذلك احتياج المريض الى الدواء وله شرائط احدها ان لا يكون فيهم امرد والثاني ان لا يكون جمعهم الا من جنسهم ليس فيهم
فاسق ولا اهل الدنيا ولا امراة والثالثة ان يكون نية القوال الاخلاص لا اخذ الاجر والطعام والرابعة ان لا يجتمعوا لاجل
طعام او والخامسة لا يقومون الا مغلوبين والسادسة لا يظهرون وجدا الا صادقين وقال بعضهم كذب في الواجد
اشد من الغيبة كذا وكذا سنة والحاصل انه لا رخصة في باب السماع في زماننا لان جنيدا رحمه الله تاب عن السماع في زمانه
تاتارخانية

واعلم ان الاقتصار على ما عليه الفتيا هو المضيع للفقه فان المرء اذا لم يعرف الخلاف والمآخذ لا يكون فقيها الى ان يلج الجمل في سم
الخياط وانما يكون رجلا ناقلا نقلا مخبطا حامل فقه الى غيره لا قدرة له على تخريج حادث بموجود ولا قياس مستقبل بحاضر ولا الحاق
شاهد بغائب وما اسرع الخطاء اليه واكثر تزاحم الغلط عليه وابعد الفقه لديه • من طبقات الشافعية للسبكي رحمه الله

الدنيا والآخرة اختان فلا تجتمعان
والدنيا مطلقة النبي فتحرم على امته
والقوت الزائد على يومه فضل
والربوا حرام ٢

قال الشافعي رحمه الله
من استكثر من الفقه شرفه
ومن استكثر من الشعر سفهه
ومن استكثر من النحو حمقه

٤
كيف السرور باقبال وآخره
اذا تاملت مقلوب اقبال

كل شيء جزؤه معرف للكله فهو مثلي
وما عدا ذلك فهو قيمي ٢

قد تنقص عددا من عدد حتى يبقى المقصود وقد تضم عددا الى عدد حتى يحصل
ذلك كما قال الشاعر
بيت سبع واربع وثلث • هي حب المتيم المشتاق •
والمراد بنت اربع عشرة • شرح مختصر ابن الحاجب للقاضي عضد الدين •
الحِب بكسر الحاء بمعنى الحبيب مثل خِدْن وخدين والمراد ههنا الحبيبة اى المحبوبة
والمتيم العاشق يقال تيمه الحب اى عبده وذلله • ٥

الحمد لله الذي علم الانسان ما لم يعلم • والصلوة على محمد سيد العرب والعجم • وعلى اله واصحابه ينابيع العلوم والحكم •
اما بعد فاقول بالله التوفيق • وبيده ازمة التحقيق • اعلم ان لفظ چلب بالتحريك اسم من اسماء الله تعالى في لغة
ترکمان يشهد بذلك قولهم چلب ويردي مثل خداويردي في الاعلام كما لا يخفى على ذوي الافهام فاذا زيدت
في آخره ياء النسبة يراد به العالم بحدود الشرع النبوي والعارف بامور الدين المصطفوي • المتاله الكامل
في العلم والعمل اذ هو منسوب الى چلب ونظيره في لغة العرب ربي ورباني اي منسوب الى الرب بفتح الراء فيهما
اذ قد يكسر الراء في ربي للخفة بالتوافق والرفيع ويقال في جمعه ربيون وزيادة الالف والنون في رباني
للمبالغة وهو ايضا بمعنى العالم المتاله الكامل في العلم والعمل كما جاء في التنزيل ولكن كونوا ربانيين بما كنتم
تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون الآية • فيقال چلبي لكل من اتصف بصفة العلم والكمال والصلاح
في الاعمال كما ذكر ولا مدخل في ذلك النسب والمال يؤيده جواب العارف الرباني فاضل الروم والفائق
في جميع العلوم شيخ ابي فقيهي ومفتي الثقلين استاذ استاذنا ابن كمال پاشا رحمه الله تعالى قد رايت حين
سئل عنه فقال **بيت** چلبيلكده بكم مدخلي يوقدر نسبك • علمله متصف اولان كيشي اولور چلبي •
وما زعموا من ان هذا اللفظ مختص باصحاب النسب والمال من غير اعتبار العلم والكمال من المسلمين واولادهم
والتابعين فهو وهم محض ناش من عدم العلم باستعمالات العلماء الاسلاف وقلة المعرفة باصطلاحات
المشايخ الاشراف واما جهلة زماننا الذين يستعملونه تعظيما لغير الكرام البررة فمن له حظ دنياوي كاليهود
وساير الكفرة فاولئك هم الفجرة اعوذ بالله ان اكون من الجاهلين • والحمد لله رب العالمين • تمت الرسالة
المنسوبة الى الفاضل المرحوم ابي السعود رحمه الله تعالى